











في بضاح القرآن بالقرآن

مَنْ مَنْ الله الجزءالعاشر الجنءالعاشر



جهيع النقوة منغوظة

جبيع حقوق الملكية الأدبية والفتية محفوظ ...
لمصابة التوفيقية (القافرة - محر) ومعترمليع
أو تصوير أو ترجمة أو إصادة تنصيد الكتاب ... اسلا
أو مهـــزياً أو تسجيله على شرطة كاسيت أو إدخاله
على الكبيوتر أو يرمجته على اسطوانات ضوئيـــة
الا موافقة الناشر خطياً.

Copyright © All Rights reserved

Exclusive rights by Al Tawfikia Bookshop (Cairo - Egypt) No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

المكتبة التوفيقية

القاهرة - مسر العنوان ، أمام الياب الأخشر - سينذا النصيث تليفون ، ١٩٠٤ - ١٩٠٢ - ٢٠٤١٥ (٢٠٢٠) فاكس ، ٢٧٩٥٧ - ٢٨٤٤

ili Tawiikia Baakshan

Cairo - Egypt

Add: in front of the Green Door Of El Hussen

Tel : (00202) 5904175 -5922410 Fax : 6847957

shalan@eltawfikianress.com

اِشراف آبرگز جاه ا

بِسُـــِ أَلْفَهُ الْتَحْزَالَ فَهِ الْتَحْزَالَ فَهِ عِلْمَالَّ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النَّبيين، وأشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الحمد لله الذي ختم الرسل هذا التي الكريم عليه من الله الصلاة والتسليم، كما ختم الكتب السماوية هذا القرآن العظيم، وهدى الناس بما فيه من الآيات والذكر الحكيم، وقمت كلمة ربك صدقًا وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميم العليم، فأخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل، وبعضه يشهد بصدق بعض ولا يتافيه، لأن آياته فصلت من لدن حكيم خبير. ﴿أَفَلاَ يَعَدَّبُونَ اللهُ وَرَجَّدُوا فيه اختلافاً كَيْرِالُهُ .

أما بعد فإن مقيد هذه الحروف، عفا الله عنه، أراد أن يبين في هذه الرسالة ما تيسر من أوجه الجمع بين الآيات التي يظن بما التعارض في القرآن العظيم، مرتبًا لها بحسب ترتيب السور، يذكر الجمع بين الآيتين غالبًا في محل الأولى منهما، وربما يذكر الجمع عند محل الأخيرة، وربما يكتفي بذكر الجمع عند الأولى، وربما يحيل عليه عند محل الأخيرة، ولا سيما إذا كانت السورة ليس بذكر الجمع عند الأولى، وربما يحيل عليه عند محل الأخيرة، ولا سيما إذا كانت السورة ليس فيها مما يظن تعارضه إلا تلك الآية فإنه لا يترك ذكرها والإحالة على الجمع المتقدم، وسميته:

دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب

فنقول وبالله نستعين، وهو حسبنا ونعم الوكيل. راجين من الله الكريم، أن يجعل نيتنا صالحة وعلمنا كله خالصًا لوجهه الكريم، إنه قريب بحيب رحيم.



سورة البقرة

قوله تعالى: ﴿ الَّمْ إِنَّ ذَالِكَ ٱلْكِتَبُ ﴾ [١-٢].

أشار الله تعالى إلى القرآن في هذه الآية إشارة البعيد. وقد أشار له في آيات أخر إشارة الغريب كقوله: ﴿إِنْ هَذَا القُرْآنَ يَهْدِي للنِّي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

وكقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا القُوْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَاتِيلَ﴾ [النمل: ٧٦] الآية.

وكقوله: ﴿وَهَذَا كُتَابٌ أَنسزَلْنَاهُ مُبَارَكُ ﴾ [الأنعام: ٩٢].

وكقوله: ﴿ نَعُنُ تَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا القُوْآنَ ﴾ [يوسف: ٣] إلى غير ذلك من الآيات.

وللحمع بين هذه الآيات أوجه:

الوجه الأول: ما حرره بعض علماء البلاغة من أن وجه الإشارة إليه بإشارة الحاضر القريب، أن هذا القرآن قريب حاضر في الأسماع والألسنة والقلوب، ووجه الإشارة إليه بإشارة البعيد، هو بعد مكانته ومنسزلته من مشابحة كلام الخلق، وعما يزعمه الكفار من أنه سحر أو شعر أو كهانة أو أساطير الأولين.

الوجه الثاني: هو ما احتاره ابن جرير الطبري في تفسيره: من أن ذلك إشارة إلى ما تضمّنه قوله: ﴿السم﴾ ، وأنه أشار إليه إشارة البعيد لأن الكلام المشار إليه منقض. ومعناه في الحقيقة القريب لقرب انقضائه، وضرب له مثلاً بالرجل يحدث الرجل فيقول له مرة: والله إن ذلك لكما قلت، وهرة يقول: والله إن هذا لكما قلت، فإشارة البعيد نظرًا إلى أن الكلام مضى وانقضى، وإشارة القريب نظرًا إلى قرب انقضائه.

الوجه الثالث: أن العرب ربما أشارت إلى القريب إشارة البعيد، فتكون الآية على أسلوب من أساليب اللغة العربية. ونظيره قول خفاف بن ندبة السلمي، لما قتل مالك بن حرملة الفزاري: فيان تسك خيلسي قد أصيب صميمها فعمسدا علسى عسيني تسيممت مالكا أقسول لسه والسرمح يأطسر متسنه تأمسل خفافساً إنسني أنسا ذلك

يعني أنا هذا. وهذا القول الأخير حكاه البخاري عن معمر بن الثني أبي عبيدة قاله ابن كثير. وعلى كل حال فعامة المفسرين على أن ذلك الكتاب بمعنى هذا الكتاب.

قوله تعالى: ﴿لا رَبِّ فِيهِ ﴾. هذه نكرة في سياق النفي ركبت مع لا، فبنيت على الفتح.
والنكرة إذا كانت كذلك فهي نص في العموم، كما تقرر في علم الأصول، و«لا» هذه التي
هي نص في العموم هي المعروفة عند النحويين: بــ«لا» التي لنفي الجنس، أما «لا» العاملة عمل
ليس فهي ظاهرة في العموم لا نص فيه، وعليه فالآية نص في نفي كل فرد من أفراد الريب عن
هذا القرآن العظيم، وقد جاء في آيات أخر ما يدل على وجود الريب فيه لبعض الناس، كالكفار
الشاكين، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَتُمُ فِي رَبِّ مُمَّا ثَرُالنَا عَلَى عَبْدًا ﴾ [البقرة: ٣٣].

وكقوله: ﴿وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فَي رَبِّيهُمْ يَتَوَدُّدُونَ﴾ [التوبَّة: ٤٥]. وكقوله: ﴿فَإِلْ هُمْ فِي شَكَّ يَلْتُمُونَ﴾ [الدخان: ٩].

ووحه الجمع في ذلك أن القرآن بالغ من وضوح الأدلة وظهور المعجزة ما ينفي تطرق أي رب إليه، وريب الكفار فيه إنما هو لعمى بصائرهم، كما بينه بقوله تعالى: ﴿ أَفَهَن يَعْلَمُ أَلَمُهَا أَلَمُهَا أَلْهَا أَلَمُهَا مَنْ مَن الله الحقل أن أسرل إلياني من رَبِّكَ الحَقِّ كُمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ [الرعد: ١٩]، فصرح بأن من لا يعلم أنه الحق أن ذلك إنما جاءه من قبل عماه. ومعلوم أن عدم رؤية الأعمى للشمس لا ينافي كونها لا ريب فيها لظهورها.

إذا لم يكنن للمسرء عسين صحيحة فلا غسرو أن يرتاب والصبح مسفر وأجاب بعض العلماء: بأن قوله ﴿لاَ رَبُّبَ فِيهِ﴾ خبر أريد به الإنشاء. أي لا ترتابوا فيه وعليه فلا إشكال.

قوله تعالى: ﴿ مُدَّى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٢].

خصص في هذه الآية هدي هذا الكتاب بالمتقين، وقد جاء في آية أخرى ما يدل على أن هداه عام لجميع الناس، وهي قوله تعالى: ﴿شَهُورُ وَمَعَنَانَ اللّذِي أَسْرِلَ فِيهِ القُوآلَ هُلَكَ لَلنّاسِ﴾ [البقرة: 1۸٥] الآية. ووجه الجمع بينهما أن الهدى يَستعمل في القَرآن استعمالين: أحدهما عام، والثاني خاص، أما الهذى العام فروناه إيانة لحريق الحق وإيضاح المحجة، سواء سلكها المبين له أم لا. ومنه بمذا للمنى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نَمُودُ فَهَلَيْنَاهُمُ ﴾ [فصلت: ١٧] أي بينا لهم طريق الحق على لسان نبينا صالح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، مع أهم لم يسلكوها بدليل قوله عز وجل: ﴿فَاسْتَحَمُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَلَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]، أي بينا له طريق الخير والشر،

بدليل قوله: ﴿إِمَّا شَاكِواً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣].

وأما الهدى الخاص فهو تقضل الله بالتوفيق على العبد. ومنه بمذا المعنى قوله تعالى: ﴿أُولَّئِكَ النَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] الآية.

وقوله: ﴿ فَمَن يُودِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَنْرَةُ لِلإسْلامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

فإذا علمت ذلك فاعلم أن الهدى الخاص بالتقين هو الهدى الخاص، وهو التفضل بالتوفيق عليهم، والهدى الخاص، وهو التفضل بالتوفيق عليهم، والهدى العام للناس هو الهدى العام، وهو إبانة الطريق وإيضاح المحتجة، وبمذا يرتفع الإشكال أيضًا بين قوله تعالى: ﴿وَإِلَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحَيَّبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦] مع قوله: ﴿وَإِلَّكَ لَا تَهْدي إِلَى الله عند المنفي عنه على هو الهدى الخاص، لأن التوفيق بيد الله وحُده، ومن يرد الله فتنه فلن تملك له من الله شيئًا.

والهدى المثبت له هو الهدى العام الذي هو إبانة الطريق، وقد بينها ﷺ حتى تركها محمحة بيضاء ليلها كنهارها، والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآهُ عَلَيْهِمْ ءَانَدَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦]. هذه الآية تدل بظاهرها على علم إيمان الكفار، وقد حاء في آيات أحر ما يدل على أن بعض الكفار يؤمن بالله ورسوله كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْلَيْنِ كَفُرُوا إِن يَنتَهُوا يُلْقُمْ لُهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الكفار يؤمن بالله عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ١٤]، [الأنفال: ٣٦]، الآية عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ١٤]، وكقوله: ﴿ كَذَٰلِكَ كُتُمْ مَن قَبِلُ فَمَنَ اللّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ١٤]،

ووجه الجمع ظاهر، وهو أن الآية من العام المخصوص، لأمّا في خصوص الأشقياء الذين مبقت لهم في علم الله الشقاوة المشار إليهم بقوله: ﴿إِنَّ الّذِينَ حَقَّتُ عَلَيْهِمْ كُلَمَتُ رَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ * وَلُوْ جَاعِلُهُمْ كُلُّ آيَة حَتَّى يَوَوُا الفَلَابَ الأَلْيَمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧]، وبدل لهذا التخصيص قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] الآية.

وأجاب البعض: بأن المعنى لا يؤمنون ما دام الطبع على قلوهم وأسماعهم والفشاوة على أبصارهم. فإن أزال الله عنهم ذلك بفضله آمنوا.

قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ آلَلُهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ [٧] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على ألهم بمبورون لأن من حتم على قلبه وجعلت الغشاوة على بصره سلبت منه القدرة على الإيمان. وقد حاء في آيات أُخر ما يدل على أن كفرهم واقع بمشيئتهم وإرادهم، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: 18].

وكقوله تعالى: ﴿ أُوْلِنَكَ الَّذِينَ اشْتَوَوُا الصَّلَالَةَ بِالْهُنَّى وَالْعَذَابَ بِالْمُلْقِرَةِ ﴾ [البقرة: ١٧٥]. وكقوله: ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكُفُورٌ ﴾ [الكهف: ٢٩] الآية، وكقوله: ﴿ فَلِكَ بِمَا قَلَّمُتُ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢] الآية.

وكقوله: ﴿ لَبُنْسَ مَا قَلَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [المائدة: ٨٠] الآية.

والجواب: أن الختم والطبع والفشاوة المجمولة على أسماعهم وأبصارهم وقلوهم، كل ذلك عقاب من الله لهم على مبادرتهم للكفر وتكذيب الرسل باختيارهم ومشيئتهم، فعاقبهم الله بعدم التوفيق حزاء وفاقًا. كما بينه تعالى بقوله: ﴿ بَلُ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفُوهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٥].

وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [المنافقون: ٣].

ربقوله: ﴿ وَلَقَلُّبُ أَقْدَتُهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُوّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقوله: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغُ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف: ٥].

وقوله: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً ﴾ [البقرة: ١٠] الآية.

وقوله: ﴿ بَالْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَاتُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [المطففين: ١٤]، إلى غير ذلك من الآيات.

قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلَ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [١٧] الآية.

أفرد في هذه الآية الضمير في قوله استوقد. وفي قوله ما حوله: وجمع الضمير في قوله: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِتُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتَ لاَّ يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]، مع أن مرجع كل هذه الضمائر شيء واحد وهو لفظة الذي من قوله: ﴿ وَمَثْلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي ﴾ [البقرة: ١٧].

والجواب عن هذا: أن لفظة الذي مفرد ومعناها عام لكل ما تشمله صلتها وقد تقرر في علم الأصول أن الأسماء الموصولة كلها من صيغ العموم، فإذا حققت ذلك فاعلم أن إفراد الضمير باعتبار لفظة الذي وجمعه باعتبار معناها، ولهذا المعنى حرى على ألسنة العلماء: أن الذي تأتي بمعنى الذين، ومن أمثلة ذلك في القرآن هذه الآية الكريمة، فقوله كمثل الذي استوقد، أي كمثل الذين استوقد، أي كمثل الذين استوقد، أي المثلف بالله يُعُورِهِمْ وَكُو كُهُمْ ﴿ [البقرة: 17] الآية.

وقوله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْتُقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].

وقوله: ﴿لاَ تُبْطِلُوا صَنْفَاتِكُمْ بِالْمَنْ وَالْأَفَى كَالَّذِي يُنفقُ مَالُهُ رِنَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤] أي كالذين ينفقون بدليل قوله: ﴿لاَ يَقْدُرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمًّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقوله: ﴿وَخُصْتُمْ كَالَّذِي خَاصُوا﴾ [التوبة: ٦٩] بناء على الصحيح، من أن الذي فيها

موصولة لا مصدرية. ونظير هذا من كلام العرب قول الراجز:

يسا رب عسبس لا تسبارك في أحسد في قسائم مستهم ولا في مسن قعسد إلا السذي قامسوا بأطسراف المسسد

وقول الشاعر وهو أشهب بن رميلة، وأنشده سيبويه لإطلاق الذي وإرادة الذين: وإن السذي حانست بفلسج دمساؤهم هسم القسوم كسل القسوم يا أم خالد وزعم ابن الأنباري أن لفظة الذي في بيت أشهب جمع ألذ بالسكون، وأن الذي في الآية مفرد أربد به الجمع، وكلام سيبويه يرد عليه ، وقول عديل بن الفرخ العجلي:

وبست أمساقي القسوم إخسوتي الذي غوايستهم غيسي ورشسدهم رشسدي وقال بعضهم: المستوقد واحد لجماعة معه، ولا يخفى ضعفه.

قوله تعالى: ﴿ صُمُّ بُكُمُ عُمْيٌ ﴾ [1٨] الآية.

هذه الآية يدل ظاهرها على أن المنافقين لا يسمعون، ولا يتكلمون، ولا يبصرون، وقد حاء في آيات آخر ما يدل على خلاف ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَلْهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

وكقوله: ﴿وَإِن يَقُولُوا تَسْمُعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤] الآية، أي لفصاحتهم وحلاوة السنتهم.

وقوله: ﴿فَإِذَا فَهَبَ الْحَوْفُ مَلْقُوكُم بِأَلْسِتَة حِنَاد﴾ [الأحزاب: ١٩] إلى غير ذلك من الآيات، ووحه الجمع ظاهر، وهو أنهم بكم عن ألنطق بالحق، وإن تكلموا بغيره صم عن سماع الحقق وإن سمعوا غيره، عمي عن رؤية الحق وإن رأوا غيره، وقد بين تعالى هذا الجمم بقوله: ﴿وَبَعَمْلُنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَاراً وَأَقْتِنَاهُ ﴾ [الأحقاف: ٢٦] الآية، لأن ما لا يغني شيئا فهو كالمعدوم. والعرب ربما أطلقت الصمم على السماع الذي لا أثر له، ومنه قول قعنب ابن أم صاحب:

صم إذا مجعموا خميرًا ذكسرت به وإن ذكسرت بسموء عسندهم أذنموا وقول الشاعر:

أصمم عمن الأممر السذي لا أريده وأسمسع خلسق الله حمسين أريسمد وقول الآخر:

فأصممت عممرا وأعميمه عسن الجمود والفخسر يسوم الفخار

وكذلك الكلام الذي لا فائدة فيه فهو كالعدم.

قال هبيرة بن أبي وهب المخزومي:

قوله تعالى: ﴿ فَأَتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [٢٤] الآية.

هذه الآية تدل على أن هذه النار كانت معروفة عندهم. بدليل أل العهدية. وقد قال تعالى في سورة التحريم: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ لَاراً وَقُونُهَا النَّاسُ وَالْعَجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦].

فتنكير النار هنا يدل على ألها لم تكن معروفة عندهم تمذه الصفات. ووجه الجمع ألهم لم يكونوا يعلمون أن من صفاتها كون الناس والحجارة وقودًا لها فنـــزلت آية التحريم. فعرفوا منها ذلك من صفات النار، ثم لما كانت معروفة عندهم نـــزلت آية البقرة، فعرفت فيها النار بأل العهدية لألها معهودة عندهم في آية التحريم.

ذكر هذا الجمع البيضاوي والخطيب في تفسيريهما، وزعما أن آية التحرم نسزلت بمكة. وظاهر القرآن يدل على هذا الجمع لأن تعريف النار هنا بأل العهدية يدل على عهد سابق والموصول وصلته دليل على العهد وعدم قصد الجنس، ولا ينافي ذلك أن سورة التحريم مدنية. رأن الظاهر نسزولها بعد البقرة.

كما روي عن ابن عباس لجواز كون الآية مكية في سورة مدنية كالعكس.

قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَى إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [٢٩] الآبة.

هذه الآية تدل على أن حلق الأرض قبل حلق السماء بدليل لفظة ثم التي هي للترتيب الانفصال، وكذلك آية حم السحدة، تدل أيضًا على حلق الأرض قبل حلق السماء لأنه قال يها: ﴿قُلُ النَّكُمُ أَتَكُمُّرُونَ بِاللَّذِي حَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩] إلى أن قال: ﴿قُمْ سَتَوَى إِلَى السّمَاء وَهِي دُحَانَ﴾ [فصلت: ١١] الآية. مع أن آية النازعات تدل على أن دحو لأرض بعد حلق السّمَاء، لأنه قال فيها: ﴿ اللَّهُمُ أَشَدُ خَلَقًا أَمُ السّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧]. ثم قال: ﴿ وَالأَرْضَ بَعَدَ ذَلك دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧].

اعلم أولاً أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن الجمع بين آية السحدة وآية النازعات، أحاب بأن الله تعالى خلق الأرض أولاً قبل السماء غير مدحوة، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبعًا في يومين ثم دحا الأرض بعد ذلك وجعل فيها الرواسي والأنهار وغير ذلك، فأصل خلق الأرض قبل خلق السماء ودحوها بجبالها وأشجارها ونحو ذلك بعد خلق السماء، ويدل لهذا أنه قال: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلك دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] ولم يقل خلقها، ثم فسر دحوه إياها بقوله: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَا عَمَا وَمَرْعَاهَا﴾ [النازعات: ٣١] الآية. وهذا الجلمع الذي جمع به ابن عباس بين هاتين الآيتين واضح لا إشكال فيه، مفهوم من ظاهر القرآن العظيم، إلا أنه يرد عليه إشكال من آية البقرة هذه. وإيضاحه أن ابن عباس جمع بأن خلق الأرض قبل خلق السماء ودحوها بما فيها بعد خلق السماء.

وفي هذه الآية التصريح بأن جميع ما في الأرض عفلوق قبل حلق السماء لأنه قال فيها: ﴿هُوَ اللّٰذِي حَلَقَ لَلسَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] الآية. وقد مكثت وُمُنَّ طويلاً أفكر في حل هذا الإشكال، حتى هذاني الله إليه ذات يوم ففهمته من القرآن العظيم، وإيضاحه أن هذا الإشكال مرفوع من وجهين، كل منهما تدل عليه آية من القرآن:

الأول: أن المراد بخلق ما في الأرض جميعًا قبل خلق السماء: الخلق اللغوي الذي هو التقدير لا الخلق بالفعل الذي هو الإبراز من العدم إلى الوجود والعرب تسمي التقدير خطقًا ومنه قول زهير:

والأنست تفسري مسا خلقست وبع ـ ـ ـ ـ ض القسوم يخلسق ثم لا يفسري والنليل على أن المراد بهذا الخلق التقدير، أنه تعالى نص على ذلك في سورة فصلت حيث قال: ﴿وَقَلَرُ فَيِهَا أَقْوَاتُهَا﴾ [فصلت: ١٠] ثم قال: ﴿ثُمُّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُحَانٌ﴾ [فصلت: ١١] الآية.

الوجه الثاني: أنه لما خلق الأرض غير مدحوة، وهي أصل لكل ما فيها كان كل ما فيها كأنه خلق بالفعل لوجود أصله فعلاً. والنليل من القرآن على أن وجود الأصل يمكن به إطلاق الخلق على الفرع، وإن لم يكن موجودًا بالفعل.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَمْدُ خَلَقْنَاكُمْ فَمُ صَوَّرْتَاكُمْ ثُمُ قُلْنَا لِلْمَلاكِكَةِ﴾ [الأعراف: ١١] الآية. فقوله: ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمُّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ أي بخلقنا وتصويرنا لأبيكم آدم الذي هو أصلكم. وجمع بعض العلماء بأن معنى قوله: ﴿وَالأَرْضَ بَقَدَ ذَلْكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، أي مع ذلك، فلفظة بعد يمعنى مع، ونظيره قوله تعالى: ﴿خُلُلُ مُقَدَّ ذَلْكَ زَنِيمِ﴾ [القلم: ٣٠].

وعليه فلا إشكال في الآية، ويستأنس لهذا القول بالقراءة الشاذة. وَهَا قرأ بماهد: ﴿وَالْأَرْضُ يَهُدُ ذَلِكَ دَحَاهًا﴾ ، وجمع بعضهم بأوجه ضعيفة لأنما مبنية على أن خلق السماء قبل الأرض، وهو خلاف التحقيق منها أن «شم» يمعن الواو. ومنها أنما للترتيب الذكري كقوله تعالى: ﴿وُثُمُّ

كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧] الآية.

قوله تعالى: ﴿ ثُمُّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّنهُنَّ سَبْعَ سَمَنوَتٍ ﴾ [٢٩] الآية.

أفرد هنا تعالى لفظ «السماء» ورد عليه الضمير بصيغة الجمع، في قوله: «فسواهن» وللجمع بين ضمير الجمع ومفسره المفرد وحهان:

الأول: أن المراد بالسماء حنسها الصادق بسبع سموات، وعليه فأل حنسية.

الثاني: أنه لا خلاف بين أهل اللسان العربي في وقوع إطلاق المفرد وإرادة الجمع مع تعريف المفرد وتنكيره وإضافته، وهو كثير في القرآن العظيم وفي كلام العرب. فمن أمثلته في القرآن والمفط معرف، قوله تعالى: ﴿وَثُوْمُؤُونَ بِالْكَابِ كُلُهِ﴾ [آل عمران: ١٩ ١] أي بالكتب كلها بلليل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ آهَنَ بِاللّه وَمَلاكَتَه وَكُتُبه ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَقُلْ آهَنَ بِمَا أَنْسَرَلُ اللّهُ مِن كِتَابٍ ﴾ [الشورَى: ٥٥] وقوله تعالى: ﴿وَتُلِكَ يُجْزُونَ المُؤْفَة ﴾ [الفرقان: ٥٥] يعني الإدبار، كما هو ظاهر، وقوله تعالى: ﴿وَلَكُكَ يُجْزُونَ المُؤْفَة ﴾ [الفرقان: ٥٥] يعني الفرف بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُكَ مَنْ المُؤْفَة ﴾ [المنزن: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُكَ وَالْمَلَكُ صَقالًا صَعَالًى المُؤمِّم إللهُ فِي ظُلُل مِن الفَعَامِ وَوَلُه تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُكَ بَدليل قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُكَ كَاللّهُ مِنْ الفَعَامِ وَالْمَاكُ وَلَوْلَهُ عَالَى مَنْ الْفَعَامِ وَالْمَالُونُ إِلاَّ اللّهَ مَنْ اللّهُ فِي ظُلُل مِنْ الفَعَامِ وَالْمَالُونُ إِلَّا اللّهُ مِنْ الْمُؤمِّدُ إِللّهُ وَاللّهُ مَاللّهُ مِنْ الْمُؤمِّلُكُ وَلِهُ المُلْونُ إِلاَّ اللّهُ مِنْ المُؤمِّدُ وَالمَورِ؛ ٤٦] الآية يعني الأطفال الذين لم يظهروا، وقوله تعالى: ﴿ أَمُ العَلُولُ فَاحْدَرُهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤] الآية يعني الأطفال الذين لم يظهروا، وقوله تعالى: ﴿ أَمُ العَلُولُ فَاحْدَرُهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤] الآية يعني الأطفال الذين لم يظهروا، وقوله تعالى: ﴿ أَهُمُ الْعَلُولُ فَاحْدَرُهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤] الآية يعني الأطفاد.

ومن أمثلته واللفظ مضاف قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَوُّلاءِ ضَيِّفِي﴾ [الحجر: ٦٨] الآية، يعني

أضيافي، وقوله: ﴿فَلْيَحْلَوِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْوِهِ﴾ [النور: ٦٣] الآية أي أوامره.

وأنشد سيبويه لإطلاق للفرد وإرادة الجمع قول الشاعر، وهو علقمة بن عبدة التميمي:

يعني وأما حلودها فصليبة.

وأنشد له أيضًا قول الآخر:

كلسوا في بعسض بطسنكم تعقسوا فسان زمسانكم زمسن خمسيص يعني في بعض بطونكم.

ومن شواهده قول عقيل بن علفة المري:

وكسان بسنو فسزارة شسر عسم وكستم لهم كشسر بسني الأخيسنا يعني شر أعمام، وقول العباس بن مرداس السلمي:

فقلــــنا أســـــلموا إنــــا أخـــوكم وقــد ســلمت مــن الإحــن الصدور يعنى إنا إخوانكم. وقول الآخر:

يا عساذلاتي لا تسردن ملامسة إن العسواذل لسيس لي بسامير يمنى لسن لي بأمراء.

وهذا في النعت بالمصدر مطرد كقول زهير:

متى يشتجر قسوم يقل سرواقم هم بينسنا هم رضى وهسم عدل ولأحل مراعاة هذا لم يجمع في القرآن السمع والطرف والضيف لأن أصلها مصادر كقوله تعالى: ﴿ فَعْتُمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] وقوله: ﴿ لاَ يَرَكُدُ إِلَيْهِمْ طَرَقُهُمْ وَأَنْفَهُمْ هَرَاءً﴾ [البقرة: ٤٥] وقوله: ﴿ يَنْظُرُونَ مِن طَرِفُ عَفْيِ ﴾ [الشورى: ٤٥] وقوله: ﴿ إِنْ اللّهِ عَنْمَ عَلَى اللّهُ عَنْمَ ﴾ [الحدر: ٦٨].

قوله تعالى: ﴿ يَتَنَادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [٣٥] الآية.

يتوهم معارضته مع قوله: ﴿ حَيْثُ شِيَّتُمَا ﴾.

والجواب: أن قوله ﴿اسْكُنْ﴾ أمر بالسكنى لا بالسكون الذي هو ضد الحركة، فالأمر باتخاذ الجنة مسكنًا لا ينافي التحرك فيها وأكلهما من حيث شاءا.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ أَوْلَ كَافِرٍ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُواْ بِغَايَتِي ثَمْنًا قَلِيلًا ﴾ [٤١] الآية.

جاء في هذه الآية بصيفة خطاب الجمع في قوله: ولا تكونوا ولا تشتروا. وقد أفرد لفظة كافر، ولم يقل ولا تكونوا أول كافرين. ووجه الجمع بين الإفراد والجمع في شيء واحد: أن معنى ولا تكونوا أول كافر أي أول فريق كافر، فاللفظ مفرد والمعنى جمع، فيحوز مراعاة كل منها، وقد جمع اللغتين قول الشاعر:

فإذا هم طعموا فألأم طاعم وإذا هم جاعموا فشمر جسياع وقيل هو إطلاق المفرد وإرادة الجمع، كقول ابن علفة:

وكسان بسنو فسزارة شسرعم

كما تقدم قريبًا.

قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُونَ أَئْهُم مُّلَنَقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [٤٦] الآية.

ونظيره من كلام العرب قول عميرة بن طارق:

بــأن تغتــروا قومــي وأقعــد فــيكم وأجعــل مـــني الظــن غيــبًا مــرجما أي أحمل من اليقين غيبًا.

وقول دريد بن الصمة:

فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج مسواهم في الفارسي المسود فقوله: ظنوا أي أيقنوا.

قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿وَأَلَّي فَعَنْلَتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [٤٧] لا يعارض قوله تعالى في تفضيل هذه الأمة: ﴿كَنَتُمْ خَيْرَ أَمَّةٌ أُخْرِجَتْ لِلنَّامِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] الآية. لأن المراد بالعالمين عالمو زمائم بدليل الآيات والأحاديث المصرحة بأن هذه الأمة أفضل منهم، كحديث معاوية بن حيدة القشيري في المسانيد والسنن، قال: قال رسول الله ﷺ : «أفتم توفوف سبعين

أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله»(1).

ألا ترى أن الله جعل المقتصد منهم هو أعلاهم منــزلة حيث قال: ﴿مَّنَّهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصَلَةٌ وَكُثِيرٌ مُّنَّهُمْ صَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائلة: ٦٦]، وجعل في هذه الأمة درجة أعلى من درجة المقتصد وهي درجة السابق بالخيرات، حيث قال تعالى: ﴿وَمَنْهُم مُقْتَصِدٌّ وَمَنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] الآية.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجْيَنَكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَشُومُونَكُمْ شُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَنَسْتَحُمُونَ نِسَآءَكُمْ ﴿ [49] الآية.

ظاهر هذه الآية الكريمة يدل على أن استحياء النساء من جملة العذاب الذي كان يسومهم فرعون. وقد حاء في آية أخرى ما يدل على أن الإناث هبة من هبات الله لمن أعطاهن له، وهي قوله تعالى: ﴿يَهَبُ لَمَن يَشَاءُ إِنَالًا وَيَهَبُ لَمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩] فبقاء بعض الأولاد على هذا خير من موتمم كلهم، كما قال الهذلي:

حدت إلهسي بعد عسروة إذ نجسا خسراش وبعسض الشر أهون من بعض والجواب عن هذا أن الإناث وإن كن هبة من الله لمن أعطاهن له، فبقاؤهن تحت يد العدو يفعل بمن ما يشاء من الفاحشة والعار، ويستخلمهن في الأعمال الشاقة نوع من العذاب، وموتمن راحة من هذا العذاب، وقد كان العرب يتمنون موت الإناث خوفًا من مثل هذا.

قال بعض شعراء العرب في ابنة له تسمى مودة:

مسودة تمسوي عمسر شسيخ يسسره فسا المسوت قسبل الليل لو ألها تدري يخاف عليها جفوة السناس بعده ولا خستن يرجسي أود مسن القسبر وقال الآخر:

والمسوت أكسرم نسسزال على الحرم تحسوى حسياني وأهسوى مسوتها شفقا وقال بعض راجزيهم:

> إنى وإن سيق إلى الم عييد وألفيان وذود عشير

⁽١) حسسن: أخرجه الترمذي في (التفسير/ ٢٠٠١)، وابن ماجه في (الزهد/ ٤٣٨٨)، وهو في (اصحيح الجامع)، (1-77)

أحسب أصهاري إليَّ القسير

وقال بعض الأدباء: سروان ما لهما ثالث حياة البنين وموت البنات.

وفي القرآن الإشارة إلى أن الإنسان يسوءه إهانة ذريته الضعاف بعد موته في قوله تعالى: ﴿وَلَيْخُسُ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرَّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [انساء: 9].

قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَكُم ۗ ﴾ [٥٧].

وهذه الآية الكربمة تدل على أن الله أكرم بني إسرائيل بنوعين من أنواع الطعام، وهما المن والسلوى، وقد جاء في آية أخرى ما يدل على ألهم لم يكن عندهم إلا طعام واحد، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن تُصْبِرَ عَلَى طُعامٍ وَاحِد﴾ [البقرة: 71] وللجمع بينهما أوجه: الأولُ: أن المن وهو الترنجيين على قول الأكثرين من جنس الشراب والطعام الواحد هو

الأول: أن المن وهو الترنجيين على قول الأكتثرين من حنس الشراب والطعام الواحد هو السلوى، وهو على قول الأكثرين السماني أو طائر يشبهه.

الوجه الثافي: أن المجعول على المائدة الواحدة تسميه العرب طعامًا واحدًا وإن اختلفت أنواعه. ومنه قوله: أكلنا طعام فلان، وإن كان أنواعًا مختلفة. والذي يظهر أن هذا الوجه أصح من الأول لأن تفسير المن بخصوص الترنجيين يرده الحديث المتفق عليه: «الكمأة من المن....»⁽¹⁾ الحديث.

الثالث: ألهم سموه طعامًا واحدًا لأنه لا يتغير ولا يتبدل كل يوم، فهو مأكل واحد وهو ظاهر.

قوله تعالى: ﴿أَفَكُلُمُمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا خَوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكَثَرُتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبَتُمْ وَفَرِيقًا نَفَتُلُورَ﴾ [20].

هذه الآية تدل على أنهم قتلوا بعض الرسل ونظيرها قوله تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مَّن قَبْلِي بِالْبَيْنَاتِ وَبِاللّٰذِي قُلْتُمْ فَلَمْ قَتَلْتُمُومُهُمْ [آل عمران: ١٨٣] الآية.

ُ وَقُولِه: ﴿ كُلُّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُهُمْ قَرِيقاً كَذَنُّوا وَقَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠].

وقد حاء في آيات أخر ما يدل على أن الرسل غالبون منصورون كقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأُغْلِبَنَّ

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (التفسير/ ٤٤٧٨/ فتح)، ومسلم في (الأشرية/ ٢٠٤٩/ عبد الباقي).

(17)

أَنَّا وَرُسُلِي﴾ [الحادلة: ٢١]، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ مَنَقَتْ كَلَمْتُنَا لَهَبَادِنَا المُرسَلِينَ * الْبَهُمْ لَهُمُ النَّصُورُونَ * وَإِنْ جَنْنَا لَهُمُ القَالَمِنَ ﴾ [الصافات: ٢٧١- ٢٧٣] وقوّله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَتُهْلِكُنَّ الظَّالِمِينَ * وَتُسْكَنَّكُمُ الأَرْضَ مِنْ بَعْلِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٣١، ١٤] وبين تعالى أَن هذا النصر في دار الدنيا أيضًا كما في هذه الآية الأَخيرة، وكما في قوله ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ وُسُلْنَا وَاللّذِينَ آمَنُوا في الحَيْاة اللّٰذِيّا﴾ [غافر: ١٥] الآية.

والذي يظهر في الجواب من هذا أن الرسل قسمان: قسم أمروا بالقتال في سبيل الله. وقسم أمروا بالقتال في سبيل الله. وقسم أمروا بالصبر والكف عن الناس. فالذين أمروا بالقتال وعدهم الله بالنصر والطبة في الآيات المذكورة، والذين أمروا بالكف والصبر هم الذين قتلوا ليزيد الله رفع درحاتهم العلية بقتلهم مظلومين، وهذا الجمع مفهوم من الآيات لأن النصر والفلبة فيه الدلالة بالالتزام على حهاد ومقاتلة، ولا يرد على هذا الجمع قوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مُن لّبِيٍّ قَائِلَ مَعَهُ رِبْيُونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] الآية.

وأما على قراءة «قاتل» بصيغة الماضي من فاعل فالأمر واضح، وأما على قراءة «قتل» بالبناء للمفعول فنائب الفاعل قوله ربيون لا ضمير نبي وتطرق الاحتمال يرد الاستدلال، وأما على القول بأن غلبة الرسل ونصرتهم بالحنحة والبرهان، فلا إشكال في الآية. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنعَ مَسَنجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكِّرَ فِيهَا ٱسْمُهُ ﴾ [١١٤] الآية.

الاستفهام في هذه الآية إنكاري ومعناه النفي، فالمعنى: لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله. وقد جاءت آيات أخر يفهم منها خلاف هذا، كقوله تعالى: ﴿ فَهَنْ أَظَّلُمُ مِمَّنِ الْتَرَى عَلَى اللهِ كُذْباً﴾ [الأنعام: 182] الآية.

ُ وقوله: ﴿ فَمَنْ أَظْلُمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٣٧]. وقوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلُمُ مِمَّن ذُكَّرَ بآيَات رَبُّه ﴾ [السحدة: ٢٢] الآية، إلى غير ذلك من الآيات.

وللحمع بين هذه الآيات أوجه:

منها: تخصيص كل موضع بمعنى صلته: أي لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله كذئبا، وإذا تخصصت بصلاتما زال الإشكال.

ومنها: أن التخصيص بالنسبة إلى السبق، أي لما لم يسبقهم أحد إلى مثله حكم عليهم بألهم أظلم ممن جاء بعدهم سالكًا طريقهم، وهذا يؤول معناه إلى ما قبله، لأن المراد السبق إلى المانعية والافترائية مثلاً.

ومنها: وادعى أبو حيان أنه الصواب، هو ما حاصله أن نفي التفضيل لا يستلزم نفي

المساواة، فلم يكن أحد ممن وصف بذلك يزيد على الآخر لأمّم يتساوون في الأظلمية، فيصير المعنى: لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله، ومن افترى على الله كذبًا، ومن كذب بآيات الله، ولا إشكال في تسلوي هؤلاء في الأظلمية، ولا يدل على أن أحدهم أظلم من الآخر، كما إذا قلت: لا أحد أفقه من فلان وفلان مثلاً. ذكر هذين الوجهين صاحب الإتقان.

وما ذكره بعض المتأخرين من أن الاستفهام في قوله ﴿وَمَنَ أَظَلَمُ﴾ المقصود منه التهويل والتفظيع من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة ولا نفيها عن غيره، كما ذكره عنه صاحب الإتقان، يظهر ضعفه لأنه خلاف ظاهر القرآن.

قوله تعالى: ﴿ وَيَلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ [١١٥] الآية.

أفرد في هذه الآية المشرق والمغرب وثناهما في سورة الرحمن في قوله ﴿ رَبُّ المَشْوَلَيْنِ وَرَبُّ الْمُلْرِيْنِ ﴾ [الرحمن: ١٧] وجمعهما في سورة سأل سائل في قوله: ﴿ فَلَا أَقْسُمُ بِرَبُّ الْمُشَارِقِ وَالْمُعَارِبِ﴾ [المعارج: ٤٤]، وجمع المشارق في سورة الصافات في قوله: ﴿ رَبُّ السَّمُوَاتُ ، وَالْأَرْضَ وَمَا يَبْتَهُمَا وَرَبُّ الْمُشَارِقَ ﴾ [الصافات: ٥].

والحُواب: أن قوله هنا ﴿وَلِلَّهِ الْمُشْرِقُ وَالْمُغْرِبُ﴾ المراد به حنس المشرق والمغرب، فهو صادق بكل مشرق من مشارق الشمس التي هي ثُلاثماتة وستون، وكل مغرب من مغاربها التي هي كذلك، كما روي عن ابن عباس وغيره.

قال ابن حرير في تفسير هذه الآية ما نصه:

وإنما معنى ذلك: ولله المشرق الذي تشرق منه الشمس كل يوم والمفرب الذي تغرب فيه كل يوم، فتأويله إذا كان خروق يوم، فتأويله إذا كان خلاف شروق يوم، فتأويله إذا كان شروق الشمس كل يوم من موضع منه لا تعود لشروقها منها إلى الحلول الذي بعده وكذلك غروها، انتهى منه بلفظه. وقوله: ﴿وَرَبُّ الْمُشْرِقِينِ وَرَبُّ الْمُفْرِينِينِ ﴾ يعنى مشرق الشتاء ومشرق الصيف ومفرهما، كما عليه الجمهور – وقيل: مشرق الشمس والقمر ومفرهما، وقوله: ﴿يُرِبُ اللهُونِينِ وَرَابُ المُشْرِقِينَ وَالْمَعْلُوبِهِ ﴾ أي مشارق الشمس والقمر ومفرهما، وقوله: والقمر والمفرق الشمس والقمر

قوله تعالى: ﴿ بَل لَّهُ مَا فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضُ ۖ كُلٌّ لَّهُ فَايِتُونَ ﴾ [١١٦].

 ووجه الجمع: أن ما في السموات والأرض من الخلق منه العاقل وغير العاقل، فغلب في الاسم الموصل غير العاقل، فغلب في الاسم الموصول غير العاقل، وخلب في صيغة الجمع العاقل، والتكتة في ذلك أنه قال: ﴿بَلُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ وجميع الحلائق بالنسبة لملك الله إياهم سواء عاقلهم وغيره، فالعاقل في ضعفه وعَحزه بالنسبة إلى ملك الله كغير العاقل. ولما ذكر القنوت وهو الطاعة وكان أظهر في العقلاء من غيرهم، عبر بما يدل على العقلاء تغليبًا لهم.

قوله تعالى: ﴿ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْآيَنتِ لِقَوْمِ يُوقِئُونَ ﴾ [١١٨].

هذه الآية تدل بظاهرها على أن البيان خاص بالموقنين.

وقد جاءت آيات أخر تدل على أن البيان عام لجميع الناس كقوله تعالى: ﴿كَلَلُكَ يُبِيَّنُ اللَّهُ آيَاتِه لِلنَّامِي لَفَلَهُمْ يَتَقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧] وكقوله: ﴿ هَلَمَا بَيَانٌ لَلنَّامِ ﴾ [آل عمران: ١٣٨]. ووجه الجمع أن البيان عام لجميع الخلق، إلا أنه لما كان الانتفاع به خاصًّا بالمتقين، خص في هذه الآية بمم لأن ما لا نفع فيه كالمدم، ونظيرها قوله تعالى: ﴿إِلَمَا أَلْتَ مُعلَومٌ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٤] وقوله: ﴿إِلَمَا تُعلُومُ مِن البِّعَ الذَّكُوبُ [يس: ١١] الآية، مع أنه منذر للأسود والأحمر، وإنما خص الإنذار بمن يخشى ومن يتبع الذكر لأنه المنتفع به.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبَلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِتَعْلَمَ مَن يَنْتِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ [١٤٣] الآية.

قوله تعالى في هذه الآية «إلا لنعلم» يوهم أنه لم يكن عالمًا بمن يتبع الرسول بمن ينقلب على عقيه، مع أنه تعالى عالم بكل شيء قبل وقوعه، فهو يعلم ما سيعمله الخلق، كما دلت عليه آيات كثيرة كقوله: ﴿ فَهُو أَطْلُمْ بِكُمْ إِذْ أَنشَاكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَإِذْ أَنشَاكُمْ مَنَ المَّرْضِ وَإِذْ أَنشَاكُمْ مَنَ المَّوْنُ أَهُهَاتكُمْ فَلاَ أَنْ اللَّهُ مَنْ دُونَ ذَلَكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ ﴾ أَنشَاكُم مَن المُستنيد عليه النهائي وقوله تعالى إلا لنعلم أي عَلمًا يترتب عليه النواب والمقاب، فلا ينافي علمًا يترتب عليه النواب والمقاب، فلا ينافي علمًا يترتب عليه النواب علما والمقاب، فلا ينافي علمُ والمحتبار علمًا علم المعتبار علمًا في علمُوركُمْ وَلِمُحَصَّمَ مَا في علمُ والمُعْمَ وَاللهُ عَلمَ بِنَات المُستنيد بالاعتبار علمًا في علمُوركُمْ وَلِمُحَصَّمَ مَا في علم والمُعْمَ وَاللهُ عَلمَ بِنَات المُستُورِ ﴾ [آل عمران: ٤٥] فقوله: ﴿ وَاللّهُ عَلمَ بِنَات المُستُورِ ﴾ وال عمران: ٤٥] فقوله: ﴿ وَاللّهُ عَلمَ بِنَات المُستُورِ ﴾ والله علما علم يكن يعلمه سبحانه وتعالى عن نقل به بعد قوله ﴿ وَلَيْتَيْلِي اللهُ مَل مَن يعلمه سبحانه وتعالى عن ذلك، بل هو تعالى عالم بكل ما سبعمله خلقه وعالم بكل شيء قبل وقوعه، كما لا خلاف فيه بين المسلمين، ﴿ لا يَعْرَبُ عَنْهُ مُقَالُ ذَوْقَ ﴾ [سبأ: ٣] الآية.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَكُ ۚ بَلَ أَحْيَانًا ﴾ [١٥٤] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على أن الشهداء أحياء غير أموات، وقد قال في آية أخرى لمن هو أفضل من كل الشهداء ﷺ ﴿إِلْكَ مَيْتُ وَإِنَّهُم مَيْتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

والجواب عن هذا: أن الشهداء يموتون الموتة الدنيوية فتورث أموالهم وتنكح نساؤهم بإجماع للسلمين، وهذه الموتة هي التي أخبر الله نبيه أنه يموتما ﷺ.

وقد ثبت في الصحيح عن صاحبه الصديق ﴿ أنه قال لما توفي ﷺ («بأبي أنت وأمي، والله لا يجمع الله عليك موتتين، أما الموتة التي كتب الله عليك فقد متها، وقال: من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات (أو استدل على ذلك بالقرآن، ورجع إليه جميع أصحاب النبي ﷺ .

وأما الحياة التي أثبتها الله للشهداء في القرآن وحياته ﷺ التي ثبت في الحديث أنه يرد مما السلام على من سلم عليه(")، فكلتاهما حياة برزخية ليست معقولة لأهل الدنيا.

أما في الشهداء فقد نص تعالى على ذلك بقوله: ﴿وَلَكِن لاَّ تَشْهُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]، وقد فسرها النبي ﷺ «اللهم تجعل أرواحهم في حواصل طيور خضر ترتع في الجنة وتأوي إلى قناديل معلقة تحت العرش فهم ينتعمون بذلك»^٣.

وأما ما ثبت عنه ﷺ من أنه «لا يسلم عليه أحد إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»⁽⁴⁾ «وأن الله وكل ملائكته يبلغونه سلام أمته»⁽⁰⁾ فإن تلك الحياة أيضًا لا يعقل حقيقتها أهل الدنيا لألها ثابتة له ﷺ ، مع أن روحه الكريمة في أعلى عليين مع الرفيق الأعلى فوق أرواح الشهداء، فتعلق هذه الروح الظاهرة التي هي في أعلى عليين بهذا البدن الشريف الذي لا تأكله الأرض يعلم الله حقيقته ولا يعلمها الحلق.

كما قال في حنس ذلك ﴿وَلَكُن لا تَشْمُونَ﴾ ولو كانت كالحياة التي يعرفها أهل الدنيا لما قال الصديق ﷺ أنه ﷺ مات، ولما حاز دفنه ولا نصب خليفة غيره، ولا قتل عثمان ولا اختلف أصحابه ولا حرى على عائشة ما حرى، ولسألوه عن الأحكام التي اختلفوا فيها بعده

⁽١) صحيح: أعرجه البعاري في (الجنائز/ ١٣٤٢/ فتح).

⁽٢) يأتي قريبًا حلًّا.

⁽٣) صحيح: أخرجه مسلم في (الإمارة/ ١٨٨٧/ عبد الباقي).

⁽٤) حسن: أخرجه أبو داود وهو في ((صحيح الجامع)) (٥٦٧٩).

⁽٥) صحيح: أخرجه النسائي وأحمد وهو في «صحيح الجامع» (٢١٧٤).

كالعول، وميراث الجد والإخوة، ونحو ذلك.

وإذا صرح القرآن بأن الشهداء أحياء في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَحْيَاءُ ﴾ ، وصرح بأن هذه الحياة لا يعرف حقيقتها أهل الدنيا بقوله: ﴿ وَلَكِن لا تَشْعُرُونَ ﴾ وكان النبي ﷺ أثبت حياته في القبر بحيث يسمع السلام ويرده وأصحابه الذين دفنوه ﷺ ، لا تشعر حواسهم بتلك الحياة عرفنا ألها حياة لا يعقلها أهل الدنيا أيضًا، ومما يقرب هذا للذهن حياة النائم، فإنه يخالف الحي في جميع التصرفات مع أنه يدرك الرؤيا، ويعقل للعاني. والله تعالى أعلم.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في كتاب الروح ما نصه:

ومعلوم بالضرورة أن حسده على الأرض طري مطرًا، وقد سأله الصحابة: «كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»(١)، ولو لم يكن حسده في ضريحه، لما أحاب بمذا الجواب.

وقد صح عنه «أن الله وكل بقيره ملائكة يبلغونه عن أمته السلام»(١٠).

وصح عنه أنه خرج بين أبي بكر وعمر وقال: «هكذا نبعث» (٢) هذا مع القطع بأن روحه الكريمة في الرفيق الأعلى في أعلى عليين مع أرواح الأنبياء.

وقد صح عنه أنه رأى موسى يصلى في قيره ليلة الإسراء (⁴⁾ ورآه في السماء السادسة أو السابعة، فالروح كانت هناك ولها اتصال بالبدن في القير وإشراف عليه، وتعلق به بحيث يصلي في قيره ويرد سلام من يسلم عليه، وهي في الرفيق الأعلى ولا تنافي بين الأمرين، فإن شأن الأرواح غير شأن الأبدان. انتهى محل الغرض من كلام ابن القيم بلفظه، وهو يدل على أن الحياة المذكورة غير معلومة الحقيقة لأهل الدنيا. قال تعالى: ﴿ بَلُ أَحْيَاءً وَلَكِن لا تَشْعُرُونَ ﴾ والعلم عند الله.

قوله تعالى: ﴿ أُوَلَوْ كَانَ ءَابَأَوْهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيَّا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [١٧].

هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على أن الكفار لا عقول لهم أصلاً، لأن قوله شيئًا نكرة في

⁽١) صحيح: رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وهو في ((صحيح الحامع)) (٢٢١٢).

⁽۲) صحیح: تقدم قریبًا جديًّا.

 ⁽٣) ضعيسف: أخرجب الترمذي في (الناقب/ ٣٦٦٩)، وابن ماحه في (اللقامة/ ٩٩)، وهو في «ضعيف الجامع» (٢٠٨٩).

⁽٤) صحيح: أخرجه مسلم في (الفضائل/ ٢٣٧٥/ عبد الباقي). وانظر كلام ابن القيم عليه في ((النونية)).

سياق النفي، فهي تدل على العموم، وقد جاءت آيات أخر تدل على أن الكفار لهم عقول يعقلون بما في الدنيا كقوله تعالى: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَلَمُهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤].

والجواب: أَمُم يعقلون أمور الدنيا دون أمور الآخرة، كما بينه تعالى بقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهِ لاَ يُخْلفُ اللَّهُ وَعَدَهُ وَلَكنُ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ * يَقْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الحَيَاةِ الدُّلْيَا وَهُمْ عَنِ الآخَرَة هُمْ غَافلُونَ﴾ [الروم: ٢، ٧].

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةَ وَٱلدُّمَ ﴾ [١٧٣] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على أن جميع أنواع الدم حرام، ومثلها قوله تعالى في سورة النحل: ﴿ إِنَّمَا حَرُمٌ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ وَاللُّمُ ﴾ [النحل: 110] الآية.

وقوله في سورة المائدة: ﴿خُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الَّذِيَّةُ وَاللُّمْ﴾ [المائدة: ٣] الآية.

وقد ذكر في آية أخرى ما يدل على أن اللم لا يحرم إلا إذا كان مسفوحًا وهي قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْنَةً أَوْ دَمَا مُسْتُفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية.

والجواب: أن هذه المسألة من مسائل تعارض المطلق والمقيد، والجاري على أصول مالك والشافعي وأحمد، حمل المطلق على المقيد لا سيما مع اتحاد الحكم والسبب، كما هنا، وسواء عندهم تأخر المطلق عن المقيد كما هنا أو تقدم، وإنما قلنا هنا إن المطلق متأخر عن المقيد، لأن القيد في سورة الأنعام، وهي نسزلت قبل النحل على عالم على المؤلف على أن الأنعام قبل النحل قوله تعالى في النحل ﴿وَعَلَى اللّذِينَ هَالُوا حَرَّمْتًا مَا أَلْفِينَ هَالُوا حَرَّمْتًا مَا أَلْفِينَ هَالُوا حَرَّمْتًا مَا أَلْفِينَ هَالُوا حَرَّمْتًا كُلُّ إِلَيْ الْأَنْفِينَ هَالُونِينَ هَالُونِينَ هَالُوا حَرَّمْتًا كُلُّ اللّذِينَ هَالُوا حَرَّمْتًا كُلُّ اللهِ الأنعام، 113 الآية.

وأما كون الأنعام نــزلت قبل البقرة وللائلة فواضح؛ لأن الأنعام مكية بالإجماع إلا آيات منها، والبقرة مدنية بالإجماع والمائدة من آخر ما نــزل من القرآن ولم ينسخ منها شيء لتأخرها.

وعلى هذا فالدم إذا كان غير مسفوح كالحمرة التي تظهر في القدر من أثر تقطيع اللحم فهو ليس بحرام لحمل المطلق على المقيد، وعلى هذا كثير من العلماء، وما ذكرنا من عدم النسخ في للائدة، قال به جماعة وهو على القول بأن قوله تعالى: ﴿ فَإِن جَاعُوكَ فَاحْكُم يَيْنَهُم ﴾ [المائدة: ٤٢] الآية.

وقوله ﴿أَوْ آخَرَانَ مَنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائلة: ١٠٦] غير منسوخين صحيح وعلى القول

بنسخهما لا يصح على الإطلاق، والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ أُولَتَهِكَ مَا يَأْكُلُورَ ﴾ فِي يُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَيِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ ﴾ [١٧٤] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على أن الله لا يكلم الكفار يوم القيامة، لأن قوله تعالى: ﴿وَلاَ مُلِكُمُهُمُ﴾ فعل في سياق النفي، وقد تقرر في علم الأصول أن الفعل في سياق النفي، من صيغ المعموم، وسواء كان الفعل متعديًا أو لازمًا على التحقيق، حادقًا للغزالي القاتل بعمومه في المتعدي دون اللازم. وخلاف الإمام أبي حنيفة رحمه الله في ذلك خلاف في حال لا في حقيقة لأنه يقول إن الفعل في سياق النفي ليس صيغة للعموم، ولكنه يدل عليه بالالتزام. أي: لأنه يدل على نفى الحقيقة ونفيها يلزمه نفى جميع الأفراد.

فقوله: لا أكلت مثلاً ينفي حقيقة الأكل فيلزمه نفي جميع أفراده، وإيضاح عموم الفعل في سياق النفي أن الفعل ينحل عن مصدر وزمن عند النحويين، وعن مصدر وزمن ونسبة عند بعض البلاغيين، فالمصدر داخل في معناه إجماعًا، فالنفي داخل على الفعل ينفي المصدر الكامن في الفعل فيؤول إلى معنى النكرة في سياق النفي.

ومن المعتيب أن أبا حنيفة رحمه الله يوافق الجمهور على أن الفعل في سياق النفي إن أكد بمصدر نحو لا شربت شربًا مثلاً، أفاد العموم مع أنه لا يوافق على إفادة النكرة في سياق النفي للعموم. وقد حاءت آيات أخر تدل على أن الله يكلم الكفار يوم القيامة كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّنَا أَحْرِجْنَا مُنْهَا فَإِنْ عُدِّنَا فَإِلَّا فَالِمُونَ * قَالَ احْسَنُوا فِيهَا وَلاَ تُكَلِّمُونِ ﴾ [المومنون: ١٠٧،

والجواب عن هذا بأمرين:

الأول: وهو الحق: أن الكلام الذي نفى الله أنه يكلمهم به هو الكلام الذي فيه خير، وأما التوبيخ والتقريع والإهانة، فكلام الله لهم به من حنس عذابه لهم، و لم يقصد بالنفي في قوله:

﴿وَلاَ يُكَلَّمُهُمُ﴾.

الثاني: أنه لا يكلمهم أصلاً وإنما تكلمهم الملاتكة بإذنه وأمره.

قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْنِي ﴾ [١٧٨].

هذه الآية تدل بظاهرها على أن القصاص أمر حتم لابد منه، بدليل قوله تعالى: ﴿كُتبَ عَلَيْكُمْ﴾ لأن معناه فرض وحتم عليكم، مع أنه تعالى ذكر أيضًا أن القصاص ليس يمتعين، لأن ولي الدم بالخيار، في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية. والحواب ظاهر، وهو أن فرض القصاص والزامه فيما إذا لم يعف أولياء الدم أو بعضهم، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَهَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَمَلْنَا لِوَلِيْهِ سُلْطَاناً فَلاَ يُسْرِف فَي القَتْلِ﴾ [الاسراء: ٣٣] الآية.

قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَصَراً أَحَدَّكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّهُ ﴾ [١٨٠] الآية. هذه الآية تعارض آيات المواريث بضميمة بيان النبي ﷺ ، لأن للقصود منها إبطال الوصية للوارثين منهم، وذلك قوله ﷺ : «إذ الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» (١٠).

والجواب ظاهر، وهو أن آية الوصية هذه منسوخة بآيات المواريث، والحديث المذكور بيان للناسخ، وذهب بعض العلماء إلى ألها محكمة لا منسوخة، وانتصر لهذا القول اين حزم غاية الانتصار. وعلى القول بألها محكمة فهي من العام للخصوص، فالوالدان، والأقربون الذين يرثون لا وصية لهم، بدليل آيات المواريث، والحديث وأما الوالدان اللذان لا ميراث لهما كالرقيقين، والأقارب الذين لا يرثون فتحب لهم الوصية على هذا القول، ولكن مذهب الجمهور خلافه. وحكى العبادي في الآيات البينات الإجماع على ألها منسوخة، مع أن جماعة من العلماء قالوا بعدم النسخ.

قال مقيده عفا الله عنه: التحقيق أن النسخ واقع فيها يقينًا في البعض؛ لأن الوصية للوالدين الوارثين والأقارب الوارثين رفع حكمها بعد تقرره إجماعًا، وذلك نسخ في البعض لا تخصيص. لأن التخصيص قصر العام على بعض أفراده اللليل، أما رفع حكم معين بعد تقرره فهو نسخ لا تخصيص كما هو ظاهر، وقد تقرر في علم الأصول أن التخصيص بعد العمل بالعام نسخ، وإليه الإشارة بقول صاحب مراقى السعود:

وإن أتسى مساخص بعد العمل نسخ والغسير مخصصً با جلسى واله تعالى أعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى آلَذِيرَ يُطِيفُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِشْكِينٍ ﴾ [١٨٤].

هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على أن القادر على صوم رمضان مخير بين الصوم والإطعام.

⁽۱) صحيح: تقدم تخريجه، وهو عن جاعة من الصحابة، كما في «صحيح الحامع» (۱۷۲۰، ۱۷۸۸، ۱۷۸۹، ۱۷۸۹، ۱۷۹۵، ۲۶۱۹، ۷۷۷۷، ۲۷۹۹).

وقد حاء في آية أخرى ما يدل على تعيين وحوب الصوم، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمُهُ﴾ [البقرة: 1۸0] الآية.

والجواب عن هذا بأمرين:

أحدهما: وهو الحق: أن قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونُهُ فِلنَّيَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٨٤] منسوخ بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مَنكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمُهُ ﴾.

الثنافي: أن معنى يطيقونه لا يطيقونه بتقدير لا النافية، وعليه فتكون الآية عكمة، ويكون و وجوب الإطعام على العاجز عن الصوم كالهرم والزمن. واستدل لهذا القول بقراءة بعض الصحابة يطوقونه بفتح الياء وتشديد الطاء والواو المفتوحين يمعنى يتكلفونه مع عجزهم عنه، وعلى هذا القول فيحب على الهرم ونحوه الفدية وهو اختيار البخاري. مستدلاً بفعل أنس بن مالك عظه.

قوله تعالى: ﴿ وَقَنْتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَنِّلُونَكُمْرَ وَلَا تَعْنَدُواْ ﴾ [١٩٠] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على أنهم لم يؤمروا بقتال الكفار إلا إذا قاتلوهم، وقد جاءت آيات أخر تدل على وجوب قتال الكفار مطلقًا قاتلوا أم لا كقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تُكُونَ فَتَنَّهُ [البقرة: ١٩٣].

وقوله: ﴿فَإِذَا انسَلَحَ الأَشْهُورُ الْحَرُمُ فَالثَّلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَلَتُمُوهُمْ وَخُلُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْمُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَد﴾ [انوبة: ٥].

وكقوله تعالى: ﴿ثُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦].

والجواب عن هذا بأمور:

الأول: وهو أحسنها وأقربما أن المراد بقوله: ﴿اللَّيْنِ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ تمييج المسلمين وتحريضهم على قتال الكفار، فكأنه يقول لهم: هؤلاء الذين أمرتكم بقتالهم هم خصومكم وأعداؤ كم الذين يقاتلونكم. ويدل لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا المُشْرِكِينَ كَالَّةٌ كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَالَةٌ ﴾ [التوبة: ٣٦]، وخير ما يفسر به القرآن القرآن.

الوجه الثاني: ألها منسوخة بقوله تعالى: ﴿ فَالْشَلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَلَّكُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]، وهذا من جكمة الله البالغة في التشريع، أنه إذا أراد تشريع أمر عظيم على النفوس ربما يشرعه تدريجًا لتخف صعوبته بالتدريج، فالحمر مثلاً لما كان تركها شاقًا على النفوس التي اعتادتها، ذكر أولاً بعض معاييها بقوله: ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ لَيْكُمُ اللهُ عَلَى النفوس التي اعتادتها، ذكر أولاً بعض معاييها بقوله: ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٩].

ثم بعد ذلك حرمها في وقت دون وقت، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّهْمِينَ آمَنُوا لاَ تُقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] الآية.

ثم لما استأنست النفوس بتحريمها في الجملة حرمها تحريًا بأنًا بقوله: ﴿وَجُسَّ مُنْ عَمَلٍ الشَّيْطَان فَاجْتَنْهُو لَهَلَكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

وكذَلك الصوم لما كان شَاقًا على النفوس شرعه أولاً على سبيل التخيير بينه وبين الإطعام ثم رغّب في الصوم مع التخيير بقوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ثم لما استأنست به النفوس أوجبه إيجابًا حتمًا بقوله تعالى: ﴿فَهَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصْمُهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وكذلك القتال على هذا القول شاقًا على النفوس، أذن فيه أولاً من غير إيجاب بقوله: ﴿أَفِنَ لَلْمَنِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَلَّهُمْ ظُلُمُوا﴾ [الحج: ٣٩] الآية.

مُ أُوجب عليهم قتال من قاتلهم دون من لم يقاتلهم بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

مُ لما استأنست نفوسهم بالقتال أوحبه عليهم إيجابًا عامًّا بقوله: ﴿فَالْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَلِنُّمُو هُمْ وَخُلُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] الآية.

الوجه الثالث: وهو اختيار ابن حرير، ويظهر لي أنه الصواب أن الآية محكمة وأن معناها: ﴿قَاتُلُوا اللَّذِينُ يُقَاتُلُونَكُمْ﴾ أي من شانهم أن يقاتلونكم.

أما الكافر الذي ليس من شأنه القتال كالنساء والذراري والشيوخ الفانية والرهبان وأصحاب الصوامع، ومن ألقى إليكم السلم فلا تعتدوا بقتالم الأمم لا يقاتلونكم، ويدل لهذا الأحاديث للصرحة بالنهى عن قتل الصبي، وأصحاب الصوامع، والمرأة والشيخ المرم إذا لم يستعن برأيه.

أما صاحب الرأي فيقتل كدريد بن الصمة، وقد فسر هذه الآية بحذا المعنى عمر بن عبد العزيز رضي، وابن عباس والحسن البصري.

قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ آعَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَآعَتُدُواْ عَلَيْهِ مِمِثْلِ مَا آعَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [١٩٤] الآية. هذه الآية تدل على طلب الانتقام، وقد أذن الله في الانتقام في آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَنِ انتَصَرَ يَقَدُ ظُلُمه فَأُولَٰكُ مَا عَلَيْهِم مِّن صَبِيلٍ * إِلَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ التَّاسَ ﴾ [الشورى: ٤١، ٤٤] آلآية.

وكقوله: ﴿ لَا يُحبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨].

وكفوله: ﴿ فَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ يُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُولُهُ اللَّهُ ﴾ [الحج: ٦٠] الآية.

> وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِنَّا أَصَابَهُمُ البَّلَيْ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]. وقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّنَةُ سَيِّئَةٌ مُثَّلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

وقد جاءت آيات أُخرَ تدل على العفو وترك الانتقام، كقوله: ﴿فَاصْفَحِ الصَّفْعُ الْجَمِيلَ﴾ [الحسر: ٨٥].

> وقوله: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الغَيْظَ وَالْعَالِمِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]. وكقوله: ﴿اذْفَعْ بِالنِّي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦].

وقوله: ﴿وَلَمْن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَرْمِ الأَمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]. وقوله: ﴿خُذَ العَشُو وَأَمُوْ بِالْقَرْفَ وَأَغْرِضْ عَنِ الجَاهلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وكقوله: ﴿وَإِذَا خَاطَبُهُمُ الجَاهِلُونَ قَالُوا مَلَاماً﴾ [الفرقان: ٦٣].

والجواب عن هذا بأمرين:

أحدهما: أن الله بين مشروعية الانتقام، ثم أرشد إلى أفضلية العفو، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَافَيْتُمْ فَعَالَيْوا بِمثْلِ مَا عُوقِيْتُم بِهِ وَلَيْنِ صَبَرَرُتُمْ لَهُوَ حَيْرٌ لَلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ٢٦٦]، وقوله: ﴿لاَ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨] فأذن في الانتقام بقوله: ﴿إِلاَّ مَن ظُلَمَ﴾.

ثم أرشَد إلى العَفر بقوله: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْراً أَوْ تُنخَفُوهُ أَوْ تَطْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُواً قَديراً﴾ [النساء: 189].

الوجه الثاني: أن الانتقام له موضع يحسن فيه، والعفو له موضع كذلك، وإيضاحه أن من للظالم ما يكون في الصير عليه انتهاك حرمة الله، ألا ترى أن من غصبت منه جاريته مثلاً إذا كان الغاصب بزي بما فسكوته وعفوه عن هذه للظلمة قبيح وضعف وخور تنتهك به حرمات الله، فالانتقام في مثل هذا واجب، وعليه يحمل الأمر في قوله: ﴿فَاعْتَمُوا﴾ الآية.

أي كما إذا بدأ الكفار بالقتال فقتالهم واحب بخلاف من أساء إليه بعض إخوانه المسلمين بكلام قبيح ونحو ذلك، فعفوه أحسن وأفضل، وقد قال أبو الطيب المتنبي:

إذا قيل حلم فللحلم موضع وحلم الفيق في غمير موضعه جهل

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ ﴾ [٢١٧].

هذه الآية الكريمة تدل على أن الردة لا تحبط العمل إلا بقيد الموت على الكفر، بدليل قوله: ﴿ فَيَمُتُ وَهُوَ كَالُورُ ﴾.

وقد حاءت آيات أحر تدل على أن الردة تحبط العمل مطلقًا، ولو رجع إلى الإسلام فكل ما عمل قبل الردة أحبطته الردة، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُفُّرُ بِالإِيَّانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥] الآبة.

وقوله: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] الآية.

وقوله: ﴿وَلُوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

والجواب عن هذا أن هذه من مسائل تعارض للطلق والمقيد، فيحمل المطلق على المقيد، فتقيد الآيات المطلقة بالموت على الكفر وهذا مقتضى الأصول، وعليه الإمام الشافعي ومن وافقه وخالف مالك في هذه المسألة وقدم آيات الإطلاق. وقول الشافعي في هذه المسألة أجرى على الأصول. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [٢٢١] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على تحريم نكاح كل كافرة، ويدل لذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلاَ لَمُصَكُوا بِعِصَمِ الكُوَافِي﴾ [المتحنة: ١٠]، وقد حاءت آية أخرى تدل على حواز نكاح بعض الكافرات وهن الحرائر والكتابيات وهي قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُوا الكَتَابَ حِلْ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلِّ لَهُمْ وَالْمُحْصَتَاتُ مِنَ المُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَتَاتُ مِنَ اللَّهِينَ أُوتُوا الكَتِابَ﴾ [المائدة: ٥].

والجواب أن هذه الآية الكريمة تخصص قوله: ﴿وَلاَ تَتَكَعُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ أي ما لم يكن كتابيات بدليل قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ﴾ وحكى ابن حرير الإجماع على هذا.

وأما ما روي عن عمر من إنكاره على طلحة نزويج يهودية وعلى حذيفة تزويج نصرانية، فإنه إنما كره نكاح الكتابيات لئلا يزهد النام في المسلمات، أو لفير ذلك من المعاني، قاله ابن قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَنَرَّبُصْ ﴾ إِنَّانَهُ سِونٌ ثَلَيْنَةَ قُرُومٍ ﴾ [٢٢٨] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على أن كل مطلقة تعتد بالإقراء، وقد حاء في آيات أحر أن بعض المطلقات يعتدن بغير الإقراء، كالعجائز والصغائر المنصوص عليها بقوله: ﴿وَاللَّابِي يَسْنَ مِنَ المَحيض ﴾ [وكالحوامل المنصوص عليها بقوله: ﴿وَاللَّابِي اللَّهِ مَعْ المَعْنَ وَالطلاق: ٤] وكالحوامل المنصوص عليها بقوله: ﴿وَأُولَاتُ الأَّحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَن يَعْنَهُنَ حَمَلَهُنَ ﴾ [الطلاق: ٤] مع أنه حاء في آية أخرى أن بعض المطلقات لا عدة عليهن أصلاً، وهن المطلقات قبل الدخول، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهِنَ آمَنُوا إِذَا كَنَحْتُمُ المُؤْمِنَات ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلٍ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقْ اللَّهِيَ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقًا لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقًا لَهُمْ اللَّهُمَاتِ وَلَا اللَّهُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقًا لِهُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقًا لِهُمْ اللَّهُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقًا لِهُمْ اللَّهُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقًا لِهُمْ اللَّهُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقُولُ إِلَّا لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عَلَقْ لَاهُمْ عَلَيْهُمْ اللَّهُمْ عَلَيْهِنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِن عَلَقْ اللَّهُمْ عَلَيْهِنَ اللَّهُ اللَّهُمْ عَلَيْهُمْ إِلَى اللَّهُمْ عَلَيْهِنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِن قَبْلِ أَنْ تَمَسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِن قَبْلِ أَنْ مَا لَهُ عَلَى اللَّهُمَاتِ الْمَالِقَاتِ عَدَا لِهُ اللَّهُمْ عَلَيْهُمْ اللَّهُ الْمَالِقُلُهُ إِلَيْهُمْ الْهُمْ عَلَيْهُمْ لَوْلُولُهُ اللَّهُمُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ اللَّهُمُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ اللَّهُمُ عَلَيْهُمْ اللَّهُمُ عَلَيْهِنْ مِن قَبْلُ اللْمُعَاتِ لَكُمْ عَلَيْهُمْ اللْمُعْلِقُولُ إِلَيْهُمْ اللْمُعْلِقِيقُولُ الْمُعْلِقُولُ اللْمُعِلَّقُولُ اللْمُعِلَا اللْمُعَلِقُولُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ اللْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُلُولُ اللْمُعَلِقُولُ الْمُعْلِقُلُولُ الْمُعْلِقُلُولُ الْمُعْلِقُلُولُ الْمُعْلِقُلُولُ اللَّهُ الْمُعُمْ عَلَيْهُمُ اللَّهُ الْمُعْلِقُلُولُ اللْمِيْلُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقُلُولُ اللَّهُ الْمُعُ

والجواب عن هذا ظاهر وهو أن آية ﴿وَالْمُطْلَقَاتُ﴾ عامة، وهذه الآيات المذكورة أخص منها فهي مخصصة لها. فهي إذًا من العام المخصوص.

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَا ﴾ يَتَرَّمْسْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشَراً ﴾ [٢٣٤].

هذه الآية يظهر تعارضها مع قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يُتَوَقِّونَ مَعكُمْ وَيَلَوُونَ أَزْوَاجاً وَصِيّةً لِأَوْاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الحَوْل غَيْرَ إِخْوَاجِ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. والجَواب ظاهر وهو أن الأولى ناسخة لهذه، وإن كانت قبلها في المصحف لأغا متأخرة عنها في النـزول، وليس في القرآن آية هي الأولى في للصحف وهي ناسحة لآية بعدها فيه إلا في موضعين أحدهما هذا الموضع. الثاني: آية ﴿يَا أَتَهَا النّبِيُّ إِنَّا أَخَلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] هي الأولى في المصحف وهي ناسخة لقوله: ﴿لاَ يَحِلُ لَكَ النّسَاءُ مِنْ يَقَدُ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الآية لأغا وإن تقدمت في ناسحف فهي متأخرة في النـزول. وهذا على القول بالنسخ ويأتي إن شاء الله تحرير المقام في سورة الأحزاب.

قوله تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيْ ﴾ [٢٥٦].

هذه الآية تدل بظاهرها على أنه لا يكره أحد على الدخول في الدين. ونظيرها قوله تعالى: ﴿ أَفَالَنْتَ تُكُوهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُولُوا مُؤْمَنِينَ﴾ [بونس: ٩٩].

وقوله تعاَلى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾ [الأنعام: ١٠٧] وقد حاء في آيات كثيرة ما يدل على إكراه الكفار على الدخول في الإسلام بالسيف كفوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلُمُونَ﴾ [الفتح: 17] وقوله: ﴿وَقَاتُلُومُمْ حَثَى لاَ تَكُونَ فِتَنَهُ﴾ [البقرة: ١٩٣] – أي شرك. ويدل لهذا التفسير الحديث الصحيح «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله " (1) الحديث. والحواب عن هذا بأمرين.

الأول: وهو الأصح أن هذه الآية في خصوص أهل الكتاب. والمعنى أنم قبل نسزول قتالهم لا يكرهون على الدين مطلقًا وبعد نسزول قتالهم لا يكرهون عليه إذا أعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون.

والدليل على خصوصها بمم ما رواه أبو داود وابن أبي حاتم والنسائي وابن حبان وابن حرير عن ابن عبلس رضي الله عنهما قال: كانت المرأة تكون مقلاة فتحمل على نفسها إن عاش لها ولد أن قموده، فلما أحليت بنو النضير، كان فيهم من أبناء الأنصار فقالوا: لا ندع أبناءنا. فأنــزل الله ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي اللَّيْنِ﴾ [البقرة: ٢٥٣](١) للقلاة: التي لا يعيش لها ولد. وفي المثل: أحر من دمع المقلاة.

وأخرج ابن حرير عن ابن عبلس قال نـــزلت: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي اللَّيْنِ﴾ في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يقال له (الحصين) كان له ابنان نصرانيان وكان هو مسلمًا، فقال للنبي ﷺ : ألا أستكرههما فإنمما، قد أبيا إلا النصرانية؟ فأنـــزل الله الآية^{٣٠}.

وروى ابن جرير أن سعيد بن حبير سأله أبو بشر عن هذه الآية، فقال: نـــزلت في الأنصار، فقال: خاصة؟ قال: خاصة.

وأخرج ابن حرير عن قتادة بإسنادين في قوله: ﴿لاَ إِكْرَاهُ فِي اللَّيْنِ﴾ قال: أكره عليه هذا الحي من العرب الألهم كانوا أمة أمية ليس لهم كتاب يعرفونه، فلم يقبل منهم غير الإسلام. ولا يكره عليه أهل الكتاب إذا أقروا بالجزية أو بالخراج ولم يفتنوا عن دينهم فيخلي سبيلهم.

وأخرج ابن حرير أيضًا عن الضحاك في قوله: ﴿لاَ إِكْرَاهُ فِي الدَّيْنِ﴾ قال أمر رسول الله إلى الله إلا الله أو السيف، ثم أمر الأوثان فلم يقبل منهم إلا: لا إله إلا الله أو السيف، ثم أمر فيمن سواهم أن يقبل منهم الجزية. فقال: ﴿لاَ إِكْرَاهُ فِي اللَّيْنِ قَدْ تَبَيْنَ الرُّشْدُ مِنَ اللَّيْنِ﴾.

وأخرج ابن حرير عن ابن عبلس أيضًا في قوله: ﴿لاَ إِكُواهَ فِي اللَّيْنِ﴾ قال: وذلك لما دخل الناس في الإسلام وأعطى أهل الكتاب الجزية. فهذه النقول تدلّ على خصوصها بأهل الكتاب

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الإيمان/ ٢٥/ فتح)، ومسلم في (الإيمان/ ٢٣/ عبد الباقي).

⁽٢) صعيح: وهو في «الصحيح المسند من أسباب النـــزول» (ص٤٠).

⁽٣) الثابت هو ما سبق.

المعطين الجزية ومن في حكمهم. ولا يرد على هذا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن التخصيص فيها عرف بالنقل عن علماء التفسير لا بمطلق خصوص السبب. ومما يمل للخصوص أنه ثبت في الصحيح: «عجب ربك من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسلي»(").

الأمر الناني: أَهَا منسوخة بآيات القتال كقوله: ﴿ فَإِذَا انسَلَحَ الأَهْمُرُ الْحُرُمُ فَالْتُلُوا المُشرِكِينَ ﴾ [النوبة: ٥] الآية. ومعلوم أن سورة البقرة من أول ما نسزل بالمدينة، وسورة براءة من آخر ما نسزل بها، والقول بالنسخ مروي عن ابن مسعود وزيد بن أسلم، وعلى كل حال فآيات السيف نسزلت بعد نسزول السورة التي فيها ﴿ لاَ إِكْرَاهُ ﴾ الآية. والمتأخر أولى من المتقدم. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبَدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخفُوهُ يُحَاسِبُكُم بِهِ اللّهُ أَ ﴾ [٢٨٤] الآية. هذه الآية تلفره الآية الإيمانية الإيمانية كقوله على دفعها. وقد حايت آيات أخر تدل على أن الإنسان لا يكلف إلا بما يطبق كقوله تعالى: ﴿ لاَ يُكلّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَ وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقوله: ﴿ فَاتَقُوا اللّهُ مَا اسْتَطَعَتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]

والجواب أن الآية: ﴿وَإِنْ تَبْدُوا مَا أَنْفُسَكُمْ أَوْ تَتَقُوهُ﴾ منسوخة بقوله: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسُعْهَا﴾.

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الجهاد/ ٣٠١٠ فتح).



سورة آل عمران

قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِينَ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَنبَ مِنْهُ ءَايَدتٌ مُحَكَمَتْ هُنَّ أَمُّ ٱلْكِتَنبِ وَأُخَرُ مُتَشْنِهَينَ ۖ ﴾ [٧] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن من القرآن محكمًا ومنه متشاهًا.

وقد حايت آية أعرى تدل على أن كله محكم وآية تدل على أن كله متشابه، أما التي تدل على أن كله متشابه، أما التي تدل على إحكامه كله فهي قوله تعالى: ﴿كَتَابٌ أَحْكَمَتُ آيَاتُهُ ثُمُّ فُصَلَتُ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَيرٍ ﴾ [هرد: ١]، وأما التي تدل على أن كله متشابه فهي قوله تعالى: ﴿كَتَابًا مُتَسَابِها مُثَانِي ﴾ [الزمر: ٣٣]، ووجه الجمع بين هذه الآيات أن معنى كون كله محكمًا، أنه في غاية الإحكام أي الإتقان في ألفاظه ومعانيه وإعجازه. أخباره صدق وأحكامه عدل، لا تعتريه وصمة ولا عيب، لا في الألفاظ ولا في المعانى.

ومعنى كونه متشائمًا. أن آياته يشبه بعضها بعضًا في الحسن والصدق، والإعجاز والسلامة من جميع العيوب. ومعنى كون بعضه محكمًا وبعضه متشائمًا، أن المحكم منه: هو واضح المعنى لكل الناس كقوله: ﴿وَلاَ تَقُوْبُوا الزَّبَى﴾ [الإسراء: ٣٣]. ﴿لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَها آخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٧].

وللتشابه هو ما خقي علمه على غير الراسخين في العلم. بناء على أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] عاطفة أو هو ما استأثر الله بعلمه، كمعاني الحروف المقطعة في أواتل السور بناء على أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ﴾ استتنافية لا عاطفة.

قوله تعالى: ﴿ لَا يَشَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَفْبِرِينَ أُولِيَاءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [74] الآية. هذه الآية الكريمة توهم أن اتخاذ الكفار أولياء، إذا لم يكن من دون المؤمنين لا بأس به بدليل قوله: ﴿ مِن قُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وقد جاءت آيات أحر تدل على منع اتخاذهم أولياء مطلقًا كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُتَّخِلُوا مِنْهُمْ

وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٨٩]، وكقوله ﴿يَا أَنْهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَخفُوا الَّذِينَ اللَّخفُوا دِينَكُمْ هُزُوا وَلَعِماً مَنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِن قَلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أُولِيّاءَ﴾ [الماتدة: ٧٧] الآية.

والحواب عن هذا: أن قوله ﴿مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ لا مفهوم له.

وقد تقرر في علم الأصول أن دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة له موانع تمنع اعتباره، منها: كون تخصيص المنطوق بالذكر لأجل موافقته للواقع، كما في هذه الآية نستزلت في قوم والوا اليهود دون المؤمنين، فنسنزلت ناهية عن الصورة الواقعة من غير قصد التخصيص لها، بل موالاة الكفار حرام مطلقًا، والعلم عند الله تعالى.

قولى تعالىي: ﴿ مُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيًّا رَبُّهُ ۚ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّذَٰنِكَ ذُرِّيَّةً طُيِّبَةً ﴾ [٨٨] الآية.

هذه الآية تدل على أن زكريا عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ليس عنده شك في قدرة الله على أن يرزقه الولد على ما كان منه من كبر السن. وقد حاء في آية أخرى ما يوهم خلاف ذلك وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَلَى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَفْنِيَ الكَبْرُ وَامْرَأَتِي عَافِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٤] الآية.

والجواب عن هذا بأمور:

الأول: ما أخرجه ابن حرير عن عكرمة والسدي من أن زكريا لما نادته الملاتكة وهو قائم يصلي في المحراب: إن الله يبشرك بيجي، قال له الشيطان ليس هذا نداء الملاتكة، وإنما هو نداء الشيطان فداخل زكريا الشك في النداء من الشيطان. فقال عند ذلك الشك الناشئ عن وسوسة الشيطان قبل أن يتيقن أنه من الله ﴿ أَلَى يَكُونُ لِي عُلامٌ ﴾. ولذا طلب الآية من الله على ذلك بقول: ﴿ وَإِنَّ اجْعَلُ لَى آيَةً ﴾ [آل عمران: ٤١]: الآية.

الثناني: أنَّ استفهامه استفهام استعلام واستخبار، لأنه لا يدري هل الله يأتيه بالولد من زوجه المجوز أو يأمره بأن يتزوج شابة أو يردهما شابين.

الثالث: أنه استفهام استعظام وتعجب من كمال قدرة الله تعالى والله تعالى أعلم.

قوله تعالى: ﴿ أَنِّي أَخَلُقُ لَكُم مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيُّهِ ٱلطُّيْمِ ۗ [٤٩] الآية.

هذه الآية يوهم ظاهرها أن بعض المخلوقين ربما خلق بعضهم ونظيرها قوله تعالى: ﴿وَتَخَلِّقُونَ إِفْكَا﴾ [المنكبوت: 1٧] الآية.

وقد جاءَت آيات أخر تدل على أن الله هو حالق كل شيء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ

حَمَلَقْنَاهُ بِفَدَرِ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلُّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢] إلى غير من الآيات.

والجواب ظاهر، وهو أن معنى خلق عيسى كهيئة الطير من الطين هو: أخذه شيئًا من الطين وجعله إياه على هيئة – أي صورة الطير وليس المراد الخلق الحقيقي لأن الله متفرد به جل وعلا. وقوله: ﴿وَتَخَلُقُونَ إِفَكَا﴾ : معناه تكذبون. فلا منافاة بين الآيات كما هو ظاهر.

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَنعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى ﴾ [٥٥] الآية.

هذه الآية الكريمة يتوهم من ظاهرها وفاة عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.

وقد جاء في بعض الآيات ما يدل على خلاف ذلك كقوله: ﴿وَمَا قَتُلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنِ شُبَّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧] وقوله: ﴿وَإِن مَّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَ بِهِ قَبْلِ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] الآية.

على ما فسرها به ابن عباس في إحدى الروايتين وأبو مالك والحسن وقتادة وابن زيد وأبو هريرة، ودلت على صدق الأحاديث المتواترة، واختاره ابن حرير وجزم ابن كثير، بأنه الحق من أن قوله قبل موته أي موت عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: أن قوله تعالى: ﴿مُتَوَقِّلُكَ﴾ . لا يدل على تعيين الوقت ولا يدل على كونه قد مضى وهو متوفيه قطمًا يومًا ما. ولكن لا دليل على أن ذلك اليوم قد مضى، وأما عطفه ورافعك إلى قوله متوفيك. فلا دليل فيه لإطباق جمهور أهل اللسان العرب على أن الواو لا تقضى الترتيب ولا الجمع، وإنما تقتضى مطلق التشريك.

وقد ادعى السيراني والسهيلي إجماع النحاة على ذلك، وعزاه الأكثر للمحققين وهو الحق. خلافًا لما قاله قطرب والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي من ألها تفيد الترتيب لكثرة استعمالها فيه.

وقد أنكر السيراني ثبوت هذا القول عن الفراء، وقال لم أحده في كتابه.

وقال ولي الدين: أنكر أصحابنا نسبة هذا القول إلى الشافعي، حكاه عنه صاحب [الضياء اللامع]. وقوله ﷺ : «ابله أبما بله الله به» (١) يعني الصفا لا دليل فيه على اقتضائها الترتيب. وبيان ذلك هو ما قاله الفهري كما ذكر عن صاحب «الضياء اللامم» وهو أنما كما أنما لا تقتضي الترتيب ولا المية فكذلك لا تقتضي المنع منهما، فقد يكون العطف بها مع قصد الاهتمام بالأول كقوله ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمُرْوَةَ مِن شَعَائِر اللَّمَ ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية.

بدليل الحديث المتقدم وقد يكون المعطوف بها مرتبًا كقول حسان: «هجوت محمدًا وأجبت عنه" على رواية الواو. وقد يراد بها المعية كقوله: ﴿ فَأَغَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ [المعتكبوت: ١٥].

وقوله: ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩]، ولكن لا تحمل على الترتيب ولا على المعة إلا بدليل منفصل.

الوجه الثاني: أن معنى متوفيك: أي منيمك ورافعك إليٌّ، أي في تلك النومة.

وقد حاء في القرآن إطلاق الوفاة على النوم في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَقْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَاهَهَ﴾ [الزمر: ٤٢].

وعزا ابن كثير هذا القول للأكثرين، واستدل بالآيتين المذكورتين وقوله ﷺ : «الحمد لله اللَّمي أحيانا بعد ما أماتنا...، (٢٣ الحديث.

الوجه الثالث: أن متوفيك اسم فاعل توفاه إذا قبضه وحازه إليه ومنه قولهم «توفى فلان دينه» إذا قبضه إليه. فيكون معنى متوفيك على هذا قابضك منهم إليَّ حيًّا.

وهذا القول هو اختيار ابن حرير، وأما الجمع بأنه توفاه ساعات أو أيامًا، ثم أحياه. فالظاهر أنه من الإسرائيليات. وقد نحي ﷺ عن تصديقها وتكذيبها.

قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يُهُودِيًّا وَلَا تَعَمَّرَانِيًّا وَلَلِكِنَ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُمْدِكِينَ﴾ [17] الآية.

هذه الآية الكريمة وأمثالها في القرآن تدل على أن إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام لم.

⁽١) صحيح: أخرجه مسلم في (الحج/ ١٢١٨/ عبد الباقي).

⁽٢)صحيح: أخرجه مسلم في (فضائل الصحابة/ ٢٤٩٠/ عبد الباقي).

⁽٣)صحيح: أخرحه البخاري في (الدعوات/ ٦٣١٢ فح)، وانظر أيضًا مسلم في (الذكر/ ٢٧١١ عبد الباقي).

يكن مشركًا يومًا ما، لأن نفي الكون الماضي في قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْوِكِينَ﴾ يدل على استفراق النفي جلميع الزمن الماضي كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَلَا ٱلنِّمَا إِبْرَاهِيمَ رُشْلَتُهُ مِن المُخْدِلُهِ ﴾ [الأنبياء: ٥١].. الآية.

وقد حاء في موضع آخر ما يوهم محلاف ذلك وهو قوله: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكُمُّ قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لاَ أُحبُّ الآفلينَ * فَلَمَّا رَأَى اللَّهَمَرَ بَازِعَا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْن لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لِأَكُونَنَّ مِنَ القَوْمِ الصَّالَّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْثِرُكُ ۚ [الأَنعَام: ٧٦ – ٧٨].

ومن ظن ربوبية غير الله فهو مشرك بالله كما دل عليه قوله تعالى عن الكفار، ﴿وَمَا يَشْيعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ شُرَكَاءَ إِن يَشْيِعُونَ إِلاّ الظَّنُّ وَإِنْ هُمْ إِلاّ يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنه مناظر لا ناظر ومقصوده التسليم الجدلي: أي هذا ربي على زعمكم الباطل، والمناظر قد يسلم المقدمة الباطلة تسليمًا حدليًّا ليفحم بذلك خصمه.

فلو قال لهم إبراهيم في أول الأمر: الكوكب مخلوق لا يمكن أن يكون ربًّا. لقالوا له: كذبت، بل الكوكب رب ومما يدل لكونه مناظرًا لا ناظرًا.

قوله تعالى: ﴿وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ﴾ [الأنعام: ٨٠].. الآية.

وهذا الوجه هو الأظهر، وما استدل به ابن حرير على أنه غير مناظر من قوله تعالى: ﴿لَيْنِ ثُمْ يَهْدَنِي رَبِّي لِأَكُونَرُ مِنَ القَوْمِ الصَّالِينَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

لا دليل فيه على التحقيق لأن الرسل يقولون مثل ذلك تواضعًا وإظهارًا لالتحائهم إلى الله، كقول إبراهيم ﴿وَاجْتَبْنِي وَبَنِيَّ أَن تُشْهَدُ الأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] وقوله هو وإسماعيل: ﴿رَبُّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلَمِيْنَ لَكَ﴾ [العَرة: ١٢٨] الآية.

الوجه الثاني: أن الكلام على حذف همزة الاستفهام أي: أهذا ربي؟

وقد تقرر في علم النحو أن حذف همزة الاستفهام إذا دل المقام عليها جائز. وهو فياسي عند الأخفش مع أم ودونما ذكر الجواب أم لا، فمن أمثلته دون أم ودون ذكر الجواب قول الكميت: طسريت ومسا شوقًا إلى البيض أطوب ولا لعسبًا مسني وذو الشسسيب يلعسب يعنى أو ذو الشيب يلعب؟ وقول أبي خراش الهذلي واسمه خويلد:

رفوين وقالسوا يسا خسويلد لم ترع فقلست وأنكسرت الوجسوه هسم هم يعن أهم هم، كما هو الصحيح، وحزم به الألوسي في تفسيره، وذكره ابن حرير عن جماعة

ويدل له قوله: وأنكرت الوحوه.

ومن أمثلته دون أم مع ذكر الجواب، قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

ثم قالسوا تحسبها قلست بمسرًا عسدد السنجم والحصى والتسراب يعني أتمبها على القول الصحيح وهو مع أم كثير حدًّا، ومن أمثلته قول الأسود بن يعفر التميمي وأنشده سيبويه لذلك:

لعمـــرك مـــا أدري وإن كـــنت داريا شـــعيث بـــن سهم أم شعيث بن منقر يعني أشعيث بن سهم؟ وقول ابن أبي ربيعة المخزومي:

بسدا لي مسنها معصسم يسوم جمسرت وكسف خطسيب زيسنت ببسنان فسوالله مسا أدري وإي لحاسسب بسسبع رمسيت الجمسر أم بسشمان يعنى أبسبم وقول الأخطل:

كذب تك عينك أم رأيت بوامسط غلب الظلام من السرباب خالا يعني أكذبتك عينك؟ كما نص سيويه على حواز ذلك في بيت الأخطل هذا وإن خالف الخليل زاعمًا أن كذبتك صيغة خبرية، وأن أم يمعنى بل، ففي البيت على قول الخليل نوع من أنواع البديع المعنوي، يسمى بالرجوع عند البلاغين:

وقول الخنساء:

قسمانى بعينسيك أم بسائعين عسوار أم خلست إذ أقفسرت من أهلها الدار تعنى أقذي بعينيك؟ وقول أحيحة بن الجلاح الأنصاري:

ومسا تسمدري وإن دمسرت مسقبًا لفسيرك أم يكسون لسك الفصسيل يعنى ألغيرك؟ وقول امرئ القيس:

تسووح مسن الحسي أم تبتكسر ومساذا علسيك بسأن تنظر يعنى أتروح؟

وعلى هذا القول فقرينة الاستفهام المحذوف علو مقام إبراهيم عن ظن ربوبية غير الله وشهادة القرآن له بالبراءة من ذلك. والآية على هذا القول تشبه قراءة ابن محيصن ﴿مَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ٱلْمُدْرَتُهُمُ﴾ [المِقرة: ٦] ونظيرها على هذا القول قوله تعالى: ﴿أَقَانِ مُّتَ فَهُمُ الْحَالِمُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، يعنى أفهم الخالمون؟

وقوله تعالى: ﴿وَيِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُثُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢] على أحد القولين: وقوله: «فلا اقتحم

العقبة» على أحد القولين.

وما ذكره بعض العلماء غير هذين الوجهين فهو راجع إليهما كالقول بإضمار القول. أي مقول الكفار هذا ربي، فإنه راجع إلى الوجه الأول.

وأما ما ذكره ابن إسحاق واحتاره ابن حرير الطبري ونقله عن ابن عباس من أن إبراهيم كان اظرًا يظن ربوبية الكوكب فهو ظاهر الضعف، لأن نصوص القرآن ترده كقوله: ﴿وَلَكِن كَانَ حَنِهَا مُسْلُماً وَمَا كَانَ مَنَ المُشْرِكينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

ً وقوله تَعالى: ﴿ثُمَّ أُوْحَيْنَا إِلِيَّكَ أَنِ البِيعْ مِلَةَ إِبْرَاهِيمَ حَيِفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣].

وقوله: ﴿وَلَقَدُ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشَدَهُ مِن لَيْلُ﴾ [الأنبياء: ٥١].

وقد بين المحقق ابن كُثير في تفسيره رد ما ذكره ابن حرير بهذه النصوص القرآنية وأمثالها. الأحاديث الدالة على مقتضاها كقوله ﷺ: «كل **مولود يولد على الفطرة**»⁽¹⁾ الحديث.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَنِيهِمْ ثُمَّرُ اَزْدَادُوا كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُّ الضَّالُونَ﴾ [٩٠].

هذه الآية الكريمة تدل على أن للرتدين بعد إيماضم المزدادين كفرًا لا يقبل الله توبجهم، إذا ابوا لأنه عبر بلن الدالة على أن الملمس من أنه حاءت آيات أخر دالة على أن الله يقبل تربة كل تاتب قبل حضور الموت وقبل طلوع الشمس من مفرها كفوله تعالى: ﴿ قُلْ لَللَّذِينَ كَثَمُرُوا إِن يَسْتَهُوا يُفْقَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وقوله: ﴿ وَهُو اللَّذِي يَقْبَلُ النَّوْلَةُ عَنْ عَدَاهُ إِللَّهُ اللَّهِ يَهُمُ لَلْهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وقوله: ﴿ وَهُو اللَّذِي يَقْبَلُ النَّوْلَةُ عَنْ عَدَاهُ إِللَّهُ اللَّهِ يَعْمَلُ النَّوْلَةُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ كُنْ أَلْهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

فإنه يدل بمفهومه على أن التوبة قبل أبيان بعض الآيات مقبولة من كل تاتب، وصرح تعالى بدخول المرتدين في قبول التوبة قبل هذه الآية مباشرة في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدَي اللّهُ قَوْمًا كَفُرُوا بَعْدَ إِيَّانَهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقِّ﴾ [آل عمران: ٨٦] - إلى قوله - ﴿إِلاَّ اللّهِينَ تَابُوا عَيْ يَعْدَ ذَلِكَ وَأَصْلَهُمُوا فَإِنَّ اللَّهُ عَقُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٦].

فالاستثناء في قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ كَابُوا﴾: راجع إلى المرتدين بعد الإيمان المستحقين للعذاب

⁽١) صعيع: أخرجه البخاري في (الجنائز/ ١٣٥٨/ فتح)، ومسلم في (القدر/ ٢٦٥٨/ عبد الباقي).

واللعنة إن لم يتوبوا ويدل له أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرَّلُهِ دُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ لَيَمْتُ وَهُوَ كَالْمِ [المِقرة: ٢١٧] الآية.

لأن مفهرمه أنه إذا تاب قبل الموت قبلت توبته مطلقًا. والجواب من أربعة أوحه:

الأول: وهو اختيار ابن حرير ونقله عن رفيع أي العالية أن المعين: أن الذين كفروا من اليهود بمحمد ﷺ بعد إيمالهم به قبل مبعثه ثم از دادوا كفرًا بما أصابوا من الذنوب في كفرهم لن تقبل توبتهم من ذنوهم التي أصابوها في كفرهم حتى يتوبوا من كفرهم، ويدل لهذا الوجه قوله تعالى:
﴿ وَأُولِنَكُ هُمُ الصَّالُونَ ﴾ [آل عمران: ٩٠] لأنه يدل على أن توبتهم مع بقائهم على ارتكاب الضلال وعدم قبولها حيتذ ظاهر.

الثناني: وهو أقربما عندي أن قوله تعالى: ﴿ أَن تُقْبَلَ بَوْيَتُهُمْ ﴾ يعني إذا تابوا عند حضور الموت. ويدل لهذا الوجه أمران:

الأول: أنه تعالى بين في مواضع أخر أن الكافر الذي لا تقبل توبته هو الذي يصر على الكفر حتى يحضره الموت فيتوب في ذلك الوقت، كقوله تعالى: ﴿وَرَئْيَسَتِ الثُّوبَةُ لَلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيْمَاتِ حُثى إِذَا حَضَرَ أَحَنَهُمُ المَوْتُ قَالَ إِلَى ثُبْتُ الآنَ وَلَا الَّذِينَ يَعُوثُونَ وَهُمْ كُفّارً﴾ [انساء: 18].

فعمل التائب عند حضور الموت والميت على كفره سواء.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَائُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأَسْنَا﴾ [غافر: ٨٥] الآية.

وقوله في فرعون: ﴿ آلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مَنَ الْفُسِدِينَ ﴾ [يونس: ٩١].

فالإطلاق الذي في هذه الآية يقيد بقيد تأخير النوبة إلى حضور الموت لوحوب حمل المطلق على المقيد، كما تقرر في الأصول.

والثابي: أنه تعالى أشار إلى ذلك بقوله: ﴿ ثُمَّ ازْدَاهُوا كُفُواً ﴾ [آل عمران: ٩٠] فإنه يدل على عدم توبتهم في وقت نفعها ونقل ابن حرير هذا الوجه الثاني الذي هو التقييد بحضور الموت عن الحسن وقتادة وعطاء الحراساني والسدي.

الثالث: أن معنى ﴿ أَن تُقَيِّلُ تَوْيَتُهُمْ ﴾ أي إيماهم الأول. لبطلانه بالردة بعده. ولقد أخرج ابن حرير هذا القول عن ابن حريج ولا يخفى ضعف هذا القول وبعده عن ظاهر القرآن.

الرابع: أن المراد بقوله: ﴿ لَنَ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ [آل عمران: ٩٠] أنهم لم يوفقوا للنوبة النصوح حتى تقبل منهم. ويدل لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمُّ كَفُووا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفُرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفُواً لُمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَقْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً ﴾ [النساء: ١٣٧]. فإن قوله تعالى: ﴿وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ يدل على أن عدم غفراته لهم لعدم توفيقهم للتوبة الهدى.

كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَلْقِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً * إِلاَّ طَرِيقَ جَهْتُمَ﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٨].

وكفرله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِينَ حَقَّتَ عَلَيْهِمَ كُلِمَتُ رَبِّكَ لاَ يُؤْمِئُونَ﴾ [يونس: ٦٦] الآية. ونظير الآية على هذا الفول قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَقُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٨٤] أي لا شفاعة لهم أصلاً حتى تنفعهم. وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَلاْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهَا آخَرَ لاَ بُوهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧] الآية.

لأن الإله الآخر لا يمكن وحوده أصلاً، حتى يقوم عليه برهان أو لا يقوم عليه.

قال مقيده عفا الله عنه: مثل هذا الوجه الأخير هو المعروف عند النظار، بقولهم السالبة لا تقضي بوجود الموضوع وإيضاحه أن القضية السالبة عندهم صادقة في صورتين، لأن المقصود منها عدم اتصاف الموضوع بالمحول وعدم اتصافه به يتحقق في صورتين:

الأولى: أن يكون الموضوع موجودًا إلا أن المحمول منتف عنه، كقولك: ليس الإنسان بمحر، فالإنسان موجود والحجرية منتفية عنه.

والثانية: أن يكون الموضوع من أصله معدومًا لأنه إذا عدم تحقق عدم اتصافه بالمحمول الوجودي؛ لأن العدم لا يتصف بالوجود كقولك: لا نظير الله يستحق العبادة. فإن الموضوع الذي هو النظير الله مستحيل من أصله، وإذا تحقق عدمه تحقق انتفاء اتصافه باستحقاق العبادة ضرورة وهذا النوع من أساليب اللغة العربية ومن شواهده قول امرئ القيس:

على الحسب لا يهستدى بمسناره إذا مسافه العسود النباطي جرجسوا لأن المين على لاحب لا منار له أصلاً حتى يهتدى به.

وقول الآخر:

لا تفسيزع الأرنسب أهسبوالها ولا تسرى الضبب بمسا ينجعسر

لأنه يصف فلاة بأله ليس فيها أرانب ولا ضباب حتى تفزع أهوالها الأرانب، أو ينححر فيها الضب أي يدخل الحضوع الفضب أي يدخل الحجر أو يتخذه. وقد أوضحت مسألة إن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع في أرجوزني في المنطق في مبحث انحراف السور، وأوضحت فيها أيضًا في مبحث التحصيل والعلول أن من المؤجبات ما لا يقتضي وجود الموضوع نحو: بحر من زئيق ممكن، والمستحيل معدوم فإلها موجبتان وموضوع كل منهما معدوم. وحررنا هناك التفصيل فيما يقتضي وجود

الجزء العاشر (٤١)

للوضوع وما لا يقتضيه وهذا الذي قررنا من أن المرتد إذا تاب قبلت توبته ولو بعد تكرر الردة ثلاث مرات أو أكثر، لا منافاة بينه وبين ما قاله جماعة من العلماء الأربعة وغيرهم، وهو مروي عن علي وابن عبلس: من أن المرتد إذا تكرر منه ذلك يقتل ولا تقبل توبته. واستدل بعضهم على ذلك هذه الآية. لأن هذا الحلاف في تحقيق المناط لا في نفس المناط والمتناظرات قد يختلفان في تحقيق المناط مع اتفاقهما على أصل المناط وإيضاحه أن المناط مكان النوط وهو التعليق. ومنه قول حسان عليه:

وأنست زنسيم نسيط في آل هاشهم كما نيط خلف الراكب القدح الفود

والمراد به مكان تعليق الحكم، وهو العلة فالمناط والعلة مترادفان اصطلاحًا إلا أنه غلب التعبير بلفظ المناط في المسلك الخامس من مسالك العلة، الذي هو المناسبة والإحالة فإنه يسمى تخريج المناط وكذلك في المسلك التاسع الذي هو تتقيع المناط فتخريج المناط هو استخراج العلة بمسلك المناسبة والإحالة، وتنقيح المناط هو تصفية العلة وقمذيها حتى لا يخرج شيء صالح لها ولا يدخل شيء غير صالح لها، كما هو معلوم في محله. وأما تحقيق المناط وهو الغرض هنا فهو أن يكون مناط الحكم متفقًا عليه بين الخصمين، إلا أن أحدهما يقول هو موجود في هذا الفرع.

والثاني يقول: لا ومثاله الاحتلاف في قطع النباش، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يوافق الجمهور على أن السرقة هي مناط القطع، ولكنه يقول لم يتحقق المناط في النباش لأنه غير سارق، بل هو آخذ مال عارض للضياع كالملتقط من غير حرز، فإذا حققت ذلك فاعلم أن مراد القاتلين أنه لا تقبل توبته، أن أفعاله دالة على خيث نيته وفساد عقيدته وأنه ليس تائبًا في الباطل توبة نصوحًا فهم موافقون على التوبة النصوح مناط القبول كما ذكرنا، ولكن يقولون أفعال هذا الخبيث دلت على عدم تحقيق للناط فيه.

ومن هنا اختلف العلماء في توبة الزندين أعني للتستر بالكفر، فمن قائل لا تقبل توبته ومن قائل تقبل ومن مفرق بين إتيانه تائبًا قبل الاطلاع عليه وبين الاطلاع على نفاقه قبل التوبة، كما هو معروف في فروع مذاهب الأئمة الأربعة لأن الذين يقولون يقتل ولا تقبل توبته يرون أن نفاقه الباطن دليل على أن توبته تقية لا حقيقة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِلاَ اللَّهِينَ قَابُوا ا

فقالوا: الإصلاح شرط والزنديق لا يطلع على إصلاحه، لأن الفساد إنما أتى مما أسره فإذا اطلع عليه وأظهر الإقلاع لم يزل في الباطن على ما كان عليه، والذي يظهر أن أدلة القاتلين بقبول توبته مطلقاً أظهر وأقوى، كقوله ﷺ لأسامة ﴿ «هلا شققت عن قلبه» (أو وله للذي ساره في قتل رجل قال: «أليس يصلي؟» قال بلي: قال: «أولئك اللين فيت عن قطوب قطهم» (أو ووله لخالد لما استأذنه في قتل الذي أنكر القسمة «إني لم أومر بأن أنقب عن قلوب الناسي» (أو هذه الأحاديث في الصحيح ويدل لذلك أيضًا إجماعهم على أن أحكام الدنيا على الظاهر، والله يمول السرائر.

وقد نص تعالى على أن الأيمان الكاذبة حنة للمنافقين في الأحكام الدنيوية بقوله: ﴿اللَّخَلُوا إِيَّمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المحادة: ١٦].

وقوله: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا الفَلَبُتُمْ إِلَيْهِمْ لِشُرِّصُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِصُوا عَنْهُمْ إِنْهُمْ رِجْسٌ﴾ [التوبة: 90].

وقوله: ﴿ وَيَحْلَفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمَنكُمْ وَمَا هُم مَّنكُمْ ﴾ [التوبة: ٥٦] الآية.

إلى غير ذلك من الآيات وما استدل به بعضهم من قتل ابن مسعود لابن النواحة صاحب مسيلمة فيحاب عنه بأنه قتله لقول النبي 憲 حين جاءه رسولاً لمسيلمة: «**لولا أن الرسل لا** تقتل لقتلتك» (⁶⁾ فقتله ابن مسعود تحقيقًا لقوله 憲.

فقد روي أنه فتله لذلك فإن قبل هذه الآية الدالة على عدم قبول توبتهم أخص من غيرها لأن فيها القيد بالردة وازدياد الكفر، فالذي تكررت منه الردة أخص من مطلق المرتد، والدليل على الأعم ليس دليلاً على الأخص لأن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص.

فالجنواب: أن القرآن دل على قبول توبة من تكرر منه الكفر، إذا أخلص في الإنابة إلى الله، ووجه دلالة القرآن على ذلك أنه تعالى قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَوُوا ثُمَّ اَمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمُّ ازْدَافُوا كُفُواً لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَلْتِمَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْلِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٣٧].

ثم بين أن للنافقين داخلون فيهم بقوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُتَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَفَاهِا ٱللِّيما﴾ [النساء: ١٣٨] الآية.

 ⁽١) صحيح: أحرجه البحاري في (للفازي/ ٤٣٦٩/ فنج)، ومسلم في (الإنمان/ ٩٦/ عبد الباقي). واللفظ له.
 (٢) أخرجه أحمد (٨٩١٥٣).

⁽٢) صحيح: أخرجه البخاري في (المغازي/ ٤٣٥١/ فتح)، ومسلم في (الزكاة/ ١٠٦٤/ عبد الباقي).

⁽٤) أخرجه أبر داود في (الجهاد/ ٢٧٦١)، وأحمد (٢٧٥٧، ١٥٥٥٩)، قلت: وليس فيه قتل ابن مسعود لابن النواحة.

ودلالة الاقتران وإن ضعفها الأصوليين فقد صححتها جماعة من المحققين، ولا سيما إذا اعتضدت بدلالة القرينة عليها كما هنا لأن قوله تعالى: ﴿ لَهُ يَكُنِ اللّهُ لَيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لَيَهُلَهُمْ صَيِيلاً * بَشَرِ النَّافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَلَاباً أَلِيماً ﴾ فيه الدلالة الواضحة على دخولهم في المراد بالآية، بل كونما في خصوصهم قال به جماعة من العلماء، فإذا حققت ذلك، فاعلم أن الله تعالى نص على أن من أخلص النوبة من المنافقين تاب الله عليه بقوله: ﴿ إِنَّ الْمَنْفَقِينَ فِي المُولِكُ الأَسْقُلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تُجدَدُ لَهُمْ مُصِيراً * إِلاَّ النَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بَاللَّهُ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلهِ فَأَوْلُكُ مَعْ اللَّهُ بِعَلَا إِلاَّ النَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بَاللَّهُ وَأَخْلَصُوا دَيْهُمْ لِلهِ فَلَائِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَاللهُ مِنْ اللَّهُ بِعَلَا إِلَى اللَّهُ المُوافِق اللَّهُ بِعَلَا اللَّهُ بِعَلَا اللَّهُ بِعَلَا اللهُ مِنْ اللهُ مَاكِراً عَلَيماً ﴾ [النساء: 8 1-8 / 12].

وقد كان مخشى بن حمير ﷺ من المنافقين الذين أنـــزل الله فيهم قوله تعالى: ﴿وَلَكِن مَالَتُهُمْ لَيْقُولُنَّ إِلَمَا كُنَّا يَخُوضُ وَلَلْهَبُ قُلْ أَبِاللّٰهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كَتُمَّمُ تَسْتَهْدِعُونَ * لاَ تَعْتَدُووا قَلْدُ كَفَرَكُمْ بَعْدَ إِيَمَانَكُمْ﴾ [النوبة: ٦٥، ٦٦].

فتاب إلى الله بإخلاص، فتاب الله عليه وأنـــزل الله فيه:

﴿إِن لَمُفَى عَن طَائِفَة مَّنكُمْ تُمَدِّبُ طَائِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦] الآية، فبحصل أن القائلين بعدم قبول توبة من تكررت منه الردة، يعنون الأحكام الدنيوية ولا يخالفون في أنه إذا أخلص التوبة إلى الله قبلها منه. لأن اختلافهم في تحقيق للناط كما تقدم والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ ٱنَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِدِمِ﴾ [١٠٢] الآية.

هذه الآية تدل على التشديد البالغ في تقوى الله تعالى، وقد حايت آية أخرى تدل على خلاف ذلك وهي قوله تعالى: ﴿ فَالْقُوا اللّهَ مَا اسْتَعَطْشُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] والجواب بأمرين: الأول: أن آية ﴿ فَالْقُوا اللّهُ مَا اسْتَطَشَمْ ﴾ ناسخة لقوله: ﴿ القُوا اللّهُ حَقَّ تُقَامِه ﴾ وذهب إلى هذا القول سعيد بن حير وأبو العالية والربيع بن أنس وقتادة ومقاتل بن حيان وزيد بن أسلم والسدي وغيرهم، قاله ابن كثير.

الثانى: أَمَّا مُبِّنةٌ للمقصود بها، والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِنْهَا ﴾ [١٠٣].

هذه الآية الكريمة تدل على أن الأنصار ما كان بينهم وبين النار إلا أن يموتوا مع ألهم كانوا أهل فترة، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَلَّمِينَ حَتَّى نَيْفَتَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ويقول: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنفرِينَ لِتَلاُّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:

١٦٥] الآية، وقد بين تعالى هذه الحجة بقوله في سورة طه: ﴿وَلَوْ أَلَا أَهْلَكُنَاهُم بِعَلَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبُّنَا لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَتَتَبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن لُذَلَّ وَتَعْزَى﴾ [طه: ١٣٤].

والآيات بمثل هذا كثيرة، والذي يظهر في الجواب والله تعالى أعلم: أنه برسالة محمد ﷺ لم يبق عذر لأحد، فكل من لم يؤمن به فليس بينه وبين النار إلا أن يموت.

كما ينه تعالى بقوله: ﴿وَمَن يَكَفُّرْ بِهِ مِنَ الأَحْزَابِ فَالنَّارُ مُوْعِلُهُۗ [هود: ١٧] الآية، وما أحاب به بعضهم من أن عندهم بقية من إنذار الرسل للاضيين، تلزمهم كما الحجة فهو جواب باطل، لأن نصوص القرآن مصرحة بأغم لم يأهم نذير كقوله تعالى: ﴿لِتَنْفِرَ قُوْماً مَّا أَفْلُورَ آلَاهُمُ ﴾ [يس: ٦].

وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ اقْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَبُّكَ لِتُنفِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن لَنبِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [السحدة: ٣] الآية.

وقوله: ﴿ وَمَا كُنتَ بِحَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَافَيْنَا وَلَكِن رَّحْمَةً مَّن رَّبُكَ الشَّذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مَّن لَذَيْرِ مِّن قَبِلِكَ﴾ [القصص: ٤٦].

َ وَّقولَه: ﴿ يَا أَهْلَ الكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَقَرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَمًا مِنْ بَشِيرِ وَلاَ تَلْمِرُ﴾ [المائدة: ١٩] الآية.

وقول عسالى: ﴿ وَمَا آتَيْنَاهُم مِن كُتُبِ يَنْدُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَهِمْ قَتَلَكَ مِن تُلْفِيهِ ﴾ [سبا: 28].

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ آللَّهُ بِبَدْرٍ وَأُنتُمْ أَذِلَّةً ﴾ [١٢٣].

وصف الله للؤمنين في هذه الآية بكونهم أذلة حال نصره لهم بيدر، وقد حاء في آية أخرى وصفه تعالى لهم بأن لهم العزة وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ العِرَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] ولا يخفى ما بين العزة والفلة من التنافي والتضاد.

والجواب ظاهر، وهو أن معنى وصفهم بالذلة هو قلة عددهم وعدهم يوم بدر، وقوله تعالى:
﴿وَلِلّهِ الْعِزْةُ وَلُوسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ نسزل في غزوة للريسيع وهي غزوة بني المصطلق، وذلك
بعد أن قويت شوكة المسلمين وكثر عددهم مع أن العزة والذلة يمكن الجمع بينهما باعتبار آخر،
وهو أن الذلة باعتبار حال المسلمين، من قلة العدد، والعزة باعتبار نصر الله وتأييده كما يشير إلى
هذا قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَطَعَقُونَ فِي الأَرْهِي تَخَالُونَ أَنْ يَتَخَطَّقَكُمُ النَّامُ
فَاوَاكُمْ وَآيَدُكُم بَعْرُهِ ﴿ [الأنفال: ٢٦].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ تَصَرَّكُمُ اللَّهُ بِيَدُو وَأَلْتُمْ أَذَلَةٌ﴾ فإن زمان الحال هو زمان عاملها، فزمان النصر هو زمان كونمم أذلة، فظهر أن وصف الذلة باعتبار، ووصف النصر والعزة باعتبار آخر، فانفكت الجهة. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْلِيَكُمْ أَن يُجِدِّكُمْ رَبُّكُم بِظَلَنْةِ مَالَعْبِ مَِن ٱلْمَلَتِكِجَةِ﴾ [18] الآية.

هذه الآية تدل على أن المدد من الملائكة يوم بدر من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف، وقد ذكر تعالى في سورة الأنفال أن هذا المدد ألف بقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيفُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَلَي هُمشُكُم بِأَلْفَ مِّنَ الْمُلاكَكَةِ [الأنفال: 9] الآية.

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أنه وعدهم بالف أولاً ثم صارت ثلاثة آلاف ثم صارت خسة، كما في هذه الآية. الوجه الثاني: أن آية الأنفال لم تقتصر على الألف بل أشارت إلى الزيادة للذكورة في آل عمران ولا سيما في قراءة نافع ﴿ بِأَلْفُ مُن اللَّالِاكُمُ مُرْدُفِينَ ﴾ [الأنفال: ٩] بفتح الدال على صيغة المفعول لأن معنى مردفين متبوعين بفيرهم. وهذا هو الحق.

وأما على قول من قال: إن المدد للذكور في آل عمران في يوم أُحد، والمذكور في الأنفال في يوم بدر، فلا إشكال على قوله، إلا أن غزوة أحد لم يأت فيها مند من الملائكة.

والجواب: أن إتيان المدد فيها على القول به مشروط بالصير والتقوى في قوله: ﴿ بَكَى إِنْ تَصْبُوُوا وَتَتَقُّوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمُدْدُكُمْ وَبُكُم﴾ [آل عمران: ١٢٥] الآية. ولما كم يصيروا ويتقوا لم يأت المدد. وهذا قول بجاهد وعكرمة والضحاك والزهري وموسى بن عقبة وغيرهم، قاله ابن كثير.

قوله تعالى: ﴿ فَأَثْنَبَكُمْ غَمَّا بِغَرِّ لِكَيْلًا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَاۤ أَصَبَكُمْ ۗ [107] الآية.

قوله تعالى: ﴿ فَأَلَابُكُمْ غَماً بِهُم ﴾ أي غمًا على غم يعني حزنًا على حزن أو أثابكم غمًا بسبب غمكم رسول الله ﷺ بعصيان أمره، والمناسب لهذا الغم بحسب ما يسبق الذهن أن يقول لكى تحزنوا. أما قوله: ﴿ لَكِيْلا تَعْجَرُنُوا ﴾ فهو مشكل لأن الغم سبب للحزن لا لعلمه.

والجواب عن هذا من أوجه:

الأول: أن قـوله ﴿ لَكَيْكِ لا تَعْرَفُ واللهِ متعلى بقـوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، وعليه فالمعنى أنه تعالى عفا عنكم لتكون حلاوة عفوه تزيل عنكم ما نالكم من غم الفتل والجراح، وفوت الغنيمة والظفر والجزع من إشاعة أن النبي ﷺ قتله المشركون.

الوجه الثاني: أن معنى الآية: أنه تعالى غمكم هذا الغم لكي تتمرنوا على نوائب الدهر، فلا يحصل لكم الحزن في المستقبل؛ لأن من اعتاد الحوادث لا تؤثر عليه.

الوحه الثالث: أن «لا» وصلة وسيأتي الكلام على زيادةما بشواهده العربية إن شاء الله تعالى في الجمع بين قوله تعالى: ﴿ لاَ أَقْسِمُ بِهَلَمُا البَلَدِ﴾ [البلد: ١]، وقوله: ﴿ وَمَلَمُا البَلَدِ الأَمِينِ﴾ [التين: ٣].

بنسيلة لقوالتغيزالت

سورة النساء

قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُدْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً ﴾ [٣] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن العدل بين الزوجات ممكن. وقد جاء في آية أخرى ما يدل على أنه غير ممكن وهي قوله تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النَّسَاءِ وَلَوْ حَرَصَتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] الآية.

والجواب عن هذا: أن العدل بينهن الذي ذكر الله أنه ممكن هو العدل في توفية الحقوق الشرعية. والعدل الذي ذكر أنه غير ممكن هو المساواة في المحبة والميل الطبيعي، لأن هذا انفعال لا فعل فليس تحت قدرة البشر. والمقصود أن من كان أميل بالطبع للى إحدى الزوجات فليتن الله وليعدل في الحقوق الشرعية، كما يدل عليه قوله: ﴿فَلاَ تَعْمِلُوا كُلُّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩] الآية.

وهذا الجمع روي معناه عن ابن عباس وعبيدة السلماني وبجاهد والحسن البصري والضحاك ابن مزاحم نقله عنهم ابن كثير في تفسير قوله: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدَلُوا بَيْنَ النَّسَاءِ﴾ الآية. وروى ابن أبي حاتم عن ابن أبي مليكة أن آية: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدَلُوا بَيْنَ النَّسَاءِ﴾ النساءِ﴾ الساءِ في عائشة لأن النبي ﷺ كان يميل إليها بالطبع أكثر من غيرها.

وروى الإمام أحمد وأهل السنن عن عائشة قالت: كان رسول الله على يقسم بين نساته فيعدل ثم يقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك، (١٠ يعني القلب. انتهى من ابن كثير.

قوله تعالى: ﴿ وَاَلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَنجِشَةَ مِن نِسَآبِكُمْ فَأَسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنكُمْ ۖ فَإِن شَهُدُواْ فَأَمْسِكُوهُرَ ۚ فِي ٱلْبُيُوتِ ﴾ [10] الآية.

هذه الآية تدل على أن الزانية لا تجلد بل تحبس إلى الموت أو إلى حعل الله لها سبيلًا.

⁽١)ضعيف: رواه الخمسة وهو في «ضعيف الحامع» (٤٩٩٣).

وقد جاء في آية أخرى ما يدل على ألها لا تحبس بل تجلد مائة إن كانت بكرًا. وجاء في آية منسوخة التلاوة باقية الحكم ألها إن كانت محصنة ترجم.

والجواب ظاهر. وهو أن حبس الزواني في البيوت منسوخ بالجلد والرحم، أو أنه كانت له غاية ينتهي إليها هي حمل الله فمن السبيل، فحمل الله السبيل بالحد، كما يدل عليه قوله ﷺ: «خ**فوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً**» الحديث.

قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْرَ ﴾ [٢٣] الآية.

هذه الآية تدل بعمومها على منع الجمع بين كل أحتين سواء كانتا بعقد أم بملك يمين، وقد حاءت آية تدل بعمومها على حواز جمع الأحتين بملك اليمين وهي قوله تعالى في سورة قد أفلح وسورة سأل سائل: ﴿وَالَّذِينَ هُمُ لِقُرُوجِهِمُ حَافِظُونَ * إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتُ أَيْمَائُهُمْ فَإِلَهُمْ غَيْرٌ مُلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦].

فقوله ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ يَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ اسم مثنى على بأل والحلى 14 من صيغ العموم كما تقرر أخرجه في علم الأصول وقوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَالُهُمْ﴾ اسم موصول وهو أيضًا من صيغ العموم، كما تقرر في علم الأصول أيضًا.

فبين هاتين الآيتين عموم وخصوص من وجه يتعارضان بحسب ما يظهر في صورة هي جمع الأعتين بملك اليمين. فيدل عموم ﴿وَأَن تَبَعْمَعُواْ بَيْنَ اللَّحَتَيْنِ﴾ على التحريم، وعموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُ أَيْمَالُهُمْ﴾ على الإباحة، كما قال عثمان بن عفان ﷺ: أحلتهما آية وحرمتهما أخرى.

وحاصل تحرير الحواب عن هاتين الآيتين ألهما لابد أن يخصص عموم إحداهما بعموم الأخرى، فيلزم الترجيح بين العمومين. والراجح منهما يقدم ويخصص به عموم الآخر لوجوب المعل بالراجح إجماعًا. وعليه فعموم ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَحْتَيْنِ﴾ ، أرجح من عموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَ الْمَعْلَمُواْ وَمَنْ الْأَحْتَيْنِ ﴾ ، أرجح من عموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَ أَيْمَالُهُمْ ﴾ من حمسة أوجه:

الأول: أن عموم ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الاُخْتَيْنِ﴾ ، نص في عل المدرك المقصود بالذات لأن السورة سورة النساء وهي التي بين الله فيها من تحل منهن ومن تحرم. وآية ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُ أَيْمَالُهُمُ﴾ لم تذكر من أحل تحريم النساء ولا تحليلهن. بل ذكر الله صفات المتقين، فذكر من جملتها حفظ الفرج، فاستطرد أنه لا يلزم حفظه عن الزوجة والسرية.

⁽١) صحيح: أخرجه مسلم في (الحدود/ ١٦٩٠/ عبد الباقي).

وقد تقرر في الأصول أن أخذ الأحكام من مظالها أولى من أخذها لا من مظالها.

الثاني: أن آية ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَاتُهُمْ﴾ ليست باقية على عمومها بإجماع المسلمين لأن الأحت من الرضاع لا تحل بملك اليمين إجماعًا للإجماع على أن عموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَالُهُمْ﴾ يخصصه عموم: ﴿وَأَخْوَاللَّهُمْ مُنَّ الرَّصَاعَةِ ﴾، وموطوءة الأب لا تحل بملك اليمين إجماعًا للإجماع على أن عموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَالُهُمْ ﴾ يخصصه عموم ﴿وَلاَ تَنكِحُوا مَا تَكَمَّ آبَاؤُكُم مُنَّ النَّسَاء﴾ [النساء: ٢٢] الآية.

والأصح عند الأصوليين في تعارض العام الذي دخله التخصيص مع العام الذي لم يدخله التخصيص هو تقديم الذي لم يدخله التخصيص ووجهه ظاهر.

الثالث: أن عموم ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ غير وارد في معرض مدح ولا ذم، وعموم ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَالُهُمْ﴾ وارد في معرض مدح المتقين.

والعام الوارد في معرض المدح أو الذم اختلف العلماء في اعتبار عمومه فأكثر العلماء على أن عمومه معتبر كقوله: ﴿إِنَّ الأَيْرَارُ لَفِي لَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارُ لَفِي جَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤] فإنه يعم كل بر مع أنه للمدح، وكل فاجر مع أنه للذم.

و خالف في ذلك بعض العلماء منهم الإمام الشافعي رحمه الله قائلاً: إن العام الوارد في معرض المدح أو اللم لا عموم له، لأن المقصود منه الحث في المدح والزجر في المذم.

ولذا لم يأحد الإمام الشافعي بعموم قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يَكُتُورُونَ اللَّهُبَ وَالْقَطِّمَةَ وَلاَ يَعْفُونَهَا فِي سَيِيلِ اللَّهِ ﴾ [الوبة: ٣٤] في الحلي المباح لأن الآية صيقت للذم فلا تعم عنده الحلي المباح، فإذا حققت ذلك فاعلم أن العام الذي لم يقترن بما يمنع اعتبار عمومه أولى من المقترن بما يمنم اعتبار عمومه عند بعض العلماء.

الوابع: أنا لو سلمنا المعارضة بين الآيتين فالأصل في الفروج التحريم، حتى يدل دليل لا معارض له على الإباحة.

الحخامس: أن العموم المقتضي للتحريم أولى من المقتضي للإباحة لأن ترك مباح أهون من ارتكاب حرام كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله في سورة المائدة. والعلم عند الله تعالى.

فهذه الأوحه الخدسة التي بينا يرد تما استدلال داود الظاهري بمذه الآية الكريمة على جمع الأحتين في الوطء بملك اليمين ولكنه يحتج بآية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَالُهُمْ﴾ فإنه يقول الاستثناء راجع أيضًا إلى قوله: ﴿وَأَن تَعْمَعُواْ بَيْنَ الأَحْتَيْنِ﴾ فيكون المعنى على قوله: ﴿وَأَن تَعْمَعُواْ بَيْنَ الأَحْتَيْنِ﴾ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَالُهُمْ﴾ فإنه لا يحرم فيه

الجمع بين الأختين.

ورجوع الاستثناء لكل ما قبله من المتعاطفات جملاً كانت أو مفردات هو الجاري على أصول مالمك والشافعي وأحمد. وإليه الإشارة بقول صاحب مراقى السعود:

وكسل مسا يكسون فسيه العطسف مسن قسبل الاسستثناء فكسلا يقسف

دون دليل العقل أو ذي السمع.

ولم يخالف أبو حنيفة أصله في قوله برجوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ مَن تَالِبَ وَآمَنَ وَعَمَلَ عَمَلاً صَالَحاً ﴾ [الفرقان: ٧٠] لجميع الجمل قبله أعني قوله: ﴿ وَاللَّذِينَ لاَ يَلدُّعُونَ مَعَ اللّه إِلَهَا آخَرُ وَلاَ يَقَشُّلُونَ الثَّفْسَ التِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلاَ يَرْلُونَ ﴾ [الفرقان: 13] لان جميع ملمه الحمل معناها في الجملة الأخيرة وهي قوله تعالى: ﴿ وَوَمَن يَقَفَلْ ذَلكَ يَلْقَ أَثْلَما ﴾ [الفرقان: 18] 17] لأن الإشارة في قوله ﴿ يَقْعَلُ ﴾ شاملة لكل من الشرك والقتل والزي، فيرجوعه للأخيرة، رجع للكل من الشرك والقتل والزي، فيرجوعه للأخيرة،

ولأحل هذا الأصل للقرر في الأصول لو قال رحل: هذه الدار حبس على الفقراء والمساكين وبني زهرة وبني تميم إلا الفاسق منهم، فإنه يخرج فاسق الكل عند المالكية والشافعية والحنابلة خلاقًا للحنفية القاتلين يخرج فاسق الأخيرة فقط.

وعلى هذا، فاحتحاج داود الظاهري بمذه الآية الأخيرة حار على أصول المالكية والشافعية والحنابلة.

قال مقيده عفا الله عنه: التحقيق في هذه المسألة هو ما حققه بعض المتأخرين كابن الحاجب من الماكية والغزالي من السافعية والآمدي من الحنايلة من أن الحكم في الاستثناء الآتي بعد متعاطفات هو الوقف، وأن لا يحكم برجوعه إلى الجميع ولا إلى الأخيرة، وإنما قلنا إن هذا هو التحقيق، لأن الله تعالى يقول: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: 93] الآية.

وإذا رددنا هذا النسزاع إلى الله وحدنا القرآن دالاً على قول هؤلاء الذي ذكرنا أنه هو

التحقيق في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَتَخْرِيرُ رَقِيَة مُؤْمِنَة وَدَيْةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلَهِ إِلاَ أَنْ يَصَلَّمُوا﴾ [النساء: ٩٢] فالاستثناء راجع للدية فهي تسقط بَتْصدق مستحقها كما وَلاَ يرجع لتحرير الرقبة قولاً واحدًا لأن تصدق مستحق الدية كما لا يسقط كفارة القتل خطأ، ومنها قوله تعالى: ﴿فَاجَلْمُوهُمْ تَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَشْبُلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبُداً وَأُولَٰكِكُ هُمُ الفَاسِقُونَ * إِلاَّ اللّهِينَ تابُوا﴾ [الدور: ٤، ٥].

فالاستثناء لا يرجع لقوله: ﴿فَاجْلِلُوهُمْ ثَمَاتِينَ جَلْلَةٌ ﴾ لأن القاذف إذا تاب لا تسقط توبته حد القذف.

ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلُّوا فَخُلُوهُمْ وَالثَّلُوهُمْ حَيْثُ وَجَلَتُمُوهُمْ وَلاَ تَتَخلُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا * إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ يَنْتَكُمْ وَيَيْتَهُمْ مَيْفَاقَ﴾ [النساء: ٨٩ . ٩٠].

فالاستثناء في قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْم يَنْكُمْ وَيَنْهُم مَّيَاقَ﴾ [النساء: ٩٠] لا يرجع قولاً واحدًا إلى الجملة الأخيرة التي هي أقرب الجمل إليه، أعني قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَتَخَفُوا مِنْهُمْ وَلِياً وَلاَ تَصِر مِن الكفار. ولو وصلواً إلى منهم وَلِياً وَلاَ تَصِر مِن الكفار. ولو وصلواً إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق. بل الاستثناء راجع للأخذ والقتل في قوله: ﴿فَخُنُوهُمْ وَاثْتُلُوهُمْ ﴾ [النساء: ٨٩] والمعنى فخلوهم بالأسر واقتلوهم إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق فليس لكم أخذهم بأسر ولا قتلهم لأن الميثاق الكائن لمن وصلوا إليهم يمنع من أسرهم وقتلهم، كما اشترطه هلال بن عويمر الأسلمي في صلحه مع التي ﷺ. لأن هذه الآية نـزلت فيه وفي سراقة بن مالك الملجي وفي بني جذبة بن عامر.

وإذا كان الاستثناء ربما لم يرجع لأقرب الجمل إليه في القرآن العظيم الذي هو في الطرف الأعلى من الإعجاز، تبين أنه ليس نصًا في الرجوع إلى غيرها.

ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضَلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لِالنَّبَحْمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [النساء: ٨٣].

فالاستثناء ليس راجعًا للحملة الأخيرة التي يليها أعنى: ﴿ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَبَشَّمُ الشَّيْطَانَ﴾. لأنه ﴿ لُولًا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَبَشَّمُ الشَّيْطَانَ﴾ كلا ولم ينحح من ذلك قليل ولا كثير حتى يخرج بالاستثناء.

واختلف العلماء في مرجع هذا الاستثناء فقيل راجع لقوله: ﴿ أَفَاعُوا بِهِ ﴾ . وقيل راجع لقوله: ﴿ لَعَلِمُهُ اللَّذِينَ يَسْتَسِطُونَهُ مِنْهُمُ ﴾ ، وإذا لم يرجع للحملة التي تليها فلا يكون نصًا في رجوعه لفيرها وقيل إن هذا الاستثناء راجع للحملة التي يليها. وعليه فللمنى: ولولا فضل الله عليكم ورحمته بإرسال عمد ﷺ لاتبعتم الشيطان في ملة الماتكم من الكفر وعبادة الأوثان إلا قليلاً. كمن كان على ملة إبراهيم كورقة بن نوفل وزيد بن نفيل وقس بن ساعدة وأضرائهم وذكر ابن كثير أن عبد الرزاق روى عن معمر عن فتادة في قوله: ﴿لاَتَبْتُمُ الشَّيْطَانُ وَلاَتَبْتُمُ الشَّيْطَانُ كلاً. قال: والعرب تطلق القلة وتريد بها العدم. واستدل قاتل هذا القول بقول الطرماح بن حكيم بمدح يزيد بن المهلب. أشسسم نسسدى كسستير السسنوادي قلسيل المسسئالب والقادحسم يعنى لا مثلبة فيه ولا قادحة.

قال مقيده عفا الله عنه: إطلاق القلة وإرادة العدم كثيرة في كلام العرب ومنه قول الشاعر: أنسيخت فألقست بلسدة فسوق بلدة قلسيل قسا الأصسوات إلا بفامهسا يعنى أنه لا صوت في تلك الفلاة غير بغام راحلته. وقول الآخر:

فما باس لدو ردت عليها تحدية قليلاً لدى من يعرف الحق عليها

يعني لا عاب فيها عند من يعرف الحق. وعلى هذين القولين الأخيرين فلا شاهد في الآية. وبمذا التحقيق الذي حررنا يرد استدلال داود الظاهري بمذه الآية الأخيرة أيضًا. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَتَرَتَ بِفَنجِشَوْ فَعَلَيْنَ يَضِفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ ٱلْعَذَابُ ﴾ [70].

هذه الآية تدل على أن الإماء إذا زنين حلدن همسين حلدة وقد حاءت آية أخرى تدل بعمومها: على أن كل زانية تجلد مائة حلدة. وهي قوله تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِئُوا كُلُّ وَاحِد مُنْهُمَا مَائَةَ جَلْلَةَ﴾ [النور: ٢] والجواب ظاهر. وهو أن هذه الآية بخصصة لآية النور، لأنه لا يَتَعارض عام وخاص.

قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَتْلِكُمْ ﴾ [٢٦].

هذه الآية تدل بظاهرها على أن شرع من قبلنا شرع لنا. ونظيرها قوله تعالى: ﴿أَوْلَئِكَ الَّذِينَ هَنَكِ اللَّهُ فَهُدَاهُمُ الْقَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

ً وقد حاءت آيةً أخرى تدلَ على خلاف ذلك هي قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَمَلْنَا مِنكُمْ شَرْعَةً وَمُنْهَاجِاً﴾ [لمالندة: ٤٨] الآية. ووحه الجمع بين ذلك مختلف فيه اختلافًا مِنياً على الاختلاف

في حكم هذه السألة.

فحمهور العلماء على أن شرع من قبلنا إن ثبت بشرعنا فهو شرع لنا ما لم يدل دليل من شرعنا على نسخه، لأنه ما ذكر لنا في شرعنا إلا لأجل الاعتبار والعمل. وعلى هذا القول فوحه الجمع بين الآيتين من معنى قوله: ﴿لَكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةٌ وَمُنْهَاجًا﴾.

إن شرائع الرسل ربما ينسخ في بعضهاً حكم كان في غيرها أو يزاد في بعضها حكم لم يكن في غيرها. فالشرعة إذن إما بزيادة أحكام لم تكن مشروعة قبل وإما بنسخ شيء كان مشروعًا قبل، فتكون الآية لا دليل فيه على أن ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعًا لمن قبلنا. و لم ينسخ أنه ليس من شرعنا لأن زيادة ما لم يكن قبل أو نسخ ما كان من قبل كلاهما ليس من محل النسزاع.

وأما على قول الشافعي ومن وافقه: أن شرع من قبلنا ليس شرعًا لنا إلا بنصر من شرعنا أنه مشروع لنا.

فوجه الجمسع أن المراد بسنن من قبلنا وبالهدى في قوله: ﴿أُوْلِيَكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] أصول الدين التي هي التوحيد لا الفروع العلمية بدليل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا منكُمْ شرْعَةً وَمثْهَاجاً﴾ الآية.

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ عَفَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَاتُوهُمْ نَصِيبُهُمْ ﴾ [٣٣] الآية.

هذه الآية تدل على إرث الحلفاء من حلفائهم، وقد حاءت آية أحرى تدل على خلاف ذلك وهي قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الأَرْحَامِ مَعْشَهُمْ أُولَى بِيَقْضِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٧٥]. والجواب أن هذه الآية تاسخة لقوله: ﴿وَاللَّذِينَ عَقْدَتُ أَيْمَالُكُمْ ﴾ الآية. ونسخها لها هو

⁽١) صحيح: أعرجه البخاري في (التفسير/ ٤٦٣٢) فتح).

الحق خلاقًا لأبي حنيفة، ومن وافقه في القول بإرث الحلفاء اليوم إن لم يكن له وارث.

وقد أحاب بعضهم بأن معنى: ﴿ فَأَتُوهُمْ تَعِينَهُمْ ﴾ أي من الموالاة والنصرة وعليه فلا تعارض بينهما. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ آفَّةَ حَدِيثًا﴾ [٤٢].

هذه الآية تدل على أن الكفار لا يكتمون الله من خيرهم شيئًا يوم القيامة، وقد حاءت آيات أخر تدل عـــلى خــــلاف ذلك كقوله تعالى: ﴿فَمُ لَمُ تَكُن فَتَتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا وَاللّهُ وَبُنّا مَا كُنَّا مُشْرًى كِسْنَهُمْ وَالأنسمام: ٣٣] ، وقوله تعالى: ﴿فَاَلْقُوا السَّلَمُ مَا كُنَّا لَعْمَلُ مِنَ مُوعَ ﴾ [الأنـــمام: ٣٣] ، وقوله تعالى: ﴿فَاَلْقُوا السَّلَمُ مَا كُنَّا لَعْمَلُ مِنَ مُوعَ ﴾ [الخول: ٨٨].

وقوله: ﴿ بِل لم نكن ندعوا من قبل شيئًا ﴾ [عافر: ٧٤].

ووجه الجسم في ذلك هو ما يينه ابن عباس رضي الله عنهما لما سئل عن قوله: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ مع قوله: ﴿وَلاَ يَكُنُمُونَ اللَّهُ حَدِيثاً﴾ [النساء: ٤٣] وهو أن السنتهمَ تقول: والله ربنا ما كنا مشركين فيختم الله على أفواههم وتشهد أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون.

فكتم الحق باعتبار اللسان وعدمه باعتبار الأيدي والأرحل وهذا الجمع يشير إليه قوله تعالى: ﴿ الْيُومْ تَحْمُ عَلَى الْقُواهِمِ وَلَكُلَّمُنَا أَيْدِيهِمِ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [يس: ٦٥]. وأحاب بعض العلماء بتعدد الأماكن فيكتمون في وقت ولا يكتمون في وقت آخر. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِنَّهُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَنذِهِ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَإِن تُصِنَّهُمْ سَيِّنَةً يَقُولُوا هَنذِه ـ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلُّ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [٧٨].

لا تعارض بينه وبين قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن مَنْيَةٍ فَمِن لُفْسكَ﴾ [النساء: ٧٩].

والجواب ظاهر، وهو أن معنى قوله: ﴿إِنْ تُصِيِّهُمْ حَسَنَةٌ ﴾ أي مطر وخصب وأرزاق وعافية ويقولوا هذا أكرمنا الله به، ﴿وَإِنْ تُصِيِّهُمْ سَيَّلَةٌ ﴾ أي حدب وقحط وفقر وأمراض، يقولوا: هذا من عندك أي من شؤمك يا محمد وشؤم ما حنت به. قل لهم: كل ذلك من الله.

ومعلوم أن الله هو الذي يأتي بالمطر والرزق والعافية، كما أنه يأتي بالجدب والقحط والفقر والأمراض والبلايا، ونظر هذه الآية قول الله في فرعون وقومه مع موسى ﴿وَوَإِن تُعْسِبُهُمْ سَيُّنَةٌ يُطَيِّرُوا بِعُوسَى وَمَن مُعَهُۗ﴾ [الأعراف: ١٣١].

وقوله تعالى في قوم صالح مع صالح ﴿ فَالُّوا اطَّيْرُنَا بِكُ وَبِمَن مُّعَكَ ﴾ [النمل: ٤٧] الآية.

وقول أصحاب المقرية للرسل الذين أرسلوا إليهم ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيِّرُنَا بِكُمْ لَتِن لَّمْ تَنتَهُوا لَتَرْجُمُنْكُمْ﴾ [يس: 1۸] الآية.

وأما قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةَ قَمِنَ اللّهِ ﴾ أي لأنه هو المتفضل بكل نعمة ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّنَةً فَمِن لَفْسِكَ ﴾ أي من قبلك ومن قبل عملك أنت إذ لا تصيب الإنسان سيئة إلا بما كسبت يداه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِن مُصِيبَةٍ فَيِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَقْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠].

وسيأتي إن شاء الله تحرير المقام في قضية أفعال العباد بما يرفع الإشكال في سورة الشمس في الكلام على قوله تعالى: ﴿فَٱلْهَمَهُا فُجُورَهَا وَتَشُواهَا﴾ [الشمس: ٨] والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [٩٣].

قيد في هذه الآية الرقبة المعتقة في كفارة القتل خطأ بالإيمان، وأطلق الرقبة التي في كفارة الظهار واليمين عن قيد الإيمان، حيث قال في كل منهما ﴿فَتَحْوِيرُ رَفَيَةٍ﴾ ولم يقل «مؤمنة».

وهذه المسألة من مسائل تعارض المطلق والمقيد وحاصل تحرير المقام فيها: أن المطلق والمقيد لهما أربع حالات:

الأولى: أن يتفق حكمهما وسببهما كآية الدم التي تقدم الكلام عليها، فحمهور العلماء يحملون المطلق على المقيد في هذه الحالة التي هي اتحاد السبب والحكم معًا، وهو أسلوب من أساليب اللغة العربية لأنحم يثبتون ثم يحذفون اتكالاً على المثبت: كقول الشاعر وهو قيس بن الخطيم:

نحسن بجسا عسندنا وأنست بمسا عشد مسسمك راض والسسرأي مخسستلف

فحذف راضون لدلالة راض عليها، ونظيره أيضًا قوله ضابئ بن الحارث البرجمي: فمسن يسك أمسسى بالمديسنة رحلسه فسسإني وقسسيارا بمسسا للهسسريب

وقول عمرو بن أحمر الباهلي:

رماني بأمر كنت منه ووالسدي بسرينًا ومن أجمل الطوى رماني وقال بعض العلماء: إن حمل المطلق على المقيد بالقياس، وقيل: بالعقل وهو أضعفها. والله تعالى أعلم.

الحالة الثانية: أن يتحد الحكم ويختلف السبب، كما في هذه الآية فإن الحكم متحد وهو عتق رقبة، والسبب مختلف وهو قتل خطأ وظهار مثلاً، ومثل هذا للطلق يحمل على المقيد عند الشافعية والحنابلة وكثير من للملكية، ولذا أوحبوا الإيمان في كفارة الظهار حملاً للمطلق على المقيد حلاقًا لأي حنيفة. ويدل لحمل هذا المطلق على المقيد حلاقًا لأي حنيفة. ويدل لحمل هذا المطلق على المقيد. قوله على في قفرة أو لا، وترك الاستفصال السلمي: «اعتقها فإقها مؤمنة» (١) ولم يستفصله عنها هل هي كفارة أو لا، وترك الاستفصال ينسزل منسزلة العموم في الأقوال، قال في مراقى السعود:

ونـــــــزلن تــــــرك الاستفصـــــال منـــــزلة العمــــوم في الأقــــوال الحالة الثالثة: عكس هذه، وهي الاتحاد في السبب مع الاختلاف في الحكم.

فقيل: يحمل فيها المطلق على المقيد، وقيل: لا. وهو أكثر العلماء، ومثاله صوم الظهار وإطعامه فسببهما واحد وهو الظهار، وحكمهما مختلف لأن هذا صوم وهذا إطعام، وأحدهما مقيد بالتتابع وهو الصوم. والثاني مطلق عن قيد التتابع، وهو الإطعام، فلا يحمل هذا المطلق على هذا المقدد.

والقائلون بحمل المطلق على المقيد في هذه الحالة مثلوا له بإطعام الظهار، فإنه لم يقيد بكونه قبل أن يتماسا، مع أن عتقه وصومه قيدا بقوله: ﴿مَّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا﴾ فيحمل هذا المطلق على المقيد فيحب كون الإطعام قبل المسيس.

ومثل له اللخمي بالإطعام في كفارة اليمين حيث قيد بقوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ الْهَلِيكُهُ﴾ [المائدة: ٨٩].

وأطلق الكسوة عن القيد بذلك حيث قال: ﴿أَوْ كَسُوتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فيحمل المطلق على المقد فيشترط في الكسوة أن تكون من أوسط ما تكسون أهليكم.

الحالة الرابعة: أن يختلفا في الحكم والسبب معًا ولا حمل فيها إجماعًا وهو واضح، وهذا فيما إذا كان المقيد واحدًا.

أما إذا ورد مقيدان بقيدين عتلفين فلا يمكن حمل للطلق على كليهما لتنافي قيديهما، ولكنه ينظر فيهما، فإن كان أحدهما أقرب للمطلق من الآخر حمل للطلق على الأقرب له منهما عند جماعة من العلماء فيقيد بقيده، وإن لم يكن أحدهما أقرب له فلا يقيد بقيد واحد منهما، ويبقى على إطلاقه لاستحالة الترجيع بلا مرجح.

مثال: كون أحدهما أقرب للمطلق من الآخر صوم كفارة اليمين، فإنه مطلق عن قيد التتابع والتفريق، مع أن صوم الظهار مقيد بالتتابع، وصوم التمتع مقيد بالتفريق، واليمين أقرب إلى

⁽١) صحيح: أخرجه مسلم في (للساحد/ ٢٧ه/ عبد الباقي).

الظهار من التمتع لأن كلاً من اليمين والظهار صوم كفارة بخلاف صوم التمتع، فيقيد صوم كفارة اليمين بالتتابع عند من يقول بذلك، ولا يقيد بالتفريق الذي في صوم التمتم.

وقراءة ابن مسعود «قصيام ثلاثة أيام متنابعات» لم تثبت لإجماع الصحابة على عدم كتب (متنابعات» في المصحف، ومثال كوهما ليس أحدهما أقرب للمطلق من الآخر صوم قضاء (مضان، فإن الله قال فيه: ﴿ فَهَاتُم اللهُ مُنْ أَيَّامٍ أَخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و لم يقيده بتنابع ولا تفريق مع أنه قيد صوم الظهار بالتنابع وصوم التمتم بالتفريق، وليس أحدهما أقرب إلى قضاء رمضان من الآخر، فلا يقيد بقيد واحد منهما، بل يقى على الاختيار إن شاء تابعه وإن شاء فرقه. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقَتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَأَوُهُ خَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لُهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [97] الآية.

هذه الآية تدل على أن القاتل عمدًا لا توبة له وأنه مخلد في النار، وقد حاءت آيات أخر تدل على خلاف ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهُ لاَ يَلْقُورُ أَن يُشْرُكُ بِهِ وَيَلْقِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ١٩٦].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهَا ۚ آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقَّ﴾ [الفرقان: ٦٨] – إلى قوله - ﴿إِلاَّ مَن قابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً فَأُولَئِكَ يُبَدَّلُ اللَّهُ سَيِّنَاتِهِمْ حَسَنَاتِ﴾ [الفرقان: ٧٠] الآية.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْقِرُ اللَّمُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

وقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لَّمَن ثَابَ وَآمَنَ﴾ [طه: ٨٦] الآية.

وللحمع يين ذلك أوحه:

منها: أن قوله ﴿ فَجَوَا وَّهُ جَهَنَّمُ خَالِماً فِيهَا ﴾ أي إذا كان مستحلاً لقتل المؤمن عملًا لأن مستحل ذلك كافر.

قاله عكرمة وغيره ويدل له ما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن حبير وابن حرير عن ابن حريج من أبل حريج من أبل حريج من ألما نسرلت في مقيس من ألها نسرلت في مقيس بن ضبابة، فإنه أسلم هو وأخوه هشام وكانا بالمدينة فوجد مقيس أخاه قتيلاً في بني المحار و لم يعرف قاتله، فأمر له النبي ﷺ بالدية فأعطتها له الأنصار مائة من الإبل، وقد أرسل معه النبي ﷺ رحلاً من قريش من بني فهر، فعمد مقيس إلى الفهري فقتله وارتد عن الإسلام، وركب حملاً من الدية، وساق معه البقية، ولحق مكة مرتدًا، وهو يقول في

بعراكة:

قـــتلت بـــه فهـــرًا وحملـــت عقلــه مـــراة بــني الــنجار أربــاب فــارع وأضــجعت موسئا وكــنت إلى الأوثــان أول راجـــع

. ومقيس هذا هو الذي قال فيه النبي 震: «لا أؤمنه في حل ولا حرم»(١) وقتل متعلقًا بأستار الكعبة يوم الفتح، فالقاتل الذي هو كمقيس بن ضبابة المستحل للقتل المرتد عن الإسلام، لا إشكال في خلوده في النار.

وعلى هذا فالآية مختصة بما يماثل سبب نـــزولها بدليل النصوص المصرحة بأن جميع للؤمنين لا يُخلد أحد منهم في النار.

الوجه الثناني: أن المعنى فحزاؤه أن حوزي مع إمكان ألا يجازى إذ تاب أو كان له عمل صالح يرجع بعمله السيئ، وهذا قول أبي هريرة وأبي بحلز وأبي صالح وجماعة من السلف.

الوجه الثالث: أن الآية للتغليظ في الزحر ذكر هذا الوحه الخطيب والألوسي في تفسيريهما، وعزاه الألوسي لبعض الحققين واستدلا عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَن كُفُورَ فَإِنَّ اللَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] على القول بأن معناه ومن لم يحج.

وبقوله 養難 الثابت في الصحيحين للمقداد حين سأله عن قتل من أسلم من الكفار بعد أن قطع يده في الحرب «لا تقتله فإن قبلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله وإنك بمنزلته قبل أن يقول الكلمة التي قال» (٢٠٠٠).

إلا أن الصجيح في معنى الآية الوحه الثاني والأول، وعلى التغليظُ في الزحر، حمل بعض العلماء كلام ابن عباس أن هذه الآية ناسخة لكل ما سواها، والعلم عند الله تعالى.

قَالَ مقيده عَفَا الله عنه: الذي يظهر أن القاتل عمدًا مؤمن عاص له توبة، كما عليه جمهور علماء الأمة، وهو صريح قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَن تَابَ وَآهَنَ﴾ [الفرقان: ٧٠] الآية وادعاء تخصيصها بالكفار لا دليل عليه، ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَلْفُورُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَمَنْ

⁽١) صحيح: بنحوه في البخاري في (المنج/ ١٨٤٦ أختر)، ومسلم في (المنج/ ١٣٥٧ / عبد الباقي). (٧) صحيح: أعرجه البخاري في (المغازي/ ٢٠١٩ أخر)، ومسلم في (الإنمان/ ٢٥ عبد الباقي).

يَشَاءُ [النساء: ١١٦].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْفِرُ اللَّوْبُ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٣٠].

وقد تواترت الأحاديث عن الَّتي ﷺ أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان(١).

وصرح تعالى بأن القاتل أخو المقتول في قوله: ﴿ فَمَنْ عَفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية، وليس أخو المؤمن، وقد قال تعالى: ﴿ وَإِنْ طَافِقَتَانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ الْقَتْلُوا ﴾ [الحجرات: ٩] فسماهم مؤمنين مع أن بعضهم يقتل بعضًا.

ومما يدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين في قصة الإسرائيلي الذي قتل مائة نفس^(٢) ، لأن هذه الأمة أولى بالتخفيف من بني إسرائيل، لأن الله رفع عنها الآصار والأغلال التي كانت عليهم.



⁽١) صحيح: أنظره في فليتعاري في والتوحيد! ٢٤٤٠/ ضح)، ومسلم في (الإنمان/ ١٨٣/ عبد الباقي). (٢) ضحيح: أخرجه البتعاري في وأحاديث الأنبياء! ١٣٧٠/ فتج)، ومسلم في والتوبة/ ١٨٣٦/ عبد الباقي).



سورة للائسة

قوله تعالى: ﴿ آلَيْوَمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَتُ ۗ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنِبَ حِلَّ لَكُرُ ﴾ الآية[٥]. هذه الآية الكريمة تدل بعمومها على إباحة ذباتح أهل الكتاب مطلقًا ولو سموا عليها غير الله أو سكنوا ولم يسموا الله ولا غيره؛ لأن الكل داخل في طعامهم.

وقد قال ابن عباس وأبو أمامة وبحاهد وسعيد بن حبير وعكرمة وعطاء والحسن ومكحول وإبراهيم النحمي والسدي ومقاتل بن حيان: أن المراد بطعامهم ذبائحهم.

كما نقله عنهم ابن كثير ونقله البخاري عن ابن عباس، ودخول ذبائحهم في طعامهم أجمع عليه المسلمون مع أنه جاءت آيات أخر تدل على أن ما سمي عليه غير الله لا يجوز أكله. وعلى أن ما لم يذكر اسم الله عليه لا يجوز أكله أيضًا.

أما التي دلت على منع أكل ما ذكر عليه ًاسم غير الله، فكقوله تعالى: ﴿مَا أَهِلَّ بِهِ لِلْمُورِ اللَّه﴾ [البقرة: 1۷۳] في سورة البقرة.

وقوله: ﴿وَمَا أُهِلِّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣] في المائدة والنحل.

وقوله في الأنعام: ﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِلْ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

والمراد بالإهلال رفع الصوت باسم غير الله عند الذبح.

وأما التي دلت على منع أكل ما لم يذكر اسم الله عليه، فكقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَّكِّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣١] الآية.

وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُتُنَمُ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ * وَمَا لَكُمُ أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأتعام: ١١٨، ١١٩]. فإنه يفهم منه علم الأكل نما لم يذكر اسم الله عليه.

والجواب عن مثل هذا مشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: في وحه الحمع بين عموم آية: ﴿ وَطَفَاهُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكَتَابَ حَلَّ لَكُمْ ﴾ مع عموم الآيات المحرمة لما أهل به لغير الله فيما إذا سمى الكتابي عَلَى ذبيحته غُير الله، بأن أهل مما

للصليب أو عيسى أو نحو ذلك.

المبحث الثاني: في وحه الجمع بين آية ﴿وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ أيضًا مع قوله: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لُمْ يُذْكُرِ اسْمُ اللَّه عَلَيْه ﴾ فيما إذا لم يسمَ الكتابي اللهُ ولا غيره على ذبيحته.

أما المبحث الأول، فحاصاء أن بين قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ اللّذِينَ أُولُوا الكَتَابَ حلَّ لَكُمْ﴾ وبين قوله ﴿وَطَعَامُ اللّذِينَ أُولُوا الكَتَابَ حلَّ لَكُمْ﴾ وبين قوله ﴿وَمَا أُهلٌ بِه لَقَيْرِ اللّهِ ﴾ ومومًا وخصوصًا من وجه تنفرد آية ﴿وَمَا أَهلٌ بِه لَقَيْرِ اللّه ﴾ في ذبح الوثني الكتابَ ﴾ في الحبر والله ﴿وَمَا أَهلٌ بِه لَقَيْرِ اللّه ﴾ في فيحة الكتابي التي أهل به الغير الله ﴾ يقتضى عمره قوله ﴿وَمَا أَهلٌ بِه لَغَيْرِ اللّه ﴾ يقتضى عمره وله ﴿وَمَا أَهلٌ بِه لَغَيْرِ اللّه ﴾ يقتضى عليتها. وقد تقرر في علم الأصول أن الأعمين من وجه يتمارضان في الصورة التي يجتمعان فيها،

فيحب الترجيح بينهما. والراحح منهما يقدم ويخصص به عموم الآخر. كما قلمنا في سورة النساء في الجمع بين قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَحْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣] مع قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكُتْ أَيْمَالُهُمْ﴾ [للؤمنون: ٦] وكما أشار له صاحب مراقي السعود يقوله:

وإن يسك العمسوم مسن وجسه ظهر فسالحكم بالتسرجيح حستما معتسبر

فإذا حققت ذلك فاعلم أن العلماء اختلفوا في هذين العمومين أيهما أرجع. فالجمهور على ترجيح الآيات المحرمة وهو مذهب الشافعي ورواية عن مالك ورواه إسماعيل بن سعيد عن الإمام أحمد.

كما ذكره صاحب المغني وهو قول ابن عمر وربيعة، كما نقله عنهما البقوي في تفسيره وذكره النووي في شرح المهذب عن علي وعائشة ورجح بعضهم عموم آية التحليل، بأن الله أحل ذبائحهم وهو أعلم بما يقولون.

كما احتج به الشعبي وعطاء على إباحة ما أهلوا به لغير الله.

قال مقيده عفا الله عنه: الذي يظهر والله تعالى أعلم: أن عموم آيات المنع أرجع وأحتى بالاعتبار من طرق متعددة.

منها: قوله ﷺ «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» أل.

⁽١) صحيح:أخرجه الترمذي في (صفة القيامة/ ٣٥١٨)، والتسائتي في (الأشربة/ ٥٧٢٠/ كوى)، وهو في (الإروان)(٧٠٤).

وقوله 幾 : «والإثم ما حاك في النفس»(١) الحديث.

وقوله ﷺ :«فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»".

ومنها: أن درء المفاسد مقدم على حلب للصالح كما تقرر في الأصول. وينبني على ذلك أن النهي إذا تعارض مع الإباحة كما هنا. فالنهي أولى بالتقديم والاعتبار؛ لأن ترك مباح أهون من ارتكاب حرام.

بل صرح جماهير من الأصوليين بأن النص الدال على الإباحة في المرتبة الثالثة من النص الدال على نحي التحريم؛ لأن نحي التحريم مقدم على الأمر الدال على الوجوب لما ذكرنا من تقديم درء المفاسد على حلب المصالح، والدال على الأمر مقدم على الدال على الإباحة للاحتياط في البراءة من عهده الطلب وقد أشار إلى هذا صاحب مراقي السعود في مبحث الترجيح باعتبار المدلول بقوله:

فإن معنى قوله: والآمر بعد النواهي، أن ما دل على الأمر بعد ما دل على النهي، فالدال على النهي فالدال على النهي هذا الآخر على إياحة. يعني أن النص الدال على الأمر مقدم على الإباحة كما ذكرنا فتحصل أن الأول النهي فالأمر فالإباحة، فظهر تقديم النهي عما أهل به لغير الله على إباحة طعام أهل الكتاب.

واعلم أن العلماء اختلفوا فيما حرم على أهل الكتاب كشحم الجوف من البقر والغنم المحرم على البهر والغنم المحرم على اليهود، هل يباحة ذلك للمسلم لأن الذكاة لا تتحزا، وكرهه مالك ومنعه بعض أصحابه كابن القاسم وأشهب. واحتج عليهم الجمهور بحجج لا ينهض الاحتجاج ما عليهم فيما يظهر وإيضاح ذلك أن أصحاب مالك احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَوَقَعَامُ اللَّهِينَ أُولُوا الكَيَابَ حِلَّ لَكُمْ ﴾ [المائلة: ٥] قالوا: المحرم عليهم ليس من طعامهم حتى يدخل فيما أحلته الآية.

فاحتج عليهم الجمهور بما ثبت في صحيح البحاري من تقرير النبي ﷺ لعبد الله بن مغفل الله

⁽١)صحيح: أحرجه مسلم في (البر والصلة/ ٢٥٥٧/ عبد الباقي).

⁽٢)صحيح: أخرجه البخاري في (الإيمان/ ٥٧/ فتح)، ومسلم في (للساقاة/ ٩٩٥/ عبد الباقي).

على أخذه حرابًا من شحم اليهود يوم عيير(١).

ويما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن أنس «أن النبي ﷺ أضافه يهودي على عبر شعير وأهالة سنحة» (٢) أي ودك متغير الريح، وبقصة الشاة للسمومة التي سمتها اليهودية له ﷺ وتحش من ذراعها. ومات منها بشر بن البراء بن معرور، وهي مشهورة صحيحة قالوا: إنه ﷺ عزم على أكلها هو ومن معه و لم يسألهم هل نسزعوا منها ما يعتقلون تحريمه من شحمها أو لا.

وقد تقرر في الأصول أن ترك الاستفصال بمنسزلة العموم في الأقوال، كما أشار له في مراقى · سعود بقوله:

ون زلن ترك الاستفصال منزلة العمام في المقال والذي يظهر المقدد عفا الله عنه: أن هذه الأدلة ليس فيها حجة على أصحاب مالك.

أما حديث عبد الله بن مغفل وحديث أنس رضي الله عنهما فليس في واحد منهما النص على خصوص الشحم الخير على خصوص الشحم الخير عليهم ومطلق الشحم ليس حرامًا عليهم بدليل قوله تمالى: ﴿إِلّا مَا حَمَلَتَ طُهُورُ مُهُمَا أُو الْحَوَايَا أُوْ مَا الْحَلَطُ بِعَظْمِ﴾ [الأنسام: ١٤٦] فما في الحديثين أعم من على السنزاع والمليل على الأعم ليس دليلاً على الأُخص لأن وجود الأعم لا يقتضي وجود الأخص بإجماع المقلاء.

ومثل رد هذا الاحتجاج بمما ذكرنا هو القادح في الدليل المعروف عند الأصوليين بالقول بالموجب، وأشار له صاحب مراقبي السعود بقوله:

والقسول بالمسوجب قدحسه جسلا وهسو تمسليم الدلسيل مسسجلا مسن مانسع أن الدلسيل اسستازما لمسا مسن الصسور فسيه اختصسما

أما القول بالموحب عند البيانيين فهو من أقسام البديم المعنوي وهو ضربان معروفان في علم البلاغة، وقصدنا هنا القول بالموحب بالاصطلاح الأصولي لا البياني، وأما تركه ﷺ الاستفصال في شاة اليهودية فلا يخفى أنه لا دليل فيه، لأنه ﷺ ينظر بعينه ولا يخفى عليه شحم الجوف ولا شحم الحوال عن محسوس شحم الحوايا ولا الشحم المحتلط بعظم، كما هو ضروري فلا حاجة إلى السؤال عن محسوس حاضر.

وأحرى الأقوال على الأصول في مثل الشحم المذكور الكراهة التنـــزيهية لعدم دليل حازم

 ⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (فرض الحمس/ ٣١٥٣/ فتح)، ومسلم في (الجهاد/ ١٧٧٢/ عند الباقي).
 (٢) أخرجه أحمد (١٧٧٨).

على الحل أو التحريم، لأن ما يعتقد الشخص أنه حرام عليه ليس من طعامه، والذكاة لا يظهر تجزؤها فحكم المسألة مشتبه ومن ترك الشبهات استبرأ لدينه وعرضه.

وأمبا المبحث الثاني: وهو الجمع بين قوله ﴿وَطَفَاهُ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلِّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ه] مع قوله ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُو اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣١] فيما إذا لم يذكر الكتابي على ذبيحته اسم الله ولا اسم غيره.

فحاصله أن في قوله ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذُّكُو اسْمُ اللَّه عَلَيْه ﴾ وحهين من التفسير.

أحدهما: وإليه ذهب الشافعي، وذكر ابن كثير في تفسيره لها أنه قوي، أن المراد بما لم يذكر اسم الله عليه هو ما أهلٌ به لغير الله، وعلى هذا التفسير، فمبحث هذه الآية هو المبحث الأول بعينه لا شيء آخر.

الوجه الثاني: ألها على ظاهرها، وعليه فيين الآيتين أيضًا عموم وخصوص من وحه تنفرد آية ﴿ وَطَّهَاهُ الَّذِينَ أُوتُوا الكَتَابَ ﴾ فيما ذبحه الكتابي وذكر عليه اسم الله فهو حلال بلا نـزاع.
وتنفرد آية ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا مِنَّا لَمْ يُفْكُو اسْمُ اللهِ عَلَيْه ﴾ فيما ذبحه وثني أو مسلم لم يذكر اسم الله عليه، فما ذبحه الوثني حرام بلا نـزاع، وما ذبحه المسلم من غير تسمية يأتي حكمه إن شاء الله. ويجتمعان فيما ذبحه كتابي و لم يسم الله عليه فيتعارضان فيه.

فيدًل عموم ﴿وَطَعَامُ الْذِينَ ۗ أُوتُوا الكُتَابَ﴾ على الإباحة، ويدل عموم ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُر اسْمُ اللهُ عَلَيْهُ ﴾ على التحريم، فيصار إلى الترجيح كما قدمنا.

واختلف في هذين العمومين أيضًا أيهما أرجح، فذهب الجمهور إلى ترجيح عموم ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُونُوا الكِتَابَ﴾ الآية.

وقال بعضهم بترجيح عموم ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

قال النووي في شرح المهذب: ذبيحة أهل الكتاب حلال سواء ذكروا اسم الله عليها أم لا. لظاهر القرآن العزيز. هذا مذهبنا ومذهب الجمهور.

وحكاه ابن للنذر عن على والنحمي وحماد بن سليمان وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق وغيرهم. فإن ذبحوا على صنم أو غيره لم يحل انتهي محل الغرض منه بلفظه.

وحكى النووي القول الآخر عن على أيضًا وأبي ثور وعائشة وابن عمر.

قال مقيده عفا الله عنه: الذي يظهر والله تعالى أعلم، أن لعموم كل من الآيتين مرححًا. وأن مرجح آية التحليل أقوى وأحق بالاعتبار. أما آية التحليل فيرجع عمومها بأمرين:

الأول: ألها أقل تخصيصًا، وآية التحريم أكثر تخصيصًا، لأن الشافعي ومن وافقه خصصوها بما

ذبح لغير الله، وخصصها الجمهور بما تركت فيه التسمية عملًا قاتلين إن تركها نسيانًا لا أثر له وآية التحليل ليس فيها من التخصيص غير صورة النسزاع إلا تخصيص واحد، وهو ما قلمنا من أنها مخصوصة بما لم يذكر عليه اسم غير الله على القول الصحيح.

وقد تقرر في الأصول أن الأقل تخصيصًا مقدم على الأكثر تخصيصًا، كما أن ما لم يدخله التخصيص أصلاً مقدم على ما دخله، وعلى هذا جمهور الأصوليين. وخالف فيه السبكي والصفي الهندي، وبين صاحب نشر البنود في شرح مراقي السعود في مبحث الترجيح باعتبار حال المروي في شرح قوله:

تقليم منا خيص علي ما لم يخص وعكسية كيل أتني عليه نسص

أن الأقل تخصيصًا مقدم على الأكثر تخصيصًا، وأن ما لم يدخله التخصيص مقدم على ما دخله عند جماهير الأصوليين، وأنه لم يخالف فيه إلا السبكي وصفي الدين الهندي.

والثاني: ما نقله ابن حرير ونقله عنه ابن كثير عن عكرمة والحسن البصري ومكحول أن آية ﴿وَطَهَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكَتَابَ﴾ ناسخة لآية ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مَمَّا لَمُ يُذْكُر اسْمُ الله عَلَيْهِ.

وقال ابن حرير وابن كثير: إن مرادهم بالنسخ التخصيص، ولكنا قلمنا أن التخصيص بعد العمل بالعام نسخ لأن التخصيص بيان والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت العمل.

ويدل لهذا أن آية ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ اسْمُ اللّه عَلَيْهِ ﴾ من سورة الأنعام وهي مكية بالإجماع وآية ﴿وَطَعَامُ الّذِينَ أُولُواَ الكتّابَ ﴾ من المائدةَ وهي من آخر ما نـــزل من القرآن بالمدينة. وأما آية التحريم فيرجح عمومها بما قلمنا من مرجحات قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُهلُ بِهِ لَهُوْرٍ اللّه ﴾ لأن كلتاهما دلت على لهي يظهر تعارضه مع إباحه، وحاصلٍ هذه المسألة أن ذَبيحة الكتابي لها خمس حالات لا سادسة لها:

الأولى: أن يعلم أنه سمَّى الله عليها، وفي هذه تؤكل بلا نـــزاع، ولا عبرة بخلاف الشيعة في ذلك، لأنهم لا يعتد بمم في الإجماع.

الثانية: أن يعلم أنه أهلٌ بما لغير الله ففيها خلاف، وقد قدمنا أن التحقيق أنما لا تؤكل لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهِلٌ بِهِ لَفَيْرِ اللَّهِ﴾.

الثالثة: أن يعلم أنه جمع بين اسم الله واسم غيره، وظاهر النصوص أنما لا تؤكل أيضًا لدخولها فيما أهل لغير الله به.

الوابعة: أن يعلم أنه سكت و لم يسم الله ولا غيره، فالجمهور على الإباحة وهو الحق، والبعض على التحريم كما تقدم. الخامسة: أن يجهل الأمر لكونه ذبح حالة انفراده فتؤكل على ما عليه جمهور العلماء، وهو الحق الحق المعلماء، وهو الحق إن لم يعرف الكنابي بأكل لليتة لم الحق إن لم يعرف الكنابي بأكل لليتة لم يؤكل ما غاب عليه عند بعض العلماء وهو مذهب مالك، ويجوز أكله عند البعض، بل قال ابن العربي المالكي: إذا عايناه يسل عنق الدجاجة بيده، فلنا الأكل منها لأتما من طعامه، والله أباح لنا طعامه.

واستبعده ابن عبد السلام.

فحاصله أن فيه ثلاثة أقوال:

قال مقيده عفا الله عنه: هو حدير بالاستبعاد، فكما أن نسائهم يجوز نكاحهن ولا تجوز مجامعتهن في الحيض، فكذلك طعامهم يجوز لنا من غير إياحة الميتة، لأن غاية الأمر أن ذكاة الكتابي تحل مذكاة كذكاة المسلم وما وعدنا به من ذكر حكم ما ذبحه المسلم ولم يسم عليه.

أرجحها وهو مذهب الجمهور: أنه إن ترك التسمية عمدًا لم تؤكل لعموم قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذِّكُو اسْمُ اللَّه عَلَيْهِ وإن تركها نسيانًا أكلت لأنه لو تذكر لسمي الله.

قال ابن حرير من حرم ذبيحة الناس فقد خرج من قول الحجة وخالف الحبير الثابت عن رسول الله ﷺ.

قال ابن كثير: إن ابن حرير يعني بذلك ما رواه البيهقي عن ابن عباس عن النبي ﷺ «المسلم يكفيه اسمه إن نسي أن يسمي حين يذبح. فليذكر اسم الله وليأكله» (أ.

ثم قال ابن كثير: إن رفع هذا الحديث خطأ أخطأ فيه معقل بن عبيد الله الجزري، والصواب وقفه على ابن عباس.

كما رواه بذلك سعيد بن منصور وعبد الله بن الزبير الحميدي.

ومما استدل به البعض على أكل ذبيحة الناسي للتسمية دلالة الكتاب والسنة والإجماع على العذر بالنسيان.

ومما استدل به البعض لذلك حديث رواه الحافظ أبو أحمد بن عدى عن أبي هريرة قال: جاء رحل إلى النبي في فقال: يا رسول الله، أرأيت الرحل منا يذبح وينسى أن يسمي؟ فقال النبي في استاده مروان بن في إستاده مروان بن سالم أبا عبد الله الشامى وهو ضعيف.

⁽١) ضعيف: رواه البيهقي (٢٣٩/٩)، وهو ضعيف كما قال ابن كثير.

الجزء العاشر (٦٧)

القول الثاني: أن ذبيحة المسلم تؤكل ولو ترك التسمية عمدًا، وهو مذهب الشافعي رحمه الله كما تقدم؛ لأنه يرى أنه ما لم يذكر اسم الله عليه يراد به ما أهل به لغير الله لا شيء آخر، وقد ادعى بعضه انعقاد الإجماع قبل الشافعي على أن متروك التسمية عمدًا لا يؤكل، ولذلك قال أبو يوسف وغيره لو حكم حاكم بجواز بيعه لم ينفذ لمخالفته الإجماع. واستغرب ابن كثير حكاية الإجماع على ذلك قائلاً إن الخلاف فيه قبل الشافعي معروف.

القول الثالث: أن المسلم إذا لم يسم على ذبيحته لا تؤكل مطلقًا تركها عمدًا أو نسيانًا. وهو مذهب داود الظاهري.

وقال ابن كثير: ثم نقل ابن جرير وغيره عن الشعبي ومحمد بن سيرين ألهما كرها متروك التسمية نسيانًا والسلف يطلقون الكراهة على التحريم كثيرًا.

ثم ذكر ابن كثير أن ابن حرير لا يعتبر مخالفة الواحد أو الاثنين للحمهور فيعده إجماعًا مع مخالفة الواحد أو الاثنين، ولذلك حكي الإجماع على أكل متروك التسمية نسيانًا مع أنه نقل خلاف ذلك عن الشعبي وابن سيرين.

مسائل مهمة تتعلق بهذه المباحث

المسألة الأولى: اعلم أن كثيرًا من العلماء من المالكية والشافعية وغيرهم يفرقون بين ما ذبحه أهل الكتاب لصنم، وبين ما ذبحوه لعيسى أو جبريل، أو لكنائسهم. قاتلين إن الأولّ بما أهل به لغير الله دون الثاني فمكروه عندهم كراهة تنسزيه، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ وَمَا دُبِعَ عَلَى التُهْبُ عَلَى التُهْبُ ﴾ [الماتلة: ٣].

والذي يظهر لقيده عفا الله عنه: أن هذا الفرق باطل بشهادة القرآن لأن الذبح على وجه القربة عبادة بالإجماع، وقد قال تعالى ﴿ فَصَلَّ لَمِرْتُكَ وَالْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢].

وقال تعالى: ﴿قُلُ إِنَّ صَلاتِي وَلُسُكِي وَمَعْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] الآية.

فمن صرف شيئًا من ذلك لغير الله فقد جعله شريكًا مع الله في هذه العبادة التي هي الذبح، سواء كان نبيًّا أو ملكًا أو بناءً أو شحرًا أو حجرًا أو غير ذلك. لا فرق في ذلك بين صالح وطالح، كما نصص عليه تعالى بقوله: ﴿وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَشْخِلُوا الْمَلاَيكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابً﴾ [آل عمران: ٨٠].

ثم بيسن أن فاعسل ذلك كسافر بقوله تعالى: ﴿ أَيَّامُّرُ كُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرِ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الكَتَابَ وَالْحُكُمْ وَالنَّبُوَّةَ ثُمُّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُولُوا عِبَاداً لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عُمران: ٧٩] الآية.

وقال تُعالى: ﴿ فَقُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوْ اللَّهِ كُلَمَة صَوَاء نَيْتَنَا وَبَيْتُكُمْ أَلاَ تَعْبُدُ إِلاَّ اللَّهَ وَلاَ يَشْدُوكَ بِهِ شَيْنًا وَلاَ يَتَعَالَ وَبَعْدَ أَوْلَاهِمُ مِنْ دُونَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٢٤] الآية، فإن قيل: قد رَحْصَ في أكل ما ذبحوه لكنائسهم أبو الدرداء وأبو أمامة الباهلي والعرباض بن سارية والقاسم بن مخيمرة وحمزة بن حبيب وأبو سلمة الحولاني وعمر بن الأسود ومكحول والليث بن سعد وغيرهم.

فالجواب: أن هذا قول جماعة من العلماء من الصحابة ومن بعدهم، وقد خالفهم فيه غيرهم، وممن خالفهم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها والإمام الشافعي رحمه الله، والله تعالى يقول: ﴿فَإِن تُتَارَعُتُم فِي شَيْءٍ فَرَدُوهُ إِلَى اللّه﴾ [النساء: ٥٩] الآية، فنرد هذا النـــزاع إلى الله فنجده حرم ما أهل به لغير الله.

وقوله لغير الله، يدخل فيه الملك والنبي، كما يدخل فيه الصنم والنصب والشيطان. وقد وافقونا في منع ما ذبحوه باسم الصنم، وقد دل العليل عل أنه لا فرق في ذلك بين النبي والملك، وبين الصنم والنصب، فلزمهم القول بالمنع.

وأما استدلالهم بقوله ﴿وَمَا ذُبِعَ عَلَى النَّصُبِ﴾ [الماتدة: ٣] فلا دليل فيه لأن قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِعَ عَلَى النَّصُبِ﴾ ليس يمحصص لقوله ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لَهُوْ اللَّهِ﴾ ، لأنه ذكر فيه بعض ما دل عليه عموم ﴿وَمَا أُهلَّ بِهِ لَهُوْ اللَّهُ﴾.

وقد تقرر في علم الأصول أن ذكر بعض أفراد الحكم العام بحكم العام، لا يخصص على الصحيح وهو مذهب الجمهور خلافًا لأبي ثور محتمًّا بأنه لا فائدة لذكره إلا التخصيص وأجيب من قبل الجمهور بأن مفهوم اللقب ليس بحجة، وفائدة ذكر البعض نفي احتمال إحراجه من العام، فإذا حققت ذلك فاعلم أن ذكر البعض لا يخصص العام سواء ذكرا في نص واحد كقوله تعالى: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلُوا الوَّ الصَّلُوة الوُستَعَى ﴾ [البقرة: ٣٣٨]، أو ذكر كل واحد منهما على حدة، كحديث الترمذي وغيره: «أيما إهاب ديغ فقد طهر» (١) من حديث مسلم أنه بَيْق

 ⁽١) تسحيح: أخرجه مسلم في (الحيض/ ٣٦٦) عبد الياقي). والترمدي في (اللباس/ ١٧٢٨)، والنسائي في (القرع والعتوة/ ٤٣٤١ أبر غدة)، وابن ماجه في (اللباس/ ٣٦٠٩). قلت: واللفظ لأصحاب السنن.

مرَّ بشاة ميتة فقال: «هلا أخذتم إهابما»(١) الحديث.

فذكر الصلاة الوسطى الأول لا يدل على عدم المحافظة على غيرها من الصلوات، وذكر إهاب الشاة في الأخير لا يدل على عدم الانتفاع بإهاب غير الشاة، لأن ذكر البعض لا يخصص العام.

و كذلك رجوع ضمير البعض لا يخصص أيضًا على الصحيح كقوله تعالى: ﴿وَهُو تُنَهُنَّ أَحَقُ يرَدُّهُنَّ فِي ذَلكَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فإن الضمير راحع إلى قوله ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَّبُّهُنَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] وهو خصوص الرحميات من المطلقات مع أن تربص ثلاثة قروء عام للمطلقات من رحميات وبوائن، وإلى هذا أشار في مراقي السعود مبينًا معه أيضًا أن سبب الواقعة لا يخصصها وأن مذهب الراوي لا يخصص مرويه على الصحيح فيهما أيضًا بقوله:

ودع ضمير المبعض والأسسبابا

وذكر ما وافقه من مفرد ومنفه السراوي على المستمد

وروي عن الشافعي وأكثر الحنفية التخصيص بضمير البعض، وعليه فتربص البوائن ثلاثة قروء مأخوذ من دليل آخر.

أما عدم التخصيص بذكر البعض فلم يخالف فيه إلا أبو ثور، وتقدم رد مذهبه.

ولو سلمنا أن الآية معارضة بقوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ النَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ه] فإنا نجد النبي عليه أمر بترك مثل هذا الذي تعارضت فيه النصوص بقوله: «دع ها يريبك إلى ها لا يوبيك» ("".

المسألة الثانية: اختلف العلماء في ذكاة نصارى العرب كبني تغلب وتنوخ وبمراء وحذام ولخم وعاملة ونحوهم، فالجمهور على أن ذبائحهم لا تؤكل. قاله ابن كثير وهو مذهب الشافعي ونقله النووي في شرح المهذب عن على وعطاء وسعيد بن جبير.

ونقل النووي أيضًا إباحة ذكاتم عن ابن عباس والنحمي والشعبي وعطاء الخراساني والزهري والحكم وحماد وأبي حنيفة وإسحاق بن راهويه وأبي ثور. وصحح هذا القول ابن قدامة في المغني عنحًا بعموم قوله ﴿وَطَعَامُ اللَّهِينَ أُوتُوا الكُتَابُ حَلَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الزكاة/ ١٤٩٢/ فتح)، ومسلم في (الحيض/ ٣٦٣/ عبد الباقي).

⁽٢) صحيحية: أخرجه الترمذي في (صفة القيامة/ ٣٥١٨)، والنسائي في (الأشربة/ ٧٣٢٠/ كبرى)، وهو في (الإرواع) (٧٠٤٤).

وحمحة القول الأول ما روي عن عمر ﷺ قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب لا تحل لنا ذبائحهم.

وما روى عن على هجه : لا تحل ذبائح نصارى بني تغلب لأهم دخلوا في النصرانية بعد التبديل، ولا يعلم هل دخلوا في دين من بدل منهم أو في دين من لم يبدل فصاروا كالمجوس لما أشكل أمرهم في الكتاب لم تؤكل ذبائحهم. ذكر هذا صاحب المهذب وسكت عليه النووي في الشرح قائلاً: إنه حجة الشافعية في منع ذبائحهم، ويفهم منه عدم إباحة أكل ذكاة اليهود والنصارى اليوم لتبديلهم لا سيما فيمن عرفوا منهم بأكل الميتة كالنصارى.

المسألة الثالثة: ذباتح المجوس لا تحل للمسلمين. قال النووي في شرح المهذب هي حرام عندنا، وقال به جمهور العلماء، ونقله ابن للنذر عن أكثر العلماء. قال: وممن قال به سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن حبير وبحاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى والنخعي وعبيد الله بن يزيد ومرة الهمداني ومالك والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق.

وقال ابن كثير في تفسير قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكَتَابَ حَلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

وأما المجوس فإلهم وإن أخذت منهم الجزية تبعًا وإلحاقًا لأهل الكتّاب فإلهم لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم خلافًا لأبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي أحد الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل. ولما قال ذلك واشتهر عنه أنكر عنه الفقهاء حتى قال عنه الإمام أحمد أبو ثور كاسمه يعني في هذه المسألة وكأنه تمسك بعموم حديث روي مرسلاً عن النّبي ﷺ أنه قال: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» (1) ، ولكن لم يشت بهذا اللفظ.

وإنما الذي في صحيح البخاري عن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من يحوس هجر ("). ولو سلم صحة هذا الحديث فعمومه مخصوص بمفهوم هذه الآية ﴿وَطَّعَامُ الَّذِينَ أُولُوا الكَتَابَ حِلِّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] فدل بمفهومه مفهوم المخالفة على أن طعام من عداهم من أهل الأديان لا يُحل. انتهى كلام ابن كثير بلفظه واعترض عليه في الحاشية الشيخ السيد محمد رشيد رضا بما نصه فيه: أن هذا مفهوم لقب وهو ليس بحجة.

قال مقيده عفا الله عنه: الصواب مع الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى، واعتراض الشيخ عليه سهر منه، لأن مفهوم قوله ﴿اللَّذِينَ أُوتُوا الكتّابَ﴾ [لمائدة: ٥] مفهوم علة لا مفهوم لقب،

⁽١) أخرجه مالك في (الزكاة/ ٢١٧).

⁽٢) صعيع: أخرجه البخاري في (الجزية/ ٢١٥٧/ فتح).

كما ظنه الشيخ لأن مفهوم اللقب في اصطلاح الأصوليين هو ما علق فيه الحكم باسم حامد سواء كان اسم حنس أو اسم عين أو اسم جمع. وضابطه أنه هو الذي ذكر ليمكن الإسناد إليه فقط لاشتماله على صفة تقتضي تخصيصه بالذكر دون غيره.

أما تعليق هذا الحكم الذي هو إباحة طعامهم بالوصف بإيتاء الكتاب فهو تعليق الحكم بعلته لأن الوصف بإيتاء الكتاب صالح لأن يكون مناط الحكم بحلية طعامهم.

وقد دل المسلك النالث من مسالك العلة المعروف بالإيماء والتنبيه على أن مناط حلية طعامهم هو إيتاؤهم الكتاب وذلك بعينه هو المناط لحلية نكاح نسائهم، لأن ترتيب الحكم بحلية طعامهم ونسائهم على إيتائهم الكتاب لو لم يكن لأنه علته لما كان في التخصيص بإيتاء الكتاب فائدة. ومعلوم أن ترتيب الحكم على وصف لو لم يكن علته لكان حشوًا من غير فائدة يفهم منه أنه علته بمسلك الإيماء والتنبيه.

قال في مراقى السعود في تعداد صور الإيماء:

كما إذا سمع وصفًا فحكم وذكره في الحكم وصفًا قسد ألم إن لم يكسن علمة لم يفسد ومستعه مما يفسيت استغد المستغد تستعد الحكم عليه واتضح إخ

ومحل الشاهد منه قوله استفد ترتيبه الحكم عليه وقوله وذكره في الحكم وصفًا إن لم يكن علته لم يفد.

وعما يوضع ما ذكرنا أن قوله ﴿اللَّهِينَ أُولُوا الكَتَابَ﴾ [المائدة: ٥] موصول وصلته جملة فعلية، وقد تقرر عند علماء النحو في المذهب الصحيح المشهور أن الصفة الصريحة كاسم الفاعل واسم المفعول الواقعة صلة أل يمثابة الفعل مع الموصول. ولذا عمل الوصف المقترن بأل الموصولة في الماضي لأنه يمنــزلة الفعل، كما أشار له في الخلاصة بقوله:

وإن لم يكن صلة أل في المعنى وغيره إعماله قد ارتضى فإذا حققت ذلك علمت أن الذين أوتوا الكتاب بمثابة ما لو قلت وطعام المؤتين الكتاب بمثابة ما لو قلت وطعام المؤتين الكتاب بمينة اسم المفعول و لم يقل أحد أن مفهوم اسم المفعول مفهوم لقب لاشتماله على أمر هو المصدر يصلح أن يكون المتصف به مقصودًا للمتكلم دون غيره، كما ذكروا في مفهوم الصفة. فظهر أن إيناء الكتاب صفة خاصة بحم دون غيرهم، وهي العلة في إباحة طعامهم ونكاح نسائهم، فادعاء ألها مفهوم لقب سهو ظاهر.

وظهر أن التحقيق أن المفهوم في قوله: ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ مفهوم علة ومفهوم العلة

قسم من أقسام مفهوم الصفة. فالصفة أعم من العلة وإيضاحه كما بينه القرافي أن الصفة قد تكون مكملة للعلة لا علة تامة كوجوب الزكاة في السائمة فإن علته ليست السوم فقط، ولو كان كذلك لوجبت في الوحوش لأنها سائمة ولكن العلة ملك ما يحصل به الغني وهي مع السوم أتم منها مع العلف وهذا عند من لا يرى الزكاة في المعلوفة.

وظهر أن ما قاله الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى هو الصواب.

وقد تقرر في علم الأصول أن المفهوم بنوعيه من مخصصات العموم، أما تخصيص العام بمفهوم الموافقة بقسميه فلا خلاف فيه.

وممن حكى الإحماع عليه: الآمدي والسبكي في شرح المختصر. ودليل حوازه أن إعمال المدليلين أولى من إلفاء أحدهما.

ومثاله تخصيص حديث: «لي الواجد يحل عرضه وعقويته» (١٠). أي يحل العرض بقوله مطلني والعقوبة بالحبس فإنه مخصص بمفهوم الموافقة الذي هو الفحوى في قوله: ﴿ فَلاَ تَقُلُ لَّهُمَا أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] لأن فحواه تحريم أذاهما فلا يحبس الوالد بدين الولد.

وأما تخصيصه بمفهوم المخالفة ففيه خلاف. والأرجح منه هو ما مشى عليه الحافظ ابن كثير تغمده الله برحمته الواسعة وهو التخصيص به.

والدليل عليه ما قدمنا من أن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما.

وقيل: لا يجوز التخصيص به. ونقله الباحي عن أكثر المالكية.

وحجة هذا القول أن دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على المفهوم، ويجاب بأن المقدم عليه منطوق حاص لا ما هو من أفراد العام، فالمفهوم مقدم عليه لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما.

واعتمد التخصيص به صاحب مراقي السعود في قوله في مبحث الخاص في الكلام على المخصصات المنفصلة:

واعتسبر الإجمساع جسل السناس وقسسمي المفهسوم كالقسياس ومثال التحصيص عفهوم المخالفة تخصيص قوله ﷺ: «في أربعين شاة شاة»(") الذي يشمل

⁽١) حمسن: رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وهو في ((صحيح الجامع)) (٥٤٨٧).

⁽٢) صحيح: تقدم تخريجه.

عمومه السائمة والمعلوفة بمفهوم قوله «في الغنم السائمة زكاة»⁽⁾ عند من لا يرى الزكاة في المعلوفة وهم الأكثر لأنه يفهم منه أن غير السائمة لا زكاة فيها، فيخصص بذلك عموم في أربعين شاة شاة. والعلم عند الله تعالى.

المسألة الرابعة: ما صاده الكتابي بالجوارح والسلاح حلال للمسلم، لأن العقر ذكاة الصيد وعلى هذا القول الائمة الثلاثة. وبه قال عطاء والليث والأوزاعي وابن المنذر وداود وجمهور العلماء، كما نقله عنهم النووي في شرح المهذب.

وحجة الجمهور واضحة وهي قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلِّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] وخالف مالك وابن القاسم ففرقا بين ذبح الكتابي وصيده مستلين بقوله تعالى: ﴿تَنَالُهُ آلِدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] لأنه خص الصيد بأيدي المسلمين ورماحهم دون غير المسلمين.

قال مقيده عفا الله عنه: الذي يظهر لي والله أعلم: أن هذا الاحتجاج لا ينهض على الجمهور، وأن الصواب مع الجمهور.

وقد وافق الجمهور من المالكية أشهب وابن هارون وابن يونس والباجي واللخمي، ولمالك في الموازية كراهته. قال ابن بشير: ويمكن حمل المدونة على الكراهة.

المسألة الخامسة: ذباتح أهل الكتاب في دار الحرب كذباتحهم في دار الإسلام. قال النووي: وهذا لا خلاف فيه، ونقل ابن المنذر الإجماع عليه.

قوله تعالى: ﴿ فَإِن جَآمُوكَ فَأَصْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أُعْرِضَ عَهُمْ ﴾ [٤٦] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن النّبي على إذا تحاكم إليه أهل الكتاب عمر بين الحكم بينهم والإعراض عنهم، وقد حاءت آية أخرى تدل على خلاف ذلك وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ
يَنْهُمْ مِنَا أَنْسَوْلُ اللّٰهُ﴾ [المائدة: ٤٩] الآية.

والجواب: أن قوله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم﴾ ناسخ لقوله: ﴿أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ وهذا قول ابن عباس وبماهد وعكرمة والحسن وقتادة والسدي وزيد بن أسلم وعطاء الخراساني وغير واحد. قاله ابن كثير.

⁽١) صحيح: تقدم تخريجه.

وقيل: معنى ﴿وَأَن احْكُم﴾ أي إذا حكمت بينهم، فاحكم بما أنــزل الله لا باتباع الهوى، وعليه فالأولى محكمة. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ [١٠٦] الآية.

هذه الآية تدل على قبول شهادة الكفار على الوصية في السفر، وقد حاءت آيات أخر تدل على خلاف ذلك كقوله: ﴿ إِلَّمَا يَقْتَرِي الكَذِبَ الْمَدِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الكَاذَبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

وقوله: ﴿ وَلاَ تَقْبُلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبُداً وَأُولَٰتِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤]، أي فالكافرون أحرى برد شهادته.

وقوله: ﴿وَأَشْهِنُوا ذَوَيْ عَنْلُ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢].

وقوله: ﴿وَاسْتَنْشَهِلُوا شَهِينَيْنِ مِن رَّجَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهُنَاء﴾ [البقرة: ٢٨٧] الآية.

والجواب عن هذا: على قول من لا يقبل شهادة الكافرين على الإيصاء في السفر أنه يقول: إن قوله أو آخران من غيركم، منسوخ بآيات اشتراط العدالة، والذي يقول بقبول شهادهما يقول هي محكمة مخصصة لعموم غيرها. وهذا الخلاف معروف ووجه الجواب على كلا القولين ظاهر.

وأما على قول من قال: إن معنى قوله: ﴿ وَهُوا عَلْلُ مَنكُمْ ﴾ أي من قبلة الموسى، وقوله: ﴿ وَاللَّهِ مَن اللَّهِ مَنْ عَلَمُ اللَّهِ مِنْ عَلَمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللّ

قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ جَمْمُ لَقَهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبَتُمْ ۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ ۗ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [١٠٩].

هذه الآية يفهم منها أن الرسل لا يشهدون يوم القيامة، على أممهم.

وقد حاء في آيات أخر ما يدل على ألهم يشهدون على أنمهم كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا من كُلِّ أُمَّة بشَهيد وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاء شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلُّ أَفَّة شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى

هَوُلاءِ﴾ [النحل: ٨٩].

والجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: وهو اختيار ابن حرير، وقال فيه ابن كثير: لا شك أنه حسن، أن المعنى لا علم لنا إلا علم أنت أعلم به منا، فلا علم لنا بالنسبة إلى علمك المحيط بكل شيء، فنحن وإن عرفنا من أحابنا فإنما نعرف الظواهر ولا علم لنا بالبواطن، وأنت المطلع على السرائر وما تخفي الضمائر فعلمنا بالنسبة إلى علمك كلا علم.

الثاني: وبه قال بحاهد والسدي والحسن البصري، كما نقله عنهم ابن كثير وغيره ألهم قالوا: لا علم لنا، لما اعتراهم من شدة هول يوم القيامة، ثم زال ذلك عنهم فشهدوا على أممهم.

والثالث: وهو أضعفها، أن معنى قوله: ماذا أحبتم، ماذا عملوا بعدكم، وما أحدثوا بعدكم؟ قالوا: لا علم لنا. ذكر ابن كثير وغيره هذا القول، ولا يخفى بعده عن ظاهر القرآن.

قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّى مُنْزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكُفُرَ بَعْدُ مِنكُمْ فَالِنَ أُعَذِّبُهُ. عَذَابًا لَآ أُعَذِّبُهُدُ أَحَدًا مِنَ الْعَطَمِينَ﴾ [١١٥].

هذه الآية الكريمة تدل على أن أشد الناس عذابًا يوم القيامة من كفر من أصحاب المائدة. وقد جاء في بعض الآيات ما يوهم خلاف ذلك كقوله: ﴿إِنَّ الْمُتَافِقِينَ فِي الدُّرِكَ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] وقوله ﴿وَيَوْمُ تَقُومُ السَّاعَةُ أَذِّخِلُوا آلَ فَرْعَوْنَ أَشَدُ العَدَابِ﴾ [غافر: ٤٤].

والجواب: أن آية ﴿أَدْخِلُوا آلَ فَرْعُونَ﴾ وآية: ﴿إِنَّ الْتَنْفَقِينَ﴾ لا منافاة بينهما، لأن كلا من آل فرعون والمنافقين في أسفل دركات النار في أشد العذاب، وليس في الآيتين ما يدل على أن بعضهم أشد عذابًا من الآخر.

وأما قوله: ﴿ فَإِلِّي أَعَلَّمُهُ ﴾ الآية. فيحاب عنه من وجهين:

الأول: وهو ما قاله ابن كثير: أن المراد بالعالمين عالمو زمانهم وعليه فلا إشكال، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَأَلَى فَصَّالْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] كما تقدم.

الثنافي: ما قاله البعض: من أن المراد به العذاب الدنيوي الذي هو مسخهم خنازير، ولكن يدل على أنه عذاب الآخرة ما رواه ابن جرير عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: «أشد النام عذاً) يوم القيامة ثلاثة: المنافقون ومن كفر من أصحاب المائدة وآل فرعون». وهذا الإشكال في أصحاب المائدة لا يتوجه إلا على القول بنسزول لمائدة، وأن بعضهم كفر بعد نسزولها، أما على قول الحسن وبمحاهد أنهم خافوا من الوعيد فقالوا: لا حاجة لنا في نسزولها فلم تنسزل فلا إشكال.

ولكن ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُنَوَّلُهَا﴾ يخالف ذلك، وعلى القولين بنـــزولها يتوجه الإشكال إلا إذا ثبت كفر بعضهم كما لا يخفى.



بِسَــِهِ لَقَهِ الْرَّغَزِ الْحَجَدِ

سيورة الأنعام

قوله تعالى: ﴿ ثُمُّ رُدُّواْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَنَهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ [٦٢] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن الله مولى الكافرين ونظيرها قوله تعالى: ﴿هُمَالِكَ تَبْلُو كُلُّ لَفْسِ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلاهُمُ الحَقِّ وَصَلَّ عَنْهُم مَّا كَاثُوا يَفْتُرُونَ﴾ [يونس: ٣٠]. وقد جاء في آية أخرى ما يدل على خلاف ذلك وهي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللّهُ مَوْلَى الذينَ آمَنُوا وَأَنَّ الكَافِرِينَ لاَ مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: 11].

والجواب عن هذا: أن معنى كونه مولى الكافرين أنه مالكهم المتصرف فيهم بما شاء، ومعنى كونه مولى المؤمنين دون الكافرين، أي ولاية المجبة والتوفيق والنصر، والعلم عند الله تعالى.

وأما على قول من قال: إن الضمير في قوله ﴿وَكُوا﴾ وقوله ﴿مَوْلاهُمُ﴾ عائد إلى الملائكة فلا إشكال في الآية أصلاً، ولكن الأول أظهر.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيٍّ، وَلَنكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [19].

هذه الآية الكريمة يفهم منها أنه لا إثم على من حالس الخائضين في آيات الله بالاستهزاء والتكذيب.

وقد حايت آية تدل على أن من حالسهم كان مثلهم في الإثم، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَلَهُ تُوْلُ عَلَيْكُمْ فِي الكَتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّه يُكَفَّرُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠] – إلى قوله – ﴿إِلّكُمْ إِذَا مُثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] اعلم أولاً أن في معنى قوله: ﴿وَمَا عَلَى اللَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ وحهين للعلماء:

الأول: أن المعنى وما على الذين يتقون مجالسة الكفار عند خوضهم في آيات الله من حساب الكفار من شيء، وعلى هذا الوجه فلا إشكال في الآية أصلاً.

الوجه الثاني: أن معنى الآية ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَقُونَ﴾ ما يقع من الكفار من الخوض في آيات الله في مجالستهم لهم من شيء.

وعلى هذا القول فهذا الترخيص في مجالسة الكفار للمتقين من المؤمنين كان في أول الإسلام للضرورة، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مُثْلَهُمْ﴾.

وثمن قال بالنسخ فيه بجاهد والسدي وابن حريج وغيرهم كما نقله عنهم ابن كثير، فظهر أن لا إشكال على كلا القولين. ومعنى قوله تعالى: ﴿وَلَكِن ذَكْرَى لَعَلَهُمْ يَتَّقُونَ﴾ على الوجه الأول ألهم إذا احتنبوا بحالسهم سلموا من الإثم، ولكن الأمر باتقاء بحالستهم عند الحوض في الآيات لا يسقط وحوب تذكيرهم ووعظهم وأمرهم بالمعروف ونحيهم عن المنكر لعلهم يتقون الله بسبب ذلك.

وعلى الوجه الثاني فالمعنى إن الترخيص في المحالسة لا يسقط التذكير لعلهم يتقون الخوض في آيات الله بالباطل إذا وقعت منكم الذكرى لهم. وأما جعل الضمير للمتقين فلا يخفى بعده، والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَهَدَدَا كِتَنَبُ أَنوَلَنَهُ مُبَارَكٌ مُصَدِقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقَرَىٰ وَمَنْ حَوَهَا﴾ [٩٢].

يتوهم منه الجاهل أن إنذاره ﷺ عنصوص بأم القرى وما يقرب منها دون الأقطار الناتية منها لقوله تعالى: «هن حولها» ونظيره: قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَكُذَٰلِكَ أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرِيبًا لِتَنفِرُ أُمَّ التَّمْرَى وَمَنْ حَوْلُهَا وَتُعْفِرَ يَوْمُ الجَمْعِ لاَ رَبْبَ فِيهِ ﴾ [الشورى: ٧] الآية.

وقد حاءت آيات أخر تصرح بعموم إنذاره ﷺ لجميع الناس كقوله تعالى: ﴿ تَهَارَكُ اللَّهِيَّ لَمُنْكَ اللَّهِيَّ لَمُنْكَ اللَّهَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ ال

والجواب من وجهين:

الأول: أن المراد بقوله ومن حولها شامل لجميع الأرض كما رواه ابن حرير وغيره عن ابن عباس.

الوجه الثاني: أنا لو سلمنا تسليمًا حدليًّا أن قوله ومن حولها لا يتناول إلا القريب من مكة المكرمة، حرسها الله كمجزيرة العرب مثلًا، فإن الآيات الأخر نصت على العموم كقوله ﴿لِيَكُونَ للْعَالَمِينَ لَمُنْهِراً﴾.

وذكر بعض أفراد العام بمكم العام لا يخصصه عند عامة العلماء و لم يخالف فيه إلا أبو ثور.

وقد قدمنا ذلك واضحًا بأدلته في صورة المائدة.

فالآية على هذا القول كقوله: ﴿وَأَلْفِرْ عَشِيرَتُكَ الْأُقْرِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] فإنه لا يلل على عدم إنذار غيرهم، كما هو واضح. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلزُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ ﴾ [٩٩].

وقوله أيضًا: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهِا وَغَيْرَ مُتَشَابِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]. أثبت في هاتين الآيتين التشابه للزينون والرمان ونفاه عنهما.

والجواب: ما قاله قتادة رحمه الله من أن المعنى متشاجًا ورقها مختلفًا طعمها. والله تعالى أعلم. قوله تعالى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلاَّبْصَرُ ﴾ [1٠٦] الآية.

هذه الآية الكريمة توهم أن الله تعالى لا يُرى بالأبصار. وقد حاءت آيات أخر تدل على أنه يرى بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَعُدُ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا لَاطْرَقٌ ﴾ [القيامة: ٢٧، ٢٣] وكقوله: ﴿لَلْمُنِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةً﴾ [يونس: ٢٦] فالحسى: الجنة. والزيادة: النظر إلى وجه الله الكريم.

وكذلك قوله: ﴿ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَلْمَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥] على أحد القولين، وكقوله تعالى في الكفار: ﴿ كَلَا إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِمْ يُؤْمَنِدُ لِمُخْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥] يفهم من دليل عطابه أن المؤمنين ليسوا محجويين عن رهم.

والجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: أن المعنى – لا تدركه الأبصار أي في الدنيا فلا ينافي الرؤية في الآخرة.

الثاني: أنه عام مخصوص برؤية المؤمنين له في الآخرة، وهذا قريب في المعنى من الأول.

الثالث: وهو الحق: أن المنفي في هذه الآية الإدراك المشعر بالإحاطة بالكنه أما مطلق الرؤية فلا تدل الآية على نفيه بل هو ثابت بهذه الآيات الفرآنية والأحاديث الصحيحة واتفاق أهل السنة والجماعة على ذلك.

وحاصل هذا الجواب: أن الإدراك أخص من مطلق الرؤية لأن الإدراك المراد به الإحاطة، والعرب تقول: رأيت الشيء وما أدركته، فمعنى لا تدركه الأبصار لا تحيط به، كما أنه تعالى يعلمه الحلق ولا يحيطون به علمًا.

وقد اتفق العقلاء على أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، فانتفاء الإدراك لا يلزم منه انتفاء مطلق الرؤية، مع أن الله تعالى لا يدرك كنهه على الحقيقة أحد من الخلق. والدليل على صحة هذا الوحه ما أخرجه الشيخان من حديث أبي موسى مرفوعًا «حجابه النور أو النار لو كشفه لأحرقت صبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»^(١).

فالحديث صريح في عدم الرؤية في الدنيا. ويفهم منه عدم إمكان الإحاطة مطلقًا.

والحاصل: أن رؤيته تعالى بالأبصار حائزة عقلاً في الدنيا والآخرة لأن كل موجود يجوز أن يرى عقلاً، ويدل لجوازها عقلاً قول موسى ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرٌ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] لأنه لا يجهل الجائز في حق الله تعالى عقلاً.

وأما في الشرع فهي حائزة وواقعة في الآخرة تمتنعة في الدنيا ومن أصرح الأدلة في ذلك ما رواه مسلم وابن خزيمة مرفوعًا: «(**ذكم لن تروا ربكم حتى تموتو**ا»^(١) ، والأحاديث برؤية المؤمنين له يوم القيامة متواترة. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [٢٠٦] لا يعارض آيات السيف لأنها ناسخة له. قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مُتَوْنَكُمْ خَلِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَآةَ ٱللَّهُ ﴾ [٢٢٨] الآية.

هذه الآية الكريمة يفهم منها كون عذاب أهل النار غير باق بقاء لا انقطاع له أبدًا ونظرها قولم منها ونظرها قوله تعالى: ﴿ فَاللَّيْنَ فَيْهَا مَا تَالَمُونَ وَاللَّهِ مِنْ اللَّهِ فَيْهَا رَقِيْرٌ وَشَهِيقٌ * خَاللَّيْنَ فَيْهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ لِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ٢٠٧،١٦] وقوله تعالى: ﴿ لا يَبِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ [النبا: ٢٣].

وقد حاءت آيات تدل على أن عذابهم لا انقطاع له كقوله: ﴿ عَالِمِينَ فِيهَا أَبِداً ﴾ [النساء: ١٦٩].

والجواب عن هذا من أوجه:

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ معناه إلا من شاء الله عدم خلوده فيها من أهل الكبائر من الموحدين.

وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن بعض أهل النار يخرجون منها وهم أهل الكبائر من الموحدين، ونقل ابن جرير هذا القول عن فتادة والضحاك وأبي سنان وخالد بن معدان، واختاره

⁽١) صحيح: أخرجه مسلم في (الإيمان/ ١٧٩/ عبد الباقي).

⁽٢) صحيح: أخرجه مسلم في (الفتن/ ٢٩٣١/ عبد الباقي).

ابن حرير. وغاية ما في هذا القول إطلاق ما وإرادةً من ونظيره في القرآن ﴿فَانَكِعُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النَّسَاء﴾ [النساء: ٣].

الثاني: أن المدة التي استثناها الله هي المدة التي بين بعثهم من قبورهم واستقرارهم في مصيرهم. قاله ابن حرير أيضًا.

الوجه الثالث: أن قوله ﴿إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ فيه إجمال وقد حاءت الآيات والأحاديث الصحيحة مصرحة بألهم خالدون فيها أبدًا. وظاهرها أنه خلود لا انقطاع له، والظهور من المرجحات فالظاهر مقدم على المجمل، كما تقرر في الأصول.

ومنها: أن إلا في سورة هود بمعنى: سوى ما شاء الله من الزيادة على مدة دوام السموات والأرض.

وقال بعض العلماء: إن الاستثناء على ظاهره وأنه يأتي على النار زمان ليس فيها أحد.

وقال ابن مسعود: ليأتين على حهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد. وذلك بعد ما يلبثون أحقابًا.

وعن ابن عباس: أنما تأكلهم بأمر الله.

قال مقيده عنما الله عنه: الذي يظهر لي والله تعالى أعلم: أن هذه النار التي لا يبقى فيها أحد يتمين حملها على الطبقة التي كان فيها عصاة للسلمين. كما حزم به البغوي في تفسيره، لأنه يحصل به الجمع بين الدلالة وإعمال المليلين أولى من إلغاء أحدهما.

وقد أطبق العلماء على وجوب الجمع إذا أمكن، أما ما يقول كثير من العلماء من الصحابة، ومَن بعدهم من أن النار تفنى وينقطع العذاب عن أهلها. فالآيات القرآنية تقتضي عدم صحته وإيضاحه أن المقام لا يخلو من إحدى خمس حالات بالتقسيم الصحيح وغيرها راجع إليها.

الأولى: أن يقال بفناء النار، وأن استراحتهم من العذاب بسبب فتاقها.

الثانية: أن يقال إنمم ماتوا وهي باقية.

الثالثة: أن يقال: أخرجوا منها وهي باقية.

الرابعة: أن يقال إنم باقون فيها إلا أن العذاب يخف عليهم وذهاب العذاب رأسًا واستحالته لذة لم نذكرهما من الأقسام، لأنا نقيم البرهان على نفي تخفيف العذاب ونفي تخفيفه يلزمه نفي ذهابه واستحالته لذة فاكتفينا به لدلالة نفيه على نفيهما. وكل هذه الأقسام الأربعة يدل القرآن على بطلانه.

أما فناؤها فقد نص تعالى على عدمه بقوله ﴿كُلُّمَا حَبَّتْ زِفَّاهُمْ سَعِيراً ﴾ [الإسراء: ٩٧].

وقد قال تعالى: ﴿إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ في خلود أهل الجنة وخلود أهل النار وبين عدم الانقطاع في خلود أهل الجنة بقوله ﴿إِنَّ هَذَا لَمِنْ قَادَهُ ﴿ وَمَا عَدَا لَهُ مِنْ أَفَادَ ﴾ [مود: ١٠٨] وبقوله ﴿إِنَّ هَذَا لَمِرْقُتَا مَا لَهُ مِنْ أَفَادَ ﴾ [مندة أول النار بقوله: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ وَذَنَاهُمْ سَعِيراً ﴾ [النحل: ٩٦]. وبين عدم الانقطاع في خلود أهل النار بقوله: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ وَذَنَاهُمْ سَعِيراً ﴾ [الإسراء: ٩٧]. فمن يقول إن للنار خبوة ليس بعدها زيادة سعير، رد عليه لهذه الآية الكرمة، ومعلوم أن «كلما» نقتضي التكرار بتكرار الفعل الذي بعدها، ونظيرها قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا لَضِحِتُ جُلُودُهُ وَا عَيْرَاهُا ﴾ [النساء: ٥٦] الآية.

وأما موقم فقد نص تعالى على عدمه بقوله: ﴿لاَ يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]. وقوله: ﴿لاَ يَكُونُ وَهَا وقوله: ﴿لاَ يَهُونُ أَيْمُونُ فَيَهُ وَلاَ يَحْنَى﴾ [طد: ٤٧] وقوله: ﴿وَيَأَتِيهِ المُوْتُ مِن كُلٌّ مَكَانُ وَهَا فَمُو بِعَيْتُ ﴾ [براهيم: ٧٧] وقد بين 震震 في الحديث الصحيح أن المُوت يجاء به يوم القيامة في صورة كبش أملح فيذبح، وإذا ذبح الموت حصل اليقين بأنه لا موت، كما قال 震震: «ويقال يا أهل الخار خلود فلا موت، (ويا أهل الخار خلود فلا موت» ('').

وأما إخراجهم منها فنص تعالى على علمه بقوله ﴿وَمَا هُم بِنَخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] وبقوله ﴿كُلُمًا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [السحدة: ٢٠] وبقوله: ﴿وَمَا هُم بِنَخَارِجِينَ مَنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقْيِمٌ﴾ [المائدة: ٣٧].

وأما تخفيف العذاب عنهم فنص تعالى على عدمه بقوله ﴿وَلاَ يُعَقَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَلَمْهِمَا كَذَلَكَ نَجْوِي كُلُّ كَفُورِ﴾ [فاطر: ٣٦] وقوله ﴿فَلَنَ لَزِيدَكُمْ إِلاَّ عَلَمَا﴾ [النبا: ٣٠] وقوله ﴿لاَّ يُقْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فَيه مُمْلِسُونَ﴾ [الزحرف: ٥٥] وقوله: ﴿إِنَّ عَلَمْهَا كَانَ عَرَاماً﴾ [الفرقان: ٢٥] وقوله ﴿فَلَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً﴾ [الفرقان: ٧٧] وقوله تعالى: ﴿لاَ يُحَقَّفُ عَنْهُمُ العَلَابُ وَلاَ هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [المقرة: ٢٦٤].

وقوله ﴿وَلَهُمْ عَنَابٌ مُقِيمٌ﴾ [الماتدة: ٣٧] ولا يخفى أن قوله: ﴿وَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُم مُّنْ عَذَابِهَا﴾ وقوله ﴿لاَ يُقَتَّرُ عَنْهُمْ﴾ كلاهما فعل في سياق النفي، فحرف النفي بنفي المصدر الكامن في الفعل فهو في معنى لا تخفيف للعذاب عنهم، ولا تفتير له والقول بفنائها يلزمه تخفيف العذاب وتفتيره المنفيان في هذه الآيات بل يلزمه ذهابهما رأسًا، كما أنه يلزمه نفي ملازمة العذاب المنصوص عليها بقوله ﴿فَسُوْفَ يَكُونُ قُرَاها﴾ وقوله ﴿إِنْ عَلَابَهَا كَانَ غَرَاهاً﴾ وإقامته

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (التفسير/ ٤٧٣٠/ فتح)، ومسلم في (الجنة/ ٢٨٤٩/ عبد الباقي).

النصوص عليها بقوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقيمٌ ﴾.

فظاهر هذه الآيات عدم فناء النار المصرح به في قوله ﴿كُلُمَا خَبَتْ وَقَاهُمْ سَعِيراً﴾ وما احتج به بعض العلماء من أنه لو فرض أن الله أعير بعدم فنائها أن ذلك لا يُمنع فناءها لأنه وعيد وإخلاف الوعيد من الحسن لا من القبيح، وأن الله تعالى ذكر أنه لا يخلف وعده و لم يذكر أنه لا يخلف وعده و لم يذكر أنه لا يخلف وعده وأن الشاعر قال:

الأول: أنه يلزمه حواز ألا يدخل النار كافر، لأن الخبر بذلك وعيد، وإخلافه على هذا القول لا بأس به.

الثاني: أنه تعالى صرح بحق وعيده على من كنَّب رسله حيث قال: ﴿كُلِّ كُنَّبَ الرُّسُلَ فَحَقّ وَعِيد﴾ [ق: 18].

وقد تقرر في مسلك النص من مسالك العلة أن الفاء من حروف التعليل كقولمم: سها فسحد. أي سحد لعلة سهوه. وسرق فقطعت يده أي لعلة سرقته، فقوله: ﴿كُلُّ كُنُّبُ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدُ عَلَيهِم لعلة تكذيب الرسل، ونظيرها قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ إِلاَّ كَلَّبُ الرُّسُلُ فَحَقَّ عَقَابِ﴾ [ص: 18].

ومن الأدلة الصريحة في ذلك تصريحه تعالى بأن قوله: لا يبدل فيما أوعد به أهل النار حيث قال: ﴿لاَ تَخْتَصِمُوا لَمَنَيَّ وَقَدْ قَدُمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ * مَا يُبَدُّلُ القَوْلُ لَمَيَّ وَمَا أَمّا بِظَلَامٍ لَلْمَيد﴾ [ق: ٨٤، ٢٩].

ويستأنس لذلك بظاهر قوله تعالى: ﴿ أَحْشُواْ يَوْهَا لاَ يَعْزِي وَالدَّ عَن وَلَدِهِ ﴾ - إلى قوله - ﴿ إِنَّ وَعَدَ اللّٰهِ حَقِّ ﴾ وقوله ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبُّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ [الطور: ٧] فالظاهر أن الوعيد الذي يجوز إخلافه وعيد عصاة المؤمنين لأن الله بين ذلك بقوله: ﴿ وَيَلْقِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاهُ ﴾ [النساء: ٤٨].

فإذا تين بهذه النصوص بطلان جميع هذه الأقسام تعين القسم الخامس الذي هو حلودهم فيها أبدًا بلا انقطاع ولا تخفيف بالتقسيم والسبر الصحيح.

ولا غرابة في ذلك لأن خبثهم الطبيعي دائم لا يزول، فكان حزاؤهم دائمًا لا يزول والدليل على أن خبثهم لا يزول قوله تعالى: ﴿ وَنَوْ عَلْمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لاَسْمَقَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]. فقوله خيرًا نكرة في سياق الشرط فهي تعم، فلو كان فيهم خير ما في وقت ما لعلمه الله وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَقَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] وعودهم بعد معاينة العذاب، لا يستغرب بعده عودهم بعد مباشرة العذاب لأن رؤية العذاب عيانًا كالوقوع فيه لا سيما وقد قال تعالى: ﴿فَكَشَفْنًا عَنْكَ عَطَاءَكُ فَبَصَرُكُ النَّوْمُ حَلِيلًا﴾ [ق: ٢٢] وقال: ﴿أَسْمِعُ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يُومُ يُأْتُونَنَا﴾ [مرىم: ٣٥] الآية.

وعذاب الكفار للإهانة والانتقام لا للتطهير والتمحيص، كما أشار له تعالى بقوله: ﴿وَلاَ يُزَكِّهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] وبقوله: ﴿وَلَهُمْ عَلَمَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَالُوْنَا وَلَا حَرِّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ [١٤٨] الآية.

هذا الكلام الذي قالوه بالنظر إلى ذاته كلام صدق لا شك فيه لأن الله لو شاء لم يشركوا به شيئًا، و لم يحرموا شيئًا مما لم يحرمه كالبحائر والسوائب.

وقد قال تعالى: ﴿ وَرَكُوْ شَاءَ اللّهُ مَا أَشَرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧] وقال ﴿ وَرَكُوْ شَنّا الآتِيّا كُلُّ نَفْسِ هُنَاهَا﴾ [السحدة: ١٣] وإذا كان منا الكلام الذي قاله الكفار حقَّا فما وجه تكذيبه تعالى لهم بقوله: ﴿ كَذَلِكَ كَذَبُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عَلْمِ فَتَخْرِجُوهُ أَنّا إِن تَشْهُونَ إِلاَّ الظَّنُ وَإِنْ أَنْشُو إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ونظير هَذَا الإسكال بعينه في سورة الزحوف في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدَتَاهُم مَّا لَهُم بَذَكُ مَنْ عَلَم إِنْ هَمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الزحرف: ٢٠].

والجُوابُ: أَن هذا الكلام الذي قاله الكفار كلام حق أريد به باطل فتكذيب الله لهم واقع على باطلهم الذي قصدوه بهذا الكلام الحق وإيضاحه: أن مرادهم ألهم لما كان كفرهم وعصيالهم بمشبتة الله وأنه لو شاء لمنعهم من ذلك فعدم منعه لهم دليل على رضاه بفعلهم فكذبهم الله في ذلك مبيئا أنه لا يرضى بكفرهم كما نص عليه بقوله: ﴿وَلاَ يَرْضَى لَعَبَادِه الكُفْرَ﴾ [الرمر: ٧] فالكفار زعموا أن الإرادة الكونية يلزمها الرضى، وهو زعم باطل بل الله يريد بإرادته الكونية ما لا يرضى لعباده المكفر والذي يلازم الرضى حقًا إنما هو الإرادة الشرعية. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ فَلْ تَعَالُواْ أَنْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [٥١] الآية.

هذه الآية تدل على أن هذا الذي يتلوه عليهم حرمه ربحم عليهم، فيوهم أن معنى قوله ﴿اللهِ تُشْرِكُوا به شَيْئاً وَبِالْوَاللَّيْنِ إِحْسَاناً﴾ [الأنعام: ١٥١] أن الإحسان بالوالدين وعدم الشرك حرام، والواقع خلاف ذَلك، كما هو ضروري.

وفي هذه الآية الكريمة كلام كثير للعلماء، وبحوث ومناقشات كثيرة لا تتسع هذه العجالة لاستيعابما منها ألها صلة كما يأتي، ومنها ألها يمعني أبينه لكم لثلا تشركوا.

ومن أطاع الشيطان مستحلاً فهو مشرك بدليل قوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ومنها: أن الكلام تم عند قوله: حرم ربكم، وأن قوله علىكم ألا تشركوا: اسم فعل يتعلق بما بعده على أنه معموله، ومنها غير ذلك، وأقرب تلك الوجوه عندنا هو ما دل لميه القرآن لأن خير ما يفسر به القرآن القرآن، وذلك هو أن قوله تعالى: ﴿أَلُّلُ مَا حَرَّمٌ رَبُّكُمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ مضمن معنى ما وصاكم ربكم به تركًا وفعلاً، وإنما قلنا إن القرآن دل على هذا لأن الله رفع هذا الإشكال وبين مراده بقوله: ﴿ذَلكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَمُلكُمْ تَتَقُلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥١] فيكون المعنى: وصاكم: ألا تشركوا ونظوه من كلام العرب قول الراجز:

حسج وأوصنى بمسليمى إلا عسبدا أن لا تبسرى ولا تكليسم أحسندا

ومن أقرب الوحوه بعد هذا وحهان:

الأول: أن المعنى: يبينه لكم لثلا تشركوا.

والثاني: أن أن من قوله: أن لا تشركوا مفسرة للتحريم والقدح فيه بأن قوله ﴿وَأَنَّ هَلَهُ صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾ معطوف عليه، وعطفه ينافي التفسير مدفوع بعدم تعيين العطف لاحتمال حَدُفَ حرف الجر فيكون المعنى: ولأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه كما ذهب إليه بعضهم، ولكن القول الأول هو الصحيح إن شاء الله تعالى، وعليه فلا إشكال في الآية أصلاً.



مسورة الأعسراف

قوله تعالى: ﴿ فَلَنَسْطَلُ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْطَلَ ۗ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [٦] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن الله يسأل جميع الناس يوم القيامة، ونظيرها قوله تعالى: ﴿ فَرَرَّبُكَ أَنْسَأَلْتُهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَالُوا يَشْمَلُونَ ﴾ [الحمر: ٩٦، ٩٦] وقوله ﴿ وَقَفُوهُمْ إِلَهُمُ
مُسْمُولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤] وقوله ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَيَّتُمُ المُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥].

وقد حاءت آيات أخر تدل على حلاف ذلك، كقوله: ﴿ لَيُوْمَئِذُ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَلِيهِ إِنسٌّ وَلاَّ جَانَ ﴾ [الرحمن: ٣٩] وكقوله: ﴿ وَلاَ يُسْأَلُ عَن ذُلُوبِهِمُ اللَّجْرِمُونَ ﴾ [القصص: ٧٨] والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: وهو أوحهها لدلالة القرآن عليه هو أن السؤال قسمان:

سوال توبيخ وتقريع وأداته غالبًا «أم» وسؤال استخبار واستملام وأداته غالبًا «هل» فالمبت هو سؤال التوبيخ والتقريع والمنفي هو سؤال: الاستخبار والاستملام وجه دلالة القرآن على هذا أن سؤاله لهم المنصوص في كله توبيخ وتقريع كقوله: ﴿وَقَفُوهُمْ إِلَهُمْ مَسْتُولُونَ * مَا لَكُمْ لاَ تَنَاصَرُونَ﴾ [الطور: ١٥] تَنَاصَرُونَ﴾ [الطور: ١٥] وتقوله ﴿أَفَسِحُرُ هَلنَا أَمْ أَتُمْ لاَ تَبْصِرُونَ﴾ [الطور: ١٥] وكقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتُكُمْ لَلْبِيرُ﴾ [الملك: ٨] وكقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ لَلْبِيرُ﴾ [الملك: ٨] إلى غير ذلك من الآيات.

وسؤال الله للرسل ماذا أحبتم لتوبيخ الذين كذبوهم كسؤال الموعودة: ﴿ بِأَيِّ فَنْبٍ قُلِتَ ﴾ [التكوير: ٩] لتوبيخ قاتلها.

الوجه الثاني: أن في القيامة مواقف متعددة. ففي بعضها يسألون، وفي بعضها لا يسألون. الوجه الثاني: هو ما ذكره الحليمي من أن إثبات السؤال محمول على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل وعدم السؤال محمول على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه، ويلل لهذا قوله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَّرْتُكَ ﴾ [17] الآية.

في هذه الآية إشكال بين قوله: منعك مع لا النافية لأن للناسب في الظاهر لقوله: منعك بحسب ما يسبق إلى ذهن السامع لا ما في نفس الأمر، هو حذف لا فيقول ما منعك أن تسحد دون ألا تسحد، وأجيب عن هذا بأحوبة من أقرها هو ما اختاره ابن حرير في تفسيره، وهو أن في الكلام حذفًا دل للقام عليه.

وعليه. فالمعنى: ما منعك من السحود، فأحوجك أن لا تسحد إذ أمرتك، وهذا الذي اختاره ابن جرير، قال ابن كثير: أنه حسن قوي.

ومن أحوبتهم أن لا صلة ويدل له قوله تعالى في سورة ص ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدُ لَمَا خَلَقْتُ بِيَدَيُ ﴾ [ص: ٧٥] الآية، وقد وعدنا فيما مضى أنا إن شاء الله نبين القول بزيدة «لا» مع شواهده العربية في الجمع بين قوله ﴿لا أَقْسِمُ بِهَذَا البَّلَدِ﴾ [الباء: ١] وبين قول: ﴿وَهَلَا البَلْدِ الأُمينِ ﴾ [التين: ٣].

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَاءِ ۗ ﴾ [٢٨].

هذه الآية الكريمة يتوهم خلاف ما دلت عليه من ظاهر آية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرْدُنَا أَنْ لُهْلِكَ قَرْيَةً أَمْرُنَا مُتُولِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦] الآية.

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: وهو أظهرها أن معنى قوله ﴿أَهَوْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ ، أي بطاعة الله وتصديق الرسل ففسقوا، أي بتكذيب الرسل ومعصية الله تعالى، فلا إشكال في الآية أصلاً.

الثاني: أن الأمر في قوله ﴿أَمَوْنَا مُتَرَفِّهَا﴾ أمر كوني قدري لا أمر شرعي. أي قدرنا عليهم الفسق عشيتنا. والأمر الكوني القدري كقوله تعالى: ﴿كُولُوا قَرْدَةٌ خَاسِيْنَ﴾ [البقرة: ٦٥] ﴿إِلَمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولُ لَهُ كُن قَيْكُونُ﴾ [يس: ٨٤] والأمر في قُوله ﴿قُلْ إِنَّ اللّهُ لاَ يَأْمُرُ بالقَحْشَاء﴾ أمر شرعى ديني فظهر أن الأمر المنفي غير الأمر المثبت.

الوجه الثالث: أن معنى أمرنا مترفيها: أي كنرناهم حتى بطروا النعمة ففسقوا، ويدل لهذا المعنى الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد مرفوعًا من حديث سويد بن هبيرة في : «خير مال المرئ مهرة مأمورة أو سكة مأبورة» (١) فقوله مأمورة أي كثيرة النسل، وهي محل الشاهد.

⁽١) ضعيف: وهو في «ضعيف الجامم» (٢٩٢٦).

قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَنهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَاءَ يَوْمِهِمْ ﴾ [٥١] الآية.

وأمثالها من الآيات كقوله: ﴿نَسُوا اللّهَ قَنَسيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] وقوله: ﴿وَكَذَلَكَ اليّوْمَ تُسْمَى﴾ [طه: ٢٦٦] وقوله ﴿وَقِيلَ اليّوْمُ نَسَاكُمُ﴾ [الجائية: ٣٤] الآية. لا يعارض قوّله تعالى: ﴿لاّ يَضِلُّ رَبِّي وَلاَ يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] وقوله ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِياً﴾ [مريم: ٦٤]. لأن معنى فاليوم ننساهم ونحوه، أي نتركهم في العذاب محرومين من كل حير، والله تعالى أعلم.

قوله تعالى: ﴿ فَأَلْفَى ٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعَبَّانٌ مُّبِينٌ ﴾ [١٠٧] الآية.

هذه الآية تدل على شبه العصا بالثعبان وهو لا يطلق إلا على الكبير من الحيات، وقد جاءت آية أخرى تدل على خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمْنَا رِآهَا تَهَتَّوُ كَالَهَا جَانَّ﴾ [النمل: 1٠] الآية. لأن الجان هي الحية الصغيرة.

والجواب عن هذا: أنه شبهها بالثعبان في عظم خلقتها، وبالجان في اهتزازها وخفتها وسرعة حركتها، فهي جامعة بين العظم، وخفة الحركة على خلاف العادة.

سورة الأنفال

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحِلَتْ قُلُومُهُمْ ۗ [٢] الآية.

هذه الآية تدل على أن وحل القلوب عند سماع ذكر الله من علامات المؤمنين.

وقد جاء في آية أخرى ما يدل على خلاف ذلك وهي قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَنِنُ قُلُوبُهُم بِذِكْرٍ اللَّهِ أَلاَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَعَنُ القَّلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

فالمنافاة بين الطمأنينة ووحل القلوب ظاهرة.

والجواب عن هذا أن الطمأنينة تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوحل يكون عند حوف الزيغ والذهاب عن الهدى، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿ تَقْشَعُونُ مِنْهُ جُلُودُ اللَّهِينَ يَخْشَوْنُ رَبُّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٣٣] وقوله تعالى: ﴿ رَبُّنَا لاَ تُوخِ قُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٣٣] وقوله تعالى: ﴿ رَبُّنَا لاَ تُوخِ قُلُوبُهُمْ إِلَى ذَكِرٍ اللَّهِ ﴾ [المرد: ٣٣] وقوله تعالى: ﴿ رَبُّنَا لاَ تُوخِهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُولُلّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللّهُ ال

وقوله تعالى: ﴿وَالنَّذِينَ يُؤَكُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَّةً أَلَهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المومنون: ٢٠].

قوله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّ الَّذِينَ مَامَنُوا أَسْتَجِيبُواْ فِيَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا مُحْيِيكُمْ ﴾ [28] الآبة.

وهذه الآية تدل بظاهرها على أن الاستحابة للرسول التي هي طاعته لا تجب إلا إذا دعانا لما يحيينا، ونظيرها قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَعْصِينَكُ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [المتحنة: ١٦].

وقد جاء في آيات أخر ما يدل على وجوب اتباعه مطلقًا من غَير قيد، قوله ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّمُولُ فَخُلُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحَبُّونَ اللَّهَ فَاتَجُونِي يُعْبِئُكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] الآية. وقوله: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

والظاهر أن وجه الجمع، والله تعالى أعلم أن آيات الإطلاق مبينة أنه ﷺ لا يدعونا إلا لما يحيينا من خيري الدنيا والآخرة، فالشرط المذكور في قوله: ﴿إِذَا دَحَاكُمُ﴾ متوفر في دعاء النبي ﷺ لمكان عصمته، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَهَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَخَيُّ يُوحَى﴾ [النخم: ٣، ٤].

والحاصل أن آية: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُخْمِيكُمْ﴾ مبينة أنه لا طاعة إلا لمن يدعو إلى ما يرضي الله، وأن الآيات الأخر بينت أن النِّي ﷺ لا يدعو أبدًا إلا إلى ذلك صلوات الله وسلامه عليه.

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَارَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَارَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [٣٣].

هذه الآية الكريمة تدل على أن لكفار مكة أمانين يدفع الله عنهم العذاب بسببهما:

أحدهما: كونه ﷺ فيهم لأن الله لم يهلك أمة ونبيهم فيهم.

والثاني: استغفارهم الله وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَلِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُلُّونَ عَنِ المَسْجِدِ الحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٤] يدل على حلاف ذلك.

والجواب من أربعة أوجه:

الأول: وهو اختيار ابن حرير نقله عن قتادة والسدي، وابن زيد أن الأمانين منتفيان، فالنَّي ﷺ خرج من بين أظهرهم مهاحرًا واستغفارهم معدوم لإصرارهم على الكفر.

فحملة الحال أريد بما أن العذاب لا ينـــزل بمم في حالة استغفارهم لو استغفروا ولا في حالة وجود نبيهم فيهم، لكنه عرج من بين أظهرهم، و لم يستغفروا لكفرهم.

ومعلوم أن الحال قيد لعاملها ووصف لصاحبها، فالاستغفار مثلاً قيد في نفي العذاب، لكنهم لم يأتوا بالقيد، فتقرير المعنى، وما كان الله معذهم وهم يستغفرون لو استغفروا. وبعد انتفاء الأمرين عذهم بالقتل والأسر، يوم بدر كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَلْفِيقَتُهُم مِّنَ العَلَمَابِ، الأُذَلَى ثُونَ العَدَابِ الْأَكْبَرِ﴾ [السجدة: ٢١].

الوجه الثاني: أن المراد بقوله: يستغفرون استغفار المؤمنين المستضعفين. عكة، وعليه فالمعنى أنه بعد خروجه في كان استغفار المومنين سببًا لرفع العذاب الدنيوي عن الكفار المستعملين للعذاب بقولم ﴿فَالَعُطُو عَلَيْنًا حَجَارَةً هُنَ السَّمَاء﴾ [الأنفال: ٣٣] الآية.

وعلى هذا القول فقد أسند الاستففار إلى بحموع أهل مكة الصادق بخصوص المؤمنين منهم، ونظير الآية عليه قوله تعالى: ﴿فَعَشَرُوا الثَّاقَةَ﴾ [الأعراف: ٧٧] مع أن العاقر واحد منهم بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ مُوواً كَيْفَ خَلَقَ قَوله تعالى: ﴿أَلُمْ مُؤواً كَيْفَ خَلَقَ اللّهُ مَرُواً كَيْفَ خَلَقَ اللّهُ مَرْفًا عَلَيْكُ اللّهُمَر فِيهِنَّ لُوراً﴾ [نوح: ١٥، ١٦]. أي جعل القمر في

بحموعهن الصادق بخصوص السماء التي فيها القمر، لأنه لم يجعل في كل سماء قمرًا، وقوله تعالى: ﴿ يَا مَهْشَرَ الحِنِّ وَالإِنسِ أَلْمْ يَأْتِكُمْ وُسُلَّ مُتَكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٠] أي من مجموعكم الصادق بخصوص الإنس على الأصح، إذ ليس من الجن رسل.

وأما تمثيل كثير من العلماء لإطلاق المجموع مرادًا بعضه بقوله تعالى: ﴿يَخُرُحُ مَنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] زاعمين أن معنى قوله منهما: أي من بحموعهما الصادق بخصوص البحر الملح، لأن العذب لا يخرج منه لؤلؤ ولا مرحان، فهو قول باطل بنص القرآن العظيم.

فقد صرح تعالى باستخراج اللولو والمرحان من البحرين كليهما حيث قال: ﴿وَمَا يَسْتَعِي الْبَحْرَانِ هَلَمَا عَلْمْبُ فُرَاتَ سَاتِغُ شَرَائِهُ وَهَلَا مِلْحٌ أَجَاجٌ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْماً طَرِياً وَتَسْتَخْرَجُونَ حَلَيْةً تُلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٣].

فقوله تعالى: ومن كل، نص صريح في إرادة العذب والملح معًا، وقوله: ﴿ حِلْيَةٌ تَلْبُسُونَهَا ﴾ هي المؤلؤ والمرحان.

وعلى هذا القول فالمذاب الدنيوي يدفعه الله عنهم باستغفار للومنين الكائنين بين أظهرهم، وقوله تمالى: ﴿وَمَا لَهُمُ أَلاَ يَعَذَّبُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]. أي بعد خروج المومنين الذين كان استففارهم سببًا للغه العذاب الدنيوي، فبعد خروجهم عذب الله أهل مكة في الدنيا بأن سلط عليهم رسوله ﷺ حتى فتح مكة، ويدل لكونه تبالى يدفع العذاب الدنيوي عن الكفار بسبب وحود المسلمين بين أظهرهم ما وقع في صلح الحديبية كما بينه تعالى قوله: ﴿وَلَوْلا رِجَالُ مُؤْمَنُونَ وَنسَاءٌ مُؤْمَنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَوُّرَهُمْ قَصيبيكُم مُنْهُم هَمَّوهٌ بَغْيْرٍ عَلَم لَيُدْحِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتُهُ مَن يَشَاءُ لُو تَرَبَّلُوا لَعَلْمُ اللّهُ فَي المَنسَاءُ مُنْهَمُ هَمَّواً اللهُ فِي اللهُ عَلَى اللهُ فِي اللهُ الل

فقوله: لو تزيلوا أي لو تزيل الكفار من المسلمين لعذبنا الكفار بتسليط المسلمين عليهم، ولكنا رفعنا عن الكفار هذا العذاب الدنيوي لعدم تميزهم من المؤمنين، كما بينه بقوله: ﴿وَلُولًا رجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنَسَاءٌ مُؤْمَنَاتُ﴾ الآية.

ونقل ابن حرير هذا القول عن ابن عباس والضحاك وأبي مالك وابن أبزى، وحاصل هذا القول أن كفار مكة لما قالوا: ﴿اللَّهُمُّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْمًا حِجَارَةً﴾ [الأنفال: ٣٧] الآية.

أنسزل الله قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَعَلَّمُهُمْ وَأَلْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] ثم لما هاجر النبي بي بقيت طائفة من للسلمين بمكة يستغفرون الله ويعبدونه، فأنسزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَدِّنَهُمْ وَهُمْ يَسْتَطُفُرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]. فلما حرجت بقية للسلمين من مكة أنسزل الله قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلاَّ يَعَذَيْهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] أي أي شيء ثبت لهم يدفع عنهم عذاب الله، وقد خرج النِّي ﷺ والمؤمنون من بين أظهرهم، فالآية على هذا كقوله ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذَّبُهُمُ اللّهُ بأيْديكُمْ﴾ [التربة: ١٤].

الُوجه الثالث: أن المراد بقوله: ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفُرُونَ﴾ كفار مكة، وعليه فوجه الجمع أن الله تعالى يرد عنهُم العذاب الدنيوي بسبب استغفارهم، أما عذاب الآخرة فهو واقع بمم لا محالة فقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَلِّبُهُمْ﴾ أي في الدنيا في حالة استغفارهم، وقوله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلا يُعَدِّبُهُمُ اللّهُ﴾ أي في الآخرة، وقد كانوا كفارًا في الدنيا.

ونقل ابن حرير هذا القول عن ابن عباس. وعلى هذا القول فعمل الكافر ينفعه في الدنيا، كما فسر به جماعة قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِندَهُ فَوَقَاهُ حِسَابَهُ ﴾ [النور: ٣٩] أي أثابه من عمله الطيب في الدنيا، وهو صريح قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةُ اللَّمُلِيَّا وَوَيْنَتَهَا تُوفِّ إِلَيْهِمْ أَهْمَالُهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥] الآية، وقوله تعالى: ﴿أُولَئكُ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي اللَّهُ وَالآخِرَةُ﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله: ٣٧]، وقوله: ٣٧]، وغوله: وغوله: وغوله: وغوله: وغوله: ﴿وَقُلمَنَا إِلَى مَا عَملُوا مِنْ عَملُ الكافر مِن أصله، كما أوضحه الله تعالى بقوله: ﴿حَبِطَتُ أَعْمَالُهُمْ فِي اللَّمُنَا وَالآخِرَةِ﴾ [الوبة: ٣٩] فحمل كلتا الدارين ظرفًا لبطلان أعمالهم واضمحلالها، وسيأتي إن شاء الله تَعالى تحقيق هذا للقام في سورة هود.

الوجه الرابع: أن معنى قوله ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفُرُونَ﴾ أي يسلمون أي وما كان الله معنجم، وقد سبق في علمه أن منهم من يسلم ويستفقر الله من كفره، وعلى هذا القول فقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلا يَعْنَبُهُمُ اللّهُ﴾ ، في الذين سبقت لهم الشقاوة كأبي جهل وأصحابه الذين عذبوا بالقتل يوم بدر. ونقل ابن جرير عن عكرمة، وبحاهد، وأما ما رواه ابن جرير عن عكرمة، وبحاهد والحسن البصري من أن قوله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلا يُعَنَّبُهُمُ اللّهُ ناسخ تقوله ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ مُعَنَّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفُرُونَ ﴾ فبطلانه ظاهر، لأن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ مُعَنَّبُهُمْ ﴾ الآية. حبر من الله بعلم تعذيبه هم في حالة استغفارهم. والخبر لا يجوز نسخه شرعًا بإجماع المسلمين، وأظهر هذه الأقوال الأولان.

منها: قوله تعالى: ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَغِيرُونَ يَغْلِبُواْ مِأْتُتَيْنٍ ﴾ [٦٥] الآية.

ظاهر هذه الآية أن الواحد من المسلمين يجب عليه مصابرة عشرة من الكفار، وقد ذكر تعالى ما يدل على خلاف ذلك بقوله: ﴿ فَإِن يَكُن مُنّكُم مَّاقَةٌ صَابِرةٌ يَظْبُوا مِآتَيْنِ ﴾ [الأنفال: ٦٦] الآبة. والجواب عن هذا: أن الأول منسوخ بالثاني، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿الآنَ حَقُّفَ اللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] الآية. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّذِينَ مَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُر مِن وَلَنَتِهِم مِن مَنَى عَنَى يُهَاجِرُواْ ﴾ [٧٧].

هذه الآية الكريمة تدل على أن من لم يهاجر لا ولاية بينه وبين المؤمنين حتى يهاجر، وقد

جاءت آية أخرى يفهم منها خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونُ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ

وَلِيّاءُ بَعْضِ ﴾ [التوبة: ٧]. فإنحا تدل على ثبوت الولاية بين المؤمنين وظاهرها ألعموم.

والجواب من وجهين:

الأول: أن الولاية النفية في قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلايَسِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٧] هي ولاية الميراث، أي ما لكم شيء من ميرائهم حتى يهاحروا لأن المهاجرين والأنصار كانوا يتوارثون بالمؤاخاة التي جعلها التي ﷺ بينهم، فمن مات من المهاجرين ورثه أخوه الأنصاري دون أخيه المؤمن، الذي لم يهاجر، حتى نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُولَى بِبَعْضُ ﴾ [الأحزاب: ٦] الآية.

وهذا مروى عن ابن عباس ومجاهد وقتادة، كما نقله عنهم أبو حيان وابن حرير، والولاية في قوله: ﴿النُّولُونُ وَالْمُؤْمِنُاتُ بَعْضُهُمْ أُولِيَاءُ بَعْضِ﴾ [التوبة: ٧١] ولاية النصر والمؤازرة والتعاون والتعاضد؛ لأن المسلمين كالبنيان يُشد بعضٌه بعضًا، وكالجسد الواحد إذا أصيب منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

وهذه الولاية لم تقصد بالنفي في قوله ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلاَيْتِهِم مِنْ شَيْءٍ ﴾ بدليل تصريحه تعالى بذلك في قوله بعده يليه: ﴿وَإِنْ امْتَنْتَصُرُوكُمْ فِي اللَّيْنِ فَعَلَيْكُمُ الْتَصْرُ ﴾ [الأنفال: ٧٧] الآية. فأثبت ولاية النصر بينهم بعد قوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلاَيْتِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ يدل على أن الولاية المنفية غير ولاية النصر، فظهر أن الولاية المنفية غير المثبتة، فأرتفع الإشكال.

الثانى: هو ما اقتصر عليه ابن كثير مستدلاً عليه بحديث أخرجه الإمام أحمد ومسلم أن معنى قوله: ﴿ مَا لَكُم مِن وَلا يُتِهِم مِن شَيْء ﴾ يعني لا نصيب لكم في المغانم ولا في خمسها إلا فيما حضرتم فيه القتال، وعليه فلا إشكال في الآية، ولا مانع من تناول الآية للجميع، فيكون المراد مما نفى الميراث بينهم، ونفى القسم لهم في الغنائم والخمس.

والعلم عند الله تعالى.



سورة بسراءة

قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا اَنْسَلَخَ ٱلْأَشَّهُرُ اَتَّكُرُمُ فَاقَشُّوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّتُمُوهُمْ ﴾ [٥] الآية. اعلم أولاً أن المراد بمذه الأشهر الحرم أشهر المهلة المنصوص عليها بقوله ﴿ فَسَيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُو ﴾ [التوبة: ٢] لا الأشهر الحرم التي هي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب على الصحيح، وهو قول ابن عباس في رواية العوفي عنه.

وبه قال مجاهد وعمرو بن شعيب وحمد بن إسحاق وقتادة والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم واستظهر هذا القول ابن كثير لدلالة سياق القرآن عليه، ولأقوال هؤلاء العلماء خلافًا لابن حرير.

وعليه فالآية تدل بعمومها على قتال الكفار في الأشهر الحرم المعروفة بعد انقضاء أشهر الإمهال الأربعة وقد حاءت آية أخرى تدل على عدم القتال فيها وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَّةٌ السُّهُورِ عِندَ اللَّهُ النَّا عَشْرَ شَهْراً فِي كَتَابِ اللَّه يَوْمُ خَلَقَ السَّمُورَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ خُرُمٌ فَلِكَ النَّبِينُ الْقَبِمُ فَلَا اللَّهَ الْقَبْعُ فَلَا اللَّهَ الْمَالِقُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّ

والجواب: أن تحريم الأشهر الحرم منسوخ بعموم آيات السيف ومن يقول بعدم النسخ يقول: هو مخصص لها، والظاهر أن الصحيح كولها منسوخة، كما يدل عليه فعل النبي على في حصار نقيف في الشهر الحرام، الذي هو ذو القعدة، كما ثبت في الصحيحين أنه حرج إلى هوازن في شوال، فلما كسرهم واستفاء أموالمم ورجع، هم لجأوا إلى الطائف، فعمد إلى الطائف فعمد إلى الطائف فحاصرهم أربعين يومًا وإنصرف و لم يفتحها (١)، فنيت أنه حاصر في الشهر الحرام وهذا القول هو المشهور عند العلماء وعليه فقوله تعالى: ﴿فَاقَتُلُوا المُشْوِكِينَ حَيْثُ وَجَعَدُّمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] ناسخ لقوله: ﴿لاَ تُحلُّوا شَعْاتُو اللَّهُ وَلاَ الشَّهْرَ المُوامَ إللهُ وَلاَ الشَّهْرَ المُوامَ إللهُ وَلاَ الشَّهْرَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ الشَّهْرَ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلَا اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ اللهُ اللهُ وَلاَ اللهُ ال

والمنسوخ من هذه ومن قوله أربعة حرم، هو تحريم الشهر في الأولى، والأشهر في الثانية فقط

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (التوحيد/ ٧٤٨٠/ فتح)، ومسلم في (الجهاد/ ١٧٧٨/ عبد الباقي).

دون ما تضمنتاه من الخبر؛ لأن الخبر لا يجوز نسخه شرعًا.

قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْمِهُودُ عُرَيْزٌ آَبُنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَرَى ٱلْمَسِيحُ آبَــُ ٱللَّهِ ﴾ [٣٠] -إلى قوله - ﴿سُبَحَنِكُ، عَمَّا لِمُفْرِكُونَ ﴾ [٣٦].

هذه الآية فيها التنصيص الصريح على أن كفار أهل الكتاب مشركون بدليل قوله فيهم: ﴿ مُشْبَحَالُهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بعد أن بين وحوه شركهم، يجعلهم الأولاد الله واتخاذهم الأحبار والرهبان أربابًا من دون الله. ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَلْهُورُ أَن يُشْرِكُ بِهِ ﴾ [النساء: ٤٨] لإجماع العلماء أن كفار أهل الكتاب داخلون فيها.

وقد جاءت آيات أخر تدل بظاهرها على أن أهل الكتاب ليسوا من المشركين كفوله تعالى:

﴿ لَمْ يَكُنِ اللّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكَتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفكّينَ ﴾ [البينة: ١] الآية وقوله: ﴿ إِنَّ اللّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكَتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي لَارِ جَهَنْمَ ﴾ [البينة: ٦] الآية، وقوله: ﴿ مَا يُوَدُّ اللّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكَتَابِ وَلاَ المُشْرِكِينَ أَن يُنْزَلَ عَلَيْكُم ﴾ [البقرة: ١٠٥] الآية والعطف يقتضى المغايرة.

والذي يظهر لقيده عفا الله عنه: أن وجه الجمع أن الشرك الأكبر المقتضي للخروج من الملة أنواع، وأهل الكتاب متصفون بمعضها وغير متصفين بمعض آخر منها، أما المعض الذي هم غير متصفين به فهر ما الكتاب متصفون بمعضها وغير متصفين بمعض آخر منها، أما المعض الذي هم غير متصفين به فهر ما اتصف به كفار مكة من عبادة الأوثان وهذه المغايرة هي التي سوغت المعطف فلا ينافي أن يكون أهل الكتاب مشركين بنوع آخر من أنواع الشرك الأكبر وهو طاعة الشيطان والأحبار والرهبان فإن مطيع الشيطان إذا كان يعتقد أن ذلك صواب فهو عابد الشيطان مشرك بعبادة الشيطان الشرك الأكبر المخلد في النار. كما يبته النصوص القرآنية كقوله: ﴿وَإِن يَلْمُونَ الله مِن وَوَلِه يَالله وَمَا الله عَلَم الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلى الله عن حليله إبراهيم: ﴿يَا أَبْتُ لا تَعْلَى المُشْطَانَ إِنَّ الشَيْطانَ كَانَ للرَّحْمَنِ عَصِباً ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِن كَانُوا يَهْدُونَ الحَيْمُ الشيطان الشيطان المواعقهم له فيما حرمه الله وقوله تعالى: ﴿أَلُمُ أَعْهَلُه إِلَيْكُمْ يَا يَتِي آخَمُ أَن لا تَعْبَدُوا الشَيْطانَ كَانَ للرَّحْمَنِ عَصِباً ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِن كَانُوا يَهْدُونَ المُثْيَطانَ إِنَّ الشَيْطانَ كَانَ للرَّحْمَنِ عَصِباً ﴾ وقوله تعالى عن خليله إبراهيم: ﴿يَا أَبْتَ لا يَعْبُد المُشْطَانَ إِنَّ الشَيْطانَ كَانَ للرَّحْمَنِ عَصِباً ﴾ [مرة : ٤٤]. وقوله تعالى عن خليله إبراهيم: ﴿يَا كُنُوا المُشْطَانَ إِنَّ الشَيْطانَ إِنَّ المَنْ عَلَى المُسْطانَ الله المَلْمَانَ المُنْهُ وَالله عن خليله إبراهيم: ﴿يَا أَبْتَ لا يَعْبُد المُشْطَانَ إِنْ الله عن المناه وما يعد واله يعلى المُنْهُ والله عن خليله إبراهيم: ﴿يَا أَبْتَ لا يَعْبُد المُشْطانَ إِنَّ اللهُ الله الله الله الله المُنْهُ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهُ المُنْهِ المُنْهُ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهِ المُنْهُ المُنْهِ المُنْهُ اللهُ الله المُنْهُ المُنْهُ المُنْهُ المُنْهُ المُنْهُ المُنْهُ الْ

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَمْكُ زُقُنَ لَكُثيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أُولِادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] الآية. فكل هذا الكفر بشرك الطاعة في معصية الله تعالى، ولما أوحى الشيطان إلى كفار مكة أن يسألوا النّبي ﷺ عن الشاة تصبح مينة من قتلها وأنه إذا قال ﷺ : الله قتلها أن يقولوا: ما قتتموه بأيديكم حلال وما قتله الله حرام فأنتم إذا أحسن من الله. أنــزل الله في ذلك قوله تمال: ﴿وَإِنَّ الطَّخْمُومُمُمْ إِلَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ تمال: ﴿وَإِنَّ اَطَخْمُومُمْ إِلَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]. فأقسم تعالى في هذه الآية على أن مَن أطاع الشيطان في معصية الله إنه مشرك بالله، ولما سأل عدي بن حاتم الذي ﷺ عن قوله: ﴿التُحَدُّوا أَخْبَارَهُمْ وَرُهْبَائُهُمْ أَرْبَاباً﴾ [التوبة: [۳۱]، كيف اتخذوهم أربابًا؟ قال الذي ﷺ «ألم يحلوا لهم ما حرّم الله ويحرّموا عليهم ما أحل الله قاتيعوهم؟» قال بلى. قال: «بذلك اتخذوهم أربابًا» (أن فبان أن أهل الكتاب مشركون من هذا الوجه الشرك الأكبر، وإن كانوا خالفوا كفار مكة في صريح عبادة الأوثان. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَيْقَالاً ﴾ [٤١] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على لزوم الحزوج للحهاد في سبيل الله على كل حال، وقد جاءت آيات أخر تدل على خلاف ذلك. كقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَى الصَّقَقَاءِ وَلاَ عَلَى الْمَرْضَى وَلاَ عَلَى الْمُرْضَى وَلاَ عَلَى اللَّهُ عَلَى لَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى لَنَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى لَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَل عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعَلِّمُ عَلَى اللْعَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى

والجواب: أن آية ﴿انفُوُوا خِفَافًا وَثَقَالاً﴾ منسوخة بآيات العذر المذكورة. وهذا الموضع من أمثلة ما نسخ فيه الناسخ لأن قوله: ﴿انفُرُوا خَفَافًا وَثَقَالاً﴾.. ناسخ لآيات الإعراض عن المشركين وهو منسوخ بآيات العذر، كما ذكرنا أنفًا. والعلم عند الله تعالى.

⁽١) حسن: أخرجه الترمذي في (التفسير/ ٣٠٩٥)، وحسنه الشيخ الألبابي.



سورة يونس

قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ هَنَّؤُلَّاءِ شُفَعَتُونًا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [١٨] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على ألهم يرجون شفاعة أصنامهم يوم القيامة وقد حاء في آيات أخر ما يدل على إنكارهم لأصل يوم القيامة كقوله تعالى: ﴿وَهَا نَحْنُ بِمَيْتُوثِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٩] وقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ﴾ [الدخان: ٣٥] وقوله: ﴿مَن يُحْيِي الْمِظَامُ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨] إلى غير ذلك من الآيات.

والجواب: أغم يرجون شفاعتها في الدنيا لإصلاح معاشهم وفي الآخرة على تقدير وجودها لأغم شاكون فيها، نص على هذا ابن كثير في سورة الأنعام في تفسير قوله: ﴿وَمَا نَوَى مَعَكُمْ اللّهُ اللّهَ عَلَى مَعَكُمْ اللّهُ اللّهَ عَلَى اللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

قوله تعالى: ﴿وَرَبَّنَا لِيُضِلُواْ عَن سَبِيلِكَ ۚ رَبَّنَا ٱطَّمِسْ عَلَىٰ أَمْوَ لِهِدْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِدْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [٨٨] الآية.

نص الله تعالى في هذه الآية، على أن هذا دعاء موسى و لم يذكر معه أحدًا ثم قال ﴿قَدْ أُجِيبَت دُعُونُكُما فَاسْتَقِيمَا﴾ [يونس: ٨٩].

والجواب: أن موسى لما دعا أمَّن هارون على دعائه والمؤمَّن أحد الداعين، وهذا الجمع مروي عن أبي العالية وأبي صالح وعكرمة ومحمد بن كعب القرظي والربيع بن أنس. قاله ابن كثير. وهذه الآية استدل بعض العلماء على أن قراءة الإمام تكفي للأموم إذا أمّن على قراءته، لأن تأمينه بمنــزلة قراءته.



سورة هود

قوله تعالى: ﴿مَنَ كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمَّ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُدُ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [10]

هذه الآية الكريمة فيها التصريح بأن الكافر يجازى بحسناته كالصدقة وصلة الرحم وقرى الضيف والتنفيس عن المكروب في الدنيا دون الآخرة، لأنه تعالى قال: ﴿أُوْلَئِكَ اللَّهِمُ أَعْمَالُهُمْ فِي الْحَرَة بِقُولُهُ: ﴿أُولَئِكَ اللَّهِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخرة بِلاَ النَّارُ وَحَبِطُ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾ [هرد: ٦٦] الآية.

ونظير هذه الآبة قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُويِكُ حُرْثَ الآخِرَة نَوْدُ لَهُ فِي حَرْثُهُ وَمَن كَانَ يُمِيكُ حَرْثَ اللَّمُنِّيَا لَوْتِهِ مَنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠] الآبة. وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُشُوَصُ الَّذِينَ كَفُوُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبُهُمْ طَيَّبَاتُكُمُ فِي حَيَاتِكُمُ اللَّمَا﴾ [الأحقاف: ٢٠] الآية.

وعلى ما قاله أبن زيد قوله: ﴿وَوَجَدَ اللّهُ عَندَهُ فَرَقَاهُ حَسَابَهُ ﴾ [النور: ٣٩] على أحد الأقوال القولين. وقوله: ﴿مَا كَانَ اللّهُ مُعَلّبُهُمْ وَمُمْ يَسْتَخْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣] على أحد الأقوال الماضية في سورة الأنفال وقد صح عنه ﷺ أن الكافر يجازى بجسناته في الدنيا (١) مع أنه جاءت آيات أخر تدل على بطلان عمل الكافر واضمحلاله من أصله، وفي بعضها التصريح ببطلانه في الدنيا مع الآخرة في كفر الردة وفي غيره.

أما الآيات الدالة على بطلانه من أصله فكقوله: ﴿أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادَ اشْتَنْتُ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْم عَاصِفَ﴾ [يبراهيم: ١٨] وكقوله: ﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابِ﴾ [النور: ٣٩] الآية وقوله: ﴿وَقَلِمِنّا إِلَى مَا تَمِلُوا مِنْ هَمَلُ فَجَمَلْنَهُ هَيَاءُ شَتُوراً﴾ [الفرقان: ٣٣].

وأما الآيات الدالة على بطلانه في الدنيا مع الآخرة فكقوله في كفر المرتد: ﴿وَمَن يَرَّلُكُهُ مِنكُمْ عَن دِينِه فَيَمُتْ وَهُو كَالْمُو قَالِوَلُكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّلِيَّا وَالآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧]

⁽١) صحيح: أعرجه مسلم في (صفة القيامة/ ٢٨٨٠/ عبد الباقي).

وكقوله في كفر غير المرتد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكُفُّرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٢١] - إلى قوله -﴿وَاتِكُ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّتِيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَيْكَ مُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [النوبة: ٦٩] وبين الله تعالى في آيات أخر، أن الإنعام عليهم في الدنيا ليس للإكرام بل للاستدراج والإهلاك.

كفوله تعالى: ﴿ مَنْسَتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ * وَأَهْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينَ ﴾ [الأعراف: ١٨٢، ١٨٣] وكفوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَحْسَبُنُ الْمَنِينَ يَغَفُرُوا أَهُمَّ مُعْلَى لَهُمْ حَيْنَ ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وكفوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَحْسَبُونَ النَّيْنَ يَغَفُرُوا الْمَا مُعْلَى لَهُمْ عَنْابٌ مُهِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٨] وكفوله تعالى: ﴿ وَلَمُنَا اللّهُ عَلَيْهُ مُعْلَمُ اللّهُ عَلَيْهُمْ اللّهُ عَلَيْهُمْ أَبُوالِهَ كُلُّ شَيْءً حَتَّى إِذَا فَرَحُوا بِمَا أُوثُوا أَعَلَنْكُمُ مِلِكَهُ فَإِلَاهُ مَنْ مَا اللّهُ عَلَيْهُمْ فِي الْحَيْرَاتِ بَلِ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٥] وقوله: ﴿ وَلَوْلا أَن فِي اللّهُ عَنْ فِي النّهُمُ أَلَهُ وَاحِلَةً فِي السّمَارِعُ لَهُمْ فِي الْحَيْرَاتِ بَلِ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٥] وقوله: ﴿ وَلَوْلا أَن يَكُونَ النّهُمُ أُلَمُ وَاحِلَةً فِي النّهِمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاحِلَةً عَنْ اللّهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ } [الزّعرف: ٣٣] الى غير ذلك المُتَقْمِينَ ﴾ [الزّعرف: ٣٥] إلى غير ذلك من الآيات.

والجواب من أربعة أوجه:

الأول: ويظهر لي صوابه لدلالة ظاهر القرآن عليه، أن من الكفار من يثيبه الله بعمله في الدنيا كما دلت عليه آيات وصح به الحديث، ومنهم من لا يثيبه في الدنيا كما دلت عليه آيات أعر. وهذا مشاهد فيهم في الدنيا.

فمنهم: من هو في عيش رغد. ومنهم: من هو في بؤس وضيق.

ووجه دلالة القرآن على هذا أنه تعالى أشار إليه بالتخصيص بالمشيئة في قوله: ﴿مَن كَانَ يُوبِيدُ العَاجِلَةَ عَجُلْنَا لَهُ فيهَا مَا نَشَاءُ لَمَن لُريدُ﴾ [الإسراء: 18].

فهي مخصصة لعموم قوله تعالى: ﴿ نُوَفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [هود: ١٥]، وعموم قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ اللَّذِيا تُؤتِّه منْهَا ﴾ [الشورى: ٢٠].

وممن صرح بأنما مخصصة لهما الحافظ ابن حجر في فتح الباري في كتاب الرقاق في الكلام على قول البخاري [باب: المكثرون هم المقلون] وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُوبِيدُ الحَيَاةَ اللُّمُلَيْا وَوَيَتَنَهَا﴾ الآيتين.

ويدل لهذا التخصيص قوله في بعض الكفار: ﴿خَسِرَ اللَّذِيَّا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْحُسْرَانُ الْمِينُ﴾ [الحج: 11].

وجمهور العلماء على حمل العام على الخاص والمطلق على المقيد، كما تقرر في الأصول.

الثناييّ: وهو وجيه أيضًا: أن الكافر يثاب عن عمله بالصحة وسعة الرزق والأولاد ونحو ذلك كما صرح به تعالى في قوله: ﴿لُوَفَ ۚ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا﴾ يعني الدنيا، وأكد ذلك بقوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا لاَ يُتَخَسُونَ﴾ وبظاهرها المتبادر منها كما ذكرنا.

فسرها ابن عباس وسعيد بن حبير ومجاهد وقتادة والضحاك كما نقله عنهم ابن حرير وعلى هذا فبطلان أعمالهم في الدنيا بمعنى أنها لم يعتد كها شرعًا في عصمة دم ولا ميراث ولا نكاح ولا غير ذلك ولا تفتح لها أبواب السماء، ولا تصعد إلى الله تعالى بدليل قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصُعُمُهُ الكُلُمُ الطَّيِّبُ وَالْقَمْلُ الصَّالِحُ يُرِفَقُهُ [قاطر: ١٠] ولا ندخر لهم في الأعمال النافعة ولا تكون في كتاب الأبرار في عليين. وكفى كمذا بطلانًا.

أما مطلق النفع الدنيوي بما فهو عند الله كلا شيء. فلا ينافي بطلانما بدليل قوله: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ اللُّنْيَا إِلاّ مَنَا عُ﴾ [الحديد: ٢٠].

وقوله: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ اللَّذِيَا إِلَّا لَهُوَّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ النَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَائُوا يَقْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

وقوله: ﴿وَلَوْلاَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِنَةً﴾ [الزخرف: ٣٣] إلى قوله ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾، والآيات في مثل هذا كثيرة.

ومما يوضح هذا المعنى حديث «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافرًا شوبة ماء»(١).

ذكر ابن كثير هذا الحديث في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمُّهُۗ [الزخرف: ٣٣] الآيات.

ثم قال: أسنده البغوي من رواية زكرياء بن منظور عن أبي حازم عن سهل بن سعد ﷺ عن الَّتِي ﷺ فذكره.

ورواه الطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النِّي ﷺ «لو عدلت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما أعطى كافرًا منها شيئًا».

قال مقيده عنها الله عنه: لا يخفى أن مراد الحافظ ابن كثير رحمه الله بما ذكر ناه عنه أن كلتا الطريقتين ضعيفة إلا أن كل واحدة منهما تعتضد بالأخرى فيصلح المجموع للاحتماج كما تقرر في علم الحديث من أن الطرق الضعيفة المعتبر بما يشد بعضها بعضًا فتصلح للاحتماج.

⁽١) صحيع: رواه الترمذي، وهو في ((صحيح الجامع)) (٥٢٩٢).

لا تخاصه بسواحد أهسل البسيت فضهد ميفان يغلب بان قسسويا

لأن زكريا بن منظور بن ثعلبة القرظي وزمعة بن صالح الجندي كلاهما ضعيف، وإنما روى مسلم عن زمعة مقرونًا بغيره لا مستقلاً بالرواية كما بينه الحافظ ابن حمعر في التقريب.

الثالث: أن معنى ﴿ وُوفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ أي نعطيهم الغرض الذي عملوا من أجله في الدنيا، كالذي قاتل ليقال جواد. فقد قبل المنيا، كالذي تصدق ليقال جواد. فقد قبل لهم ذلك، وهو المراد بتوفيتهم أعمالهم على هذا الوجه.

ويدل له الحديث الذي رواه أبو هريرة مرفوعًا في المجاهد والقارئ، وللتصدق: أنه يقال لكل واحد منهم: إنما عملت ليقال. فقد قيل: أخرجه الترمذي مطولاً وأصله عند مسلم كما قاله ابن حجر ورواه أيضًا ابن جرير، وقد استشهد معاوية ﷺ لصحة حديث أبي هريرة هذا بقوله تعالى: ﴿ وَقُولً اللَّهِ مُعْلَكُهُمْ فَيْهَا﴾ وهو تفسير منه ﷺ فذه الآية بما يدل فذا الموجه الثالث.

الوابع: أَن المراد بالآية المنافقون الذين يخرجون للحهاد لا يريدون وجه الله، وإنما يريدون الغنائم فإنهم يقسم لهم فيها في الدنيا ولا حظ لهم من جهادهم في الآخرة، والقسم لهم منها هو توفيتهم أعمالهم على هذا القول. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ ﴾ [10] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن هذا الابن من أهل نوح المُطَلِق، وقد ذكر تعالى ما يدل على حلاف ذلك حيث قال: ﴿ يَا نُوحُ إِلَّهُ لَيْسَ مَنْ أَهْلُكَ ﴾ [هود: ٤٦].

والجواب: أن معنى قوله: ﴿ لَيْسَ مَنْ أَقْلِكَ ﴾ أي الموعود بنحاتهم في قوله: ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا من كُلِّ زُوْجَيْنِ النَّنِي وَأَهْلَكَ ﴾ [هود: ٤٠] لأنه كافر لا مؤمن.

وقول نوح ﴿إِنَّ ائِنِي مِنْ أَهْلِي﴾ يظنه مسلمًا من جملة المسلمين الناجين كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَسْأَلُنَ مَا كَيْسَ لَكُ بِهِ عَلْمٌ ﴾ [هود: ٤٦] وقد شهد الله أنه – ابنه حيث قال ﴿ وَلَاكَ نُوحُ ابْنَهُ ﴾ [هود: ٤٢] إِلَا أنه أخيره بأن هذا الابن عمل غير صالح لكفره، فليس من الأهل الموعود بنحاقم وإن كان من جملة الأهل نسبًا.

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآمَتْ رُسُلُتَا لِيَزْهِيمَ بِٱلْبُشْرَكِ قَالُواْ سَلَىَمَا ۖ قَالَ سَلَمٌ ﴾ [٦٩]. هذه الآية الكريمة تدل على أن إبراهيم رد السلام على الملائكة. وقد جاء في سورة الحجر ما يوهم ألهم لما سلموا عليه أحابهم بأنه وحل منهم من غير رد السلام وذلك قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوا صَلاماً قَالَ إِنَّا مَنكُمْ وَجَلُونَ ﴾ [الحجر: ٥٣]. والجواب ظاهر وهو أن إبراهيم أحاهيم بكلا الأمرين: رد السلام، والإخبار بوحله منهم، فذكر أحدهما في هود والآخر في الحجر، ويدل لذلك ذكره تعالى ما يدل عليهما معًا في سورة الذاريات في قوله: ﴿فَقَالُوا صَلامًا قَالَ سَلامً قَوْمٌ مُنْكُرون﴾ [الذاريات: ٢٥]، لأن قوله منكرون يدل على وجله منهم، ويوضح ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [الذاريات: ٢٨] في المناريات.

قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَنوَتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [١٠٨] الآية.

تقدم وحه الحمع بينه وبين الآيات التي يظن تعارضها معه كقوله تعالى: ﴿ تَعَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ﴾ في سورة الأنعام، وسيأتي له إن شاء الله زيادة إيضاح في سورة النبأ.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِيرَ ﴾ [لّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَالِكَ خَلَقَهُمْ ۗ ﴾ [١١٨،

اختلف العلماء في المشار إليه بقوله: «ذلك» فقيل إلا من رحم ربك وللرحمة علقهم والتحقيق أن المشار إليه هو اختلافهم إلى شقى وسعيد المذكور في قوله: ﴿وَلاَ يَوْالُونَ مُخْتَلَفِينَ * إِلاَّ مَن رُحمَ رَبُكَ ﴾ ولذلك الاختلاف خلقهم فخلق فريقًا للسعة وفريقًا للسعير، كما نص عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدُ فَرَأْتًا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الجِنِّ وَالإِنسِ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية وأخرج الشيخان في صحيحهما من حديث ابن مسعود عليه «ثم يبعث الله إليه الملك فيؤمه بأربع كلمات: فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم معيد» (١٠ وروى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها: «يا عائشة إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً، وهم في أصلاب آبائهم، وخلق النار وخلق لها أهلاً، وهم في أصلاب آبائهم، وخلق النار وخلق لها أهلاً، وهم في أصلاب آبائهم، (١٠).

وفي الصحيحين من حديث عمران بن حصين الله عن الله عن الله على ميسر لما محلق له الله عن الله عن الله على الله عن الله عن الله على الله عن الل

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (بدء الخلق/ ٢٠١٨/ فتح)، ومسلم في (القدر/ ٢٦٤٣/ عبد الباقي).

 ⁽٢) صحيح: أخرجه مسلم في (القدر/ ٢٦٦٢/ عبد الباقي).
 (٢) صحيح: أخرجه مسلم في (القدر/ ٢٦٥٣/ عبد الباقي).

⁽٤) صعيح: أخرجه البخاري في (التوحيد/ ٧٥٥١/ فتح)، ومسلم في (القدر/ ٢٦٤٩/ عبد الباقي).

وإذا تقرر أن قوله تعالى: ﴿وَلِلْنَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [193] معناه أنه حلقهم لسعادة بعض وشقاوة بعض، كما قال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْتًا لَجَهَيْتُمَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية وقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَهَنَكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُؤْمِنٌ﴾ [التعابن: ٢] فلا يخفى ظهور التعارض بين هذه الآيات مع قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجَنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَجْدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: ونقله ابن حرير عن زيد بن أسلم وسفيان: أن معنى الآية ﴿إِلاَّ لِيَشْدُونِ﴾ أي يعبدن السعداء منهم ويعصيني الأشقياء، فالحكمة المقصودة من إيجاد الخلق التي هي عبادة الله حاصلة بفعل السعداء منهم. كما أشار له قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ يَكُفُّرْ بِهَا هَوُلاءٍ فَقَدْ وَكُلْنَا بِهَا قُومًا لِّسُوا بهَا بكَافرينَ﴾ [الأنعام: 84].

وغاية ما يلزم على هذا القول أنه أطلق المجموع وأراد بعضهم، وقد بينا أمثال ذلك من الآيات التي أطلق فيها المجموع مرادًا بعضه في سورة الأنفال.

الوجه الثاني: هو ما رواه ابن حرير عن ابن عباس واختاره ابن حرير أن معنى قوله: ﴿إِلاَّ لِيَقْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] أي إلاَّ ليقروا إلىيَّ بالعبودية طوعًا أو كرهًا، لأن المؤمن يطبع باختياره، والكافر مذعن منقاد لقضاء ربه حرًا عليه.

وبين بقوله: ﴿إِلاَّ لِيَعْمُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] أنه يريد العبادة بإرادته الشرعية الدينية من الجن والإنس، فيوفق من شاء بإرادته الكونية فيعبده ويخذل من شاء فيمتنع من العبادة.

ووجه دلالة القرآن على هذا أنه تعالى بينه بقوله: ﴿وَمَا أَوْسَلْنَا مِن رَّسُولِ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّه﴾ [النساء: ٦٤] فعمم الإرادة الشرعية بقوله: ﴿إِلاَّ لِيُطَاعَ﴾ وبين التخصيصَ في الطّاعة بالإرادة الكونية، بقوله: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فالمعوة عامة والتوفيق خاص.

وتحقيق النسبة بين الإرادة الكونية القدرية والإرادة الشرعية الدينية أنه بالنسبة إلى وجود المراد وعدم وجوده، فالإرادة الكونية أعم مطلقًا. لأن كل مراد شرعًا يتحقق وجوده في الخارج إذا أريد كونًا وقدرًا، كإيمان أبي بكر، وليس يوجد ما لم يرد كونًا وقدرًا ولو أريد شرعًا كإيمان أبي لهب، فكل مراد شرعي حصل فبالإرادة الكونية وليس كل مراد كوني حصل مرادًا في الشرع.

وأما بالنسبة إلى تعلق الإرادتين بعبادة الإنس والجن لله تعالى، فالإرادة الشرعية أعم مطلقًا والإرادة الكونية أعص مطلقًا والإرادة الكونية أعص مطلقًا وأن كل فرد من أفراد الجن والإنس أراد الله منه العبادة شرعًا و لم يردها من كلهم كونًا وقدرًا، فتعم الإرادة الشرعية عبادة جميع الثقلين، وتختص الإرادة الكونية بعدادة السعداء منهم كما قلمنا من أن اللعوة عامة والنوفيق خاص. كما بينه تعالى بقوله:

و الله يَدْعُو إِلَى ذَارِ السَّلام ويَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ هُسْتَقِيمٍ الله إيونس: ٢٥] فصرح بأنه يدعوا الكل ويهدي من شاء منهم.

وليست النسبة بين الإرادة الشرعية والقدرية العموم، والخصوص من وحه بل هي العموم والخصوص للطلق، كما بينا إلا أن إحداهما أعم مطلقًا من الآخرى باعتبار، والثانية أعم مطلقًا باعتبار آخر، كما بينا. والعلم عند الله تعالى.



سورة يوسف

قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ بِكُم مِنَ ٱلْبَدُو﴾ [١٠٠] الآية.

هذه الآية يدل ظاهرها على أن بعض الأنبياء ربما بعث من البادية. وقد حاء موضع آخر ما يدل على خلاف ذلك وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً تُوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ القُرِي﴾ [يوسف: ١٠٩].

وأحيب عن هذا بأحوبة: منها: أن يعقوب نبي من الحضر، ثم انتقل بعد ذلك إلى البادية. ومنها: أن المراد بالبدو نسزول موضع اسمه بدا، هو المذكور في قول جميل أو كثير: وأنست السدي حبسبت شسخيا إلى بدا إلى وأوطساني بسسلاد سسسواهما حلمست بمسلما مسسرة ثم مسرة بمسلما فطساب السواديان كلاهسا وهذا القول مروي عن ابن عبلم، ولا يخفى بعد هذا القول كما نبه عليه الألوسي في تفسيره.

وهنها: أن البدو الذي حاءوا منه مستند للحضر، فهو في حكمه. والله تعالى أعلم.

بسمسيلة أتغز التحكيد

سورة الرعب

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌّ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [٧].

هذه الآية الكريمة فيها التصريح بأن لكل قوم هاديًا، وقد حاء في آيات أخر ما يدل على أن بعض الأقوام لم يكن لهم هاد سواء، فسرنا الهلدى بمعناه المتاص أو بمعناه العام، فمن الآيات الدالة على أن بعض الناس لم يكن لهم هاد بالمعنى الخاص، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُعلِعُ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُوكَ ﴾ [الأنسام: ١٦٦] فهؤلاء المضلون لم يهدهم هاد الهدى الخاص، الذي هو التوفيق، لما يرضي الله، ونظيرها قوله: ﴿وَلَكُنُ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الرعد: ١] وقوله: ﴿وَمَا أَكْثَرُ مُهُمْ مَنْ الشَّمُونَ لَهُ فِي ذَلِكَ لاَيَةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُ لُهُم الشَّمِي وَلَوْ الشَّمرِية وَلا كَثَرُ لُهُمْ الشَّمرِية وَلا الشَّمرِية : آيا لَي غير ذلك من الآيات.

ومن الآيات الدالة على أن بعض الأقوام لم يكن لهم هاد بالمعنى العام، الذي هو إبانة الطريق، قوله تعالى: ﴿ لِشَغْدَرَ قَوْمًا مَّا أَنْفَرَ آبَاؤُهُمْ﴾ [يس: ٦] بناء على التحقيق من أن ما نافية لا موصولة وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا بُيْبَنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [لمائدة: ١٨] الآية.

فالذين ماتوا في هذه الفترة، لم يكن لهم هاد بالمعنى الأعم أيضًا.

والجواب عن هذا من أربعة أوجه:

الأول: أن معنى قوله: ﴿وَلَكُلَّ قَوْمٍ هَاد﴾ أي داع يدعوهم ويرشدهم إما إلى خير كالأنبياء. وإما إلى شر كالشياطين. أي وأنت يا رسول الله منذر هاد إلى كل خير، وهذا القول مروي عن ابن عباس من طريق على بن أي طلحة، وقد جاء في القرآن استعمال الهدى في الإرشاد إلى الشر أيضًا كقوله تعالى: ﴿وَكُمْبُ عَلَيْهُ أَمْنُهُ مُوسِلُهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَنْابِ السَّعِيرِ ﴾ [المافات: ٣٠] وقوله تعالى: ﴿وَوَلاَ لَيَهْدِيهُمْ طَرِيقاً * إِلاَّ طَرِيقَ جَهْتُمْ﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٩] كما جاء في القرآن أيضًا إطلاق الإمام على طَرِيقاً * إلى الشر في قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَتِهُمْ يَدْهُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ [القسم: ١٤] الآية.

الثاني: أن معنسي الآيسة: أنست يا محمد ﷺ منذر، وأنا هادي كل قوم. ويروى هذا عن

ابن عباس من طريق العوفي وعن محمد وسعيد بن جبير والضحاك وغير واحد. قاله ابن كثير. وعلى هذا القول فقوله: ﴿وَلَكُلِّ قَوْمٍ هَاد﴾ يعنى به نفسه حل وعلا، ونظيره في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَلا ۚ يَنْبُلُكُ هَفْلُ خَبِيمٍ ﴾ [فاطر: ١٤] يعنى نفسه. كما قاله قتادة. ونظيره من كلام العرب قول قتادة بن سلمة الحنفى:

ولــــئن بقــــيت الأرحلـــن بغـــزوة تحــوى الفـــنائم أو يمــوت كـــريم يعني نفسه.

وسيأتي تحرير هذا المبحث إن شاء الله في سورة القارعة: وتحرير المعنى على هذا القول: أنت يا محمد منذر وأنا هادي كل قوم سبقت لهم السعادة والهدى في علمي، لدلالة آيات كثيرة على أنه تعالى هدى قومًا وأضل آخرين، على وفق ما سبق به العلم الأزلي، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنْ اللَّهَ لاَ يَهْدِي مَنْ يُضِلُ﴾ [النحل: ٣٧].

الثالث: أن معنى ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ أي قائد: والقائد الإمام والإمام العمل. قاله أبو العالية، كما نقله عنه ابن كثير.

وعلى هذا القول فالمعنى: ولكل قوم عمل يهديهم إلى ما هم صائرون إليه من خير وشر، ويدل لمعنى هذا الوجه قوله تعالى: ﴿هُمَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتُ﴾ [يونس: ٣٠] على قراءة من قرأها بتاءين مثناتين يمعن تتبع كل نفس ما أسلفت من خير وشر.

وأما على القول بأن معن: تنلوا، تقرأ في كتاب عملها ما قلمت من حير وشر فلا دليل في الآية. ويدل له أيضًا حديث «لتتبع كل أمة ما كانت تعبد، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت» (١٠) الحديث.

الرابع: وبه قال مجاهد وقتادة وعبد الرحمن بن زيد: أن المراد بالقوم الأمة والمراد بالهادي النّبي. فيكون معنى قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَاد﴾ أي ولكل أمة نبي، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن هُنْ أُمَّةٍ إِلاًّ خَلا فيهَا لَفَيوٌ﴾ [فاطر: ٢٤] وقوله: ﴿وَلَكُلِّ أُمَّةٍ رُسُولٌ﴾ [يونس: ٤٧].

وكنيرًا مَا يطلق في القرآن اسم القوم على الأمَّد كقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [هود: ٢٥] وقوله: ﴿وَإِلَى عَاد أَخَلَهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمٍ﴾ [الأعراف: ٦٥] وقوله: ﴿وَإِلَىٰ تَمُودَ أَخَلَهُمْ صَالَحًا قَالَ يَا قَوْمٍ﴾ [الأعراف: ٧٣] ونحو ذلك.

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الرقاق/ ٢٥٧٤ فع)، ومسلم في (الإيمان/ ١٨٢ عبد الباقي).

وعلى هذا القول فالمراد بالقوم في قوله: ﴿وَلِكُلُّ قَوْمٍ هَادَ﴾ أعم من مطلق ما يصدق عليه اسم القوم لغة، ومما يوضح ذلك حديث معاوية بن حيدة القشيري ولله في السنن والمسانيد «أنتم توفرن سبعين أمقه" الحديث.

ومعلوم أن ما يطلق عليه اسم القوم لغة أكثر من سبعين بأضعاف، وحاصل هذا الوجه الرابع أن الآية كتوله: ﴿وَلَكُلُّ أُمَّة رُسُولُ﴾ أن الآية كتوله: ﴿وَلَكُلُّ أُمَّة رُسُولُ﴾ [فاطر: ٤٤] وقوله: ﴿وَلَكُلُّ أُمَّة رُسُولُ﴾ [يونس: ٤٤]. وهذا لا إشكال فيه لحصر الأمم في سبعين، كما بين في الحديث، فأباء القوم الذين لم ينذروا مثلاً للذكورون في قوله: ﴿وَتُونُ مُنْ أَمُنَة إِلاَّ حَلا فيها لَغيرٌ ﴾ بل مستقلة، حتى يرد الإشكال في علم إنذارهم، مع قوله: ﴿وَإِنْ مَنْ أُمُة إِلاَّ حَلا فيها لَغيرٌ ﴾ بل هم بعض أمة، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مَنْ أُمَّة إِلاَّ حَلا فيها لَغيرٌ ﴾ بل إلى هم بعض أمة، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مَنْ أُمَّة إِلاَّ حَلا فيها لَغيرٌ ﴾ لأن المعنى أرسلنا إلى جميع القرى، بل إلى الأسود والأحمر رسولاً واحداً، هو محمد ﷺ مع أنا لو شنا أرسلنا إلى كل قرية بانفرادها رسولاً، ولكن لم نفعل ذلك ليكون الإرسال إلى الناس كلهم فيه الإظهار لفضله ﷺ على غيره من الرسل، بإعطائه ما لم يعطه أحد قبله من الرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام.

كما ثبت عنه ﷺ في الصحيح: من أن عموم رسالته إلى الأسود والأحمر، مما خصه الله به دون غيره من الرسل^(۲).

وأقرب الأوجه المذكورة عندنا، هو ما يدل عليه القرآن العظيم وهو الوجه الرابع، وهو أن معنى الآية **﴿وَلِكُلُّ قَرْمٍ هَادٍ﴾** ، أي لكل أمة نبي، فلست يا نبي الله يدعًا من الرسل.

ووجه دلالة القرآن على هذا كثرة إتيان مثله في الآيات، كقوله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلُّ أَلَمْهُ رُسُولاً أَن اعْبَلُوا اللّه وَاجْتَنبُوا الطَّاعُونَ ﴾ [النحل: ٣٦] وقوله: ﴿ وَلَكُلُّ أَمُّهُ رُسُولٌ ﴾ وقوله: ﴿ وَإِن مِّنَ أَمُّة إِلاَّ خَلا فِيهَا فَلِيرٌ ﴾ وعليه فالحكمة في الإخبار بأن لكل أمة بيبًا أن المشركين عجوا من إرساله ﷺ إليهم، كما بينه تعالى بقوله: ﴿ أَكَانَ للتَّاسِ عَجَبًا أَنْ أُوْحَيْنَا إِلَى رَجُلِ مُنهُمْ أَنْ أَنْلُو النَّاسَ ﴾ [يونس: ٢] وقوله: ﴿ إِلَا عَجِبُوا أَنَ جَاعَهُم مُنْلُو مُنْهُمْ ﴾ [ق: ٢] وقوله: ﴿ وَمَا مَنْعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاعَهُم الْهُدَى إِلاَّ أَن قَالُوا أَبْعَتُ اللّهُ بَشَرًا رُسُولاً ﴾ [الإسراء: 12]. فأخبرهم أن إنفاره لهم ليس بعجب ولا غريب لأن لكل أمة منذرًا فالآية

⁽١) حسسن: أغرجه الترمذي في (التفسير/ ٣٠٠١)، وابن ماجه في (الزهد/ ٣٨٨٤)، وهو في ((صحيح الجامع)) (٣٣٠١).

⁽٢) صحيح: أخرجه البخاري في (التيمم/ ٣٣٥/ فتح)، ومسلم في (المساحد/ ٢١٥/ عبد الباقي).

كقوله: ﴿ قُلُ مَا كُنتُ بِدُعاً مِنَ الرُّسُلِ ﴾ [الاحقاف: ٩] وقوله: ﴿ إِنَّا أَوْخَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْخَيْنَا إِلَى نُوحِ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعُدِهِ ﴾ [النساء: ٦٦] والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَتُهُمُ ٱلْكِتَنَبَ يَفْرَحُونَ بِمَاۤ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [٣٦] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على إيمان أهل الكتاب، لأن الفرح بما أنـــزل على الني 選 دليل الإيمان.

ونظيرها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكَتَابَ يَثْلُونَهُ حَقَّ تلاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١] وقوله: ﴿قُلْ آمُنُوا بِهِ أَوْ لاَ تُؤْمُنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعَلْمَ مِن قَبْلِهِ﴾ [الإسراء: ١٠٧] الآية.

وقد ُجاءِنَ آيات تدَّل على عَلَاف ذلك كَعُولُه: ﴿ لَمْ يَكُنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكَتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ ﴾ [البينة: ١] — إلى أن قال - ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكَتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنْمَ ﴾ [البينة: ٦] وبين في موضع آخر أن الكافرين من أهل الكتاب
آكنــر، وهــو قــوله: ﴿ وَنَوْ آمَنَ أَهْلُ الكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُم مُنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ
الفَّامِيقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٥].

والجواب: أن الآية من العام المخصوص، فهي في خصوص المؤمنين من أهل الكتاب، كعبد الله بن سلام ومن أسلم من اليهود، وكالشمانين الذين أسلموا من النصارى المشهورين، كما قاله الماوردي وغيره، وهو ظاهر. ويدل عليه التبعيض في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَهَنَ يُؤْمِنُ بِاللّهِ ﴾ [آل عمران: 191] الآية.



سبورة إبراهيم

قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [١٧] الآية.

يفهم من ظاهره موت الكافر في النار. وقوله: ﴿ وَمَا هُوَ بِمُيِّتٍ ﴾ [إبراهيم: ١٧] يصرح ينفي ذلك.

والجواب: أن معنى: ويأتيه الموت أي أسبابه المقتضية له عادة – إلا أن الله يمسك روحه في بدنه مع وجود ما يقتضي موته عادة، وأوضح هذا المعنى بعض المتأخرين نمن لا ححة في قوله بقوله:

ولقد قتلستك بالهجاء فلم تحست إن الكلاب طويلة الأعمار قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبَدِّلُ ٱلأَرْضُ عَيْرَ ٱلأَرْضِ ﴾ [٤٨] الآية.

هذه الآية الكريمة فيها التصريح بتبديل الأرض يوم القيامة، وقد حاء في آية أخرى ما يتوهم منه ألها تبقى ولا تنفير، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةَ لَهَا لَتَبْلُوهُمْ آلَهُمْ أَلَهُمْ أَلَهُمْ أَلَهُمْ مَعَالًا عَمَلًا حَمَلُنا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لَتَبْلُوهُمْ آلَهُمْ أَلَهُمْ وصرح بأنه جعل ما على الأرض زينة لها، لابتلاء الخلق، ثم يين أنه يجعل ما على الأرض صعيلًا حرزًا، ولم يذكر أنه يغير نفس الأرض، فيتوهم منه أن التغيير حاصل في ما عليها دون نفسها. والجواب: هو أن حكمة ذكر ما عليها دولها، لأن ما على الأرض من الزينة والزحارف ومتاع الدنيا، هو سبب الفتنة والطفيان، ومعصية الله تعالى.

فالإخبار عنه بأنه فان زائل فيه أكم واعظ وأعظم زاجر، عن الافتنان به، ولهذه الحكمة خص بالذكر. فلا ينافي تبديل الأرض للصرح به في الآية الأخرى، كما هو ظاهر، مع أن مفهوم قوله: ﴿ هَا عَلَيْهَا ﴾ مفهوم لقب لأن للوصول الذي هو ما واقع على جميع الأجناس الكائنة على الأرض زينة لها، ومفهوم اللقب لا يعتبر عند الجمهور، وإذا كان لا اعتبار به لم تظهر منافاة أصلاً. والعلم عند الله تعالى.

بِسَــِ لِلْفَوَالِّ فَإِلَّا لَهِ الْرَحِيدِ

سبورة الحجر

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَىٰنَ مِن صَلْصَالِ مِّنْ خَلٍ مِّسْنُونِ﴾ [٢٦] الآية. ظاهر هذه الآية أن آدم خلق من صلصال: أي طين يابس.

وقد جاء في آيات أخر ما يدل على خلاف ذلك، كقوله تعالى: ﴿مَن طِينٍ لأَزِبٍ﴾ [الصافات: ١١] وكقوله: ﴿كَمَثُلَ آفَمَ خَلْقَهُ مِن تُوابِ﴾ [آل عمران: ٥٩].

والجواب: أنه ذكر أطوار ذلك النراب، فذكر طوره الأول بقوله: ﴿مِن تُوابِ﴾ ثم بلُّ فصار طينًا لازبًا، ثم خمَّر فصار حمَّا مسنونًا، ثم يبس فصار صلصالاً كالفخار.

وهذا واضح. والعلم عند الله تعالى.



مسورة النحسل

قوله تعالى: ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ۗ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُونَهُم ﴾ [٢٥] الآب

هذه الآية الكريمة تدل على أن هؤلاء الضالين يحملون أوزارهم كاملة، ويحملون أيضًا من أوزار الأتباع الذين أضلوهم.

وقد جاءت آيات أخر تدل على أنه لا يحمل أحد وزر غيره، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ قَدْعُ مُثَقَلَةٌ إِلَى حَمْلُهَا لاَ يُحْمَلُ مُنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [فاطر: ١٨] وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَوْرُ وَازِرَةٌ وِزْرُ أُخْرَى﴾ [فاطر: ١٨].

والجواب: أن هؤلاء الضالين ما حملوا إلا أوزار أنفسهم، لأنهم تحملوا وزر الضلال ووزر الإضلال. فمن سنَّ سنة سيئة فعليه وزرها، ووزر من عمل بها، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئًا، لأن تشريعه لها لغيره ذنب من ذنوبه فأخذ به.

وَهَذَا يَوْلُ الْإِشْكَالُ أَيْضًا فِي قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَلْقَالُهُمْ وَأَلْقَالًا مُعَ أَلْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] الآية.

قوله تعالى: ﴿ وَمِن ثُمَرَتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَبِ تَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ [17] الآية.

هذه الآية الكريمة يفهم منها أن السكر المتخذ من ثمرات النخيل والأعناب لا بأس به، لأن الله امتنَّ به على عباده في سورة الامتنان التي هي سورة النحل.

وقد حرَّم الله تعالى الخمر بقوله: ﴿وَجَمَّسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِهُ وَ لَمَلَكُمْ تُفْلَحُونَ﴾ [المائلة: ٩٠] الآية، لأنه وصفها بأنها رحس، وأنها من عمل الشيطان وأمر باجتناها ورتب عليه رجاء الفلاح، ويفهم منه أن من لم يجنبها لم يفلح، وهو كذلك، وقد بين ﷺ : «أن كل ما خاهر العقل فهو خمر، وأن كل مسكر حرام، وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام، (").

والجواب ظاهر، وهو أن آية تحريم النمر ناسخة لقوله: ﴿ تُشْخِلُونَ مِنْهُ سَكُواً ﴾ [النحل: ٢٧] الآية. ونسخها له هو التحقيق خلافًا لما يزعمه كثير من الأصوليين أن تحريم الخمر ليس ناسخًا لإباحتها الأولى، لأن إباحتها الأولى إباحة عقلية وهي المعروفة عند الأصوليين بالبراءة الأصولية، وتسمى استصحاب العلم الأصلي.

والإباحة العقلية ليست من الأحكام الشرعية حتى يكون رفعها نسخًا، ولو كان رفعها نسخًا لكان كل تكليف في الشرع ناسخًا للبراءة الأصلية من التكليف به وإلى كون الإباحة العقلية ليست من الأحكام الشرعية، أشار في مراقي السعود بقوله:

وما من الإباحة العقلية قلد أخذت فليست الشرعية كما أشار إلى أن تحريم الخمر ليس ناسخًا لإباحتها؛ لأمّا إباحة عقلية، ولبست من الأحكام الشرعية حن يكون رفعها نسخًا بقوله:

⁽١) صحيح: تقدمت هذه النصوص.

مَكُواً ﴾ يدل على إباحة الخمر شرعًا، فرفع هذه الإباحة المدلول عليها بالقرآن رفع حكم شرعي فهو نسخ بلا شك و لا يمكن أن تكون إباحتها عقلية إلا قبل نسزول هذه الآية كما هو ظاهر. ومعلوم عند العلماء أن الخمر نسزلت في شأنها أربع آيات من كتاب الله.

الأولى: هذه الآية الدالة على إباحتها.

الثانية: الآية التي ذكر فيها بعض معالبها، وأن فيها منافع وصرحت بأن إلمها أكبر من نفعها، وهي قوله تعالى: ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِنْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَّا أَكْبَرُ مِن لَفْعِهِماً ﴾ [البقرة: ٢١٩] فشرها بعد نسزولها قوم للمنافع المذكورة وتركها أخرون للإثم الذي هو أكبر من المنافع.

الثالثة: الآية التي دلت على تحريمها في أوقات الصلاة دون غيرها، وهي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَلْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَفَلَّمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] الآية.

الرابعة: الآية التي حرمتها تحريمًا بأتًا مطلقًا وهي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّفِينَ آمَنُوا إِلَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ - إلى قوله - ﴿ فَهَلْ أَنْتُم مُنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١] والعلم عند الله تعالى.

وأما على قول من زعم أن السكر الطعم، كما اختاره ابن حرير وأبو عبيدة أو أنه الخل، فلا إشكال في الآية.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا سُلْطَنَّتُهُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ ﴾ [١٠٠] الآية.

هذه الآية الكريمة فيها التصريح بأن الشيطان له سلطان على أولياته، ونظيرها الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ الْبَعَكَ مَنَ الْفَلُومِينَ﴾ [الحجر: 21]. وقد حاء في بعض الآيات ما يلل على نفي سلطانه عليهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ

عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ طَنَّهُ فَاتَبْعُوهُ إِلاَّ فَرِيقًا مِّنَ الْتُؤْمِنِينَ * وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانِ﴾ [سبأ: ٢٠.] ٢١] الآية. ٢٨] الآية.

وقوله تعالى حاكيًا عنه مقررًا له: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَّكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ وَوَعَدَثُكُمْ فَأَخْلُفُتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانِ﴾ [براهيم: ٢٧] الآية.

والجواب: هو أن السلطان الذي أثبته له عليهم غير السلطان الذي نفاه. وذلك من وحهين: الأول: أن السلطان الثبت له هو سلطان إضلاله لهم بتزييته، والسلطان المنفي هو سلطان الحجة فلم يكن لإبليس عليهم من حجة يتسلط بما غير أنه دعاهم فأحابوه بلا حجة ولا برهان، وإطلاق السلطان على البرهان كثير في القرآن.

الثانى: أن الله لم يقل له عليهم سلطانًا ابتداء ألبتة. ولكنهم هم الذين سلطوه على أنفسهم

بطاعته ودخولهم في حزبه، فلم يتسلط عليهم بقوة لأن الله يقول: ﴿إِنَّ كُيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ صَعِيقاً﴾ [النساء: ٧٦] وإنما تسلط عليهم بإرادتهم واختيارهم ذكر هذا الجواب بوجهيه العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقُواْ وَّٱلَّذِينَ هُم تُحْسِنُونَ ﴾ [١٢٨].

هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على أن معية الله حاص بالمتقين المحسنين.

وقد جاء في آيات أخر ما يدل على عمومها وهي قوله: ﴿ مَا يَكُونُ مِن تُجْوَى ثَلاَتَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِهُهُمْ وَلاَ حَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِمُهُمْ وَلاَ أَذْنَى مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْنَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُم

وقوله: ﴿ وَهُو مُعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٤].

وقوله: ﴿ فَلَنَقُمَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنًّا غَائِبِينَ﴾ [الأعراف: ٧].

وقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ﴾ [يونس: ٦١] الآية.

والجواب: أن لله معية خاصةً ومعية عامة. فالمعية الخاصة بالنصر والتوفيق والإعانة، وهذه لحنصوص المتقين المحسنين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهُ مَعَ الَّذِينَ ٱلْقُوا﴾ الآية.

وقوله: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلائكَةَ أَنِّي مَعَكُمْ﴾ الآية [الأنفال: ١٢].

وقوله: ﴿ إِلَّذِي مَعَكُمُنا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [طه: ٤٦].

وقوله: ﴿لَا تَحْزُنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

ومعية عامة بالإحاطة والعلم، لأنه تعالى أعظم وأكبر من كل شيء، محيط بكل شيء، فحميع الحلائق في يده أصغر من حية خودل في يدل أحدنا، وله المثل الأعلى، وسيأتي له زيادة إيضاح في سورة الحديد إن شاء الله، وهي عامة لكل الخلائق، كما دلت عليه الآيات المتقدمة.

سورة بني إسرائيل

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْغَثَ رَسُولاً ﴾ [١٥].

هذه الآية الكريمة فيها التصريح بأن الله تعالى لا يعذب أحدًا حتى ينذره على ألسنة رسله عليهم الصلاة والسلام.

ونظيرها قوله تعالى: ﴿ رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنظِرِينَ لِثَلاَّ يَكُونَ لِلثَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً بَهْدَ الرُسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقُوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَلَا أَهْلَكُنَاهُم بِعَلَىابٍ مِّن قَبِّلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَتَشْبِعَ آيَاتِكُ﴾ [طه: ١٣٤] الآية.

وقوله: ﴿ فَلِكَ أَن لَمْ يَكُن رَبُّكَ مُهْلِكَ القُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣١] إلى غير ذلك من الآيات.

ويؤيده تصريحه تعالى بأن كل أفواج أهل النار جاءتمم الرسل في دار الدنيا في قوله تعالى: ﴿كُلُّمَا أَلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَرَتُتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ لَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنا لَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ [الملك: ٨، ٩] الآية.

ومعلوم أن كلما صيغة عموم ونظيرها قوله تعالى: ﴿ وَصِيقَ الَّذِينَ كَفُووا إِلَى جَهَتُمْ زُمُواً﴾ [الزمر: ٧١] - إلى قوله - ﴿ قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كُلِمَةُ العَذَابِ عَلَى الْكَافِوِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

فقوله: ﴿وَصِيقَ الَّذِينَ كَفَوُوا﴾ يعم كل كافر لما تقرر في الأصول، من أن الموصولات من صيغ العموم لعمومها. كلما تشمله صلاقها، كما أشار له في مراقي السعود:

صييفة كيل أو الجمسيع وقسد تالا السذي السبق الفسروع ومعنى قوله: وقد تلا إلح... أن الذي والتي وفروعها صبغ عموم ككل وجميع.

ونظيره أيضًا قوله تمالى: ﴿ وَهُمْ يَصُفُونِكُونَ فِيهَا ﴾ [فاطر: ٣٧] - إلى قوله - ﴿وَاللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

جَهَنَّمَ﴾ [فاطر: ٣٦].

وأمثال هذا كثيرة في القرآن مع أنه جاء في بعض الآيات ما يفهم منه أن أهل الفترة في النار، كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ للنَّبِيِّ وَالْمُنِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفُرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْنِي مِنْ بَعْد مَا تَبَيْنَ لَهُمْ أَلُهُمْ أَصَمْحَابُ الجُنجِيمِ ﴾ [التوبة: ١٩٣] فإن عمومها يدل على دخول من لم يدرك النبي ﷺ ، وكذلك عموم قوله تعالى: ﴿ وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰكِكَ أَعْتَدُنناً لَهُمْ عَلَابًا أَلْهِما ﴾ [الساء: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَوُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَفَتَةُ اللَّهِ وَالْمَلاِيكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: 131].

وَهُولُه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاثُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِم مَّلُءُ الأَرْضِ فَغَيَّا﴾ [آل عمران: 91] الآية. إلى غير ذلك من الآيات.

اعلم أولاً أن من لم يأته نذير في دار الدنيا، وكان كافرًا حتى مات، اختلف العلماء فيه. هل هو من أهل النار لكفره، أو هو معذور لأنه لم يأته نذير؟ كما أشار له في مراقي السعود بقوله: ذو فتسمرة بالفسموع لا يسمسراع وفي الأصمسول بيسمنهم نسمسزاع

وسنذكر إن شاء الله حواب أهل كل واحد من الڤولين، ونذكر ما يقتضي الدليل رححانه، فنقول وبالله نستعين:

قد قال قوم: إن الكافر في النار، ولو مات في زمن الفترة، وممن حزم بهذا الفول النووي في شرح مسلم لدلالة الأحاديث على تعذيب بعض أهل الفترة.

وحكى القرافي في شرح التنقيح الإجماع على أن موتى أهل الجاهلية في النار لكفرهم، كما حكاه عنه صاحب نشر البنود.

وأجاب أهل هذا القول عن آية ﴿وَمَا كُنَّا مُعَلِّمِينَ﴾ وأمثالها من ثلاثة أوجه:

الأول: أن التعذيب المنفي في قوله: ﴿مَا كُنَّا مُعَلَّمِينَ﴾ وأمثالها: هو التعذيب الدنيوي، فلا ينافي ثبوت التعذيب في الآخرة.

وذكر الشوكاني في تفسيره: أن احتصاص هذا التعذيب المنفي بالدنيا دون الآخرة، ذهب إليه الجمهور واستظهر هو خلافه. ورد التخصيص بعذاب الدنيا بأنه خلاف الظاهر من الآيات، وبأن الآيات للتقدمة الدالة على اعتراف أهل النار جميعًا، بأن الرسل أنذووهم في دار الدنيا صريح في نفيه.

الثناني: أن عمل العذر بالفترة للنصوص في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَلِّبِينَ﴾ الآية. وأمثالها في غير

الواضح الذي لا يلتبس على عاقل.

أما الواضح الذي لا يُخفى على من عنده عقل كعبادة الأوثان فلا يعذر فيه أحد، لأن جميع الكفار يقرون بأن الله هو رهم وهو خالقهم ورازقهم، ويتحققون أن الأوثان لا تقدر على حلب نفع ولا على دفع ضر، لكنهم غالطوا أنفسهم، فزعموا ألها تقرهم إلى الله زلفي، وألها شفعاؤهم عند الله، مم أن العقل يقطع بنفي ذلك.

الثالث: أن عندهم بقية إنذار مما حاءت به الرسل الذين أرسلوا قبله ﷺ تقوم عليهم بما الحجة، ومال إليه بعض لليل ابن قاسم في الآيات البينات.

وقد قلمنا في سورة آل عمران أن هذا القول يرده القرآن في آيات كثيرة مصرحة بنفي أصل النذير عنهم، كقوله: ﴿لتَنفُو قَوْمًا مَّا أَنفُو آبَاؤُهُمْ﴾ [يس: ٦].

وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ الْقَتْرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَبُّكَ لِسُلْرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن لَذَيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [السحدة: ٣].

وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَالِبِ الطُّورِ إِذْ لَانْيَنَا وَلَكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبُكَ لِشَلْوَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن لُذير مِّن قَبْلك﴾ [القصص: ٤٦].

وقوله: ﴿ وَمَا آتَيْنَاهُم مِّن كُتُبٍ يَدُرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن لَنبِيرٍ ﴾ [سبأ: ٤٤] إلى غير ذلك من الآيات.

وأحاب القاتلون: بأن أهل الفترة معذورون عن مثل قوله: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾ [التوبة: ١١٣]. - إلى قوله - ﴿ مِنْ يَعْدِ مَا تَنِيْنَ لَهُمْ ٱللَّهُمْ أَصْحَابُ الجَسعِم ﴾ [النوبة: ١١٣].

من الآيات المتقدمة بألهم لا يتبين لهم ألهم من أصحاب الجحيم ولا يمكم لهم بالنار ولو ماتوا كفارًا إلا بعد إنذارهم وامتناعهم من الإيمان، كأبي طالب. وحملوا الآيات المذكورة على هذا للعمز..

واعترض هذا الجواب بما ثبت في الصحيح من دخول بعض أهل الفترة النار، كحديث «إن أي واعترض هذا الإعتراض أي وأباك في النار» (1) الثابت في صحيح مسلم وأمثاله من الأحاديث، واعترض هذا الإعتراض بأن الأحاديث وإن صحت فهي أخبار آحاد، يقدم عليها القاطع كقوله: ﴿وَمَا كُمَّا مُعَلَّيِينَ حَتَّى بَنُعَتْ رَضُولًا ﴾ [الإسراء: 10].

واعترض هذا الاعتراض أيضًا بأنه لا يتعارض عام وخاص، فما أخرجه حديث صحيح خرج

⁽١) صحيح: أعرجه مسلم في (الإيمان/ ٢٠٣/ عبد الباقي).

من العموم، وما لم يخرجه نص صحيح بقي داخلاً في العموم.

واعترض هذا الاعتراض أيضًا بأن هذا التخصيص يطل علة العام لأن الله تعالى تمدح بكمال الإنصاف وصرح بأنه لا يعذب حتى يقطع حجة المعذب بإنذار الرسل في دار الدنيا. وبين أن ذلك الإنصاف التام علة لعدم التعذيب، فلو عذب إنسانًا واحدًا من غير إنذار لاختلت تلك المكمة، ولئبت لذلك المعذب الحجة التي بعث الله الرسل لقطعها. كما صرح به في قوله:

﴿وَسُلا مُبْتَشْرِينَ وَمُنذِينَ لِتَلاَ يَكُونَ لَلنَّاسِ عَلَى الله حُجَّة بَعَدُ الرَّسُلِ إِالنساء: ١٦٥].

وهذه الحَجَّة بينها في سُورة طه بقرله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَلَنَابٍ مِّن قَبْلِهِ﴾ [طه: ١٣٤] الآية.

وأشار لها في سورة القصص بقوله: ﴿وَلَوْلا أَن تُعْسِيَهُم مُّصِيبَةٌ﴾ [القصص: ٤٧] – إلى قوله - ﴿وَلَكُونَ مَنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٤].

وهذا الاعتراض الأخير يجري على الخلاف في النقض هل هو قادح في العلة أو تخصيص لها: وهو اختلاف كثير معروف في الأصول عقده في مراقي السعود بقوله في تعداد القوادح في المدليل:

سياه بالسنقض رعساة العلسم مسنها وجسود الوصسف دون الحكم بـــل هـــو تخصــيص وذا مصـــحح والأكنسرون عسندهم لا يقسدح إن يسك الاستنباط لا التنصيص وقد روى عسن مالك تخصيص ومنتقيي ذي الاختصيبار السنقض وعكسس هسذا وقسد رآه السبعض ولييس فيهما استنبطت بضائر إن لم تكـــن منصوصـــه بظاهــــر والوفيق في مبثل العسرايا قيد وقع إن جيا لفقيد الشيرط أو لميا منع والمحققون من أهل الأصول على أن عدم تأثير العلة، إن كان لوحود مانع من التأثير أو انتقاء شرط التأثير، فوحودها من تخلف الحكم لا ينقضها، ولا يقدح فيها، وحروج بعض أفراد الحكم حينئذ تخصيص للعلة لا نقض لها، كالقتل عمدًا وعدوانًا، فإنه علة القصاص إجماعًا، ولا يقدح في هذه العلة تخلف الحكم عنها في قتل الوالد لولده، لأن تأثيرها منع منه مانع هو الأبوة، وإما إن كان عدم تأثيرها لا لوجود مانم أو انتفاء شرط فإنه يكون نقضًا لها وقدحًا فيها، ولكن يرد على هذا التحقيق ما ذكره بعض العلماء من أن قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ ﴾ [الأنفال: ١٣] علة منصوصة لقوله: ﴿وَلُولًا أَنْ كُتُبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الجَلَّاءَ لَهَنَّبُهُمْ ﴾ [الحشر: ٣] الآية. مع أن هذه العلة قد توجد ولا يوجد ما عذب به بنو النضير من حلاء أو تعذيب دنيوي،

وهو يؤيد كون النقض تخصيصًا مطلقًا لا قدحًا.

ويجاب عن هذا بأن بعض المحققين من الأصوليين قال: إن التحقيق للذكور محله في العلة المستنبطة دون المنصوصة وهذه منصوصة، كما قلمنا ذلك في أبيات مراقي السعود في قوله: ولمسيس فسيما امسستنبطت بضائر إن جما لفقسد الشسرط أو لمسا هنع

هذا ملخص كلام العلماء وحججهم في للسألة. والذي يظهر رجحانه بالدليل هو الجمع بين الأدلة لأن الجمع واجب، إذا أمكن بلا خلاف، كما أشار له في المراقي بقوله: والجمع واجب مع ما أمكنا. إلح.

ووجه الجمع بين هذه الأدلة هو عذرهم بالفترة وامتحالهم يوم القيامة بالأمر باقتحام نار فمن اقتحمها دخل الجنة، وهو الذي كان يصدق الرسل لو حاءته في الدنيا، ومن امتنع عذب بالنار، وهو الذي كان يكذب الرسل لو حاءته في الدنيا، لأن الله يعلم ١٠ كانوا عامين لو حاءهم الرسل.

وهَذا الجمع تتفق الأدلة فيكون أهل الفترة معذورين وقوم منهم من أهل النار بعد الامتحان، وقوم منهم من أهل الجنة بعده أيضًا، ويحمل كل واحد من القولين على بعض منهم علم الله مصيرهم، وأعلم به نبيه ﷺ فيزول التعارض.

والمدليل على هذا الجمع ورود الأخبار عنه ﷺ : قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنّا مُهَنَّهِينَ حَتَّى نَبْقَتُ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥] بعد أن ساق الأحاديث الدالة على عذرهم وامتحائم يوم القيامة رادًا على ابن عبد العر تضعيف أحاديث عذرهم وامتحائمم ما نصه:

والجواب عما قال: إن أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح، كما نص على ذلك كثير من أثمة العلماء، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يتقوى بالصحيح والحسن، وإذا كانت أحاديث الباب الواحد متصلة متعاضدة على هذا النمط، أفادت الحمحة عند الناظر فيها. انتهى على الغرض بلفظه.

ثم قال: إن هذا قال به جماعة من محققي العلماء والحفاظ والنقاد وما احتج به البعض لرد هذه الأحاديث من أن الآخرة دار حزاء لا دار عمل وابتلاء. فهو مردود من وحهين:

الأول: أن ذلك لا ترد به النصوص الصحيحة عنه ﷺ ، ولو سلمنا عموم ما قال: من أن الآخرة ليست دار عمل، لكانت الأحاديث للذكورة مخصصة لذلك العموم.

الثاني: أنا لا نسلم انتفاء الامتحان في عرصات المحشر، بل نقول دل القاطع عليه لأن الله تمالى صرح في سورة القلم بأنم يدعون إلى السعود في قوله حل وعلا: ﴿ يُومْ مُكْشَفُ عَن صَاقِ

وَيُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ ﴾ [القلم: ٤٢] الآية.

ومعلوم أن أمرهم بالسحود تكليف في عرصات المحشر، وثبت في الصحيع أن المؤمنين يسحدون يوم القيامة وأن المنافق لا يستطيع ذلك، ويعود ظهره كالصفيحة الواحدة، طبقًا واحدًا كلما أراد السحود خرَّ لقفاه (١٠).

وفي الصحيحين في الرحل الذي يكون آخر أهل النار خروجًا منها، أن الله يأخذ عهوده ومواثيقه أن لا يسأل غير ما هو فيه ويتكرر ذلك مرارًا ويقول الله تعالى: «يا ابن آ**دم ما** أغلموك» ثم يأذن له في دخول الجنة^(۲) ، ومعلوم أن تلك العهود وللواثيق في عرصات المحشر. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَمَا مَتَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُواْ إِذْ جَاءَهُمُ ٱلْهُدَىٰۚ إِلَّا أَن قَالُواْ أَبَعَتَ ٱللّهُ بَشَرًا رُسُولاً﴾ [18].

هذه الآية يظهر تعارضها مع قوله تعالى: ﴿وَمَا هَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَلْهُرُوا رَبُّهُ مُ إِلاَّ أَنْ تُأْلِيَهُمْ مُنْتُهُ الْأُولِينَ﴾ [الكهف: ٥٥] ووجه الجمع أن الحصر في آية الإسراء، حصر في لمانع العادي والحصر في آية الكهف في المانع الحقيقي.

وإيضاحه: هو ما ذكره ابن عبد السلام من أن معنى آية الكهف ﴿ وَمَا مَتَعَ النَّامَى ۖ أَن يُؤْمِنُوا ﴾ إلا أن الله أراد أن يأتيهم سنة الأولين من أنواع الهلاك في الدنيا أو يأتيهم العذاب قبلاً في الآخرة، فاخير أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين، ولا شك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافي مراده، فهذا حصر في المانع الحقيقي؛ لأن الله هو المانع في الحقيقة.

ومعنى آية ﴿سَيْحَانَ اللّذِي أَمْسُرَى﴾ [الإسراء: ١] أنه ما منع الناس من الإيمان إلا استغرائهم أن الله يبعث رَسولاً من البشَر، واستغرائهم لذلك لميس مانعًا حقيقيًا بل عاديًا يجوز تخلفه فيوجد الإيمان معه بخلاف الأول فهو حقيقي لا يمكن تخلفه، ولا وجود الإيمان معه. ذكر هذا الجمع صاحب الإتقان. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَخَشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَنِمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْياً وَبُكُّمًا وَصُمَّا ﴾ [٩٧] الآية. هذه الآية الكريمة بدل ظاهرها على أن الكفار يبطون يوم القيامة عميًّا وبكمًّا وصمًّا.

⁽١) صعيع: أخرجه البخاري في والنصور ١٩١٩ فيح)، ومسلم في والإيمان ١٨٣ عبد الباقي).

⁽٢) صحيح: أخرجه البخاري في (الأذان/ ٨٠٦/ فتح)، ومسلم في (الإيمان/ ١٨٢/ عبد الباقي).

وقد حايت آيات أخر تدل على خلاف ذلك، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ بُومَ يَأْتُونَنَا﴾ [مربم: ٣٨] وكقوله: ﴿وَرَأَى الْمَجْرِمُونَ النَّارَ فَطَنُوا أَلَهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٣٠]، وكقوله: ﴿رَبُنَا أَبْصَرْنًا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَهْمَلْ صَالِحاً﴾ [السحدة: ١٢] الآية.

والجواب عن هذا من أوجه:

الوجه الأول: هو ما استظهره أبو حيان من كون المراد نما ذكر حقيقته ويكون ذلك في مبدأ الأمر ثم يرد الله تعالى إليهم أبصارهم ونطقهم وسمعهم فيرون النار ويسمعون زفيرها وينطقون بما حكى الله تعالى عنهم في غير موضع.

الوجه الثاني: ألهم لا يرون شيئًا يسرهم، ولا يسمعون كذلك ولا ينطقون بحجة، كما ألهم كانوا في الدنيا لا يستبصرون ولا ينطقون بالحق ولا يسمعونه، وأخرج ذلك ابن حرير وابن أبي حاتم عن ابن عبلس، وروي أيضًا عن الحسن كما ذكره الألوسي في تفسيره، فنسزل ما يقولونه ويسمعونه ويبصرونه منسزلة العدم لعدم الانتفاع به، كما تقدم نظيره.

الوجه الثالث: أن الله إذا قال لهم: ﴿اخْسَتُوا فِيهَا وَلاَ تُكَلِّمُونَ﴾، وقع بمم ذاك العمى والصم والبكم من شدة الكرب واليلس من الفرج. قال تعالى: ﴿وَوَقَعَ القَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لاَ يَنطَقُونَ﴾ [النمل: ٨٥] وعلى هذا القول تكون الأحوال الثلاثة مقدرة.



بنسسيلقة التخزالت

سبورة الكهيف

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُرِ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلْتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُواْ إِذًا أَنْنَا﴾ [۲۰].

هذه الآية تدل بظاهرها على أن المكره على الكفر لا يفلح أبدًا.

وقد حايت آية أخرى تدل على أن المكره على الكفر معذور، إذا كان قلبه مطمئنًا بالإبمان، وهي قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَّيَنَّ بِالإِبْمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَنْواً﴾ [النحل: ١٠٦] الآية.

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أن رفع المؤاخذة مع الإكراء من خصائص هذه الأمة فهو داخل في قوله تعالى: ﴿ وَيَصَعُ عَنْهُمْ إِصَّرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ اللَّبِي كَانْتُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ويدل لهذا قوله ﷺ: «إن الله تجاوز في عن أمتى الحقط والنسيان، وما استكرهوا عليه» (١). فهو يدل بمفهومه على خصوصه بأمته ﷺ.

وليس مفهوم لقب لأن مناط التخصيص هو اتصافه ﷺ بالافضلية على من قبله من الرسل، واتصاف أمته بما على من قبله من الرسل، والحديث، وإن أعله أحمد وابن أبي حاتم فقد تلقاه واتصاف أمته بما على من قبلها من الأمم، والحديث، وإن أعله أحمد وابن أبي حاتم فقد تلقاه العلماء قديمًا وحديثًا للله بالقبول، ومن أصرح الأدلة في أن من قبلنا ليس لهم عفر بالإكراه حديث طارق بن شهاب في الذي دخل النار في ذباب قرَّبه لصنم، مع أنه قرَّبه ليتخلص من شر عبدة الصنم، وصاحبه الذي امتنع من ذلك قتلوه فعلم أنه لو لم يفعل لقتلوه كما قتلوا صاحبه، ولا إكراه أكبر من خوف القتل، ومع هذا دخل النار و لم ينفعه الإكراه، وظواهر الآيات تدل على ذلك فقوله: ﴿ وَلَن تُقْلُحُوا إِذَا أَبُلها ﴾.

ظاهر في عدم فلاحَهم معَ الإكراه، لأن قوله: ﴿يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلْتَهِمْ﴾ صريح في الإكراه، وقوله: ﴿وَرَبُنَا لاَ تُؤَاحِنْنَا إِن لَسِينَا أَوْ أَعْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] مع أنه تعالى قال: قد

⁽١) صحيح: تقلم مرارًا.

فعلت (١٠). كما ثبت في صحيح مسلم يدل بظاهره على أن التكليف بذلك كان معهودًا قبل. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمُ مِن قَبَلُ قَسَيّ﴾ [طه: ١١٥] مع قوله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبُّهُ ﴾ [طه: ١١٥] مع قوله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبُّهُ ﴾ [طه: ١٢١] فأسند إليه النسيان والعصيان معًا، يدل على ذلك أيضًا، وعلى القول بأن المراد بالنسيان الترك، فلا دليل في الآية.

وقوله: ﴿ رَبُّنَا لا تُوَاحَدُنًا إِنْ تُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنا ﴾ مع قوله: ﴿ كَمَا حَمَلُتُهُ عَلَى اللَّهِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾ [القرة: ٢٨٦] ويستأنس لهذا بما ذكره البغوي في تقسيره عن الكلبي من أن المؤاحدة، بالنسيان كانت من الإصر على من قبلنا، وكان عقالها يعمعل لهم في الدنيا فيحرم عليهم بعض الطيبات، وقال بعض العلماء: إن الإكراه عذر لمن قبلنا، وعليه فالجواب هو:

الوجه الثاني: أن الإكراه على الكفر قد يكون سبًا لاستدراج الشيطان إلى استحسانه والاستمرار عليه، كما يفهم من مفهوم قوله تعالى: ﴿وَقَلْلُهُ مُعْفَمَنِّ بِالإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] وإلى هذه الوجه جنح صاحب روح المعاني، والأول أظهر عندي وأوضَح والله تعالى أعلم.

قوله تعالى: ﴿ فَأَرَدتُ أَنْ أَعِيبَا ﴾ [٧٩].

هذه الآية تدل على أن عيبها يكون سببًا لترك الملك الفاصب لها، ولذلك خرقها الخضر وعموم قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاعَهُم مِّلِكَ يَأْخُذُ كُلِّ سَهِينَة غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] يقتضي أحد الملك للمهية والصحيحة معًا.

و الجواب: أن في الكلام حذف الصفة. وتقديره كل سفينة صالحة صحيحة، وحذف النعت إذا دل المقام عليه حائز، كما أشار له ابن مالك في الخلاصة بقوله:

وما من المنعوت والسنعت عقل يجسوز حذفه، وفي السنعت يقسل ومن شواهد حذف الصفة قول الشاعر:

وقول عبيد بن الأبرص الأسيدي.

من قراب قران ومن فعلم فعل من فعلم المناف ال

⁽١) صحيح: أخرجه مسلم في (الإيمان/ ١٢٦/ عبد الباقي).



مسورة مسريسم

قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِنكُمْرُ إِلَّا وَاردُهَا ﴾ [٧١] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن كل الناس لابد لهم من ورود النار وأكد ذلك بقوله: ﴿كَانَ عَلَى رَبُّكَ حَتْماً مُقْضِياً﴾ [مرم: ٧١]، وقد حاء في آية أخرى ما يدل على أن بعض الناس مبعد عنها لا يسمع لها حَسَّا، وهي قوله تعالى: ﴿أُولَّائِكَ عَنْهَا مُبْقَدُونَ * لاَ يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠١، ١٠٢] الآية.

والجواب: هو ما ذكره الألوسي وغيره من أن معنى قوله: مبعلون. أي من عذاب النار وألمها. وقيل: المراد إبعادهم عنها بعد أن يكونوا قريبًا منها، ويدل للوجه الأول ما أخرجه الإمام أحمد والحكيم الترمذي وابن المنفر والحاكم وصححه، وجماعة عن أبي سمية قال:

اختلفنا في الورود فقال بعضنا: لا يدخلها مؤمن، وقال آخر: يدخلونما جميمًا ثم ينحي الله الذين اتقوا، فلقيت حابر بن عبد الله فله فذكرت ذلك له. فقال وأهوى بإصبعه إلى أذنيه: صمتًا إن لم أكن سمعت رسول الله فله فل يقي بو ولا فاجر إلا دخلها» فتكون على المؤمنين بردًا وسلامًا كما كانت على إبراهيم الله على الناز ضحيحًا من بردهم ثم ينجي الله الذين اتقوالاً).

وروى جماعة عن ابن مسعود: أن ورود النار هو المرور عليها، لأن الناس تمر على الصد ت. وهو حسر منصوب على متن حهنم.

وأخرج عبد بن حميد وابن الأنباري والبيهقي عن الحسن الورود: المرور عليها من غير دخول. وروي ذلك أيضًا عن قتادة قاله الألوسي.

واستدل القاتلون بأن الورود نفس الدخول كابن عباس بقوله تعالى: ﴿ فَأُوْرَدُهُمُ النَّارَ ﴾

⁽١) تقلم تخريجه.

الجزء العاشر (٢٥)

[هرد: 24] وقوله: ﴿ لَوْ كَانَ هَوْلاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٩] وقوله: ﴿ مَصَبُ جَهَنَّمُ أَشَمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] فَالورود في ذلك كله يمعنى الدخول: واستدل القائلون بأن الورود القرب منها من غير دخول، بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدْ مَاءَ مَلَئِينَ﴾ [القصص: ٢٣].

وقول زهير:

فلمسا وردن المساء زرقساً جمامسه وضمعن عصسي الحاضم المتخميم



سورة طه

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَائِيَّةً أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [١٥].

هذه الآية الكريمة يتوهم منها أنه حل وعلا لم يخفها بالفعل ولكنه قارب أن يخفيها لأن كاد فعل مقاربة.

وقد حاء في آيات أخر التصريح بأنه أخفاها كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقد ثبت عنه ﷺ أن المراد بمفاتح الغيب الخمس المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] الآية.

وكقوله: ﴿قُلْ إِلَمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] وقوله: ﴿فِيمَ أَلْتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣] إلى غير ذلك من الآيات.

والجواب من سبعة أوجه:

الأولى: وهو الراجع، أن معنى الآية أكاد أخفيها من نفسي أي لو كان ذلك يمكن وهذا على عادة العرب، لأن القرآن نـــزل بلغتهم، والواحد منهم إذا أراد المبالغة في كتمان أمر قال: كتمته من نفسى، أي لا أبوح لأحد. ومنه قول الشاعر:

أيسام تصميحيني هسند وأخسيرها مساكسدت أكستمه عسني من الخبر ونظير هذا من المبالغة قوله في على حديث السبعة الذين يظلهم الله: «رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» (١٠) ، وهذا القول مروي عن أكثر المفسرين، وعمن قال به ابن عباس وبحاهد وقتادة وأبو صالح كما نقله عنهم ابن حرير وحعفر الصادق، كما نقله عنه الألوسي في تفسيره. ويؤيد هذا القول أن في مصحف أُني أكاد أخفيها من نفسي، كما نقله الألوسي وغيره.

⁽١) صعيح: أخرجه البخاري في (الأذان/ ٦٦٠ فتح)، ومسلم في (الزكاة/ ١٠٣١ عبد الباقي).

وروى ابن خالويه ألها في مصحف أُني كذلك بزيادة فكيف أظهركم عليها وفي بعض القراءات بزيادة فكيف أظهرها لكم، وفي مصحف عبد الله بن مسعود بزيادة فكيف يعلمها غلوق. كما نقله الألوسى وغيره.

الوجه الثاني: أن معنى الآية ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ أي أحفى الإخبار بألها آتية، والمعنى أقرب أن أترك الإخبار عن إتيالها من أصله لشدة إخفائي لتعيين وقت إتيالها.

الوجه الثالث: أن الهمزة في قوله: أخفيها، هي همزة السلب لأن العرب كثيرًا ما تجعل الهمزة أداة لسلب الفعل، كقولهم: شكا إلي فلان فأشكيته أي أزلت شكايته، وقولهم: عقل البعير فأعقلته، أي أزلت عقاله.

وعلى هذا فللمنى «أكاد أخفيها» أي أزيل خفايها بأن أظهرها لقرب وقتها، كما قال تعالى: ﴿ اقْتَرَبَّتِ السَّاعَةُ ﴾ [القمر: ١] الآية، وهذا القول مروي عن أبي على، كما نقله عنه الألوسي في تفسيره، ونقله النيسابوري في تفسيره عن أبي الفتح الموصلي.

ومنه قول امرئ القيس بن عابس الكندي:

فيان تدفينوا السداء لا تخفسه وإن تبعينوا الحسرب لا نقعسد

على رواية ضم النون من لا نخفه، وقد نقل ابن جرير في تفسير هذه الآية عن معمر بن المثني أنه قال: أنشدنيه أبو الخطاب عن أهله في بلده بضم النون من لا نخفه ومعناه لا نظهره.

أما على الرواية المشهورة بفتح النون من لا نخفه. فلا شاهد في البيت إلا على قراءة من قرأ الكاد أخفيها بفتح الهمزة وممن قرأ بذلك أبو الدرداء وسعيد بن جبير والحسن وبمحاهد وحميد، وروي مثل ذلك عن ابن كثير وعاصم، وإطلاق خفاه يخفيه بفتح الياء بمعنى أظهره إطلاق مشهور صحيح، إلا أن القراءة به لا تخلو من شذوذ.

ومنه البيت المذكور على رواية فتح النون وقول كعب بن زهير أو غيره:

داب شهرين ثم شهرا دميكا باريكين يخفيان غميرا

أي يظهرانه. وقوله امرئ القيس:

خفساهن مسن إنفساقهن كأنمسا خفساهن ودق مسن عشمى مجلسب الوجه الرابع: أن حبر كاد محذوف. والمعنى على هذا القول أن الساعة آتية أكاد أظهرها، فحذف الخبر ثم ابتدأ الكلام بقوله: ﴿أَخْفِهَا لَشَجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْقَى﴾ [طه: ١٥] ونظير ذلك من كلام العرب قول ضايئ بن الحرث البرجمى:

هممست ولم أفعسل وكسدت وليستني تسركت علسى عسئمان تبكي حلاتله

يعنى: وكدت أفعل.

الوجه الخامس: أن كاد تأتي بمعنى أراد، وعليه فمعنى أكاد أخفيها أريد أن أخفيها، وإلى هذا القول ذهب الأخفش وابن الأنباري وأبو مسلم كما نقله عنهم الألوسي وغيره.

قال ابن حني في المحتسب، ومن مجيء كاد يمعني أراد، قول الشاعر:

كـــادت وكـــدت وتلـــك خير إرادة لـــو عـــاد مـــن لهـــو الصبابة ما مضى

كما نقله الألوسي، وقال بعض العلماء إن بحيء كاد بمعنى أراد قوله تعالى: ﴿ كَلَمْلِكَ كِلنَّا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦] أي أردنا له كما ذكره النيسابوري وغيره.

ومنه قول العرب لا أفعل كذا ولا أكاد أي لا أريد كما نقله بعضهم.

الوجه السادس: أن كاد من الله تدل على الوجوب، كما دلت عليه عسى في كلامه تعالى نحو ﴿قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾ [الإسراء: ١٥] أي هو قريب.

وعلى هذا فمعني أكاد أخفيها أنا أخفيها.

الوجه السابع: إن كان صلة، وعليه: فالمعنى ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَعْفِيهَا لِتُعَوَّى﴾ [طه: ١٥] الآية. واستدل قائل هذا القول بقول زيد الخيل:

سسويع إلى الهسيجاء شساك سسلاحه فمسا أن يكسساد قسونه يتسبنفس أي فما يتنفس قرنه. قالوا: ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُدُ يُواهَا﴾ [النور: ٤٠] أي لم يرها وقول ذي الرمة:

إذا غسير السنأي الخسبين لم يكسد ومسيس الهسوى مسن حب مية يبرح

أي لم يبرح على قول هذا القائل. قالوا:

ومن هذا المعنى قول أبي النحم:

وإن أتــــاك نعـــي فانــــدبن أبـــا قــد كــاد يطلــع الأعــداء والخطبا أي قد أطلِم الأعلاء.

وقد قدمنا أن أرجع الأقوال الأول. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَاَخْلُلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِ ﴿ يَفْفَهُوا فَوْلِي ﴾ [٢٧، ٢٨].

لا يخفى أنه من سؤل موسى الذي قال له ربه أنه آتاه إياه بقوله: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ مُؤَلِّكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ٣٦] وذلك صريح في حل العقدة من لسانه، وقد جاء في بعض الآيات ما يدل على بقاء شيء من الذي كان بلسانه كقوله تعالى عن فرعون ﴿أَهْ أَنَا خَيْرٌ هُنْ هَذَا الّذي هُوَ

مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٣].

وقوله تعالى عن موسى ﴿وَأَحِي هَارُونُ هُوَ أَقْصَحُ مِنِّي لِسَاناً قَارْسِلْهُ مَعِيَ﴾ [القصص: ٣٤] الآية.

والجواب: أن موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، لم يسأل زوال ما كان بلسانه بالكلية، وإنما سأل زوال القدر المانع من أن يفقهوا قوله، كما يدل عليه قوله: ﴿يَفْقَهُوا قَرْلِي﴾.

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاخْلُلْ عُقْلَةٌ مِّن لِّسَانِي﴾ ما نصه: وما سأَلُ أن يزول ذلك بالكلية، بل بحيث يزول العي ويحصل لهم فهم ما يريد منه، وهو قدر الحاجة، ولو سأل الجميع لزال، ولكن الأنبياء لا يسألون إلا بحسب الحاجة، ولهذا بقيت بقية. قال تعالى إحبارًا عن فرعون أنه قال ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَلَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِينٌ﴾ [الزحرف: ٥٣] أي يفصح بالكلام.

وقال الحسن البصري: واحلل عقدة من لساني، قال: حل عقدة واحدة، ولو سأل أكثر من ذلك أعطى.

وقال ابن عباس: شكا موسى إلى ربه ما يتخوف من آل فرعون في القتيل، وعقدة لسانه، فإنه كان في لسانه عقدة تمنعه من كثير من الكلام، وسأل ربه أن يعينه بأخيه هارون يكون رديًا. له، ويتكلم عنه بكثير مما لا يفصح به لسانه، فأناه سؤاله، فحل عقدة من لسانه.

وقال ابن أبي حاتم: ذكر عن عمر بن عثمان حدثنا بقية عن أرطأة بن المنذر حدثني بعض أصحاب محمد بن كعب عنه، لولا أنك تلحن في أصحاب محمد بن كعب عنه، قال: أتاه ذو قرابة له فقال له نقل له أنها أنهم أنهمت إذا حدثتك؟ قال: كلامك، ولست تعرب في قراءتك، فقال القرظي: يا ابن أخي ألست أفهمك إذا حدثتك؟ قال: فإن موسى القيالا إنما سأل ربه أن يحل عقدة من لسانه كي يفقه بنو إسرائيل قوله، و لم يزد عليها. انتهى كلام ابن كثير بلفظه.

وقد نقل فيه عن الحسن البصري وابن عباس ومحمد بن كعب القرظي ما ذكرنا من الجواب، ويمكن أن يجاب أيضًا بأن فرعون كذب عليه في قوله:﴿ وَلاَ يَكَادُ يُبِينُ﴾ كما كذب على الله في ادعاء الربوبية، وأن قوله: ﴿ هُوَ أَقْصَحُ مُنِّي لِسَلَقاً ﴾ [القصص: ٣٤] يدل على اشتراكه مع هارون في الفصاحة، فكلاهما فصيح، إلا أن هارون أفصح، وعليه فلا إشكال. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ فَقُولًا إِنَّا رَسُولًا رَبِّكَ ﴾ [٤٧] الآية.

يلل على أنهما رسولان وهما موسى وهارون، وقوله تعالى: ﴿ فَقُولا إِنَّا وَسُولُ وَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٦٦] يوهم كون الرسول واحد.

والجواب من وجهين:

الأول: أن معنى قوله: ﴿إِنَّا وَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي كل واحد منا رسول رب العالمين، كقوله البرجمي: فإني وقيارًا بما لغريب.

وإنما ساغ هذا لظهور المراد من سياق الكلام.

الوجمه الثنافي: أن أصل الرسول مصدر كالقبول والولوع، فاستعمل في الاسم فحاز جمعه وتثنيته، نظرًا إلى كونه بمعنى الوصف وساغ إفراد مع إرادة المثنى أو الجمع نظرًا إلى أن الأصل من كونه مصدرًا، ومن إطلاق الرسول على غير المفرد، قول الشاعر:

* الكني إلىها خسير الرمسول أعلمهم بنواحسي الخسير *

يعني وخير الرسل وإطلاق الرسول مرادًا به المصدر كثير، ومنه قوله: لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بقول ولا أرسلتهم برسول يعني برسالة.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمُا يَنمُوسَىٰ ﴾ [٤٩].

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَبُّكُمَا﴾ يقتضى أن المحاطب اثنان، وقوله: ﴿يَا مُوسَى﴾ يقتضى أن المحاطب واحد. والجواب من ثلاثة أوحه:

الأول: أن فرعون أراد خطاب موسى وحده. والمخاطب، إن اشترك معه في الكلام غير مخاطب ، غلب المخاطب على غيره، كما لو خاطبت رجلًا اشترك معه آخر في شأن.

والثاني: غاتب، فإنك تقول للحاضر منهما: ما بالكما فعلتما كذا والمخاطب واحد. وهذا ظاهر.

الوجه الثاني: أنه خاطبهما ممًّا وخص موسى بالنداء، لكونه الأصل في الرسالة.

الثالث: أنه خاطبهما ممًّا وخص موسى بالنداء لمطابقة رعوس الآي مع ظهور المراد، ونظير الآياد، ونظير المراد، ونظير الآية قولت تعلق إطه: ١١٧] ويجاب عنه بأن المرأة تبع لزوجها، وبأن شقاء الكد والعمل يتولاه الرجال أكثر من النساء، وبأن الخطاب لآدم وحده، والمرأة ذكرت فيما خوطب به آدم بدليل قوله: ﴿إِنَّ هَلْمَا عَلُوٌ لِّكُ فَكُمْ وَلَوْرُجِكَ ﴾ [طه: ١١٧] فهي ذكرت فيما خوطب به آدم والمخاطب هو وحده. ولذا قال: فتشقى لأن الخطاب لم يتوجه إليها هي، والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْمَا ۚ إِنَّى ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيٓ ﴾ [١١٥].

ظاهر هذه الآية: أن آدم ناس للمهد بالنهي عن أكل الشحرة، لأن الشيطان قاسمه بالله أنه له

ناصح حتى دلاه بغرور وأنساه العهد، وعليه فهو معذور لا عاص.

وقد جاءت آية أخرى تدل على خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبُّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: هو ما قدمنا من عدم العذر بالنسيان لغير هذه الأمة.

الثاني: أن نسي بمعنى ترك، والعرب ربما أطلقت النسيان بمعنى التسرك ومنه قولمه تعالى: ﴿ فَالْيُومُ تَنسَاهُمُ ﴾ [الأعراف: ١٥] الآية، والعلم عند الله تعالى.





سبورة الأنبياء

قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَغَبُّدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَّبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴾ [48].

هذه الآية تدل على أن جميع المعبودات مع عابديها في النار.

وقد أشارت آيات أخر إلى أن بعض المعبودين كعيسى والملاتكة ليسوا من أهل النار، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَقُولُ تعالى: ﴿ وَلَمْ مَثَلاً﴾ [الزخرف: ٥٧] الآية، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَقُولُ لَلْمُلاكِمْ أَهُولُا عَرْبُكُمْ كَانُوا يَعْبُلُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] وقوله: ﴿أُولِئُكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَتَعُونَ إِلَى رَبَّهِمُ الْوَسِيلَةُ أَيَّهُمْ أَقُرَبُ ﴾ [الإسراء: ٥٧] الآية.

والجواب من وجهين:

الأول: أن هذه الآية لم تتناول الملائكة ولا عيسي لتعبيره بما الدالة على غير العاقل.

وقد أشار تعالى إلى هذا الجواب بقوله: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَلَلًا بَلْ هُمْ قَرْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزحرف: ٨٥] لأنمم لو أنصفوا لما ادعوا دخول العقلاء في لفظ لا يتناولهم لغة.

الثاني: أن الملائكة وعيسى نص الله على إخراجهم من هذا دفعًا للتوهم ولهذه الحجة الباطلة بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهٰينَ مَسَقَتْ لَهُم مَثَنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَثْهَا مُتِّعَلُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] الآية. وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِلْمَا يُوحَى إِلَيُّ الْمَا إِلْهُكُمْ إِلَّهُ وَاَحدٌ فَهَلُ أَنْتُم مُسْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

عبر في هذه الآية الكريمة بلفظة: إنما وهي تدل على الحصر عند الجمهور، وعليه فهي تدل على حصر الوحي في توحيد الألوهية:

وقد حاءت آيات أخر تدل على أنه أوصى إليه غير ذلك كقوله: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيْ أَلَهُ اسْتَمَعَ نَهُرٌّ مِّنَ الجِنَّ﴾ [الجنّ: 1] الآية، وقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَلْبَاء الغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾ [هود: 29] وقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ بِمَا أُوَحَيَّنَا إِلَيْكَ﴾ [يوسف: ٣] الآية.

والجواب: أن حصر الوحي في توحيد الألوهية حصر له في أصله الأعظم، الذي يرجع إليه جميع الفروع، لأن شرائع كل الأنبياء داخلة في ضمن لا إله إلا الله، لأن معناها خلع كل الأنداد سوى الله في جميع أنواع العبادات، وإفراد الله بجميع أنواع العبادات، فيدخل في ذلك جميع الأوامر والنواهى القولية والفعلية والاعتقادية.



مسورة الحج

قوله تعالى: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَنَّلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۖ ﴾ [٣٩].

هذه الآية الكريمة تدل على أن قتال الكفار مأذون فيه لا واحب. وقد حاءت آيات تدل على وحوبه كقوله: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ اخْرُمُ فَالثَّلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التربة: ٥] الآية.

وقوله: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦] الآية. إلى غير ذلك من الآيات.

والجواب ظاهر، وهو أنه أذن فيه أولاً من غير إيجاب، ثم أوجب بعد ذلك كما تقدم في سورة البقرة، ويدل لهذا ما قاله ابن عباس وعروة بن الزبير وزيد بن أسلم ومقاتل بن حيان، وقتادة وبحاهد، والضحاك وغير واحد، كما نقله عنهم ابن كثير وغيره من أن آية ﴿أَذِنَ لِللَّهِينَ يُقَاتَلُونَ﴾ هي أول آية نسزلت في الجهاد. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ فَإِنِّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوثِ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [23]. ظاهر هذه الآية أن الأبصار لا تعمى، وقد جاءت آيات أخر تدل على عمى الأبصار كقوله: ﴿ أُولِّنَكَ ٱلَّذِينَ لَمَتْهُمُ اللّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ ﴾ [محمد: ٢٣] – وكقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَّجٌ ﴾ [النور: 71، والفتح: 1٧].

والجواب: أن التمييز بين الحق والباطل، وبين الضار والنافع، وبين القبيح والحسن، لما كان كله بالبصائر لا بالأبصار، صار العمى الحقيقي هو عمى البصائر لا عمى الأبصار. ألا ترى أن صحة العينين لا تفيد مع عدم العقل كما هو ضروري، وقوله: ﴿فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٣] يعني بصائرهم أو أعمى أبصارهم عن الحق وإن رأت غيره. قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلَّفِ سَنَةٍ مِّمًا تَعُدُّونَ ﴾ [٤٧].

هذه الآية الكريمة تدل على أن مقدار اليوم عند الله ألف سنة. وكذلك قوله تعالى: ﴿يُلَمِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعُرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مُمَّا تَعُلُمُونَ﴾ [السحدة: ٥].

وقد حاءت آية أخرى تدل على خلاف ذلك، هي قوله تعالى في سورة سأل سائل: ﴿تُقُورُجُ الْمُلاَمَكُةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَسْمِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] الآية.

اعلم أولاً أن أبا عبيدة روى عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن أبي مليكة أنه حضر كلاً من ابن عباس، وسعيد بن المسيب سئل عن هذه الآيات فلم يدر ما يقول فيها، ويقول: لا أدرى.

وللجمع بينهما وجهان:

الأول: هو ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس، من أن يوم الألف في سورة الحج هو أحد الأيام الستة التي خلق الله فيها السموات والأرض. ويوم الألف في سورة السحدة، هو مقدار سير الأمر وعروجه إليه تعالى. ويوم الخمسين ألفًا هو يوم القيامة.

الوجه الثاني: أن المراد بجميعها يوم القيامة، وأن الاختلاف باعتبار حال المؤمن والكافر، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿ فَلَمُلْكَ يَوْمُعُلُمْ يَوْمٌ عَسِيرٌ * عَلَى الكَافُوينَ غَيْرٌ يَسِيرٍ ﴾ [المدثر: ٩، ١٠] ذكر هذين الوجهين صاحب الإتقان. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَتْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَهِمَ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ ٱلْقَى ٱلشَّيْطَنُنُ فِيّ أَمْنَتُمه ﴾ [10] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن كل رسول وكل نبي يلقي الشيطان في أمنيته أي تلاوته إذا تلا.

ومنه قول الشاعر في عثمان ﷺ:

تمسى كسستاب الله أول لسيلة وآخسرها لاقسى هسام المقادر وقول الآخر:

تمسنى كسستاب الله آخسسو لسميله تمسنى داود السنوبور علسمى رمسسل ومعنى تمنى في البيتين قرأ وتلا. وفي صحيح البخاري عن ابن عباس أنه قال: إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته، إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه. وقال بعض العلماء: إذا تمنى أحب شيئًا وأراده، فكل نبي يتمنى إيمان أمته، والشيطان يلقي عليهم الوساوس والشبه، ليصدهم عن سبيل الله، وعلى أن تمنى بمعنى قرأ وتلا، كما عليه الجمهور، فمعنى إلقاء الشيطان في تلاوته، إلقاؤه الشبه والوساوس فيما يتلوه النّبي ليصد الناس عن الإيمان به، أو إلقاؤه في المتلو ما ليس منه ليظن الكفار أنه منه.

وهذه الآية لا تعارض بينها وبين الآية المصرحة بأن الشيطان لا سلطان له على عباد الله المؤمنين المتوكلين، ومعلوم أن خيارهم الأنبياء كقوله تعالى: ﴿إِلَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلطَانٌ عَلَى اللّهِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبَّهِمْ يَقَوَّكُونَ ﴾ إلَّمَا سُلطَانُهُ عَلَى الْمَهْنِ يَقَوَلُونَهُ وَاللّهِينَ هُمْ به مُشْرِكُونَ ﴾ [النصل: ٩٩، ١٠،]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَبَادِي لِيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلطَانٌ إِلاَّ مَن اللّهَكَ مَن اللّهَاكُ مَن اللّهَاكُ مَن اللّهَاكُ مَن اللّهَاكُ مِن اللّهَاكُ مِن اللّهَاكُ مَن اللّهَاكُ مَن اللّهَاكُ إِلاَّ أَن دَعَوَلُكُمْ فَاسْتَجَنَّمْ لِي ﴾ [المحر: ٢٤]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُم مِن سُلطَانٌ إِلاَّ أَن دَعَوَلُكُمْ فَاسْتَجَنَّمْ لِي ﴾ [إبراهيم: ٢٢]،

ووجه كون الآيات لا تعارض بينها، أن سلطان الشيطان المنفي عن المؤمنين المتوكلين في معناه وجهان للعلماء:

الأول: أن معنى السلطان الحجة الواضحة، وعليه فلا إشكال، إذ لا حجة مع الشيطان البتة، كما اعترف به فيما ذكر الله عنه في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَنَّهُمْ لِي﴾.

الثاني: أن معناه أنه لا تسلط له عليهم بإيقاعهم في ذنب يهلكون به ولا يتوبون منه، فلا ينافي ما وقع في آدم وحواء وغيرهما، فإنه ذنب مغفور لوقوع التوبة منه، فإلقاء الشيطان في أمنية التي سواء فسرناها بالقرآن أو التمني لإيمان أمته، لا يتضمن سلطانًا للشيطان على التي، بل من حن الوسوسة وإلقاء الشبه لصد الناس عن الحق كقوله: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَعَنِ السَّيطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَعَنِ السَّيطِ السَّيطَانُ أَلَّهُمْ السَّيطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَعَنِ السَّيطانُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل

فإن قيل: ذكر كتبر من المفسرين أن سبب نسزول هذه الآية الكرعة أن التي ﷺ أما سورة النحم بمكة، فلما بلغ: ﴿أَفَرَاتُهُمُ اللَّاتَ وَالْمُورَى * وَهَنَاقَ الظَّالِثَةَ الْأَخْرَى ﴾ [النحم: ٢٠، ٢٠] النحم بمكة، فلما بلغ آخر السورة التي الناسورة التي الناسورة التي الناسورة سحد وسحد معه المشركون والمسلمون، وقال للشركون: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم. وشاع في الناس أن أهل مكة أسلموا بسبب سحودهم مع التي ﷺ حتى رجع المهاجرون من الحبشة،

ظنًّا منهم أن قومهم أسلموا، فوجدوهم على كفرهم، ١١٠].

وعلى هذا الذي ذكره كثير من المفسرين: فسلطان الشيطان بلغ إلى حد أدخل به في القرآن على لسان النبي ﷺ الكفر البواح، حسبما يقتضيه ظاهر القصة المزعومة.

فالجواب: أن قصة الغرانيق مع استحالتها شرعًا لم تثبت من طريق صالح للاحتحاج، وصر ح بعدم ثبوتها خلق كثير من العلماء، كما بيناه بيانًا شافيًا في رحلتنا.

والمفسرون يروون هذه القصة عن ابن عبلس من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، ومعلوم أن الكلبي متروك.

وقد بين البزار ألها لا تعرف من طريق يجوز ذكره إلا طريق أبي بشر عن سعيد بن حبير مع الشك الذي وقع في وصله.

وقد اعترف الحافظ ابن ححر مع انتصاره لثبوت هذه القصة، بأن طرقها كلها، إما منقطعة أو ضعيفة، إلا طريق سعيد بن حبير.

وإذا علمت ذلك فاعلم أن طريق سعيد بن جبير لم يروها بما أحد متصلة إلا أمية بن خالد، وهو وإن كان ثقة فقد شك في وصلها، فقد أخرج البزار وابن مردويه من طريق أمية بن خالد عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسب، ثم ساق حديث القصة للذكورة. وقال: البزار، لا يروي متصلاً إلا بمذا الإستاد، تفرد بوصله أمية بن خالد، وهو ثقة مشهور.

وقال البزار: وإنما يروى من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، والكلبي متروك. فتحصل أن قصة الغرانيق لم ترد متصلة إلا من هذا الطريق الذي شك راويه في الوصل، وما كان كذلك فضعفه ظاهر.

ولذا قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: أنه لم يرها مسندة من وجه صحيح. وقال العلامة الشوكاني في هذه الفصة: ولم يصح شيء من هذا ولا ثبت بوجه من الوحوه ومع عدم صحته بل بطلانه. فقد دفعه المحققون بكتاب الله كقوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلُ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقُاوِيلِ﴾ [الحاقة: 23] الآية. وقوله: ﴿وَلُولًا أَنْ ثَبْتَنَاكُ لَقَدْ كِلدَتْ تُوكِنُ إِلْهِمْ ﴾ [الإسراء: ٧٤] الآية.

فنفى المقاربة للركون فضلاً عن الركون. ثم ذكر الشوكاني عن البزار ألها لا تروى بإسناد

⁽١) انظر الكلام على هذه الروايات في (تصب المنحنيق لنسف قصة الفرانيق)) للشيخ الألبان - رحمه الله -.

متصل، وعن البيهقي أنه قال: هي غير ثابتة من جهة النقل.

وذكر عن إمام الأثمة ابن حزيمة أن هذه القصة من وضع الزنادقة، وأبطلها عياض وابن العربي المالكي والفخر الرازي وجماعات كثيرة.

ومن أصرح الأدلة القرآنية في بطلائها: أن النّبي ﷺ قرأ بعد ذلك في سورة النحم قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَصْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَثَمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنسزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَان﴾ [النحم: ٢٣] فلو فرضنا أنه قال تلك الغرانيق العلى، ثم أبطل ذلك بقوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ فكيف يفرح المشركون بعد هذا الإبطال والذم التام الأصنامهم، بأها أسماء بلا مسميات، وهذا هو الأخير.

وقراءته ﷺ سوة النحم بمكة وسحود المشركين ثابت في الصحيح، و لم يذكر فيه شيء من قصة الغرانيق، وعلى القول بيطلانما فلا إشكال.

وأما على القول بثبوت القصة، كما هو رأي الحافظ ابن حمر، فإنه قال في فتح الباري: إن هذه القصة ثبتت بثلاثة أسانيد كلها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بللرسل وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها بمعض لأن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارحها، دل ذلك على أن لها أصلاً.

فللعلماء عن ذلك أجوبة كثيرة، من أحسنها وأقرها. أن النّي ﷺ كان يرتل السورة ترتبلاً تتحلله سكتات فلما قرأ ﴿وَمَثَاةَ الْقَالِفَةَ الْأَخْرَى﴾ [النحم: ٢٠] قال الشيطان لعنه الله محاكيًا لصوته ﷺ : تلك الغرانيق العلمي الخ. فظن المشركون أن العموت صوته ﷺ ، وهو يريء من ذلك براية الشمس من اللمس.

وقد بينا هذه المسألة بيانًا شافيًا في رحلتنا، فلذلك اختصرناها هنا فظهر أنه لا تعارض بين الآيات. والعلم عند الله تعالى.



سورة قد أفلح للؤمنون

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونَ ﴾ [٩٩].

لا يخفى ما يسبق إلى الذهن فيه من رحوع الضمير إلى الرب، والضمير بصيفة الجمع والرب حل وعلا واحد.

والجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: وهو أظهرها: أن الواو لتعظيم المخاطب، وهو الله تعالى كما في قول الشاعر: ألا فارحمسسوني يسمما إلىسمه محمسسد فسان لم أكسن أهسلاً فأنت لسم أهل وقول الآخر:

وإن شسنت حسرمت النسساء سواكم وإن شسنت لم أطعم نقاخسا ولا بردًا الوجه الثاني: أن قوله «رب» استفاثة به تعالى وقوله «رجعون» خطاب للملاتكة، ويستأنس لهذا الوجه بما ذكره ابن جرير عن ابن جريج، قال: قال رسول الله ﷺ لعائشة: «إذا عاين

المؤمن الملائكة قالوا: نرجعك إلى دار الدنيا؟ فيقول: إلى دار الهموم والأحزان؟ فيقول: بل قدموني إلى الله. وأما الكافر فيقولون له: نرجعك، فيقول: رب ارجعون»('').

الوجه الثالث: وهو قول المازي: أنه جمع الضمير ليدل على التكرار فكأنه قال: رب ارجعني ارجعني ارجعني. ولا يخلو هذ القول عندي من بعد. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَا أَنسابَ بَيْنَهُمْ يُوْمَيِدُ وَلاَ يَتَسَاتَ لُونَ ﴾ [101]. هذه الآية الكريمة تدل على ألهم لا أنساب بينهم يومنذ، وألهم لا يتساطون يوم القيامة، وقد حاءت آيات أخر تدل على ثبوت الأنساب بينهم، كقوله: ﴿ وَهُوْمَ يَقُورُ المُرْءُ مِنْ أَخْمِهِ ﴾ [عبس: 3٣] الآية. وآيات أخرى تدل على ألهم يتساطون كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْتِلَ بَعْضُهُمُ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاعُونَ ﴾ [الصافات: ٢٧].

⁽١) أخرجه ابن جرير (١٨/ ٤٠).

والجواب عن الأول: أن المراد بنفي الأنساب انقطاع فوائدها وآثارها التي كانت مترتبة عليها في الدنيا، من العواطف والنفع واللعبلات والتفاخر بالآباء لا نفي حقيقتها.

والجواب عن الثاني من ثلاثة أوجه:

الأول: أن نفي السؤال بعد النفخة الأولى، وقبل الثانية وإثباته بعدهما معًا.

الثناني: أن نفي السؤال عند اشتغالهم بالصعق والمحاسبة والجواز على الصراط، وإثباته فيما عدى ذلك، وهو عن السدي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

الثالث: أن السؤال المنفي سؤال خاص، وهو سؤال بعضهم العفو من بعض فيما بينهم من الحقوق لقنوطهم من الإعطاء، ولو كان المستول آبًا أو ابنًا أو أمًّا أو زوحة. ذكر هذه الأوجه الثلاثة أيضًا صاحب الإتقان.

قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَبِنَّنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ فَسْتَلِ ٱلْعَآدِينَ ﴾ [١١٣].

هذه الآية الكريمة تدل على أن الكفار يزعمون يوم القيامة أنهم ما لبثوا إلا يومًا أو بعض يوم، وقد حاءت آيات أخر يفهم منها خلاف ذلك، كقوله تعالى: ﴿ يَتَخَالَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِشُمْ إِلاً . عَشْراً ﴾ [طه: ١٠٣] وقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمُ تَقُومُ السَّاعَةُ يُفْسِمُ اللَّجْرِمُونَ مَا لَبِعُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: ٥٥].

والجواب عن هذا بما دل عليه القرآن: وذلك أن بعضهم يقول: لبثنا يومًا أو بعض يوم. وبعضهم يقول: لبئنا صاعة. وبعضهم يقول: لبئنا عشرًا.

ووجه دلالة القرآن على هذا أنه بين أن أقواهم إدراكًا وأرجحهم عقلاً وأمثلهم طريقة، هو من يقول إن مدة لبثهم يومًا. وذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِشُمْ إِلاَّ يَوْمًا﴾ [طه: ١٤] فدل ذلك على اختلاف أقوالهم في مدة لبثهم. والعلم عند الله تعالى.



مسورة النبور

قوله تعالى: ﴿ اَلزَّانِي لَا يَنكِعُ إِلَّا رَائِيَّةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّائِيَّةُ لَا يَنكِحُهَاۤ إِلَّا رَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرْمَ ذَالِكَ عَلَى ٱلْمُوْمِينَ﴾ [٣].

هذه الآية الكريمة تدل على تحريم نكاح الزواني والزناة على الأعفاء والمفاتف، ويدل لفلك قوله: ﴿مُحْصَنَات غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥] الآية. وقوله: ﴿مُحْصَيِّينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] الآية.

وقد حايت آيات أخر تدل بصومها على خلاف ذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِهُوا الأَيَامَى مِنكُمْ﴾ [النور: ٣٣] الآية. وقوله: ﴿وَأُحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُ﴾ [النساء: ٢٤].

والجواب عن هذا مختلف فيه، اختلافًا مبنيًّا على الاختلاف في حكم تزوج العفيف للزانية أو العفيفة للزاني، فمن يقول: هو حرام. يقول هذه الآية مخصصة لعموم: ﴿وَأَلْكِحُوا الْأَيَاشَى مِنكُمُ﴾ وعموم: ﴿وَأُحلُ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾.

والذين يقولون بعدم للنع، وهم الأكثر، أحابوا بأحوبة:

منها: أمّا منسوخة بقوله: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ ﴾ واقتصر صاحب الإتقان على النسخ. وممن قال بالنسخ: سعيد بن للسيب والشاقعي.

ومنها: أن النكاح في هذه الآية الوطء، وعليه فالمراد بالآية: أن الزاني لا يطاوعه على فعله ويشاركه في مراده إلا زانية مثله، أو مشركة لا ترى حرمة الزنا.

ومنها: أن هذا خاص، لأنه كان في نسوة بفايا كان الرحل يتزوج إحداهن على أن تنفق عليه على أن تنفق عليه على أن تنفق عليه مما كسبته من الزناء لأن ذلك هو سبب نسزول الآية. فرعم بعضهم: أفا مختصة بذلك السبب بدليل قوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْامَى﴾ الآية. وهذا أضعفها والله تعالى أعلم.

قوله تعالى: ﴿ لَخَنِيثُتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَتِ ۚ وَالطَّيِّبَتُ لِلطَّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيْنَتِ ﴾ [17]. هذه الآية الكريمة نسزلت في براءة أم للومنين عائشة رضي الله عنها مما رميت به. وذلك يؤيد ما قاله عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من أن معناها الحبيثات من النساء للخبيثين من الرحال، والحبيثون من الرحال للخبيثات من النساء، والطيبات من النساء للطيبين من الرحال، والطيبون من الرحال للطيبات من النساء، أي فلو كانت عائشة رضي الله عنها غير طبية لما حملها الله زوحة لأطيب الطيبين صلوات الله عليه وسلامه.

وعلى هذا، فالآية الكريمة يظهر تعارضها مع قوله تعالى: ﴿ صَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لَلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحِ وَامْرَأَةَ لُوطِ ﴾ [التحريم: ١٠] – إلى قوله – ﴿ مَعَ اللَّائِحَلِينَ ﴾ [التحريم: ١٠] وقوله أيضًا: ﴿ وَصَرَبَ اللَّهُ مَثِلاً لَلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فَرَعُونَا ﴾ [التحريم: ١٠] الآية.

إذ الآية الأولى دلت على خبث الزوجتين الكافرتين مع أن زوجيهما من أطيب الطيبين، وهما نوح ولوط عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام. والآية الثانية دلت على طيب امرأة فرعون مع خبث زوجها.

والجواب: أن في معنى الآية وحهين للعلماء.

الأول: وبه قال ابن عباس وروي عن مجاهد وعطاء وسعيد بن حبير والشعبي والحسن البصري وحبيب بن أبي ثابت والضحاك، كما نقله عنهم ابن كثير واختاره ابن جرير. أن معناها الحبيثات من القول للخبيثين من الرحال والخبيثات من القول للخبيثات من القول والطبيات من القول، أي فما نسبه أهل النفاق إلى القول للطبيات من القول، أي فما نسبه أهل النفاق إلى عائشة من كلام حبيث هم أولى به، وهي أولى بالبراءة والنسزاهة منهم، ولذا قال تعالى: ﴿ وَلَكُ عَلَيْكُ مُبْرِدُونَ مِمْا يَقُولُونَ ﴾ [النور: ٢٦] وعلى هذا الوجه فلا تعارض أصلاً بين الآيات.

الوجه الثاني: هو ما قدمنا عن عبد الرحمن بن زيد، وعليه فالإشكال ظاهر بين الآيات والذي يظهر لقيده عفا الله عنه أن قوله: ﴿الحَبِيفَاتُ لِلْحَبِيثِينَ﴾ إلى آخره على هذا القول من العام المخصوص، بدليل امرأة نوح ولوط وامرأة فرعون.

وعليه فالفالب تقييض كل من الطيبات والطيبين والخيبثات والحيبين لجنسه وشكله لللائم له في الحبث أو الطيب، مع أنه تعالى رعما قيض خبيثة لطيب كامرأة نوح ولوط، أو طيبة لخبيث كامرأة فرعون لحكمة بالفة، كما دل عليه قوله: ﴿وَمَرَبَ اللّهُ مَثَلاً لَلْفَيْنَ كَفَرُوا﴾ [التحريم: ١٨] مع قوله: ﴿وَمَلْكَ اللّهُمَالُ لَلْفَيْنَ لَكُنُولُ﴾ [المتحريم: ١٨] مع قوله: ﴿وَمَلْكَ اللّهُمَالُ لَعَشِيهُمَ للنّاس وَمَا يَقْعَلُهُا إِلّا المَالمُونَ﴾ [المنكبوت: ٤٣].

فدل ذلك على أن تقييض الخبيثة للطيب أو الطيبة للحبيث فيه حكمة لا يعقلها إلا العلماء،

وهي في تقييض الخبيئة للطيب أن يبين للناس أن القرابة من الصالحين لا تنفع الإنسان، وإنما ينفعه عمله. ألا ترى أن أعظم ما يدافع عنه الإنسان زوحته وأكرم الخلق على الله رسله، فدعول امرأة نوح وامرأة لوط النار، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمْ يُلْفِياً عَنْهُمَا مِنَ اللّهِ شَيْنًا وَقِيلَ ادْعُلا النَّارَ مَعَ النَّاطِينَ ﴾ [التحريم: ١٠] فيه أكم واعظ وأعظم زاجر من الاعترار بالقرابة من الصالحين والإعكرم بأن الإنسان إنما ينفعه عمله ﴿ لَيْسَ بِأُمَائِيكُمْ وَلاَ أَمَائِي أَهْلِ الكَيَتَابِ مَن يَعْمَلُ سُوءاً يُبخّرُ به ﴾ [النساء: ١٣٣] الآية.

كما أن دخول امرأة فرعون الجنة يعلم منه أن الإنسان إذا دعته الضرورة لمخالطة الكفار من غير اختياره، وأحسن عمله وصبر على القيام بدينه أنه يدخل الجنة ولا يضره خبث الذين يخالطهم ويعاشرهم فالحبيث حبيث وإن خالط الصالحين، كامرأة نوح ولوط، والطيب طيب وإن خالط الأشرار لا تجوز اختيارًا، كما دلت عليه أدلة أخر.

قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَآءَهُ، لَمْ يَحِدْهُ شَيَّا﴾ [٣٩].

لا يخفى ما يسبق إلى الذهن فيه من أن الضمير في قوله: حاءه يدل على شيء موجود واقع عليه المجيء، لأن وقوع الجميء على العدم لا يعقل. ومعلوم أن الصفة الإضافية لا تتقوم إلا بين متضائفين، فلا تدرك إلا بإدراكهما فلا يعقل وقوع الجميء بالفعل إلا بإدراك فاعل وقع منه الجميء، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَجِدُهُ شَيْعًا﴾ يدل على عدم وجود شيء يقع عليه الجميء، في قوله تعالى: ﴿خَامَهُ﴾ .

والجواب عن هذا من وجهين. ذكرهما ابن جرير في تفسير هذه الآية، قال: فإن قال قائل: وكيف قيل: حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا، فإن لم يكن السراب شيئًا، فعلام دخلت الهاء في قوله «حتى إذا حاء»؟

قيل: إنه شيء يرى من بعيد كالضباب الذي يرى كتيفًا من بعيد، والهباء فإذا قرب منه دق وصار كالهواء، وقد يحتمل أن يكون معناه: حتى إذا حاء موضع السراب لم يجد السراب شيئًا، فاكتفى بذكر السراب عن ذكر موضعه. انتهى منه بلفظه.

والوحه الأول أظهر عندي بدليل قوله: وقد يحتمل أن يكون معناه إلخ...

قوله تعال: ﴿ فَإِذَا اَسْتَغَذَّنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَن لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾ [17]. هذه الآية الكريمة تدل على أنه ﷺ له الإذن لمن شاء، وقوله تعالى: ﴿ فَقَا اللَّهُ خَتَكَ لَمُ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] الآية. يوهم خلاف ذلك.

والجواب ظاهر: وهو أنه ﷺ له الإذن لمن شاء من أصحابه الذين كانوا معه على أمر حامع، كصلاة جمعة أو عيد أو جماعة أو احتماع في مشورة ونحو ذلك. كما بينه تعالى بقوله: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعْهُ عَلَى أَمْرِ جَامِعٍ لَمْ يَنْهُبُوا حَتَّى يَسْتَأَذْنُوهُ إِنَّ اللَّيْنِ يَسْتَأَذْنُولُكُ أُولِنَكَ اللَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بالله وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأَذَّنُوكَ لِبَعْضِ شَائِهِمْ فَأَذَن لَّمَن شَنَّ مَنْهُمْ ﴾ [الدور: ٦٢].

وأما الإذن في خصوص التخلف عن الجهاد، فهو الذي بين الله لرسوله أن الأولى فيه ألا يبادر بالإذن حتى يتبين له الصادق في عذره من الكاذب، وذلك في قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمْكَ لِمَ أَذْنَتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَنِينَ لَكَ الَّذِينَ صَلَقُوا وَتَعْلَمَ الكَاذِبِينَ﴾ [التوبة: 2٣].

فظهر أن لا منافاة بين الآيات. والعلم عند الله تعالى.



بسيلة الزمزال حيد

سبورة الفرقيان

قوله تعالى: ﴿ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَهِذِ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [٢٤].

هذه الآية الكريمة تدل على انقضاء الحساب في نصف نهار، لأن المقيل القيلولة أو مكالها، وهي الاستراحة نصف النهار في الحر.

وثمن قال بانقضاء الحساب في نصف لهار: ابن عباس وابن مسعود وعكرمة وابن حبير لدلالة هذه الآية على ذلك، كما نقله عنهم ابن كثير وغيره.

وفي تفسير الجلالين ما نصه: وأخذ من ذلك انقضاء الحساب في نصف نهار، كما ورد في حديث انتهى منه، مع أنه تعالى ذكر أن مقدار يوم القيامة خمسون ألف سنة في قوله تعالى: ﴿ فِي يُومُ كَانَ مِقْلَاوُهُ مُحَمَّسِينَ أَلْفَ مَنْنَةَ﴾ [المعارج: ٤].

والظاهر في الجواب: أن يوم القيامة يطول على الكفار ويقصر على المؤمنين ويشير لهذا قوله تمالى بعد هذا بقليل: ﴿ اللَّلْكَ يَوْمَنْدُ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢٦] فتخصيصه عسر ذلك اليوم بالكافرين يدل على أن المؤمنين ليسوا كذلك. وقوله تمالى: ﴿ فَلَلْكَ يُوْمَنُدُ يَعْرِمُ عَلَى الكَافِرِينَ غَيْرَ يَسِيرٍ ﴾ [المدثر: ١٠، ١٠] يدل بمفهومه أيضًا على أنه يسير على للكومنين غير عسير.

كما دل عليه قوله تمالى: ﴿مُهُطِّعِينَ إِلَى اللَّاعِ يَقُولُ الكَافُورُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسَرٌ ﴾ وقال ابن جرير حدثني يونس أنبأنا ابن وهب أنبأنا عمرو بن الحارث أن سعيدًا الصواف حدَّه أنه يلفه أن يوم القيامة يقصر على المؤمنين حتى يكون كما بين العصر إلى غروب الشمس، وأتم يتقلبون في رياض الجنة حتى يفرخ من النامى، وذلك قوله: ﴿أَصَّحَابُ الجَنَّةَ يَوْمُتَلْ خَيْرٌ مُّسْتَقَراً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً ﴾ [الفرقان: ٢٤] ونقله عنه ابن كثير في تفسيره. ومن للعلوم أن السرور يقصر به الزمن، والكروب والهموم سبب لطوله، كما قال أبو سفيان بن الحارث يرشي التي ﷺ:

أوقست فسيات ليلسي لا يسزول ولسيل أخسي المسسية فسيه طول وقال الآخر:

فقصسارهن مسع الممسوم طسويلة وطسوالهن مسع السسرور قصسار

ولقد أحاد من قال:

ليلسى وليلسي نفسى نومي اختلافهما في الطسول والطول طوبي لي لو اعتدلا يجسود بالطسول ليلسى كلمسا بخلت بالطسول ليلسى وإن جسادت به بخلا

ومثل هذا كثير في كلام العرب جداً. وأما على قول من فسر المقيل بأنه المأوى والمنـــزل، كقتادة رحمه الله فلا تعارض بين الآيتين أصلاً. لأن المعنى على هذا القول: أصحاب الجنة يومنذ خير مستقرًّا وأحسن مأوى ومنـــزلًا. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ أُوْلَتِهِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْفُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ [٧٥] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على ألهم بجزون غرفة واحدة، وقد حايت آيات أخر تدل على خلاف ذلك، كقوله تمالى: ﴿ وَلَهُمْ عُرَفٌ مِّنَ فَوْقِهَا غُرَفُ مَّنِيَّةً ﴾ [الزمر: ٢٠] وكقوله: ﴿ وَهُمْ فَى الْفُرُفُاتُ آمنُونَ﴾ [سبأ: ٣٠].

وقيل: إن المراد بالغرفة: الدرحة العليا في الجنة. وعليه فلا إشكال وقيل: الغرفة الجنة، سميت غرفة لارتفاعها.





سبورة الشعبراء

قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [١٠٥].

هذه الآية تدل على أن قوم نُوح كذبوا جماعة من الرسلين بدليل صيفة الجمع في قوله «المرسلين» ثم بين ذلك بما يدل على خلاف ذلك وأثمم إنما كذبوا رسولاً واحدًا وهو نوح، عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، بقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ وُحَّ أَلاَ تَتَقُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٦] — إلى قوله - ﴿قَالَ رَبُّ إِنَّ قَوْمِي كَذَبُونِ﴾ [الشعراء: ١١٧].

والجواب عن هذا: أن الرسل عليهم صلوات الله وسلامه لما كانت دعوهم واحدة وهي: لا إله إلا الله -- صار مكذب واحد منهم مكذبًا لجميعهم. كما يدل لذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبِّلِكَ مِن رُسُول إلاَّ لُوحي إِلَيْه أَلُهُ لاَ إِلَه إِلاَّ أَنَا فَاعْبُلُونَ ﴿ [الأنبياء: ٢٥] وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّة وَمُولاً ﴾ [النمل: ٣٦] الآية. وقد بين تعالى: أن مكذب بعضهم مكذب للحميم بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْمَنُ بِيَهْضٍ وَتُكَفِّرُ بِيَقْضٍ وَيُوبِلُونَ أَن يَشْخِلُوا بَيْنَ فَلِك سَبِيلاً * أُولْكُكَ هُمُ الكَافُرُونَ حَقَاً ﴾ [الساء: ١٥٥، ١٥].

وياتي مثل هذا الإشكال والجواب في قوله: ﴿كَنَّبَتْ عَادْ الْمُوسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخْوَهُمْ هُودٌ﴾ [الشعراء: ١٢٣، ١٢٤] إلى آخره. وقوله: ﴿كَنَّبُتْ قَمُودُ الْمُوسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخْوَهُمْ صَالِحُ﴾ [الشعراء: ١٤١، ١٤١].

وكذلك في قصة لوط وشعيب، على الجميع وعلى نبينا الصلاة والسلام.

بنسسيلغة ألزَّهُ زَالْحِيدِ

سبورة النميل

قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةً إِلَهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [٣٥].

يدل على تعدد رسلها إلى سليمان وقوله: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سَلَيْهَانَ﴾ [النمل: ٣٦] بإفراد فاعل حاء وقوله تعالى إخبارًا عن سليمان أنه قال: ﴿ ارْجِعُ إِلَيْهِمْ فَلَنَّاتِيَّتُهُم بِعِتُودٍ﴾ [النمل: ٣٧] الآية. يدل على أن الرسول واحد.

والظاهر في الجواب: هو ما ذكره غير واحد من أن الرسل جماعة، وعليهم رئيس منهم، فالجمع نظرًا إلى الكل والإفراد نظرًا إلى الرئيس، لأن من معه تبع له، والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ خَشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّن يُكَذِّبُ بِقَايَنتِنَا﴾ [٨٣] الآية.

هذه الآية بدل ظاهرها على أن الحشر خاص بمؤلاء الأفواج المكذبة وقوله بعد هذا بقليل ﴿وَكُلُّ أَتُوهُ ذَاخِوِينَ﴾ [النمل: ٨٧] يدل على أن الحشر عام، كما صرحت به الآيات القرآنية عن كثرة.

والجواب عن هذا: هو ما بينه الألوسي في تفسيره من أن قوله: ﴿وَكُلُّ أَتُوهُ وَالْحَوِينَ﴾ [النمل: ٨٧] يراد به الحشر العام وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَعْشُرُ مِن كُلُّ أَفَة فَوْجاً﴾ أي بعد الحشر العام يمم الله المحذين للرسل من كل أمة لأحل التوبيخ المنصوص عليه بقوله: ﴿أَكُلْبَتُم بِآيَاتِي وَلَمُ تُحْطُوا بِهَا عَلْما أَهُاذًا كُتُمْة مُعْمُلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] فللراد بالقوج من كل أمة الفوج المكذب للرسل يحشر للتوبيخ حشراً خاصًا، فلا ينافي حشر الكل لفصل القضاء، وهذا الوحه أحسن من تخصيص الفوج بالرؤساء كما ذهب إليه بعضهم.

قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [٨٨] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على أن الجبال يظنها الرائي ساكنة وهي تسير. وقد حاءت آيات أخر تدل على أن الجبال راسية، والراسي هو الثابت في عمل كقوله تعالى: ﴿وَٱلْحِيَالَ أَرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٣٢]. وقوله: ﴿وَٱلْقِي فِي الأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

وقوله: ﴿وَالأَرْضُ مَلَدُنَّاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَّاسِيٓ﴾ [الحسر: ١٩] وقوله: ﴿وَجَمَلُنَا فِيهَا

رَوَاسِيَ﴾ [المرسلات: ٢٧].

وَوجه الحمع ظاهر وهر أن قوله أرساها ونحوه: يعني في الدنيا، وقوله: ﴿وَهِيَ تُمُرُّ مَوْ السَّحَابِ﴾ : يعني في الآخرة، بدليل قوله: ﴿وَيُومْ يُشَخُّ فِي الصَّوْرِ لَهَوْرِ عَمَن فِي السَّمُوَاتِ﴾ [النمل: ٨٧] ثم عطف على ذلك قوله: ﴿وَتَرَى الجَيَالَ﴾ الآية.

ومما يدل على ذلك النصوص القرآنية على أن سير الجبال في يوم القيامة، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمُ لَسُيِّرُ الْجِبَالُ وَقَوَى الأَرْهَى بَارِزْقُ﴾ [الكهف: ٤٧] وقوله: ﴿وَسُيُّوتِ الْجِبَالُ فَكَالَتُ صَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠].

بنسي أنقبا أتأثم التحكي

سيورة القصص

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ۚ لَا تَقَتَّلُوهُ ۗ [٩] الآية.

الخطاب في قوله: ولك يدل على: أن المتعاطب واحد. وفي قوله: لا تقتلوه يدل على أنه جماعة.

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: أن صيغة الجمع للتعظيم.

الثنافي: ألها تعني فرعون وأعوانه الذين هموا معه بقتل موسى، فأفردت الضمير في قولها: لك، لأن كونه قرة عين في زعمها يختص بفرعون دولهم وجمعته في قولها: لا تقتلوه. لألهم شركاء معه في الهم بقتله.

الثالث: ألها لما استعطفت فرعون على موسى التفتت إلى المأمورين بقتل الصبيان قائلة لهم: لا تقتلوه. معللة ذلك بقولها: عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدًا.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُنُوا ﴾ [29] الآية.

أهله زوحته بدليل قوله: ﴿وَمَسَارَ بَالْقَلِهِ﴾ [القصص: ٢٩] لأن للمروف أنه سار من عند شعيب بزوجته ابنة شعيب أو غير شعيب على القول بذلك. وقوله: ﴿الْمُكْتُوا﴾ : حطاب جماعة الذكور فما وحه خطاب المرأة بخطاب جماعة الذكور.

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الإنسان يخاطب للرأة بخطاب الجماعة، تعظيمًا لها، ونظيره قول الشاعر: فسيان شسئت حسومت النساء سواكم وإن شسئت لم أطعسم نقاخُسا ولا بودًا

الثاني: أن معها حادمًا والعرب ربما حاطبت الاثنين خطاب الجماعة.

الثالث: أنه كان له مع زوجته ولدان له اسم الأكو منهما: حيرشوم واسم الأصغر اليعازر. والجواب الأول ظاهر، والثاني والثالث عتملان لألهما من الإسرائيليات. والعلم عند الله تعالى. قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [٥٦].

قد قدمنا أن وحه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَإِلُّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] أن الهدى المنفي عنه ﷺ هو منع التوفيق والهدى المثبت له هو إبّانة الطريق.



سبورة العنكبوت

قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم يَحْمَدِلِينَ مِنْ خَطَيَتِهُم مِّن شَيْءً ﴾ [١٣] الآية.

لا يعارضه قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنُ أَثْقَالُهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] كما تقدم بيانه مستوفى في سورة النحل. فأتقالهم أوزار ضلالهم، والأنْقال التي معها أوزار إضلالهم ولا ينقص ذلك شيئًا من أوزار أتباعهم الضالين.

قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُّوَّةَ وَٱلْكِتَبَ ﴾ [٢٧].

هذه الآية الكريمة تدل على أن النبوة والكتاب في خصوص ذرية إبراهيم، وقد ذكر في سورة الحديد ما يدل على اشتراك نوح معه في ذلك في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْمَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي فُرْيِّهِهُمَا النَّبُوَّةُ وَالْكَتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦].

والجواب أن وحه الاقتصار على إبراهيم أن جميع الرسل بعده من ذريته وذكر نوح معه لأمرين:

أحدهما: أن كل من كان من ذرية إبراهيم فهو من ذرية نوح.

والثاني: أن بعض الأنبياء من ذرية نوح و لم يكن من ذرية إبراهيم كهود وصالح ولوط ويونس على خلاف فيه. ولا ينافي ذلك الاقتصار على إبراهيم؛ لأن المراد من كان بعد إبراهيم لا من كان قبله أو في عصره، كلوط عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام.

بنسب لِقَوَالَحْوَرُالَحْدِ

سورة الروم

قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَخِهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۖ ﴾ [٣٠] الآية.

هذا خطاب خاص بالتي ﷺ. وقد قال تعالى بعده: ﴿ فَتَعِينَ إِلَهُ وَالْقُوهُ ﴾ [الروم: ٣١] فقوله: منيين إليه والله على التي ﷺ ، فقوله: منيين إليه حال من ضمير الفاعل المستر في قوله: ﴿ فَالْقَمْ وَجَهَكَ ﴾ الواقع على التي ﷺ ، فتقرير المعنى فأقم وحهك يا نبي الله ﷺ في حال كونكم منيين إليه، وقد تقرر عند علماء العربية أن الحال إن لم تكن سبية لابد أن تكون مطابقة لصاحبها إفرادًا وتثنية وجمًا وتذكيرًا وتأنيئًا فما وحه الجمع بين هذه الحال وصاحبها؟ فالحال جمع وصاحبها مفردا والجواب أن الخطاب الخاص بالتي ﷺ ، يعم حكمه جميع الأمة، فالأمة تدخل تحت خطابه ﷺ.

فتكون الحال من الجميع الداخل تحت خطابه 🏂 .

ونظير هذه الآية في دخول الأمة تحت الخطاب الخاص به ﷺ.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُمُ النَّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] الآية.

فقوله طلقتم النساء بعد يا أيها التّي دليل على دخول الأمة تحت لفظ التّي. وقوله: ﴿يَا آلِهُمَّا النِّيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحرم: ١] ثم قال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللّهُ لَكُمْ تَحَلّهَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحرم: ٢]. وقوله: ﴿يَا آلِهَا النِّيمُ التّي اللّهُ﴾ [الأحزاب: ١] ثم قال: ﴿إِنَّ اللّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ [النساء: ٩٤] الآية.

وقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مُنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكُهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] ثم قال: ﴿لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمَنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] الآية.

وقوله: ﴿ وَمَا تُكُونُ فِي شَأْنِ ﴾ [يونس: ٦١] ثم قال: ﴿ وَلاَ تَقْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾ [يونس: ٦١].

ودخول الأمة في الخطاب الخاص بالنَّبي ﷺ هو مذهب الجمهور وعليه مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله تعالى، خلاقًا للشافعي رحمه الله.



سبورة لقميان

قوله تعالى: ﴿ وَصَاحِبُهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ [١٥].

هذه الآية الكريمة تدل على أن الأمر بير الوالدين الكافرين، وقد حايت آية أخرى يفهم منها خلاف ذلك وهي قوله تمالى: ﴿لاَ تَجِدُ قُومًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادٌ اللّهَ﴾ [المحادلة: ٢٧] الآية.

ثم نص على دخول الآباء في هذا بقوله: ﴿وَلَوْ كَاثُوا آبَاعَهُمْ﴾ [المحادلة: ٢٣] الذي يظهر لي والله تعالى أعلم: أنه لا معارضة بين الآيتين.

ووحه الجمع بينهما أن المصاحبة بالمعروف أحم من الموادة، لأن الإنسان يمكنه إسلاء المعروف لمن يوده ومن لا يوده، والنهي عن الأخص لا يستلزم النهي عن الأعم، فكأن الله حذر من المودة المشعرة بالحمية، والموالاة بالباطن لجميع الكفار يدخل في ذلك الآباء. وغيرهم، وأمر الإنسان بأن لا يفعل لوائديه إلا المعروف وفعل المعروف لا يستلزم المودة لأن المودة من أفعال القلوب لا من أفعال الجوارح.

وعما يدل لذلك إذنه ﷺ الأسماء بنت أبي بكر الصديق أن تصل أمها وهي كافرة^(١) ، وقال بعض العلماء: إن قصتها سبب لنسزول قوله تعالى: ﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يَقَاتِلُوكُمْ فِي المدين﴾ [المتحنة: ٨] الآية.

قوله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهُمُ ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِعَ وَاللَّهِ عَن وَلَدِمِ ﴾ [٣٣] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على أن يوم القيامة لا ينفع فيه والد ولده، وقد حاءت آية أخرى تدل على رفع درحات الأولاد بسبب صلاح آبائهم حتى يكونوا في درحة الآباء مع أن عملهم أي الأولاد لم يبلغهم تلك الدرحة إقرارًا لعيون الآباء بوحود الأبناء معهم في منازلهم من الجنة

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الحبة/ ٢٩٢٠ / فتح)، ومسلم في (الزكاة/ ٢٠٠٣/ عبد الباقي).

الجزء العاشر (١٥٣)

وذلك نفع لهم، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالْبَعَنَهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانِ ٱلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَمَا ٱلْتَنَاهُم مُنْ عَمَلَهِم مَن ضَيْءٍ﴾ [الطور: ٢٦] الآية.

ووجه الجمع أشير إليه بالقيد الذي في هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَعَثُهُمْ ثُرَّيْتُهُم بِإِيَّاكُ وعين فيها النفع بأن إلحاقهم بمم في درحالهم يقيد الإيمان. فهي أخص من الآية الأخرى والأخص لا يعارض الأعم. وعلى قول من فسر الآية بأن معنى قوله: ﴿لاَ يَعْجُزِي وَاللَّهُ عَنْ وَلَدْهُ لا يقضى عنه حقًا ولا يدفع عنه عذابًا حق عليه، فلا إشكال في الآية.

وسيأتي لهذا زيادة إيضاح في سورة النحم في الكلام على: ﴿وَأَن لُيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَمَى﴾ [النحم: ٣٩] الآية. إن شاء الله تعالى.



سبورة السجيلة

قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَتَوَفَّنكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾ [11] الآية.

الآية.

أسند في هذه الآية الكريمة التوفي إلى ملك واحد، وأسنده في آيات أخر إلى جماعة لمللاكة كفوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلاكَةُ﴾ [النساء: ٩٧] وقوله: ﴿تَوَفَّتُهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لاَ يُفَرَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]. وقوله: ﴿وَلَوْ تَوَى إِذْ يَتَوَفَّى اللَّذِينَ كَفُرُوا المَلاكَةُ ﴾ [الأنفال: ٥٠] الآية. وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ الظَّالَمُونَ فِي غَمْرات المَوْت وَالْمَلاكَةُ بَاسطُوا أَيْسِهِمْ﴾ [الأنفام: ٩٣]

وأسنده في آية أخرى إلى نفسه حل وعلا وهي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَلَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٣] الآية.

والجواب عن هذا ظاهر، وهو أن إسناده التوفي إلى نفسه، لأن ملك الموت لا يقدر أن يقبض روح أحد إلا بإذنه ومشيئته تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَتَفْسِ أَن تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْن اللَّه كَتَاباً مُوَّجُلاً ﴾ [آل عمران: ٤٥] وأسنده للك الموت لأنه هو المأمور بقبض الأرواح وأسنده للصلاكحة لأن ملك الموت له أعوان من الملاكحة تحت رئاسته، يفعلون بأمره وينزعون الروح إلى الحلقوم، فيأخذها ملك الموت: والعلم عند الله تعالى.



مسورة الأحسزاب

قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّنَّا ٱلنَّبِينَ ﴾ [١] الآية.

لا منافاة بينه وبين قوله في آخر الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِواً﴾ [النساء: ٩٤] بصيغة الجمع لدعول الأمة تحت الخطاب الخاص بالنَّبي ﷺ لأنه قدو تمم كما تقدم بيانه مستوفّى في سورة الروم.

قوله تعالى: ﴿ مَّا جَعَلَ آللَّهُ لِرَجُلِ مِّن قُلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾ [٤].

هذه الآية الكريمة تدل بفحوى خطاها، أنه لم يجعل الامرأة من قلبين في حوفها.

وقد حاءت آية أخرى يوهم ظاهرها خلاف ذلك وهي قوله تعالى في حفصة وعاتشة: ﴿إِنَّ تُتُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] الآية. فقد جمع القلوب لهاتين المرأتين.

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن المثنى إذا أضيف إليه شيئان هما حزآه، حاز في ذلك المضاف الذي هو شيئان الجمع والتثنية والإفراد، وأفصحها الجمع فالإفراد فالتثنية على الأصح سواء كانت الإضافة لفظًا أو معن.

فاللفظ مثاله: شويت رءوس الكبشين أو رأسهما أو رأسيهما.

والمعنى: قطعت الكبشين رعوسهما وقطعت منهما الرعوس، فإن فرق المثنى فالمحتار الإفراد غو ﴿على لسان داود وعيسى ابن مريم﴾ [المائدة: ٧٨] وإن كان الاثنان المضافان منفصلين عن المثنى المضاف إليه، أي كانا غير حزابه. فالقياس الجمع وفاقًا للفقراء وفي الحديث: «ها أخوجكما من يبوتكما إذا أويتما إلى مضاجكما» (") وهذه فلانة وفلانة يسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما، أهما فيه أحر، ولقي عليًا وحمزة فضرباه بأسيافهماً").

واعلم أن الضمائر الراجعة إلى هذا للضاف، يجوز فيهما الجمع نظرًا إلى اللفظ، والتثنية نظرًا

⁽١) صحيح: بنحوه أخرجه مسلم في (الأشربة/ ٢٣٨/ عبد الباقي).

⁽٢) هكذا بالأصل.

الجزء العاشو (١٥٥)

إلى المعنى فمن الأول وقوله:

خليلسي لا قلسك نفومسكما أمسا فسإن فسا فسيما دهسيت بسه أمسا ومن الثاني قوله:

قلسوبكما يغشساهما إلا مسن عسادة إذا مسنكما الأبطسال يغشساهم الذعر

الثنايي: هو ما ذهب إليه مالك بن أنس رحمه الله تعالى: من أن أقل الجمع اثنان ونظيره قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةً﴾ [النساء: ١١] أي أخوان فصاعدًا.

قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُمْ أُمَّهَا مُهَمَّمُ ۗ [7].

هذه الآية الكريمة تدل بدلالة الالتزام على أنه ﷺ أب لهم، لأن أمومة أزواجه لهم تستلزم أبوته ﷺ لهم.

وهذا المدلول عليه بدلالة الالتزام مصرح به في قراءة أبي بن كعب ر الله يقرؤها: وأزواجه أمهاهم وهو أب لهم. وهذه القراءة مروية أيضًا عن ابن عباس.

وقد حاءت آية أخرى تصرح بخلاف هذا للملول عليه بدلالة الالتزام والقراءة الشاذة. وهي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَد مِّن رُّجَالكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] الآية.

والجواب: ظاهر، وهو أن الأبوة المنبتة دينية والأبوة المنفية طينية، وهذا يرتفع الإشكال في قوله: ﴿وَالْمُوالِّهُمُ مَنَاعًا فَاصْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ قوله: ﴿وَإِذْ مَأْلُتُمُوهُنَّ مَنَاعًا فَاصْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣] إذ يقال كيف يلزم الإنسان أن يسأل أمه من وراء حجاب.

والحواب ما ذكرناه الآن فهن أمهات في الحرمة والاحترام، والتوقير والإكرام، لا في الخلوة بمن ولا في حرمة بناتهن، ونحو ذلك. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبَيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَجَكَ ﴾ [٥٠] الآية.

يظهر تعارضه مع قوله: ﴿لاَ يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية.

والجُواب أَن قوله: ﴿لاَ يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ﴾ منسوَحْ بقرله: ﴿إِلَّا أَخْلُلْنَا لَكَ أُزُواجَكَ ﴾ وقد قدمنا في سورة البقرة أنه أحد الموضعين اللذين في المصحف ناسخهما قبل منسوخهما، لتقدمه في ترتيب المصحف، مع تأخره في النسزول على القول بذلك.

وقيل: إن الآية الناسخة لها هي قوله تعالى: ﴿تُوجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ١٥] الآية. وقال بعض العلماء هي محكمة. وعليه فالمعنى لا يحلُّ لك النساء من بعد، أي من بعد النساء التي أحلهن الله لك في قوله: ﴿إِنَّا أَخَلُلْنَا لَكَ أَلْوَاجَكَ﴾ الآية. فتكون آية ﴿لاَ يَحلُّ لَكَ النَّسَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] محرمة ما لم يدخل في آية ﴿إِنَّا أَخَلُكُنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ كالكتابيات والمشركات والبدويات على القول بذلك، فيهن وبنات العم والعمات، وبنات الحال والخالات، اللاتي لم يهاجرن معه على القول بذلك فيهن أيضًا.

والقول بعدم النسخ قال به أبي بن كعب، وبجاهد، في رواية عنه، وعكرمة والضحاك في رواية، وأبو رزين في رواية عنه وأبو صالح والحسن وقتادة في رواية، والسدي وغيرهم، كما نقله عنهم ابن كثير وغيره، واختار عدم النسخ ابن حرير وأبو حيان.

والذي يظهر لنا: أن القول بالنسخ أرجع، وليس المرجع لذلك عندنا أنه قول جماعة من الصحابة، ومن بعدهم منهم علي وابن عباس وأنس وغيرهم، ولكن المرجح له عندنا: أن قول أعلم الناس بللسألة: أعنى أزواجه ﷺ لأن حلية غيرهن من الضرات وعدمها، لا يوجد من هو أشد اهتمامًا كما منهن، فهن صواحبات القصة.

وقد تقرر في علم الأصول: أن صاحب القصة يقدم على غيره، ولذلك قدم العلماء رواية ميمونة وأبي رافع أنه ﷺ تزوجها وهو حلال، على رواية ابن عباس المتفق عليها، أنه تزوجها عرمًا (١) ، لأن ميمونة صاحبة القصة وأبا رافع سفير فيها.

فإذا علمت ذلك، فاعلم أن ممن قال بالنسخ أم للومنين عائشة رضي الله عنها، قالت: «ما مات 囊 حتى أحل الله له النساء»(" وأم للومنين أم سلمة رضي الله عنها قالت: «لم يمت رسول الله 難 走 حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم».

أما عائشة فقد روى عنها ذلك الإمام أحمد والترمذي، وصححه النسائي في سننيهما والحاكم وصححه، وأبو داود في ناسخه، وابن المنذر وغيرهم.

وأما أم سلمة فقد رواه عنها ابن أبي حاتم كما نقله عنه ابن كثير وغيره ويشهد لذلك ما رواه حماعة عن عبد الله بن شداد ﷺ تزوج أم حبيبة وجويرية رضي الله عنهما بعد نـــزول ﴿لاَ يَعِلُّ لَكَ النَّسَاءُ﴾.

قال الألوسي في تفسيره: إن ذلك أخرجه عنه ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم. والعلم عند الله تعالى.

⁽١) صعيح: تقلم تخريجه.

⁽٢) صحيح: تقلم تخريجه.



مسورة مبسأ

قوله تعالى: ﴿وَهَلْ غُبَرَىٰ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ [١٧].

هذه الآية الكريمة على كلتا القراءتين قراءة ضم الياء مع فتح الزاي مبنيًا للمحهول، مع رفع الكفور على أنه نائب الفاعل، وقراءة نجازي بضم النون وكسر الزاي مبنيًا للفاعل مع نصب الكفور، على أنه مفعول به تدل على خصوص الجزاء بالمبالفين في الكفر.

وقد حاءت آیات أخر تدل علی عموم الجزاء كقوله تعالی: ﴿فَمَن يَفَمَلْ مِثْقَالَ فَرُّهِ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] الآية.

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: أن المعنى ما نحازي هذا الجزاء الشديد المستأصل إلا المبالغ في الكفران.

الثاني: أن ما يفعل بفير الكافر من الجزاء ليس عقابًا في الحقيقة، لأنه تطهير وتمحيص.

الثالث: أنه لا يجازى بحميم الأعمال مع المناقشة التامة إلا الكافر، ويدل لهذا قول النّبي على الله و الله و الله و و و و و الله و

قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ۗ [٤٧] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أنه ﷺ لا يسأل أسته أجرًا على تبليغ ما جايهم به من خير الدنيا والآخرة. ونظيرها قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا أَصْالُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرِ وَمَا أَنَا مِنَ الْتَكَلَّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] وقوله تعالى: ﴿أَمْ تَسَالُهُمْ أَجْراً فَهُم مِّن مُفْرَمَ مُثْقَلُونَ﴾ [الطور: ٤٠] في سورة الطور والقلم. وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسَالُكُمْ عَلَيْه مِنْ أَجْرٍ إِلاَّ مَن شَاءً أَن يُتَخذ إِلَى رَبِّه سَيادٌ﴾ [الفرقان: ٧٥] وقوله: ﴿قُلْ لاَ أَسَالُكُمْ عَلَيْه أَجْراً إِنْ هُوَ إِلاَّ ذَكْرَى الْمُعَالَمِينَ﴾ [الأسماء: ٩٠].

⁽١) صعيح: أخرجه البخاري في (العلم/ ١٠٣/ فتح)، ومسلم في (الجنة/ ٢٨٧٦/ عبد الباقي).

وعدم طلب الأجرة على التبليغ هو شأن الرسل كلهم عليهم صلوات الله وسلامه كما قال تعالى: ﴿ اللَّيْمُوا الْمُرْسَلِينَ * اللِّيمُوا مَن لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ [يس: ٢٠، ٢١] وقال تعالى في سورة الشعراء: ﴿ وَمَا أَسَأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِي إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٩] في قصة نوح وهود وصالح ولوط وشعيب عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام.

وقال في سورة هود عن نوح ﴿وَيَا قَوْمٍ لاَ أَسَّأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالاً إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [هود: ٢٩] الآية.

وَقَالَ فَيِهَا أَيْضًا عَن هُود ﴿ يَا قُومٍ لاَ أَسَّالُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [هود: ٥٠] الآية. وقد حاء في آية أخرى ما يوهم خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿ قُلُلُ لاَّ أَسَّالُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوْثَةَ فِي القُرْبَى ﴾ [الشورى: ٢٣].

اعلم أولا أن في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ المُودَّةَ فِي القُرْبَى ﴾ أربعة أقوال:

الأول. ورواه الشعبي وغيره عَن ابن عبكَن، وبه قال مجاهد وقتادة وعكرمة وأبو مالك والسدي والضحاك وابن زيد وغيرهم، كما نقله عنهم ابن حرير وغيره أن معنى الآية: ﴿قُلَلُ لاَّ السَّائِكُمْ عَلَيْهِ أَجْوَلُ إِلاَّ الْمَوْتُونُ فِي القُرْتِي﴾ أي لا أن تودوني في قرابتي التي بيني وبينكم فتكفوا عني أذاكم وتمنعون من أذى الناس، كما تمنعون كل من بينكم وبينه مثل قرابتي منكم.

وكان ﷺ في كل بطن من قريش رحم، فهذا الذي سألهم ليس بأحر على التبليغ، لأنه مبذول لكل أحد لأن كل أحد يوده أهل قرابته وينتصرون له من أذى الناس، وقد فعل له ذلك أبو طالب، و لم يكن أحرًا على التبليغ؛ لأنه لم يؤمن وإذا كان لا يسأل أحرًا إلا هذا الذي ليس بأحر، تحقق أنه لا يسأل أحرًا كقول النابغة:

ولا عسيب فسيهم غسير أن مسيوفهم . قسن فلسول مسن قسراع الكستائب ومثل هذا يسميه البلاغيون تأكيد للدح، بما يشبه الذم، وهذا القول هو الصحيح في الآية، واختاره ابن حرير وعليه فلا إشكال.

الثناني: أن معنى الآية ﴿إِلاَّ المُوَدَّةُ فِي القُرْنَى﴾ أي لا تؤذوا قرابتي وعترتي واحفظوي فيهم. ويروى هذا القول عن سعيد بن جبير وعمرو بن شعيب وعلي بن الحسين وعليه فلا إشكال أيضًا. لأن الموادة بين المسلمين واجبة فيما بينهم، وأحرى قرابة النَّبي ﷺ. قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمِّنَاتُ بَعْصُهُمْ أُولِيَّاءً بَعْضِ﴾ [التوبة: ٧١].

· وفي الحديث «إن مثل المؤمنين في تراحمهم وتوادهم كالجسد الواحد إذا أصيب منه عضو

تداعى له ماتر الجسد بالسهر والحمى (١٠) ، وقال ﷺ : «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب للفسه (١٠) . والأحاديث في مثل هذا كثيرة حداً. وإذا كان نفس الدين يوجب هذا بين المسلمين تبين أنه غير عوض عن التبليغ.

وقال بعض العلماء: الاستثناء منقطع على كلا القولين، وعليه فلا إشكال.

فمعناه على القول الأول: لا أسألكم عليه أحرًا، لكن أذكركم قرابتي فيكم.

وعلى الثاني: لكن أذكركم الله في قرابتي فاحفظوني فيهم.

القول الثالث: وبه قال الحسن ﴿إِلاَّ الْمَوْقَةَ فِي القُرْتِي﴾ أي إلا تتوددوا إلى الله وتتقربوا إليه بالطاعة والعمل الصالح، وعليه فلا إشكال. لأن التقرب إلى الله ليس أحرًا على التبليغ.

القول الرابع: ﴿إِلاَّ المُودَّةَ فِي القُرْبَى﴾ أي إلا أن تتوددوا إلى قراباتكم وتصلوا أرحامكم، ذكر ابن حرير هذا القول عن عبد الله بن قاسم.

وعليه أيضًا فلا إشكال، لأن صلة الإنسان رحمه، ليست أحرًا على التبليغ، فقد علمت الصحيح في تفسير الآية، وظهر لك رفع الإشكال على جميع الأقوال.

وأما القول بأن قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ المَوَدَّةَ فِي القُولَنِي﴾ منسوخ بقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا صَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرِ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧] فهو ضعيف. والعلم عند الله تعالى.



سبورة فاطبر

قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُتَّمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ۚ إِلَّا فِي كِتَنبٍ ﴾ [11].

الضمير في قوله عمره يظهر رحوعه إلى المعمر، فيشكل معنى الآية، لأن المعمر والمنقوص من عمره ضدان، فيظهر تنافي الضمير ومفسره.

والجواب: أن المراد بالمعمر هنا حنس المعمر الذي هو مطلق الشخص، فيصدق بالذي لم

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الأدب/ ٢٠١١/ فتح)، ومسلم في (البر والصلة/ ٢٥٨٦/ عبد الباقي).

⁽٢) صحيح: أخرجه البخاري في (الإيمان/ ١٣/ فتح)، ومسلم في (الإيمان/ ٤٥/ عبد الباقي).

ينقص من عمره، وبالذي نقص من عمره، فصار المعنى: لا يزاد في عمر شخص ولا ينقص من عمر شخص إلا في كتاب.

وهذه المسألة هي المعروفة عند علماء العربية بمسألة: عندي درهم ونصفه، أي نصف درهم آخر.

قال ابن كثير في تفسيره: الضمير عائد على الجنس لا على العين، لأن طويل العمر في الكتاب وفي علم الله لا ينقص من عمره، وإنما عاد الضمير على الجنس. انتهى منه.

قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّبِيِّ ﴾ [٤٣].

يدل على أن المكر هنا شيء غير السيئ أضيف إلى السيء للزوم المغايرة بين المضاف والمضاف إليه.

وقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحِيقُ الْمَكُرُ الْمُسِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣] يدل على أن المراد بالمكر هنا هو السيء بعينه لا شيء أخر، فالتنافي بين التركيب الإضافي والتركيب التقييدي ظاهر.

والذي يظهر والله تعالى أعلم أن التحقيق حواز إضافة الشيء إلى نفسه، إذا اختلفت الألفاظ، لأن المغايرة بين الألفاظ ربما كفت في المغايرة بين المضاف والمضاف إليه. كما حزم به ابن حرير في تفسيره في غير هذا الموضع.

ويشير إليه ابن مالك في الخلاصة بقوله:

وإن يكـــونا مفــردين فأضــف حــتمًا وإلا أتــبع الــدي ردف وأما قدله:

ولا يضَاف اسسم لما بسه اتحسد معسى وأول مسسوهما إذا ورد فالذي يظهر فيه بعد البحث أنه لا حاجة إلى تأويله مع كثرته في القرآن واللفة العربية، فالظاهر أنه أسلوب من أساليب العربية بدليل كثرة وروده، كقوله هنا: ومكر السيئ، والمكر هو المسئى السيء بدليل قوله: ﴿وَالدَّارُ الآخِرةُ﴾ [الأحزاب: السيء بدليل قوله: ﴿وَالدَّارُ الآخِرةُ﴾ [الأحزاب: ٢٩] والدار هي الآخرة، وكقوله: ﴿شَهْرُ رَمَصَانَ ﴾ [المبقرة: ١٨٥] والشهر هو رمضان على التحقيق. وكقوله: ﴿مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ﴾ [تقدم: ١٦] والحبل هو الوريد.

ونظيره من كلام العرب قول عنترة في معلقته:

ومشك مسابغة هستكت فسووجها بالسيف عسن حامسي الحقيقة معلم فأصل المشك بالكسر السير الذي تشد به الدرع، ولكن عنترة هنا أراد به نفس الدرع وأضافه إليها، كما هو واضح من كلامه؛ لأن الحكم مهتك الفروج واقع على الدرع لا على السير الذي تشد به، كما حزم به بعض المحققين وهو ظلهر خلاقًا لظاهر كلام صاحب تاج المروس، فإنه أورد بيت عترة شاهدًا لأن للشك السير الذي تشد به الدرع، بل المشك في بيت عترة هذا على التحقيق هو السابغة وأضيف إليها على ما ذكرنا وقول امرئ القيس:

كبكسر المقانساة البسياض بصفرة غسادها نمسير المساء غسير المحلسات فالبكر هي المقاناة على التحقيق، وأما على ما ذهب إليه ابن مالك: فالجواب تأويل المضاف بأن المراد به مسمى المضاف إليه.



مسورة يسس

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَن آتَبَعَ ٱلذِّكَرَ وَخَشَىٰ ٱلرَّحْمَانَ﴾ [11] الآية.

ظاهرها خصوص الإنذار بالمتنفعين به ونظيرها قوله تعالى: ﴿إِنُّهَا أَنْتَ مُنذُرُّ مَن يُحْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥].

وقد حايت آيات أخر تدل على عموم الإندار كفوله: ﴿وَثُمَنَدَرَ بِهِ قَوْمًا لَدا ﴾ [مريم: ٩٧]. وقوله: ﴿ فَأَلْنَوْكُكُمْ فَاراً تَلَظَّى ﴾ [الليل: ١٤]. وقوله: ﴿ فَأَلْنَوْتُكُمْ فَاراً تَلَظَّى ﴾ [الليل: ١٤]. وقوله: وأغا خص في بعض الآيات بالمؤمنين لبيان أهُم هم المتنفون به دون غيرهم، كما قال تعالى: ﴿ وَذَكُورٌ فَإِنَّ الذَّكُورَى تَنفَعُ المُؤْمِنِينَ ﴾ [الليليت ٥٥].

وبين أن الإنذار وعدمه بالنسبة إلى إيمان الأشقياء. بقوله: ﴿ مُوَاءٌ عَلَيْهِمُ أَأَنْلُورَتُهُمْ أَمْ لَمُ تُنذُوهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].



مسورة الصافات

قوله تعالى: ﴿ فَنَبَذُّنَّهُ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴾ [١٤٥].

هذه الآية الكريمة فيها التصريح بنبذ يونس بالعراء، عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام. وقد جاءت آية أخرى يتوهم منها خلاف ذلك وهي قوله: ﴿ لَوْلَا أَنْ تَلَمَارُكُهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبُهِ لَنَهِذَ بِالْعَرَاءِ﴾ [القلم: ٤٩] الآية.

و الجواب: أن الامتناع المللول عليه بحرف الامتناع الذي هو لولا منصب على الجملة الحالية لا على حواب لولا.

وتقرير المعى: لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء في حال كونه مذمومًا لكنه تداركته نعمة ربه، فنبذ بالعراء غير مذموم. فهذه الحال عمدة لا فضلة، أو أن المراد بالفضلة، ما ليس ركنًا في الإسناد، وإن توقفت صحة للعن عليه. ونظيرها قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضَ وَمَا يَيْتَهُمَا لاعِينَ ﴾ [الدخان: ٣٦] وقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطلاً ﴾ [ص: ٢٧] الآية. لأن النفي فيهما منصب على الحال لا على ما قبلها.



سبورة ص

قوله تعالى: ﴿ وَهَلَ أَتَنكَ نَبُواْ ٱلْخَصْمِ ﴾ [٢٦] الآية.

هذه الآية تدل بظاهرها على أن الخصم مفرد، ولكن الضمائر بعده تدل على خلاف ذلك. والجواب: أن الخصم في الأصل مصدر خصمه، والعرب إذا نعتت بالمصدر أفردته وذكرته. وعليه: فالخصم يراد به الجماعة والواحد والاثنان، ويجوز جمعه وتثنيته لتناسي أصله الذي هو المصدر، وتنسزيله منسزلة الوصف. قال ابن مالك:

ونعسستوا بمسسدر كسميرا فالتسروه الإفسراد والستذكيرا



مسورة الزمسر

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾ [٣٣] ظاهر في الإفراد.

وقوله: ﴿ أُوْلَئُكُ هُمُ التَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣] يدل على خلاف ذلك. وقد قدمنا وجه الجمع عررًا بشواهده في سورة البقرة في الكلام على قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوَقَلَدُ لَارًا ﴾ [البقرة: ١٧] الآية.

قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَنعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ [٥٣] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أمرين:

الأول: أن المسرفين ليس لهم أن يقنطوا من رحمة الله، مع أنه حايت آية تدل على خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمُ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٤٣].

والجواب: أن الإسراف يكون بالكفر ويكون بارتكاب المعاصي دون الكفر، فآية ﴿وَأَنَّ الْمُسْوِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ في الإسراف الذي هو كفر.

وآَية ﴿قُلْ يَا حَبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَقُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ ﴾ في الإسراف بللعاصي دون الكفر، ويجاب أيضًا بأن آية ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِقِينَ هُمُ أَصْحَابُ التَّارِ ﴾ فيما إذا لم يتوبوا وإن قوله: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ النَّفِينَ أَسْرَقُوا ﴾ فيما إذا تَابوا.

والأمو الثاني: أنما دلت على غفران جميع الذنوب مع أنه دلت آيات أخر على أن من الذنوب ما لا يغفر، وهو الشرك بالله تعالى.

والجواب: أن آية ﴿إِنَّ اللَّهُ لاَ يَلْقُولُ أَن يُشْرِكُ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] مخصصة لهذه، وقال بعض العلماء: هذه مقيدة بالتوبة بدليل قوله تعالى: ﴿ وَأَلْبِيُوا إِلَى رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ٤٥] فإنه عطف على قوله: ﴿لاَ تَقْنُطُوا﴾ [الزمر: ٥٣] وعليه. فلا إُشكال. وهو اختيار ابن كثير.



سبورة غافير

قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٧].

هذه الآية الكريمة تدل على أن استغفار لللاتكة لأهل الأرض خاص بالمؤمنين منهم، وقد جاءت آية أخرى يدل ظاهرها على خلاف ذلك وهي قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الأرض﴾ [الشورى: ٥] الآية.

والجواب: أن آية غافر مخصصة لآية الشورى، والمعنى: ويستغفرون لمن في الأرض من المؤمنين، لوحوب تخصيص العام بالخاص.

قوله تعالى: ﴿ وَإِن يكْ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمْ ۖ ﴾ [٢٨].

لا يخفى ما يسبق إلى الذهن في هذه الآية من توهم المتافاة بين الشرط والجزاء في البعض؛ لأن المناسب لاشتراط الصدق هو أن يصيبهم جميع الذي يعلهم لا بعضه، مع أنه تعالى لم يقل: وإن يك صادقًا يصبكم كل الذي يعدكم. وأحيب عن هذا بأحوبة من أقربها عندي: أن المراد بالبعض الذي يصيبهم هو البعض العاجل الذي هو عذاب الدنيا، لأنحم أشد حوفًا من العذاب العاجل؛ ولأنحم أقرب إلى التصديق بعذاب الدنيا منهم بعذاب الآخرة.

ومنها: أن المعنى إن يك صادقًا فلا أقل من أن يصيبكم بعض الذي يعدكم، وعلى هذا فالنكتة المبالغة في التحذير؛ لأن إذا حذرهم من إصابة البعض، أفاد أنه مهلك عوف، فما بال الكل وفيه إظهار لكمال الإنصاف وعدم التعصب. ولذا قدم احتمال كونه كاذبًا.

ومنها: أن لفظة البعض يواد بما الكل، وعليه فمعنى ﴿ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ۚ كل الذي يعدكم. ومن شواهد هذا في اللغة العربية قول الشاعر:

إن الأمـــور إذا الأحــــداث دبــــرها ﴿ دُونَ الشــيوخُ تـــرى في بعضها خللا

يعني ترى فيها خللا.

وقول القطامي:

قد يدرك الستاني بعض حاجسته وقد يكون مع المستعجل الزلل

يعني قد يدرك المتأني حاجته.

وأما استدلال أبي عبيدة لهذا، يقول لبيد:

تسراك أمكسنة إذا لم أرضها أو يعتلق بعض السفوس حامها

فغلط منه، لأن مراد لبيد ببعض النفوس نفسه، كما بينته في رحلتي في الكلام على قوله: ﴿وَلَوْ أَنْ قُوآنَا مُسِرَّتُ بِه الجَبَالُ﴾ [الرعد: ٣٦] الآية.



سبورة فصلت

قوله تعالى: ﴿• قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ ٱلْأَرْضَ﴾ [٩] – إلى قوله - ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَاءَ﴾ [١١].

تقدم وحه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠] في الكلام على قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مًا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَمَا وَلِلْأَرْضِ ٱتَّنَّيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَمَّا أَتَّيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ [11].

لا يخفى ما يسبق إلى الذهن من منافاة هذه الجال وصاحبها، لأهَا جمع مذكر عاقل وصاحبها ضمير تثنية لغير عاقل، ولو طابقت صاحبها في التثنية حسب ما يسبق إلى الذهن، لقال: أتينا طائعين.

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: وهو الأظهر عندي: أن جمعه للسموات والأرض، لأن السموات سبع والأرضين كذلك، بدليل قوله: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مُقْلَهُنَّ﴾ فالتنبية لفظية تحتها أربعة عشر فردًا.

وأما إتيان الجمع على صيغة جمع العقلاء، فلأن العادة في اللغة العربية أنه إذا وصف غير العاقل بصفة تختص بالعاقل أحري عليه حكمه. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوّكُما وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] لما كان السّجود في الظاهر من خواص المقلاء أحري حكمهم على الشمس والقمر والكواكب لوصفها به، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَالُوا نَشِّدُ أَصْنَاماً فَيَظُلُّ لَهَا عَاكِفِينَ * قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَنْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَعْشُرُونَ﴾ [الشعراء: ٧١- ٧٣].

فأجرى على الأصنام حكم العقلاء لتنسزيل الكفار لها منسزلتهم، ومن هذا المعني قول قيس ابن الملوح:

* أسرب القطا هل من يعير جناحه * البيت

فإنه لما طلب الإعارة من القطا، وهي من خواص العقلاء أحري على القطا اللفظ المختص بالعقلاء لذلك ووجه تذكير الجمع أن السموات والأرض تأنيثها غير حقيقي.

الوجه الثاني: أن لمعنى: قالتا أتينا بمن فينا طائمين فيكون فيه تغليب العاقل على غيره، والأول أظهر عندي. والعلم عند الله تعالى.



سبورة الشورى

قوله تعسالى: ﴿ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَسْمِيرَكَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَسْظُرُونَكَ مِن طَرْفِ خَفِيْ ۗ ﴾ [٤٤] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن الكفار يوم القيامة ينظرون بعيون خفية ضعيفة النظر، وقد حاءت آية أخرى يتوهم منها خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿ فَكَشَفْنا عَنْكُ عَطَاءَكُ فَبَصُوكُ اليوم حديد﴾ [ق: ٢٧].

والجنواب: هو ما ذكره صاحب الإتقان، من أن المراد بحدة البصر: العلم وقوة المعرفة. قال قطرب: فبصرك أي علمك، ومعرفتك كما قوية من قولهم: بصر بكذا، أي علم وليس المراد رؤية العين. قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غَطَاعَكُهُۗ﴾.

وقال بعض العلماء: ﴿فَيَصَرُكُ النَّوْمَ حَلَيْكُ أَيْ تَدَرَكُ بِهِ مَا عَمَيْتَ فِي دَارِ الدَّنَيَا، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَبْصَرَنَا وَسَمِعْنَا فَارْجَعْنَا﴾ [السحدة: ١٢] الآية. وقوله: ﴿وَرَأَى المُجْرِعُونَ الثَّارَ فَظَنُوا أَلَهُمْ مُواقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٣٥] الآية. وقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يُؤمَّ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الطَّالِمُونَ اليَّوْمُ فِي صَلالٍ مُبِينِ﴾ [مرىم: ٣٥]. و دلالة القرآن على هذا الوجه الأخير ظاهرة، فلعله هو الأرجح، وإن اقتصر صاحب الإتقان على الأول.



سبورة الزخرف

قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَنُ مَا عَبَدَّنَهُم ﴾ [٧٠].

كلامهم هذا حق؛ لأن كفرهم بمشيئة الله الكونية، وقد صرح الله بأهُم كاذبون حيث قال: ﴿مَا لَهُم بذَلكَ مَنْ عَلْم إِنْ هُمْ إِلاَّ يَحْرُصُونَ﴾ [الزحرف: ٧٠].

وقد قَلَمَنَا الحَوَابَ وَأَضَحًا فِي سَورة الأنعام فِي الكلام على قوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُنَا﴾ [الأنعام: 18.٨] الآية.

قوله تعالى: ﴿ وَهُو آلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَّهُ ﴾ [٨٤].

هذا العطف مع التنكير في هذه الآية يتوهم الجاهل منه تعدد الآلهة، مع أن الآيات القرآنية مصرحة بأنه واحد كقوله: ﴿ وَاعْلُمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهُ إِلاَّ اللّٰهُ ﴾ [محمد: ١٩] وقوله: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَه إِلاَّ إِلَّهُ وَاحَدُ ﴾ [المائدة: ٧٣] الآية.

والحُواب: أن معنى الآية، أنه تعالى هو معبود أهل السموات والأرض، فقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي في السَّمَاء إلَهُ ﴾ أي معبود وحده في السماء، كما أنه للعبود بالحق في الأرض، سبحانه وتعالى.



سبورة الدخيان

قوله تعالى: ﴿ ثُمُّ صُبُواْ فَوَقَ رَأْسِهِ. مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ﴿ ثَقَ أِثَلَكَ أَنتَ ٱلْعَزِيرُ ٱلْكَرِمُ ﴿ ثَيْنَ ﴾ [٤٨، ٤٩].

هذه الآية الكريمة يتوهم من ظاهرها ثبوت العزة والكرم لأهل النار، مع أن الآيات القرآنية

مصرحة بخلاف ذلك كقوله: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَتْمَ فَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] أي صاغرين أذلاء وكقوله: ﴿وَلَهُمْ عَلَمَاتٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] وكقوله هنا ﴿خُلُوهُ فَاعْتُلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الجَحيم﴾ [الدخان: ٤٧].

والجواب: أنما نسزلت في أبي حهل لما قال: أيوعدني محمد ﷺ وليس بين حبليها أعز ولا أكرم مني، فلما عذبه الله بكفره قال له: ذق إنك أنت العزيز الكريم في زعمك الكاذب، بل أنت المهان الحسيس الحقير فهذا التقريع نوع من أنواع العذاب.



سبورة الجاثية

قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ ٱلْبُوْمُ نِسَنَكُرُ كُمِّا مُسَمَّدٌ لِقَاءً يُؤْمِكُرٌ هَنَدًا﴾ [٣٤]. لا يعارض قوله تعالى: ﴿ لاَ يَقَسِلُّ رَبِّي وَلاَ يَسَى﴾ [طه: ٥٢] ولا قوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لَسِيَّا﴾ [مرج: 12].

وقد قدمنا الحواب واضحًا في سورة الأعراف.



سبورة الأحقاف

قوله تعالى: ﴿ فَلَ مَا كُنتُ بِدُعًا مَنَ ٱلرُّسُلُ وَمَا آذرى ما يُفَعَلُ بِى وَلَا بِكُرْ ۗ ﴾ [4] الآية. هذه الآية الكريمة تدل على أنه ﷺ لا يعلم مصير أمره، وقد حاءت آية أخرى تدل أنه عالم بأن مصيره إلى الخير، وهي قوله تعالى: ﴿ لِيَظْهُرَ لَكَ اللّٰهُ مَا تَقَلَمُ مِن فَلَبِكَ وَمَا تَأْخُرُ ﴾ [الفتح: ٢] فإن قوله: ﴿ وَمَا تَأْخُرُ ﴾ تنصيص على حسن العاقبة والحاتمة.

والجواب ظلهر: وهو أن الله تعالى علمه ذلك بعد أن كان لا يعلمه ويستأنس له بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمُ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١٦٣] الآية رقوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِن جَمَّلُنَاهُ لُوراً﴾ [الشورى: ٥٧] الآية. وقوله: ﴿وَوَجَلَكُ ضَالاً فَهَلَتَى﴾ [الضحى: ٧] وقوله: ﴿ وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الكِتَابُ إِلا رَحْمَةً مِّن رَّبُّكَ ﴾ [القصص: ٨٦] الآية.

وهذا الجواب، هو معنى قول ابن عبلس. وهو مراد عكرمة والحسن وقتادة بأنها منسوخة بقوله: ﴿لَيْلُهُمُ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَلَّمُ﴾ الآية.

ويدل له أن الأحقاف مكية وسورة الفتح نــزلت عام ست في رحوعه ﷺ من الحديبية. وأحاب بعض العلماء: بأن المراد ما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا من الحوادث والوقائع، وعليه، فلا إشكال. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿يَقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ آللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِ. يَغَفِرَ لَكُم مِن دُنُوبِكُرُ وَنَجْرَكُم مِنَ عَذَابٍ أَلِيمِ﴾ [٣١].

هذه الآية يفهم من ظاهرها أن حزاء المطيع من الجن غفران ذنوبه وإحارته من عذاب أليم، لا دخوله الجنة.

وقد تمسك جماعة من العلماء منهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بظاهر هذه الآية فقالوا: إن الملومين المطيعين من الجن لا يدخلون الجنة، مع أنه جاء في آية أخرى ما يدل على أن مؤمنيهم في الجنة وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَهَنْ خَافَ مَقَامَ رَبَّهِ جَنْتَانِ ﴾ [الرحمن: ٤٦] لأنه تعالى بين شحوله للجن والإنس بقوله: ﴿ فَهَا يُكُنُ اللهِ عَلَيْكُ اللهُ وَلَهُ عَلَيْكُ اللهُ وَلَهُ عَلَيْكُ اللهُ وَلَهُ جَالًا ﴾ [الرحمن: ٢٥] ويستأنس لهذا بقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَظْهِمْ وُلَا جَالُهُ ﴾ [الرحمن: ٢٥] لأنه يشير إلى أن في الجنة حتًا يطمئون النساء كالإنس.

والجواب عن هذا أن آية الأحقاف نص فيها على الغفران والإحارة من العذاب، ولم يتعرض فيها لدخول الجنة بنفي ولا إثبات، وآية الرحمن نص فيها على دخولهم الجنة لأنه تعالى قال فيها ﴿وَلَهَنْ خَافَ مَقَامَ رَبَّهُ﴾.

وقد تقرر في الأصول أن الموصولات من صيغ العموم، فقوله: ﴿ وَلَمَنْ خَافَ ﴾ يعم كل خاتف مقام ربه، ثم صرح بشمول ذلك للحن والإنس معًا بقوله: ﴿ فَيَأِيُّ آلاءِ رَبَّكُمَا تُكلَّبُانِ ﴾ فين أن الوعد بالجنين لمن خاف مقام ربه من آلاته، أي نعمه على الإنس والجن، فلا تعارض بين الآيين لأن إحداهما بينت لما لم تتعرض له الأخرى، ولو سلمنا أن قوله: ﴿ يَقْفُو لَكُمْ مِّن يَذَلُو لِكُمْ وَيُحِرَّكُمْ مَنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأحقاف: ٣١] يفهم منه عدم دخولهم الجنة فإنه إنما يدل عليه بالمفهوم.

وقوله: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَتَنانَ * فَيَايَ آلاء رَبَّكُمَا تَكُنَّبَانَ ﴾ [الرحمن: ٤٦ ، ٤٧] يدل على دخولهم الجنة بعموم المنطوق، والمنطوق مقدم على المفهوم، كما تقرر في الأصول. ولا يخفى أنا إذا أردنا تحقيق هذا المفهوم المدعى، وجدناه معلومًا من أصله للإجماع على أن قسمة المفهوم ثنائية، إما أن يكون مفهوم موافقة أو خالفة ولا ثالث، ولا يدخل هذا المفهوم المدعى في شيء من أقسام المفهومين، أما عدم دخوله في مفهوم الموافقة بقسميه فواضح. وأما عدم دخوله في مفهوم الحصر أو العلة أو الطرف واضح.

قلم بيق من أنواع مفهوم المخالفة يتوهم دخوله فيه إلا مفهوم الشرط أو اللقب، وليس داخلاً في واحد منهما فظهر عدم دخوله فيه أصلاً.

أما وجه توهم دخوله في مفهوم الشرط فلأن قوله: يغفر لكم من ذنوبكم، فعل مضارع بجزوم بكونه جزاء الطلب. وجمهور علماء العربية على أن الفعل إذا كان كذلك فهو بجزوم بشرط مقدر لا بالجملة قبله كما قبل به.

وعلى الصحيح الذي هو مذهب الجمهور، فتقرير المعنى: أجيبوا داعي الله وآمنوا به، إن تفعلوا ذلك يغفر لكم، فيتوهم في الآية، مفهوم هذا الشرط المقدر.

والجواب عن هذا: أن مفهوم الشرط عند القاتل به، إنما هو في فعل الشرط لا في حزائه، وهو معتبر هنا في فعل الشرط على عادته فمفهوم أن تجيبوا داعي الله وتؤمنوا به يغفر لكم ألهم إن لم يجيبوا داعي الله وتؤمنوا به يغفر لكم ألهم إن لم يجيبوا داعي الله ولم يؤمنوا به لم يغفر لهم، وهو كذلك. أما حزاء الشرط فلا مفهوم له لاحتمال أن تترتب على الشرط الواحد مشروطات كثيرة فيذكر بعضها جزاء له فلا يدل على نفي غيره كما لو قلت لشخص مثلاً إن تسرق يجب عليك غرم ما سرقت. فهذا الكلام حق ولا يدل على نفي غير الغرم كالقطع لأن قطع اليد مرتب أيضًا على السرقة كالغرم. فكذلك الغفران والإجارة من العذاب، ودخول الجنة كلها مرتبة على إجابة داعي الله والإيمان به، فذكر في الآية بعضها وسكت فيها عن بعض، ثم يبن في موضع آخر. وهذا لا إشكال فيه.

وأما وحه توهم دخوله في مفهوم اللقب، فلأن اللقب في اصطلاح الأصوليين هو ما لم يمكن انتظام الكلام العربي دونه أعني المسند إليه سواء، كان لقبًا أو كنية أو اسمًا أو اسم حنس أو غير ذلك، وقد أوضحنا اللقب غاية في المائدة.

والجواب عن عدم دخوله في مفهوم اللقب: أن الغفران والإحارة من العذاب المدعى بالفرض أنحما لقبان لجنس مصدريهما، وأن تخصيصهما بالذكر يدل على نفي غيرهما في الآية، مسندان لا مسند إليهما، بدليل أن المصدر فيهما كامن في الفعل ولا يسند إلى الفعل إجماعًا ما لم يرد بحرد لفظه على سبيل الحكاية.

ومفهوم اللقب عند القاتل به إنما هو فيما إذا كان اللقب مسندًا إليه، لأن تخصيصه بالذكر عند القاتل به يدل على اختصاص الحكم به دون غيره. وإلا لما كان التخصيص بالذكر فاتدة، كما عللوا به مفهوم الصفة.

وأجيب من جهة الجمهور بأن اللقب ذكر ليمكن الحكم لا لتخصيصه بالحكم، إذ لا يمكن الإسناد بدون مسند إليه، ومما يوضح ذلك أن مفهوم الصفة الذي حمل عليه اللقب عند القائل به، إنما هو في المسند إليه لا في المسند؛ لأن المسند إليه هو الذي تراعى إفراده وصفاقا فيقصد بعضها بالذكر دون بعض، فيختص الحكم بالمذكور.

أما المسند فإنه لا يراعى فيه شيء من الإفراد ولا الأوصاف أصلاً. وإنما يراعى فيه بحرد الماهية التي هي الحقيقة المذهنية.

فلو حكمت مثلاً على الإنسان بأنه حيوان، فإن للسند إليه الذي هو الإنسان في هذا المثال يقصد به جميع أفراده؛ لأن كل فرد منها حيوان، بخلاف المسند الذي هو الحيوان في هذا المثال فلا يقصد به إلا مطلق ماهيته وحقيقته الذهنية من غير مراعاة الإفراد؛ لأنه لو روعيت إفراده لاستلزم الحكم على الإنسان بأنه فرد آخر من أفراد الحيوان كالفرس مثلاً.

والحكم بالمباين على المباين باطل، إذا كان إيجائيًا باتفاق العقلاء وعامة النظار: على أن موضوع القضية إذا كانت غير طبيعية يراعى فيه ما يصدق عليه عنوانها من الإفراد، باعتبار الوجود الخارجي إن كانت خارجية أو الذهبي إن كانت حقيقية.

وأما على المحمول من حيث هو، فلا تراعى في الإفراد ألبتة، وإنما يراعي فيه مطلق الماهية.

ولو سلمنا تسليمًا حلليًّا أن مثل هذه الآية يدخل فيه مفهوم اللقب. فجماهير العلماء: على أن مفهوم اللقب لا عبرة به وربما كان اعتباره كفرًا كما لو اعتبر معتبر مفهوم اللقب في قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهُ ﴾ فقال: يفهم من مفهوم لقبه أن غير محمد ﷺ لم يكن رسول الله، فهذا كفر بإجماع للسلمين.

فالتحقيق أن اعتبار مفهوم اللقب لا دليل عليه شرعًا ولا لغة، ولا عقلاً سواء كان اسم حنس أو اسم عين أو اسم جمع، أو غير ذلك.

فقولك: حاء زيد لا يفهم منه عدم بحيء عمرو. وقولك: رأيت أسدًا لا يفهم منه عدم رؤيتك غير الأسد.

والقول بالفرق بين اسم الجنس فيعتبر، واسم العين فلا يعتبر، لا يظهر فلا عبرة بقول الصير في وأبي بكر الدقاق وغيرهما من الشافعية، ولا بقول ابن خويز منداد وابن القصار من المالكية، ولا بقول بعض الحنابلة باعتبار مفهوم اللقب لأنه لا دليل على اعتباره عند القائل به إلا أنه يقول: لو لم يكن اللقب مختصًّا بالحكم لما كان لتخصيصه بالذكر فائدة، كما علل به مفهوم الصفة.

لأن الجمهور يقولون: ذكر اللقب ليسند إليه وهو واضح لا إشكال فيه، وأشار صاحب مراقى السعود إلى تعريف اللقب بالإصطلاح الأصولي وأنه أضعف المفاهيم بقوله:

أضم عفها اللقسب وهم و مما أبي ممن دونمه نظم الكلام العمري وحاصل فقه هذه المسألة: أن الجن مكلفون على لسان نبينا محمد على بدلالة الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وأن كافرهم في النار، بإجماع المسلمين وهو صريح.

قوله تعالى: ﴿ لِأَمْالَانُ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السحدة: ١٣].

قوله تعالى: ﴿فَكُبُكَبُوا فِيهَا هُمْ وَالْفَازُونَ * وَجُثُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٥، ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿فَالَ ادْخُلُوا فِي أَمَمَ قَدْ خَلَتْ مِنَ قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨] إلى غير ذلك من الآيات.

وأن مؤمنيهم اختلف في دخولهم الجنة ومنشأ الخلاف الاختلاف في فهم الآيتين المذكورتين. والظاهر دخولهم الجنة كما بينا، والعلم عند الله تعالى.



سبورة القتال

قوله تعالى: ﴿ فَيَهَا أَنْهُرُّ مِن مَّاءٍ غَيْرَ ءَاسِنِ وَأَنْهَرُّ مِن لَهَنِ لَذَ يَتَغَيَّرٌ طَعَمُهُۥ وَأَنْهَرُّ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لَلشَّرِيِينَ وَأَنْهَرٌّ مِنَ عَسلٍ مُصْفَى ﴾ [10].

هذه الآية الكريمة تدل على تعدد الأنمار مع تعدد أنواعها.

وقد حاءت آية أخرى يوهم ظاهرها أنه نمر واحد، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْتَقْيَقِ فِي جَنَّاتُ وَنَهْرِ﴾ [القمر: ٤٥] وقد تقدم الجمع واضحًا في سورة البقرة في الكلام على قوله تعالى: ﴿ تُمَّ اسْتَوَك إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٩] الآية.

وبينا أن قوله: ونمر: يعني وأنمار.



مسورة الفتح

قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتُحًا مُّبِينًا ﴿ لَيَغْفِرَ لَكَ آللَّهُ ﴾ [١، ٢] الآية.

لا يخفى ما يسبق إلى الذهن من تنافي هذه العلة ومعلولها، لأن فتح الله لنبيه لا يظهر كونه علة لغفرانه له.

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: وهو احتيار ابن حرير لدلالة الكتاب والسنة عليه أن المعني إن فتح الله لنبيه يدل بدلال الالتزام على شكر التي لنعمة الفتح، فيغفر الله له ما تقدم وما تأخر بسبب شكره بأنواع العبادة على تلك النعمة، فكأن شكر التي لازم لنعمة الفتح، والغفران مرتب على ذلك اللازم

أما دلالة الكتاب على هذا فغي قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتَحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَلَّخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِعَمْدُ رَبِّكَ وَاسْتَظْهُرُهُ إِنَّهَ كَانَ تُوابّاً﴾ [النصر: ١ – ٣].

فصر ح في َ هذه السورة الكريمة بأن تسبيحه بحمد ربه واستغفاره لربه شكرًا على نعمة الفتح سبب لغفران ذنوبه، لأنه رتب تسبيحه بحمده واستغفاره بالفاء على بحيء الفتح والنصر، ترتيب المعلوم على علته، ثم بين أن ذلك الشكر سبب الغفران بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ تُوْابِا﴾ [النصر: ٣]. أما دلالة السنة ففي قوله ﷺ لما قال له بعض أصحابه: لا تجهد نفسك بالعمل، فإن الله غفر

لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر «أ**فلا أكون عبدًا شكورًا»^(١).** فيين ﷺ أن احتهاده في العمل لشكر تلك النعمة وترتب الغفران على الإحتهاد في العمل لا خفاء به.

الوجه الثاني: أن قوله «إنا فتحنا» يفهم منه بدلالة الالتزام الجهاد في سبيل الله، لأنه السبب الأعظم في الفتح، والجهاد سبب لففران الذنوب، فيكون للعني ليففر لك الله بسبب جهادك

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (التهجد/ ١١٣٠/ فنح)، ومسلم في (صفة التيامة/ ٢٨١٩/ عبد الباقي).

المفهوم من ذكر الفتح. والعلم عند الله تعالى.



سبورة الحجرات

قوله تعالى: ﴿ يَنَايُّهُا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَكُمُ مِن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ ﴾ [١٣]. هذه الآية الكريمة تدل على أن خلق الناس ابتداؤه من ذكر وأنثى.

وقد دلت آيات أخر على خلقهم من غير ذلك كقوله تعالى: ﴿فَوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ثُرُاب﴾ [غافر: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُهَا النَّهُ ۚ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ البَّمْتِ فَإِلَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابِ﴾ [الحج: ٥].

وَالْجُوابِ واضِح، وهو أن الترابِ هو الطور الأولى، وقد قال تمالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطُوَّاواً﴾ [نوح: 18].

وقد بين الله أطوار حلق الإنسان من مبدئه إلى منتهاه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَكَ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَة مِّن طِينِ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ لُطْفَةً فِي قَرَارِ ﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣] إلى آخره.



سبورة ق

قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن شَخَاتُ وَعِيدٍ﴾ [٤٥].

هذه الآية تدل على خصوص التذكير بالقرآن بمن يخاف وعيد الله.

وقد جاءت آيات أخر تدل على عمومه كقوله تعالى: ﴿فَلَاكُوْ إِثْمَا أَلْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ [الفاشية: ٢١] وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنسزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً وَصَرُقْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَمَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُخْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً﴾ [طه: ١١٣].

والجواب: أن التذكير بالقرآن عام، إلا أنه لما كان للنتفع به هو من يخاف وعيد الله صار

كأنه مختص به، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَذَكُرْ فَإِنَّ الذُّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المفاريات: ٥٥] كما تقدم نظيره مرارًا.



سبورة الذاريات

قوله تعالى: ﴿ هَلَ أَتَنكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ [28].

لا يخفى ما بين هذا النعت ومنعوته من التنافي في الظاهر، لأن النعت صيفة جمع والمنعوت فنظ مفرد.

والجواب: أن لفظة الضيف تطلق على الواحد والجمع؛ لأن أصلها مصدر ضاف، فنقلت من المصدرية إلى الاسمية، كما تقدم في سورة البقرة.



سبورة الطور

قوله تعالى: ﴿ كُلُّ ٱمْرِي عِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ [٢١].

هذه الآية تقتضي عموم رهن كل إنسان بعمله، ولو كان من أصحاب اليمين، نظرًا للشمول المداول عليه بلفظة: كل، وقد حاءت آية أخرى تدل على عدم شمولها الأصحاب اليمين، وهي قوله تعالى: ﴿كُلُّ تُفْسِ بِمَا كُسَبَتْ رَهِيَةٌ * إِلاَّ أَصْحَابَ اليمين﴾ [المدثر: ٣٨، ٣٩]. والجواب ظاهر، وهو أن آية الطور هذه تخصصها آية المدثر.



مسورة النجم

قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَن ٱلْمَوَىٰ ۚ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحَىٌّ يُوخَىٰ ۞ ﴾ [٣، ٤].

هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على أن النّبي ﷺ لا يجتهد في شيء، وقد حايت آيات أخر تدل على أنه ﷺ ربما اجتهد في بعض الأمور، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿عَفَا اللّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].

ُ وقوله تمالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِي أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخِنَ فِي الأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧] الآية.

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: هو الذي اقتصر عليه ابن جرير، وصدر به ابن الحاجب في مختصره الأصولي أن معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطَقُ عَنِ اللّهَوَى﴾ أي في كل ما يبلغه عن الله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطَقُ عَنِ اللّهَ الله لا يقول على الله شيئًا إلا بوحي منه، فالآية رد على الكفار حيث قالوا: إن الذي يَقْقِلُ افترى هذا القرآن، كما قال ابن الحاجب.

الوجه الثاني: أنه إن احتهد، فإنه إنما يجتهد بوحي من الله يأذن له به في ذلك الاحتهاد وعليه فاحتهاده بوحي فلا منافاة.

ويدل لهذا الوجه أن احتهاده في الإذن للمتخلفين عن غزوة تبوك، أذن الله له فيه حيث قال: ﴿ فَأَذَن لَمَن شَبْتَ مَنْهُمْ ﴾ [النور: ٦٣]، فلما أذن للمنافقين عاتبه بقوله: ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذْنَتَ لَهُمْ حَتَى يَتَيْنَ لَكَ الَّذِينَ صَلَقُوا وَتَعْلَمَ الكَاذِينَ ﴾ [النوبة: ٤٣].

فالاحتهاد في الحقيقة إنما هو الإذن قبل التبين لا في مطلق الإذن للنص عليه.

ومسألة اجتهاد النِّي ﷺ وعلمه من مسائل الخلاف المشهورة عند علماء الأصول، وسبب اختلافهم هو تعارض هذه الآيات في ظاهر الأمر.

قال مقيده عفا الله عنه: الذي يظهر أن التحقيق في هذه للسألة أنه ﷺ رمما فعل بعض المسائل من غير وحي في خصوصه، كإذنه للمتخلفين عن غزوة تبوك قبل أن يتبين صادقهم من كاذبهم، وكأسره لأسارى بدر، وكأمره بترك تأبير النحل، وكقوله: «للو اصتقبلت من أمري ما

استلمِرت»(۱) الحديث، إلى غير ذلك.

وأن معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطَقُ عَنِ الْهَوَى﴾ لا إشكال فيه لأن النبي ﷺ لا ينطق بشيء من أجل الهوى ولا يتكلم بالهوى.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحَيِّ يُوحَى﴾ يعني أن كل ما يبلغه عن الله فهو وحي من الله لا بموى ولا بكذب ولا افتراء. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَمَى ﴾ [٣٩].

هذه الآية الكريمة تدل على أنه لا ينتفع أحد بعمل غيره.

وقد جاءت آية أخرى تدل على أن بعض الناس رعا اتفع بعمل غيره وهي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهِينَ آمَنُوا وَالْيَعَتُهُمْ فُرْيَتِهُمُ﴾ [الطور: ٢١] الآية. فرفع درجات الأولاد سواء قلنا: إلهم الكبار أو الصغار نقع حاصل لهم، وإنما حصل لهم بعمل آباتهم لا بعمل أنفسهم.

اعلم أولاً أن ما روي عن ابن عبلى من أن هذا كان شرعًا لمن قبلنا، فسنخ في شرعنا غير صحيح بل آية: ﴿وَأَن لَيْسَ للإِنسَانِ﴾ [النحم: ٣٩] محكمة، كما أن القول بأن للراد بالإنسان خصوص الكافر، غير صحيح أيضًا.

والجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الآية إنما دلت على تفي ملك الإنسان لغير سعيه، ولم تدل على نفي انتفاعه بسعي غيره؛ لأنه لم يقل وإن لم يتفع الإنسان إلا بما سعى. وإنما قال: وأن ليس للإنسان. وبين الأمرين فرق ظاهر، لأن سعى الغير ملك لساعيه إن شاء بذله لغيره فانتضع به ذلك الغير، وإن شاء أبقاه انضيه

وقد أجمع العلماء على انتفاع الميت بالصلاة عليه والدعاء له والحج عنه ونحو ذلك ، ثما ثبت الانتفاع بعمل الغير فيه.

الثناني: أن إيمان الذرية هو السبب الأكبر في رفع درجاقم، إذ لو كانوا كفارًا لما حصل لهم ذلك، فإيمان العبد وطاعته سعي منه في انتفاعه بعمل غيره من المسلمين، كما وقع في الصلاة في الجماعة، فإن صلاة بعضهم مع بعض يتضاعف بما الأجر زيادة على صلاته منفردًا، وتلك للضاعفة انتفاع بعمل الفير سعي في للصلي بإيمانه وصلاته في الجماعة. وهذا الوجه يشير إليه

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الحج/ ١٦٥١/ فنح)، ومسلم في (الحج/ ١٢١٦/ عبد الباقي).

قوله تعالى: ﴿وَالَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانِ﴾.

النائ: أن السعى الذي حصل به رفع درجات الأولاد ليس للأولاد كما هو نص قوله تمال: ﴿وَأَنْ لِيسَ للآباء أَقر الله عيوهُم تمالى: ﴿وَأَنْ لِيسَ للآباء أَقر الله عيوهُم بسبه، بأن رفع إليهم أولادهم ليتمتعوا في الجنة برؤيتهم، فالآية تصدق الأخرى ولا تنافيها؛ لأن لقصود بالرفع إكرام الآباء لا الأولاد، فانتفاع الأولاد تبع، فهو بالنسبة إليهم تفضل من الله عليهم عاليس لهم، كما تفضل بذلك على الولدان والحور العين والخلق الذين ينشئوهم للحنة، والعلم عند الله تعالى.



سبورة القمر

قوله تعالى: ﴿ فَتَادَوْا صَاحِبُهُمْ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرُ ﴾ [٢٩].

يدل على أن عاقر الناقة واحد، وقد حاءت آيات أخر تدل على كونه غير واحد، كقوله: ﴿ لَعَقَرُوا النَّاقَةَ﴾ [الأعراف: ٧٧] الآية. وقوله: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [الشمس: ١٤].

والجواب من وجهين:

الأول: أقم تمالؤوا كلهم على عقرها فاتبعث أشقاهم لمباشرة الفعل، فأسند العقر إليهم لأنه برضاهم وممالأقم.

الوجه الثناني: هو ما قدمنا في سورة الأنفال من إسناد الفعل إلى المحموع مرادًا به بعضه، وذكرنا في الأنفال نظائره في القرآن العظيم. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهُرٍ ﴾ [٥٤].

تقدم وحه الحمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿فِيهَا أَلْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: ١٥] الآية.



سبورة الرحمل

قوله تعالى: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمُا شُوَاظٌ مِن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ [٣٥].

لا يخفى ما يسبق إلى الذهن من أن إرسال شواظ النار الذي هو لهبها، والنحاس الذي هو دخامًا، أو النحاس الذاب وعدم الانتصار ليس في شيء منه إنعام على التقلين. وقوله لهم ﴿فَهَائِيُّ آلاءِ رَبِّكُمّا تُكَلِّبُهَانِ﴾ [الرحن: ١٣] يفهم منه أن إرسال الشواظ والنحاس وعدم الانتصار من آلاءً الله، أي نعمه على الجن والإنس.

والجواب من وجهين:

الأول: أن تكرير ﴿فَهَائِيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَنَّبُانِ﴾ للتوكيد. و لم يكرره متواليًا لأن تكريره بعد كل آية أحسن من تكريره متواليًا، وإذا كان للتوكيد فلا إشكال لأن للذكور منه بعد ما ليس من الآلاء مؤكد للمذكور بعد ما هو من الآلاء.

الوجه الثاني: أن ﴿فَيَايٌ آلاء رَبُّكُمَا تُكَلَّبُانِ﴾ لم تذكر إلا بعد ذكر نعمة أو موعظة أو إنذار وتخويف، وكلها من آلاء الله التي لا يكذب بما إلا كافر حاحد. أما في ذكر النعمة فواضح.

وأما في للوعظة، فلأن الوعظ تلين له القلوب فتخشع وتنيب، فالسبب للوصل إلى ذلك من أعظم النعم، فظهر أن الوعظ من أكبر الآلاء.

وأما في الإنذار والتخريف كهذه الآية، ففيه أيضًا أعظم نعمة على العبد، لأن إنذاره في دار الدنيا من أهوال يوم القيامة، من أعظم نعم الله عليه.

ألا ترى أنه لو كان أمام إنسان مسافر مهلكة كبرى وهو مشرف على الوقوع فيها من غير أن يعلم بما، فحاءه إنسان فأخيره بما وحذره عن الوقوع فيها. أن هذا يكون ينًا له عنده وإحسانًا يجازيه عليه حزاء أكبر الإنعام.

وهذا الوجه الأخير هو مقتضى الأصول، لأنه قد تقرر في علم الأصول أن النص إذا احتمل التوكيد والتأسيس فالأصل حمله على التأسيس لا على التوكيد، لأن في التأسيس زيادة معنى، ليست في التوكيد. وعلى هذا القول فتكرير ﴿ فَيَأَيُّ آلاءِ رَبُّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ إنما هو باعتبار أنواع النعم للذكورة قبلها من إنعام أو موعظة أو إنذلًو.

وقد عرفت أن كلها من آلاء الله، فالمذكورة بعد نعمه كالمذكورة بعد قوله: ﴿وَلَهُ الجَوَارِ المُشَآتُ﴾ [الرحمن: ٢٤] الآية.

وبعد قوله: ﴿يَخَوْجُ مَنْهُمَا اللَّؤَلُّةُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٣] الآية، لأن السفن واللؤلؤ والمرجان من آلاء الله كما هو ضروري، وللذكورة بعد موعظة كالمذكورة بعد قوله: ﴿فَإِنَّا انشَقَّت السَّمَاءُ﴾ [الرحمن: ٣٧] الآية. وللذكورة بعد إنفار أو تخويف، كالمذكورة بعد قوله: ﴿يُرْمَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظَّ﴾ [الرحمن: ٣٥] الآية، والعلم عند الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ فَيُومَهِدُ لَّا يُسْتَلُّ عَن ذَنَّهِمِ ۚ إِنسٌّ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [79].

تقدم وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿ فَهُرَبِّكَ أَنَسْأَلْهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَقْمَلُونَ ﴾ [الحجر: ٩٧، ٩٣].

وقوله: ﴿فَلَنَسْنَكُنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٦] الآية. في سورة الأعراف.



سبورة الواقعة

قوله تعالى: ﴿ فَ لَا أَقْسِمُ بِمُوَّاتِعِ ٱلنَّجُومِ ١٠٠].

يقتضي أنه لم يقسم بمذا القسم، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] يدل على خلاف ذلك.

والجواب من وجهين:

الأول: أن «لا» الناقية يتعلق نفيها بكلام الكفار، فمعناها إذًا ليس الأمر، كما يزعمه الكفار المكذبون للرسول، وعليه فقوله: أقسم إثبات مؤتنف.

الوجه الثاني: أن لفظة لا صلة، وقد وعدنا بيبان ذلك بشواهده في الجمع بين قوله تعالى: ﴿ اللَّهِ عَلَى النَّالِيهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّ



سبورة الحديد

قوله تعالى: ﴿ ثُمُّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرِسُ ﴾ [٤].

يدل على أنه تعالى مستو على عرشه عال على جميع خلقه، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُهُ ﴾ [الحديد: ٤] يوهم خلاف ذلك.

والجواب: أنه تعالى مستو على عرشه كما قال بلا كيف ولا تشبيه، استواءً لاتقًا بكماله وحلاله، وجميع الخلائق في يده أصغر من حبة خردل فهو مع جميعهم بالإحاطة الكاملة والعلم التام، ونفوذ القدرة سبحانه وتعالى علوًا كبيرًا، فلا منافاة بين علوه على عرشه ومعيته لجميع الحلائق.

ألا ترى ولله المثل الأعلى أن أحدنا لو جعل في يده حبة من خردل أنه ليس داخلاً في شيء من أجزاء تلك الحبة مع أنه محيط بجميع أجزائها ومع جميع أجزائها والسموات والأرض ومن فيهما في يده تعالى أصغر من حبة خردل في يد أحدنا، وله المثل الأعلى سبحانه وتعالى علوًا كبيرًا. فهو أقرب إلى الواحد منا من عنق راحلته بل من حبل وريده، مع أنه مستو على عرشه لا يخفى عليه شيء من عمل خلقه، حل وعلا.



مسورة الجادلة

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُطَنِهِرُونَ مِن نِسَلْهِمْ ثُمُّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَفَبَةِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاتَمَا ﴾ [٣].

لا يخفى أن ترتيبه تعالى الكفارة بالعتق على الظهار والعود معًا يفهم منه أن الكفارة لا تلزم

إلا بالظهار والعود معًا.

وقوله: ﴿ هُمِّ قَبِلٍ أَن يَتَمَاسًا ﴾ صريح في أن التكفير يلزم كونه قبل العود إلى المسيس.
اعلم أولاً أن ما رجحه ابن حزم من قول داود وحكاه ابن عبد البر عن بكير بن الأشج
والفراء وفرقة من أهل الكلام: وقال به شعبة من أن معنى ثم يعودون لما قالوا هو عودهم إلى لفظ
المظهار، فيكررونه مرة أخرى قول باطل، بدليل أن التي ﷺ لم يستفصل المرأة التي نسزلت فيها
آية الظهار، هل كرر زوجها صيغة الظهار أم لا، وترك الاستفصال ينسزل منسزلة العموم في
الاقهال كما تقدم مرادًا.

والتحقيق: أن الكفارة ومنع الجماع قبلها لا يشترط فيهما تكرير صيغة الظهار وما زعمه البعض أيضًا من أن الكلام فيه تقديم وتأخير، وتقديره: والذين يظلعرون من نسائهم فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا: ثم يعودون لما قالوا صالمين من الإثم بسبب الكفارة غير صحيح أيضًا. لما تقرر في الأصول من وحوب الحمل على بقاء الترتيب إلا للليل، وإليه الإشارة بقول صاحب مراقي السعود:

كــــذاك تسرتيب لا يجـــاب العمــــل جمـــا لــــه الــــد وحان تمـــا يحـــتمل وسنذكر إن شاء الله الجواب عن هذا الإشكال على مذاهب الأثمة الأربعة رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين، فنقول وبالله نستعين:

معنى العود عند مثلك فيه قولان: تؤولت المدونة على كل واحد منهما وكلاهما مرجح. الأول: أنه العزم على الجماع فقط.

الثاني: أنه العزم على الجماع وإمساك الزوحة كا، وعلى كلا القولين فلا إشكال في الآية لأن المعنى حيتنذ: والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعزمون على الجماع، أو عليه مع الإمساك فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فلا منافقة بين العزم على الجماع أو عليه مع الإمساك وبين الإعتاق قبل المسيس.

وغاية ما يلزم على هذا القول حذف الإرادة وهو واقع في القرآن، كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمُ إِلَى الصَّلاة﴾ [المائدة: ٦] أي أردتم القيام إليها.

وقوله: ﴿ فَإِذَا قَوْأَتَ التُّوآانَ﴾ [النحل: ٩٨] أي أردت قراءته ﴿ فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ ﴾ [النحل: ٩٨] ٩٨] الآية.

ومعنى العود عند الشافعي أن يمكنها يحد المظاهرة زمانًا يمكنه أن يطلق فيه فلا يطلق، وعليه

فلا إشكال في الآية أيضًا؛ لأن إمساكه إياها الزمن المذكور لا ينافي التكفير قبل المسيس كما هو واضح.

ومعنى العود عند أحمد: هو أن يعود إلى الجماع أو يعزم عليه. أما العزم فقد بينا أنه لا إشكال في الآية على القول به.

وأما على القول بأنه الجماع، فالحواب: أنه إن ظاهر وجامع قبل التكفير يلزمه الكف عن المسيس مرة أخرى حتى يكفر ولا يلزم مرزي هذا حواز الجماع الأول قبل التكفير؛ لأن الآية على هذا القول، إنما بينت حكم ما إذا وقع الجماع قبل التكفير وأنه وجوب التكفير قبل مسيس آخر.

أما الإقدام على المسيس الأول فحرمته مطومة من عموم قوله: ﴿مُّن قَبِّلِ أَنْ يَتَمَاسًا ﴾.

ومعنى العود عند أبي حنيفة رحمه الله تعللي: هو العزم على الوطء وعليه فلا إشكال كما تقدم.

وما حكاه الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره عن مالك من أنه حكي عنه أن العود الجماع. فهو خلاف للعروف من مذهبه.

وكذلك ما حكاه عن أبي حنيفة من أن العود هو العود إلى للطهار بعد تحريمه ورفع ما كان عليه أمر الجاهلية فهو خلاف للقرر في فروع الحنفية من أنه العزم على الوطء كما ذكرنا، وغالب ما قيل في معنى العود راجع إلى ما ذكرنا من أقوال الأثمة رحمهم الله.

وقال بعض العلماء: المراد بالعود للرحوع إلى الاستمتاع بغير الجماع، والمراد بالمسيس في قوله: ﴿مَن قَبَل أَن يَتَمَاسُا﴾ خصوص الجماع.

وعليه فلا إشكال، ولكن لا يُخبى علم ظهور هذا القول. والتحقيق عدم حواز الاستمتاع بوطء أو غيره قبل التكفير لعموم قوله: ﴿ مُنْ مَثِّلَ لَهُ يَسْمَلُسًا ﴾.

وأحاز بعضهم الاستمتاع بغير الوطء قاتلاً: إن للراد بالسيس في قوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا﴾ نفس الجماع لا مقدماته.

وممن قال بذلك الحسن البصري والثوري.

وروي عن الشافعي أحد القوليزي، وقال بعض العلماء: الثلام في قوله لما قالوا بمعني في أي يعودون فيما قالوا بمعنى يرحمون عنه كقوله ﷺ: «الواقعب» العقد في هبته» (١٠) الحديث، وقيل:

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (الحية/ ١٨٤٥ فع)، ومسلميني والخيات/ ١٦٢٢/ عبد الباقي).

اللام بمعنى عن أي يعودون عما قالوا. أي يرجعون عنه وهو قريب مما قبله.

قال مقيده عفا الله عنه: الذي يظهر والله تعالى أعلم أن العود له مبدأ ومنتهى، فمبدؤه العزم على الوطء ومنتهاه الوطء بالفعل. فمن عزم على الوطء فقد عاد بالنية فتازمه الكفارة لإباحة الوطء ومنتهاه الوطء قبل التكفير، ويدل المرة يقل التكفير، ويدل المد يُقِحَّدُ لما قال: «إذا التعلى المسلمان بسيفهما. فالقاتل والمقتول في النار»، وقالوا يا رسول الله يقتل صاحبه» (أأ فين أن العزم على الفعل عمل يؤخذ به الإنسان.

فإن قيل: ظاهر الآية المتبادر منها يوافق قول الظاهرية الذي قدمنا بطلانه لأن الظاهر المتبادر من قوله لما قالوا إنه صيغة الظهار فيكون العود لها تكريرها مرة أخرى.

فالجواب: أن المعنى لما قالوا أنه حرام عليهم وهو الجماع، ويدل لذلك و وحود نظيره في القرآن في قوله: في قوله: في قوله: في قوله: في قوله: ﴿ وَتُولُمُ هُمَا يَقُولُ ﴾ [مريم: ٨٠] أي ما يقول إنه يؤتاه من مال وولده في قوله: ﴿ لاَ وَتَنِّمُ مَالاً وَوَلَلْمَا ﴾ [مريم: ٧٧] وما ذكرنا من أن من حامع قبل التكفير يلزمه الكف عن المسيس. مرة أخرى حتى يكفر هو التحقيق خلافًا لمن قال: تسقط الكفارة بالجماع قبل المسيس. كما روي عن الزهري وسعيد بن جير وأبي يوسف ولن قال تلزم به كفارتان.

كما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الرحمن بن مهدي ولمن قال: تلزم به ثلاث كفارات، كما رواه سعيد بن منصور عن الحسن وإبراهيم. والعلم عند الله تعالى.

قوله تعسالى: ﴿ يَأَيُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَتُواْ إِذَا نَجَيُّمُ ٱلرِّسُولَ فَقَدِمُواْ بَيْنَ يَدَى تَجْوَنكُم صَدَقَةٌ ﴾ [١٧].

هذه الآية تدل على طلب تقديم الصدقة أمام المناحاة.

وقوله تعالى: ﴿أَأَشْفَقُتُمْ أَن تُقَلَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [الجادلة: 17] الآية. يدل على خلاف ذلك.

والجواب ظاهر، وهو أن الأخير ناسخ للأول. والعلم عند الله تعالى.

⁽١)صحيح: أخرحه البخاري في (الإيمان/ ٣١) فتح)، ومسلم في (الفتن/ ٨٨٨) عبد الباقي).

بنسسيانة أتغزاله

سبورة الحشر

قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٓ ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ۗ [٧] الآية.

تقدم وجه الجمع بين الإطلاق الذي في هذه الآية، والتقييد الذي في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَّا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَهْصِينَكُ فِي مَعْرُوكَ﴾ [المتحنة: ١٢] في سورة المتحنة.



سبورة المتحنة

قوله تعسالى: ﴿لاَ يُنْهَنَكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَتِلُوكُمْ فِي ٱلذَّينِ وَلَمْ مُحْرِّجُوكُم مِن دِينرِكُمْ﴾ [٨] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن الكافر إذا لم يقاتل المؤمن في الدين و لم يخرجه من داره لا يحرم بره، والإقساط إليه. وقد حاءت آية أخرى تدل على منع موالاة الكفار وموادقم مطلقًا. كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلِّهُم مُنكُمْ فَإِلَّهُ مُنْهُمُ﴾ [المائدة: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلُّهُمْ قَأُولَنِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المتحنة: ٩].

وقوله تعالى: ﴿لاَ تُجِدُ قُومًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [المحادلة: ٢٣] الآية.

والجواب: هو أن من يقول بنسخ هذه الآية فلا إشكال فيها، على قوله. وعلى القول بألهًا محكمة فوجه الجمع مفهوم منها لأن الكافر الذي لم ينه عن بره والإقساط إليه مشروط فيه عدم القتال في الدين، وعدم إخراج المؤمنين من ديارهم والكافر المنهي عن ذلك فيه هو المقاتل في الدين المخرج للمؤمنين من ديارهم المظاهر للعدو على إخراجهم. والعلم عند الله تعالى.

بنسب إلقيال فرالح

مسورة الصف

فوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْفَوْمَ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ [ه].

هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على أن الخارج عن طاعة الله لا يهديه الله.

وقد حاءت آيات أخر تدل على خلاف ذلك، كقوله تعالى: ﴿قُلُ لِللَّفِينَ كَفَرُوا إِن يَسَهُوا﴾ [الأنفال: ٣٨] الآية.

وقوله تعالى: ﴿كَفَالِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٩٤].

والجواب: أن الآية من العام المخصوص، فهي في خصوص الأشقياء الذين أزاع الله قلوهم عن الهدى لشقاوتهم الأزلية.

وقيل: المعنى لا يهديهم ما داموا على فسقهم، فإن تابوا منه هداهم.



سبورة الجمعة

قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلطَّلْهِينَ ﴾ [٥].

وفيه الإشكال، والجواب: مثل ما ذكرنا آنفًا في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الفُاسَقِينَ﴾ [التوبة: ٨٠].

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأُواْ تَجْتَرَةً أَوْ لَمُوا ٱنفَضُّواْ إِلَيْهَا﴾ [11] الآية.

لا يخفى أن أصل مرجع الضمير هو الأحد الدائر بين التحارة واللهو لدلالة لفظة أو على ذلك، ولكن هذا الضمير راجع إلى التحارة وحدها دون اللهو، فبينه وبين مفسره بعض منافاة في الجملة.

والجواب: أن التحارة أهم من اللهو وأقوى سببًا في الانفضاض عن النَّبي ﷺ لأتمم انفضوا عنه من أجل العبر. واللهو كان من أجل قدومها، مع أن اللغة العربية يجوز فيها رجوع الضمير

لأحد المذكورين قبله.

أما في العطف بأو فواضح. لأن الضمير في الحقيقة راجع إلى الأحد الدائر الذي هو واحد لا بعينه. كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُكْسِبُ خَطِينَةً أَوْ إِلْماً ثُمْ يَرْمٍ بِهِ يَوِيناً﴾ [النساء: ١١٢] الآية. وأما الواو فهو فيها كثير.

ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّنْبِ وَالصَّلَاةِ وَإِنْهَا﴾ [البقرة: ٤٥] الآية. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُنُونَ اللَّهُبُ وَالْفِصَّةَ وَلاَّ يُنِفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] الآية.

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ تَوَلُّواْ عَنْهُ ﴾ [الأنفال: ٢٠] الآية.

ونظيره من كلام العرب قول نابغة ذبيان:

وقسد أراني ونعمسا لاهسيين بمسا واللهسر والعيش لم يهمسم بإمسرار



سورة المناطقون

قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُتَنفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [1] الآية.

هذا الذي شهدوا عليه حق لأن رسالة نبينا ﷺ حق لا شك فيها، وقد كذهم الله بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ التَّنافِقِينَ لَكَادْبُونَ﴾ [المنافقون: ١] مع أن قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١] كأنه تَصَديق لهم.

والجواب: أن تكذيبه تعالى لهم منصب على إسنادهم الشهادة إلى أنفسهم في قوله: نشهد، وهم في باطن الأمر لا يشهدون برسالته، بل يعتقدون عدمها، أو يشكون فيه، كما يدل للأول قوله تعالى عنهم: ﴿ أَلُوهُمِنُ كُما آمَنَ السُّقَهَاءُ ﴾ إلى قوله - ﴿ وَلَكِن لا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣].

ويدل للثاني قوله تعالى: ﴿وَوَارَتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْسُهِمْ يَتَرَدُدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]. قوله تعالى: ﴿سَوَآهْ عَلَيْهِمْ أَسْتَفَقَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَفَهِرْ لَمْمْ﴾ [٦] الآية.

ظاهر هذه الآية الكريمة أنه لا يغفر للمنافقين مطلقًا، وقد حاءت آية توهم الطمع في غفرانه

لهم إذا استغفر لهم رسوله ﷺ أكثر من سبعين مرة. وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مُرَّةً فَلَن يَغْفَرُ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠].

والجواب: أن هذه الآية هي الأخيرة بينت أنه لا يغفر لهم على كل حال لأنمم كفار في الباطن.



سورة التفاين

قوله تعالى: ﴿ فَأَنَّقُوا أَلَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ ﴾ [13].

تقدم رفع الإشكال بينه وبين قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَقُّ ثُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] في سورة آل عمران.



سورة الطلاق

قوله تعالى: ﴿ يَناأَيُّنَّا ٱلنَّبَيُّ ﴾ [1] الآية.

ظاهر في خصوص الخطاب به ﷺ ، وقوله: ﴿إِذَا طُلْقُتُمُ النَّسَاءَ فَطَلْقُوهُنَّ لِمِكْتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1] الآية يقتضي خلاف ذلك.

والجواب: هو ما تقدم محررًا في سورة الروم من أن الخطاب الخاص بالنَّبي ﷺ حكمه عام لجميع الأمة.

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُؤْمِنُ بِأَلَّهِ وَيَعْمَلَ صَالِحًا يُذَخِلَهُ جَنَّنتٍ تَجَرِى مِن تَحَيِّهَا ٱلأَنْهَرُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبْدَا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [11].

أفرد الضمير في هذه الآية في قوله: ﴿يَؤْمِنُ﴾ وقوله: ﴿وَيَهْمَلُ﴾ وقوله: ﴿يُلِنَّخِلُهُ﴾ وقوله: ﴿لُهُ﴾. وجمع في قوله: ﴿خَالدِينَ﴾. والجواب: أن الإفراد باعتبار لفظ من والجمع باعتبار معناها وهو كثير في القرآن العظيم. وفي هذه الآية الكريمة رد على من زعم أن مراعاة المعنى لا تجوز بعدها مراعاة اللفظ لأنه في هذه الآية راعى المعنى في قوله: ﴿ تَحَالُمُهِنَ ﴾ ثم راعى اللفظ في قوله: ﴿ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لُهُ رَرُقًا ﴾.



سبورة التحريم

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [١].

مع قوله: ﴿قَلْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَاتِكُمْ﴾ [التحريم: ٢] يجري فيه من الإشكال. والجواب ما تقدم في سورة الطلاق.

قوله تعالى: ﴿ وَكَانَتْ مِن ٱلْقَنبِتِينَ ﴾ [17].

لا يُففى ما يسبق إلى الذهن من أن المرأة ليست من الرحال، وهو تعالى لم يقل من القاتتات. والجواب: هو إطباق أهل اللسان العربي على تغليب الذكر على الأنثى في الجمع، فلما أراد أن يين أن مرع من عباد الله القاتنين وكان منهم ذكور وإناث غلب الذكور كما هو الواجب في اللغة العربية، ونظره قوله تعالى: ﴿إِلْكُ كُتُتِ مِنَ الْخَاطِيّيَ ﴾ [يوسف: ٢٩] وقوله: ﴿إِلَّهَا كَاتُ مِن قَوْمٍ كُالْفِينَ﴾ [النمل: ٣٤].

بنسسية تغيالت فألت فألتحكيد

سبورة اللك

قوله نعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمُعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيَ أَضْحَنَبَ ٱلسَّعِيرِ﴾ [10]. ظاهر هذه الآية الكريمة يدل على ألهم ما كانوا يسمعون في الدنيا، ولا يعقلون. وقد حاءت آيات أخر تدل على خلاف ذلك كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَاراً﴾ [الأحقاف: ٢٦]. وقوله: ﴿فَصَدُهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُستَبْصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٦].

وقد قلمنا الجواب عن هذا بحررًا في الكلام على قوله: ﴿صُمَّ بُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨] وعلى قوله: ﴿أُولُو كَانَ عَالِمَوْهِم لا يعقلون شيئا﴾ [البقرة: ١٧٠] الآية.



سبورة القلم

قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَن تَدَارُكُهُ بِعْمَةً مِن رَّبَهِ لَنُبِذَ بِٱلْفَرَآءِ﴾ [43] الآية. تقدم وجه الجمع بينه وبين قوله: ﴿ فَتَنَبَّنُنَاهُ بِالْعَرَاءِ﴾ [الصافات: 150] الآية.



سورة الحاقة

قوله تعالى: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَقِ حِسَابِيَه ﴾ [٧٠].

تقدم رفع الإشكال بينه وبين الآيات الدالة على أن الظن لا يكفي، كقوله: ﴿إِنَّ الظُّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الحَقَّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] في الكلام على قوله: ﴿الَّذِينَ يَطُنُونَ أَنُّهُم مُلاقُوا رَبُّهِمٌ﴾

[البقرة: ٤٦] في سورة البقرة.

قوله تعالى: ﴿وَلَا طَعَامُ إِلَّا مِنْ غِسْلِهِنِ﴾ [٣٦].

ظاهر هذا الحصر أنه لا طعام لأهل النار إلا الغسلين، وهو ما يسيل من صديد أهل النار على أصح التفسيرات، كأنه فعلين من الغسل لأن الصديد كأنه غسالة قروح أهل النار. أعاذنا الله والمسلمين منها.

وقد حاءت آية أخرى تدل على حصر طعامهم في غير الغسلين وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طُعَامٌ إِلاَّ مِن صَوِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦] وهو الشيرق اليابس على أصح التفسيرات، ويدل لهذا قول أي ذؤيبُ:

رعسى الشبرق الريان حتى إذا ذوى وصار ضمريعًا بمان عمده التحاتص وللعلماء عن هذا أحوبة كثيرة أحسنها عندي اثنان منها، ولذلك.

الأول: أن العذاب ألوان، والمعذبون طبقات، فمنهم من لا طعام له إلا من غسلين، ومنهم من لا طعام له إلا من ضريع. ومنهم من لا طعام له إلا الزقوم، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَسْبَمَةُ أَبْوَابُ لَكُلُّ بَابُ مُنْهُمٌ جُزِّءً مُقْسُومٌ ﴾ [الحجر: 25].

الثناني: أُن للعنى في جميع الآيات ألهم لا طعام لهم أصلاً لأن الضريع لا يصدق عليه اسم الطعام ولا تأكله البهائم فأحرى الآدميون.

وكذلك الغسلين ليس من الطعام، فمن طعامه الضريع لا طعام له، ومن طعامه الغسلين كذلك. ومنه قولهم فلان لا ظل له إلا الشمس ولا دابة له إلا دابة ثوبه يعنون القمل. ومرادهم لا ظل له أصلاً ولا دابة له أصلاً. وعليه فلا إشكال. والعلم عند الله تعالى.



سبورة سأل سائل

قوله تعالى: ﴿ فِ يَوْمِ كَانَ مِقْدَارُهُ، خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [1].

تقدم وجه الجمع بينه وبين قوله: ﴿ فِي يَوْم كَانَ مَقْلَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [السحدة: ٥]. وقوله: ﴿ وَإِنْ يُومًا عِندَ رَبُّكَ كَأَلْفِ مِنَةً مِّمًّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧] في سورة الحج.

وقوله: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ ﴾ [3].

تقدم وحه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣] في سورة النساء.



سبورة نوح

قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرَّهُمْ يُضِلُّوا عِبَاذَلَكَ وَلَا يَلدُواْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَارًا﴾ [٧٧]. هذه الآية الكريمة تدل على أن نوحًا عليه وعلى نيبنا الصلاة والسلام عالم بما يصير إليه الأولاد من الفحور والكفر قبل ولادقم. وقد حاءت آيات أخر تدل على أن الغيب لا يعلمه إلا الله، كقوله: ﴿ قُلُ لا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ الفَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [النمل: 10].

وكقول نوح نفسه فيما ذكره الله عنه في سورة هود: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَوَاتِنُ اللّهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْفَيْبَ﴾ [هود: ٣١].

والجواب عن هذا ظاهر، وهو أنه علم بوحي من الله أن قومه لا يؤمن منهم أحد إلا من آمن، كما بيته بقوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَلَهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦] الآية.



سسورة الجن

قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا أَلْفَسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ خَطَبًا ﴾ [10].

لا يعارض قوله: ﴿إِنَّ اللَّهُ يُحِبُّ الْقُسِطِينَ﴾ [المائلة: ٤٧، الحجرات: ٩، المتحنة: ٨]. لأن القاسط هو الجائر، والمقسط هو العادل، فهما ضدان.

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ قُإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ ﴾ [٧٣] الآية.

أفرد الضمير في قوله له: وجمع قوله «حالدين».

والجواب: هو ما تقدم من أن الإفراد باعتبار لفظ من والجمع باعتبار معناها، وهو ظاهر.



سبورة للزمل

قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلْمُزَّمِلُ ﴿ يُعَلِّمُ الَّذِلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [١، ٢].

وقوله : ﴿ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَمْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَذَيْ مِن ثُلُثِي ٱلْبِلِ﴾ [20]- إلى قوله - ﴿ وَطَآبِفَةٌ مَنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ ﴾ الآية. يدل على وحوب قيام الليل على الأمة، لأن أمر القدوة أمر لاتباعه. وقوله: ﴿ وَطَاقَفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ دليل على عدم الخصوص به ﷺ.

وقد ذكر الله ما يدل على خلاف ذلك في قوله: ﴿فَلَقَرْعُوا مَا تَيْسُرَ مِنَ القُرْآنُ﴾ وقوله: ﴿فَلَقْرُعُوا مَا تَيْسُرَ مَنْهُ وَأَقِيمُوا﴾ والجواب ظاهر، وهو أن الأخير ناسخ للأول ثم نسخ الأخير أيضًا بالصلوات الخمس.

قوله تعالى: ﴿ وَكَانَتِ ٱلَّهِبَالُ كَتِيبًا مُّهِيلاً ﴾ [12].



مسورة اللثثر

قوله تعالى: ﴿كُلُ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَهُ﴾ [٣٨] الآية. تقدم وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿كُلُّ اللَّهِ يَهَا كُسَبَ رَهِينَ﴾ [الطور: ٣١] الآية.



سبورة القيامة

قوله تعالى: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَسَمَةِ ﴾ [١].

لا يعارض إقسامه به في قوله: ﴿وَلَلْيُومُ الْمُوْعُودِ﴾ [العروج: ٢]. والجواب من وحهين: أحدهما: أن لا نافية لكلام الكفار.

الثاني: ألها صلة كما تقدم وسيأتي له زيادة إيضاح إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَهِذِ نَاضِرَةُ إِلَىٰ رَبَّمَا نَاظِرَةٌ ﴾ [٢٢، ٣٣].

تقدم وحه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿لاَ تُلْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].



سبورة الإنسان

قوله تعالى: ﴿وَحُلُواْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾ [٢١].

لا يعارضه قوله تعالى: ﴿يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١] الآية.

ووجه الجمع ظاهر وهو ألهما حنتان أوانيهما وجميع ما فيهما من فضة، وأخريان أوانيهما وجميع ما فيهما من ذهب. والعلم عند الله تعالى.

سبورة المرسلات

قوله تعالى: ﴿ مَلِدًا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿ إِنَّ اللَّهِ يُؤْذَنُ كُمْمَ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٣٥، ٣٦].

هذه الآية الكريمة تدل على أن أهل النار لا ينطقون ولا يعتذرون.

وقد حاءت آيات تدل على أهُم ينطقون ويعنذرون، كقوله تعالى: ﴿وَاللّهُ رَبّنَا مَا كُتَا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنمام: ٢٣]. وقوله: ﴿فَالْقَوْا السَّلَمَ مَا كُنّا نَعْمَلُ مِن سُوءَ﴾ [النحل: ٢٨] وقوله: ﴿وَلِمُ لَمُ نَكُن لدعوا مِن قبل شيئا﴾ [غافر: ٧٤]. وقوله: ﴿فَاللّهِ إِن كُنّا لَفِي صَلال شَمِينَ * إِذْ لُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَمَا أَضَلْنًا إِلاَّ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٧- ٩٩] وقوله: ﴿رَبَّناً هَوْلاء أَصْلُونَا﴾ [الأعراف: ٣٦] إلى غير ذلك من الآيات.

والجواب عن هذا من أوجه:

الأول: أن القيامة مواطن ففي بعضها ينطقون وفي بعضها لا ينطقون.

الثانى: أنهم لا ينطقون بما لهم فيه فائدة وما لا فائدة فيه كالعدم.

الثالث: أنهم بعد أن يقول الله لهم: ﴿ احْسَنُوا فِيهَا وَلاَ تُكَلَّمُونِ ﴾ [المومنون: ١٠٨] ينقطع نطقهم ولم يبق إلا الزفير والشهيق.

قال تعالى: ﴿وَوَقَعَ القَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لاَ يَنطِقُونَ﴾ [النمل: ٨٥]. وهذا الوجه الثالث راجع للوجه الأول.



مسورة النبأ

قوله تعالى: ﴿ لَنْبِيْنِنَ فِيهَا أَخْفَابًا ﴾ [٢٣].

تقدم وجه الجمع بينه هو والآيات المشابمة له كقوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا ذَامَتِ

السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴿ [هود: ١٠٧] مع الآيات للقنضية لدوام عذاب أهل النار بلا انقطاع كقوله: ﴿ فَاللَّهِ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ ﴿ التَّعَلَىنَ فَيهَا أَبُلُهُ ﴾ [التنعام: ١٩٨] الآية فقد ينا هناك أن المذاب لا ينقطع عنهم وينا وجه الاستثناء بللشيئة. وأما وجه الجمع بين الأحقاب للذكورة هنا الموالم الأبدي الذي الذي الذات عليه فمن ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الذي مال إليه ابن حرير وهو الأظهر عندي لدلالة ظاهر القرآن عليه هو أن وله: لابئين فيها أحقابًا في حال كوغم لا يذوقون فيها بردًا ولا شرابًا إلا حيمًا وغساقًا، فإذا انقضت تلك الأحقاب عنبوا بأنواع أخر من أنواع غير بردًا ولا شرابًا إلا حيمًا وغساقًا، فإذا انقضت تلك الأحقاب عنبوا بأنواع أخر من أنواع العناب غير الحميم والفساق في قوله: ﴿ مَنْ لَلْ يَلُو وَلُو مُحَمِمٌ وَعَسَاقٌ * وَآخَرُ مِن شَكِله أَزْوَاجُ ﴾ [صن الحميم والفساق في قوله: ﴿ مَنْ لَلْ يَلُو وَلُو مُحَمِمٌ وَعَسَاقٌ * وَآخَرُ مِن شَكِله أَزْوَاجُ ﴾ [صن الحمل المحال على عنه من ترادف المال كابن عصفور ومن وافقه. وإيضاحه أن جملة: لا يذوقون: حال من ضمير للستكن، ونعني باسم الفاعل قوله: لابئين الذي هو حال. ونظيره من إنيان حملة فعل مضارع منهي بلا حالاً في المرآن قوله تعالى: ﴿ وَاللّهُ أَخْرَجُكُم مِنْ بُطُونُ أَلْهَاتِكُمْ لاَ قَطْمُونَ شَيْناً ﴾ [النحل: ١٨] أي في حال كونكم لا تعلمون.

الثاني: أن هذه الأحقاب لا تنقضي أبكًا رواه ابن حرير عن قتادة والربيع بن أنس وقال: إنه أصح من جعل الآية في عصاة للسلمين، كما ذهب إليه خالد بن معدان.

الثالث: أنا لو سلمنا دلالة قوله: أحقابًا على التناهي والانقضاء، فإن ذلك إنما فهم من مفهوم الظرف والتأييد مصرح به منطوقًا والمنطوق مقدم على للفهوم، كما تقرر في الأصول. وقول خالد بن معدان: إن هذه الآية في عصاة للسلمين يرده ظاهر القرآن لأن الله قال: ﴿وَكُلْبُوا بَآيَاتُنَا كَذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨] وهؤلاء الكفار.

بنسب ألق التَّحْزَالَ حَبَو

سبورة النازعات

قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَالِكَ دَحَنهَ آ﴾ [٣٠].

تقدم وحه الجمع بينه وبين قوله: ﴿قُلْ أَنْتُكُمْ لَتَكَفُّرُونَ بِالَّذِي حَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَنِ﴾ [فصلت: ٩] - إلى قوله - ﴿قُمُّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ ، في سورة البقرة في الكلام على قوله تعالى: ﴿هُوَ الْنِي حَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمُّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] الآية. قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَ أَنْ مُنْ خَنْنَهَا ﴾ [٤٥].

تقدم وجه الجُمْع بينه وبين الآيات الدالة على عموم الإنذار كقوله: ﴿لِيَكُونَ لِلْمَالَمِينَ لَمْيُوا﴾ [الفرقان: ١] في سورة يس وغيرها.



سورة عبس

قوله تعالى: ﴿ أَن جَآيَهُ آلاً عُمَّىٰ ﴾ [٢].

عبر الله تعالى عن هذا الصحابي الجليل الذي هو عبد الله ابن أم مكتوم بلقب يكرهه الناس مع أنه قال ﴿وَلاَ تَنَابُرُوا بِالأَلْقَابِ﴾ [الححرات: ١١].

والجواب هو ما نبه عليه بعض العلماء، من أن السر في التعبير عنه بلفظ الأعمى للإشعار بعذره في الإقدام على قطع كلام رسول الله ﷺ لأنه لو كان يرى ما هو مشتغل به مع صناديد الكفار، لما قطم كلامه.

بِسُــــِالْغَيْرَالَحِيَدِ

مسورة التكوير

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولِ كَرِيدٍ ﴾ [١٩].

ظاهر هذه الآية يتوهم منه الجاهل أن القرآن كلام حبريل مع أن الآيات القرآنية مصرحة بكثرة بأنه كلام الله كقوله: ﴿فَأَجِرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامُ اللّهِ﴾ [النوبة: ٦] وكقوله: ﴿السر كتَابُ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمُّ فُصَلَتْ مَن لَذُنْ حَكيم خَيرِ﴾ [هرد: ١].

والجواب واضح من نفس الآية لأن الإيهام الحاصل من قوله: إنه لقول يدفعه ذكر الرسول، لأنه يدل على أن الكلام لغيره لكنه أرسل بتبليغه فمعنى قوله: ﴿لَقُوّلُ رَسُولٍ﴾ أي تبليغه عمن أرسله من غير زيادة ولا نقص.



سبورة الانقطار

قوله تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ [٥].

هذه الآية الكريمة يوهم ظاهرها أن الذي يعلم يوم القيامة ما قدم وما أخر نفس واحدة، وقد حاءت آيات أخر تدل على أن كل نفس تعلم ما قدمت وأخرت كقوله: ﴿هَنَالْكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسِ مَّا اَسْلَفَتَ﴾ [يونس: ٣٠] وقوله: ﴿وَكُلُّ إِنسَانَ أَلْوَمْنَاهُ طَاتُرَهُ فِي عُثْقِهِ وَنُنخْرِجُ لَهُ يَوْمَ القَيَامَة كِتَابًا يُلْقَاهُ مَنشُوراً﴾ [الإسراء: ١٣]. إلى غير ذلك من الآيات.

والجواب: أن المراد بقوله نفس، كل نفس والنكرة وإن كانت لا تعم إلا في سياق النفي أو الشرط أو الامتنان كما تقرر في الأصول. فإن التحقيق أتما رعا أفادت العموم بقرينة السياق من غير نفي أو شرط أو امتنان. كقوله: ﴿أَن تَبْلُ عَبْرَ نَفِي أَو شرط أو امتنان. كقوله: ﴿أَن تَبْلُ نَفُسٌ ﴾ في التكوير والانفطار وقوله: ﴿أَن تَبْلُ نَفُسٌ وَ وَلَهُ عَلَمُ مَا يُعْسُرُنِي ﴾ [الزمر: ٥٦] والعلم عند الله تعالى.

بِسُـــِ أَنْدَالُوْمَ رَالَحِدِ

مبورة التطفيف

قوله تعالى: ﴿ كُلِّلا إِنَّهُمْ عَن رَّبِهِمْ يَوْمَبِندٍ لُّحْجُوبُونَ ﴾ [١٥].

يفهم منه أن المؤمنين ليسوا محجوبين عن ربهم يوم القيامة، وقد قلمنا وجه الجمع بين هذا المفهوم، وبين قوله تعالى: ﴿ لاَ قُدْرَكُهُ الاَّبْصَارُ﴾ [الأنمام: ١٠٣].



سورة الانشقاق

قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِي كِتَنبَهُ وَرَآءَ ظَهْره ، ﴾ [10] الآية.

هذه الآية الكريمة ثدل على أن من لم يعط كتابه بيمينه، أنه يعطاه وراء ظهره، وقد حاءت آية يفهم منها أنه يؤتاه بشماله، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لِيُتِينَ﴾ [الحاقة: ٢٥] الآية.

والجواب ظاهر، وهو أنه لا منافاة بين أخذه بشماله، وإينائه وراء ظهره، لأن الكافر تغل يمناه إلى عنقه، وتجعل يسراه وراء ظهره، فيأخذ بما كتابه.



سبورة البروج

قوله تعالى: ﴿ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمُوْعُودِ ﴾ [٢].

تقدم وحه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿لا أَقْسِمُ بِيَوْمٍ القَيَامَةِ﴾ [القيامة: ١].

قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَنكَ حَدِيثُ ٱلْخُنُودِ ﴿ يَ فِرْعَوْنَ وَثُمُودَ ﴿ ١٨).

لا يخفى ما يسبق إلى الذهن من توهم المنافاة بين لفظة الجنود مع لفظة فرعون، لأن فرعون
 ليس جندًا، وإنما هو رحل بعينه.

والحواب ظاهر، وهو أن المراد بفرعون هو وقومه فاكتفى بذكره الأنهم تبع له، وتحت طاعته.



سبورة الطارق

قوله تعالى: ﴿ فَمَهَلِ ٱلْكَنفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُؤيْدًا ﴾ [١٧].

هذا الإمهال المذكور هنا ينافيه قوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. والجواب أن الإمهال منسوخ بآيات السيف، والعلم عند الله تعالى.



سبورة الأعلى

قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تُنسَىٰ ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [٢، ٧] الآية.

هذه الآية الكريمة تدل على أن النّبي ﷺ ينسى من القرآن ما شاء الله أن ينساه، وقد حاءت آيات كثيرة تدل على حفظ القرآن من الضباع كقوله تعالى: ﴿لاَ تُحرُّلُ لِه لَسَائَكُ لَتَعْجَلُ بِه * إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُوْآلُهُ ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧] وقوله: ﴿إِنّا تَحْنُ نُوْلُنَا الذَّكُّرُ وَإِنّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [المحر: ٩].

والجواب: أن القرآن وإن كان محفوظًا من الضياع فإن بعضه ينسخ بعضًا، وإنساء الله نبيه بعض القرآن في حكم النسخ، فإذا أنساه آية فكأنه نسخها، ولابد أن يأتي بخير منها أو مثلها. كما صرح به تعالى في قوله: ﴿مَا نَتْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا تَأْتِ بِعَثْرٍ مُثْهَا أَوْ مِثْلُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَا بَدُلْنَا آيَةً مُكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزّلُ﴾ [النحل: ١٠١]. وأشار هنا لعلمه بحكمة النسخ بقوله: ۚ ﴿إِللّهُ يَقَلُمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾ [الأعلى: ٧] وقوله تعالى: ﴿فَذَكُرٌ إِنْ لَفَقَتِ الذّكَرَى﴾ [الأعلى: ٩].

هذه الآية الكريمة يفهم منها أن التذكير، لا يطلب إلا عند مظنة نفعه، بدليل إن الشرطية. وقد جاءت آيات كثيرة تدل على الأمر بالتذكير مطلقًا، كقوله: ﴿فَفَدَكُرْ إِلَّمَا أَلْتَ مُذَكَّرٌ﴾ [المفاشية: ٢١] وقوله: ﴿وَلَقَدْ يَسُونًا القُورَآنَ لِلذَّكْرِ فَهَلْ هِنِ مُدَكِرٍ﴾ [القمر: ٤٠].

وأجيب عن هذا بأحوبة كثيرة:

منها: أن في الكلام حلفًا أي إن نفعت الذكرى، وإن لم تنفع، كقوله: ﴿ سَرَابِيلَ تَقْبِكُمُ الحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي والبرد، وهو قول الفراء والنحاس والجرحاني وغيرهم.

ومنها: أمَّا بمعنى (إذ) وإتبان (إن) بمعنى (إذ) مذهب الكوفيين خلافًا للبصريين.

وجعل منه الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهُ إِنْ كُنتُم مُؤْمِينَ﴾ [المائدة: ٧٥] وقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كَنتُم مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. وقولَه تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّه فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿لَنَدْخُلُنُ المَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [المفتح: ٢٧].

وقوله ﷺ : «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» ...

وقول الفرزدق:

أتغضب إن أذنا قتيبة حرزتا جهارًا ولم تغضب لقتل ابن حازم

وأحاب البصريون عن آيات ﴿إِن كُتُتُم مُؤْمَنِينَ﴾، بأن فيها معنى الشرط، حيء به للتهييج، وعن آية ﴿إِن شَاءَ اللّهُ آمنِينَ﴾ ، والحديث بأهما تعليم للعباد كيف يتكلمون، إذا أخبروا عن المستقبل، وعن البيت بجوايين:

أحدهما: أنه من إقامة السبب مقام للسبب، والأصل: أتفضب إن افتخر مفتخر بحز أذي قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سببًا للفضب، ومسببًا عن الحز.

الثابي: تغضب إن تبين في المستقبل، أن أذبي قتيبة حزتا.

وهنها: أن معنى إن نفعت الذكرى. الإرشاد إلى التذكير بالأهم، أي ذكر بالمهم الذي فيه

⁽١) صحيح: أخرجه مسلم في (الطهارة/ ٢٤٩/ عبد الباقي).

النفع دون ما لا نفع فيه. فيكون للمعنى ذكر الكفار مثلاً بالأصول التي هي للتوحيد، لا بالفروع؛ لأنما لا تنفع دون الأصول، وذكر المؤمن التارك لفرض مثلاً بذلك الفرض المتروك لا بالعقائد، ونحو ذلك لأنه أنفع.

ومنها: أن «إن» بمعنى «قد» وهو قول قطرب.

ومنها: أها صيغة شرط أريد بها ذم الكفار واستبعاد تذكرهم. كما قال الشاعر: لقهد أسمعه له و ناديست حسيًّا ولكسن لا حسياة لمسن تسنادي

ومنها: غير ذلك. والذي يظهر لمقيد هذه الحروف عفا الله عنه، هو بقاء الآية الكريمة على ظاهرها، وأنه ﷺ بعد أن يكرر الذكرى تكريرًا تقوم به حسمة الله على خلقه مأمور بالتذكير عند ظن الفائدة، أما إذا علم الفائدة فلا يؤمر بشيء هو عالم أنه لا فائدة فيه، لأن العاقل لا يسمى إلى ما لا فائدة فيه.

وقد قال الشاعر:

لما نافع يسمعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه اللهم مساعيا وهذا ظاهر، ولكن الخفاء في تحقيق المناط. وإيضاحه أن يقال: بأي وجه يتيقن عدم إفادة الذكرى، حتى يباح تركها.

وييان ذلك أنه تارة يعلمه بإعلام الله به، كما وقع في أبي لهب، حيست قسال تعسالي فيه: ﴿مَيْصَلِّي نَاواً فَاتَ لَهَب * وَاهْرَأَتُهُ ۗ [المسد: ٣، ٤] الآية.

فأبو لهب هذا وامرأته لا تنفع فيهما الذكرى، لأن القرآن نسزل بأهما من أهل النار بعد تكرار التذكير لهما، تكرارًا تقوم عليهما به الحجة، فلا يلزم النّبي ﷺ بعد علمه بذلك أن يذكرهما بشيء، لقوله تعالى في هذه الآية: ﴿فَفَدَكُو ۚ إِنْ لَقَعْتِ الذَّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩].

وتارة يعلم ذلك بقرينة الحال، بحيث يبلغ على أكمل وحه، ويأتي بالمعجزات الواضحة، فيعلم أن بعض الأشخاص عالم بصحة نبوته، وأنه مصر على الكفر عنادًا ولجاجًا. فمثل هذا لا يجب تكرير الذكرى له دائمًا، بعد أن تكرر عليه تكريرًا تلزمه به الحجة.

وحاصل إيضاح هذا الجواب أن الذكري تشتمل على ثلاث حكم:

الأولى: خروج فاعلها من عهدة الأمر بما.

الثانية: رجاء النفع لمن يوعظ بما، وبين الله تعالى هاتين الحكمتين بقوله تعالى: ﴿قَالُوا مَعْفَرُوَّ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَقَلُهُمْ يَتَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]. وبين الأولى منهما بقوله تعالى: ﴿فَوَلُ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومِ﴾ [الفاريات: ٥٤]. وقوله تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا البّلاعُ﴾ [الشورى: ٤٨]. ونحوها من الآيات وبين الثانية بقوله: ﴿وَذَكُرْ فَإِنَّ اللَّكُونَ تَشَفَّعُ الْقُومِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥].
الثالثة: إقامة الحجة على الخلق، وبينها تعالى بقوله: ﴿وُرُسُلاً مُّبَشَّرِينَ وَمُنذوينَ لَنلاً يُكُونَ لِللَّهُ يَكُونَ لَنلاً يَكُونَ لَنلاً يَكُونَ اللَّهُ عَلَى الله حُجَّةً يَقَدُ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]. وبقوله: ﴿وَلَوْ أَلنا أَهْلَكُنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَلْهِ لَقَالُوا رَبَّنا لَوْلاً أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً ﴾ [طه: ١٣٤] الآية. فالني ﷺ إذا كرر الذكرى حصلت الحكمة الأولى والثالثة، فإن كان في الثانية طمع استمر على التذكير وإلا لم يكلف بالدوام، والعلم عند الله تعالى.

وإنما احترنا بقاء الآية على ظاهرها مع أن أكثر المفسرين على صرفها عن ظاهرها المتبادر منها، وأن معناها: فذكر مطلقًا إن نفعت الذكرى، وإن لم تنفع، لأننا نرى أنه لا يجوز صرف كتاب الله عن ظواهره المتبادرة منه. إلا للليل يجب الرجوع له، وإلى بقاء هذه الآية على ظاهرها.

جنح ابن كثير حيث قال في تفسيرها، أي ذكر حيث تنفع التذكرة، ومن هنا يؤخذ الأدب في نشر العلم، فلا يضعه في غير أهله، كما قال علي وتلئه: ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلفه عقولهم، إلا كان فتنة لبعضهم. وقال: حدث الله الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله.

تنبيه

هذا الإشكال الذي في هذه الآية، إنما هو على قول من يقول باعتبار دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة، وأما على قول من لا يعتبر مفهوم المخالفة شرطًا كان أو غيره، كأبي حنيفة. فلا إشكال في الآية، وكذلك لا إشكال فيها على قول من لا يعتبر مفهوم الشرط كالباقلاني، فتكون الآية نصت على الأمر بالتذكير عند مظنة النفع، وسكتت عن حكمه عند عدم مظنة النفع فيطلب من دليل آخر، فلا تعارض الآية الآيات الدالة على التذكير مطلقًا.



سبورة الفاشية

قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَمُمْ طَعَامُ إِلَّا مِن ضَرِيعِ ﴾ [٦].

تقدم وحه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَلاَّ طَعَامٌ إلاَّ منْ غَسُلِينَ ﴾ [الحاقة: ٣٦].

قوله تعالى: ﴿ فيهَا عَيْنٌ جارِيَةٌ ﴾ [١٢] الآية.

ظاهر هذه الآية: أن الجنة فيها عين واحدة، وقد حايت آيات أخر تدل على خلاف ذلك كقوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونَ﴾ [الحجر: ٤٥].

والجواب: هو ما تقدم في الجمع بين قوله: ﴿إِنَّ الْتَقْفِينَ فِي جَنَّاتُ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤] مع قوله فيها: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاء غَيْر آسن﴾ [محمد: ١٥].

فالمراد بالعين العيون، كما تقدم نظيره في سورة البقرة وغيرها.



سبورة الفجر

قوله تعالى: ﴿ وَجَانَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [٢٢].

يوهم أنه ملك واحد، وقوله صفًا صفًا يقتضي أنه غير ملك واحد بل صفوف من جماعات الملاكة.

والجواب: أن قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ﴾. معناه والملائكة ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَاتُهَا﴾ [الجاتف: ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَاتُهَا﴾ [الحاتف: ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَى قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَى قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَامِ عَلَى قوله تعالى: ﴿ وَمُ اللَّهُ وَاللَّهِ مَا يَعَالَى اللَّهُ اللّ

بنسي لِنَوْالَّهُ إِلَّهُ الْأَثْرُالِّهِ

مسورة البك

قوله تعالى: ﴿ لَا أَقْسَمُ بِهَذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ [1].

هذه الآية الكريمة يتبادر من ظاهرها أنه تعالى أخير بأنه لا يقسم بحذا البلد الذي هو مكة المكرمة، مع أنه تعالى أقسم به في قوله: ﴿وَهَفَنَا الْكِلْدِ الْأَمِينِ﴾ [النين: ٣].

والجواب عن هذا من أوجه:

الأول: وعليه الجمهور: أن «لا» هنا صلة على عادة العرب فإنها ربما لفظت بلفظة «لا» من غير قصد معناها الأصلي، بل لمجرد تقوية الكلام وتوكيده كقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ صَلُّوا * أَلاَّ تُشَمِّكُ [طه: ٩٣، ٩٣] يعني أن تتبعني وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُلُهُ ۖ [الأعراف: ١٢] أي أن تسجد على أحد القولين.

ويدل له قوله في سورة (ص): ﴿ مَا مَتَعَكَ أَن تَسْجُدُ لَمَا خَلَقْتُ ﴾ [ص: ٧٥] الآية. وقوله: ﴿ لَكُنّا فِي اللهِ مَا الكَنَابِ. وقوله: ﴿ لَكُنّا وَرَبُّكَ لاَ الكَنَابِ. وقوله: ﴿ فَلَا وَرَبُّكَ لاَ يَوْمُونَ ﴾ [النساء: ١٥] أي فوربك وقوله: ﴿ وَلاَ تَسْتُوي الْحَسْنَةُ وَلاَ السُّيْنَةُ ﴾ [فسلت: ٤٦] أي والسيئة. وقوله: ﴿ وَرَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكُنّاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَوْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥] على أحد القولين.

وقوله: ﴿وَمَا يُشْعَرُكُمْ أَنُهَا فِنَا جَلَيْتُ لاَ يُؤْمُنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] على أحد القولين. وقوله: ﴿قُلْ تَعَالُوا أَثُلُ مَا حَوُّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا﴾ [الأنعام: ١٥١] على أحد الأقوال للماضية.

وكقول أبي النحم:

فمـــا ألـــوم البـــيض إلا تمــــخرا لمـــا رأيـــن الشـــمط القفـــندرا يعنى أن تسخر، وكقول الشاعر:

وتلحيسنني في اللهـ و أن لا أحـــبه وللهـــو داع دائـــب غـــير غافـــل يعنى أن أحيه و«لا» زائدة.

وقول الآخر:

أبي جسوده لا السبخل واستعجلت به نعسم من فستى لا يمسنع الجود قاتله

يعني أبي جوده البخل و «لا» زائدة على خلاف في زيادتما في هذا البيت الأخير، ولا سيما على رواية البخل بالجر لأن «لا» عليها مضاف بمعنى لفظة لا، فليست زائدة على رواية الجر. وقول امرئ القيس:

ورا المسلك ابسنة العامسري لا يدعسي القسوم أي أفسر يعنى وأبيك.

وأنشد الفراء لزيادة «لا» في الكلام الذي فيه معنى الجحد.

وقول الشاعر:

ما كان يرضى رسول الله دينهم والأطيبان أبسو بكسر ولا عمسر يعنى وعمر و«لا» صلة.

وأنشد الجوهري لزيادها قول العحاج:

في بشمر لا حسور سمرى ومما شعر يافكمه حسق رأى الصميح جشمر فالحور الهلكة يعني في بتر هلكة و«لا» صلة. قاله أبو عبيدة وغيره.

وأنشد الأصمعي لزيادتما قول ساعدة الهذلي.

أفعسنك لا بسرق كسأن وميضه غساب تسسنمه ضروام مستقب ويروى أفمنك بدل أفعنك، وتشيمه بدل وتسنمه.

يعني أعنك برق و«لا» صلة.

ومن شواهد زيادها قول الشاعر:

تذكسرت ليلسى فاعتسرتني صسبابة وكساد صسميم القلسب لا يستقطع يعنى كاد يقطع.

وأما استدلال أبي عبيدة لزيادها بقول الشماخ:

أعسائش مسا لقسومك لا أراهسم يضسيعون الهجسان مسع المضسيع فغلط منه لأن «لا» في بيت الشماخ هذا نافية لا زائدة ومقصوده ألها تنهاه عن حفظ ماله مع أن أهلها يحفظون مالم، وأنت تعاتبيني في حفظ مالي.

وما ذكره الفراء من أن لفظة «لا» لا تكون صلة إلا في الكلام الذي فيه معنى الجحد، فهو أغلبني لا يصح على الإطلاق، بدليل بعض الأمثلة المتقدمة التي لا ححد فيها، كهذه الآية على القول بأن «لا» فيها صلة، وكبيت ساعدة الهذلي. وما ذكره الزمخشري من زيادة «لا» في أول الكلام دون غيره فلا دليل عليه.

الوجه الثاني: أن «لا» نفي لكلام المشركين المكذبين للنبي ﷺ وقوله: «أقسم» إثبات مستأنف وهذا القول وإن قال به كثير من العلماء فليس بوجيه عندي لقوله تعالى في سورة القيامة: ﴿ وَلاَ أَقْسِمُ بِالتَّقْسِ بِالنَّقْسِ اللَّوْامَةِ ﴾ [القيامة: ٢] لأن قوله تعالى: ﴿ وَلاَ أَقْسِمُ بِالنَّقْسِ اللَّوْامَةَ ﴾ [المُؤامَةُ على أنه لم يرد الإثبات المؤتنف بعد النفي، بقوله: أقسم، والله تعالى أعلم.

الوَجه الثالث: ألها حرف نفي أيضًا، ووجهه أن إنشاء القسم يتضمن الإخبار عن تعظيم المقسم به، فهو نفي لذلك الخبر الضمني على سبيل الكناية، والمراد أنه لا يعظم بالقسم بل هو في نفسه عظيم أقسم به أولاً.

وهذا القول ذكره صاحب الكشاف وصاحب روح المعاني، ولا يخلو عندي من بعد.

الوجه الرابع: أن اللام لام الابتداء أشبعت فتحتها والعرب ربما أشبعت الفتحة بألف والكسرة بياء والضمة بواو.

فمثاله في الفتحة قول عبد يفوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مسنى شسيخة عبشسمية كسأن لم تسرا قبلسي أمسيرًا يمانسيا فالأصل كأن لم تر، ولكن الفتحة أشبعت.

وقول الراحز:

إذا العجــــوز غضــــبت فطلــــق ولا ترضــــــاها ولا تملقـــــــــــي فالأصل ترضها، لأن الفعل بحزوم بلا الناهية.

وقول عنترة في معلقته:

ينسباع مسن ففرى غضوب جسرة زيافسة مسئل الفنسيق المكسم فالأصل ينبع يعني، أن العرب ينبع من عظم الذفرى من ناقته، فأشبع الفتحة فصار ينباع على الصحيح.

وقال الراجز:

قلت وقد خرت على الكلكال يا ناقق ما جلت من مجالي

فقوله: «الكلكال» يعني الكلكل، وليس إشباع الفتحة في هذه الشواهد من ضرورة الشعر، لتصريح علماء العربية بأن إشباع الحركة بحرف يناسبها أسلوب من أساليب اللغة العربية، ولأنه مسموع في الشركقولهم: كلكال، وخاتام، وداناق: يعنون كلكلاً وخاتمًا ودانقًا. ومثله في إشباع الضمة بالواو، وقولهم: يرقوع ومعلوق يعنون يرقمًا ومعلقًا.

ومثال إشباع الكسرة بالياء قول قيس بن زهير:

ألم يأتسسيك والأنسساء تنمسسى جمسا لاقسست لسبون بسني زيساد فالأصل يأتك لمكان الجازم – وأنشد له الفراء:

كــــأني بفـــــتخاء الجــــناحين لقــــوة علــــى عجــــل مـــني أطأطـــئ شيمالي ويروى: صيود من العقبان طأطأن شيمالي.

ويروى دفوف من العقبان. إلح.

ويروى شملال بدل شيمال. وعليه فلا شاهد في البيت، إلا أن رواية الياء مشهورة. ومثال إشباع الضمة بالواو قول الشاعر:

هجسوت زبسان ثم جسنت معستذرًا مسن هجسو زبسان لم قجسو ولم تدع وقول الآخر:

الله أعلى من أنسب في تلفت نا يسوم الفسراق إلى إخوانا صور وإن أن حيثما سلكوا أدنوا فأنظور يعنى فانظره وقول الراجز:

لسو أن عمسرًا هسم أن يسرقودا فسناغض فشسند المنسزر المعقسودا يعني يرقد، ويدل لهذا الوجه قراءة قنبل، لأقسم بمذا البلد يلام الابتداء، وهو مروي عن البزي

قوله تعالى: ﴿ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مُثْرَبَةٍ ﴾ [17].

والحسن، والعلم عند الله تعالى.

يدل ظاهره على أن للسكين لاصق بالتراب ليس عنده شيء فهو أشد فقرًا من مطلق الفقير، كما ذهب إليه مالك وكتير من العلماء.

وقوله تعالى: ﴿أَمُّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لَمَسَاكِينَ يَقَمُّلُونَ﴾ [الكهف: ٧٩] الآية. يدل على خلاف ذلك لأنه سماهم مساكين مع أن لهم سفينة عاملة للإيجار.

والجواب عن هذا محتاج إليه على كلا القولين.

الجنزء العاشر (٢٠٩)

أما على قول من قال: من للسكين من عنده ما لا يكفيه كالشافعي، فالذي يظهر لي أن الجواب أنه يقول: للسكين عند الإطلاق ينصرف إلى من عنده شيء لا يكفيه، فإذا قيد بما يقتضى أنه لا شيء عنده، فذلك يعلم من القيد الزائد لا من مطلق لفظ للسكين.

وعليه، فالله في هذه الآية قيد المسكين بكونه ذا متربة، فلو لم يقيده لانصرف إلى من عنده ما لا يكفيه. فمدلول اللفظ حالة الإطلاق لا يعارض بمدلوله حالة التقبيد.

وأما على قول من قال: بأن المسكين أحوج من مطلق الفقير، وأنه لا شيء عنده فيحاب عن آية الكهف بأحوبة منها:

أن للراد بقوله: مساكين. أقم قوم ضعاف لا يقدرون على مدافعة الظلمة، ويزعمون أقم عشرة خمسة منهم زمني.

ومنها: أن السفينة لم تكن ملكًا لهم، بل كانوا أُجراء فيها أو أنَّا عارية واللام للاختصاص. ومنها: أن اسم للساكين أطلق عليهم ترحمًا لضعفهم.

والذي يظهر لقيده عفا الله عنه: أن هذه الأجوبة لا دليل على شيء منها، فليس فيها حجة يجب الرجوع إليها، وما احتج به بعضهم من قراءة على شخف لمساكين بتشديد السين جمع تصحيح لمساك بمعن لللاح أو داية للسوك التي هي الجلود، فلا يخفى سقوطه لضعف هذه القراءة وشفوذها. والذي يتبادر إلى ذهن المتصف أن مجموع الآيتين دل على أن لفظ للسكين مشكل لتفاوت أفراده فيصدق بمن عنده ما لا يكفيه بدليل آية الكهف، ومن هو لاصق بالتراب لا شيء عنده بدليل آية الكهف، ومن هو لاصق بالتراب لا شيء عنده بدليل آية الراب عن الشهر والعاج في النور مع تفاوقها، واشتراك التلج والعاج في النور مع تفاوقها، واشتراك التلج والعاج في الياض مع تفاوقها.

والمشكل إذا أطلق و لم يقيد بوصف الأشدية انصرف إلى مطلقه، هذا ما ظهر: والعلم عند الله تعالى.

والفقير أيضًا قد تطلقه العرب على من عنده بعض المال، كقول مالك ومن شواهده قول راعى نمير:

أما الفقير الذي كانت حلوبته وقق العيال فلم يترك له سبد فسماه فقيًا مع أن عنده حلوبة قدر عياله.

بنسسية لقة التُعْزَالِجَ

سيورة الشمس

قوله تعالى: ﴿ فَأَلْمَمُهَا جُبُورَهَا وَتَقْوَنْهَا ﴾ [٨].

يدل على أن الله هو الذي يجمعل الفحور والتقوى في القلب، وقد جاءت آيات تدل على أن فحور العبد وتقواه باختياره ومشيئتـــه كقـــوله تعـــالى: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُذَى﴾ [فصلت: ١٧].

وقوله تعالى: ﴿الشَّقُووُ الطَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ [البقرة: ١٦]، ونحو ذلك، وهذه المسألة هي التي ضل فيها القدرية والجرية.

أما القدرية: فضلوا بالتفريط حيث زعموا أن العبد يخلق عمل نفسه استقلالاً من غير تأثير لقدرة الله فيه.

وأما الجبرية فضلوا بالإفراط حيث زعموا أن العبد لا عمل له أصلاً حتى يؤاخذ به.

وأما أهل السنة والجماعة فلم يُفرَّطوا، فأثبتوا للعبد أفعالاً اختيارية، ومن الضروري عند جميع العقلاء أن الحركة الارتعاشية ليست كالحركة الاختيارية، وأثبتوا أن الله خالق كل شيء فهو خالق العبد وخالق قدرته وإرادته، وتأثير قدرة العبد لا يكون إلا بمشيئة الله تعالى.

فالعبد وجميع أفعاله بمشيئة الله تعالى. مع أن العبد يفعل اختيارًا بالقدرة والإرادة اللتين خلقهما الله فيه فعلاً اختياريًا يثاب عليه ويعاقب.

ولو فرضنا أن جيريًّا ناظر سنيًّا فقال الجيري: حجتي لربي أن أقول إن لست مستقلاً بعمل، وإني لابد أن تنفذ في مشيته وإرادته على وفق العلم الأزلي، فأنا بجبور. فكيف يعاقبني على أمر لا قدرة لي أن أحيد عنه؟ فإن السني يقول له: كل الأسباب التي أعطاها للمهتدين أعطاها لك جعل لك سمًّا تسمع به، وبصرًّا تبصر به، وعقلاً تعقل به، وأرسل لك رسولاً، وجعل لك اختيارًا وقدرة، ولم يق بعد ذلك إلا التوفيق وهو ملكه المحض، إن أعطاه ففضل، وإن منعه فعلل.

كما أشار لـــه تعــــالى بقــــوله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحَبَّةُ الْبَالِفَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَمَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] يعني أن ملكه للتوفيق حسة بالغة على الخلق، فمن أعطيه ففضل، ومن منعه فعدل. ولما تناظر أبو إسحاق الإسفرائيني مع عبد الجبار المعتزلي. قال عبد الجبار: سبحان من تنــزه عن الفحشاء، وقصده أن المعاصي كالسرقة والزنى بمشيئة العبد دون مشيئة الله، لأن الله أعلى وأجل من أن يشاء القبائح في زعمهم.

فقال أبو إسحاق: كلمة أريد بما باطل، ثم قال: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء. فقال عبد الجبار: أتراه يخلقه ويعاقبني عليه؟

فقال أبو إسحاق: أتراك تفعله حبرًا عليه؟ أأنت الرب وهو العبد؟

فقال عبد الجبار: أرأيت إن دعائي إلى الهدى وقضى على بالردى أتراه أحسن إلى أم أساء؟ فقال أبو إسحاق: إن كان الذي منعك منه ملكًا لك فقد أساء، وإن كان له، فإن أعطاك ففضل، وإن منعك فعدل. فبهت عبد الجبار، وقال الحاضرون: والله ما لهذا حواب.

وجاء أعرابي إلى عمرو بن عبيد وقال له: ادع الله لي أن يرد عليَّ حمارة سرقت منى، فقال: اللهم إن حمارته سرقت ولم ترد سرقتها فارددها عليه. فقال له الأعرابي: يا هذا كف عني دعائك الخبيث. إن كانت سرقت ولم يرد سرقتها فقد يريد ردها ولا ترد. وقد رفع الله إشكال هذا المسألة بقوله تمالى: ﴿وَمَا تَشَاعُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء اللهُ ﴾ فأثبت للعبد مشيئة، وصرح بأنه لا مشيئة لله حل وعلا. مشيئة للعبد العبد مشيئة حل وعلا.

وقوله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجُّةُ البَّالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وأما على قول من فسر الآية الكريمة بأن معنى ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقُوَاهَا﴾ أنه بين لها طريق الخير وطريق الشر، فلا إشكال في الآية. وهذا المعنى فسرها جماعة من العلماء. والعلم عند الله تعالى.



سبورة الليل

قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَّلْهُدَى ﴾ [17].

يدل على أن الله الترم على نفسه الهدى للخلق مع أنه جاءت آيات كثيرة تدل على عدم هداه لبعض الناس كقوله: ﴿وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي القَوْمُ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ١٠٨].

وقوله: ﴿ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمُ الظَّالِمِينَ ﴾ [الصف: ٧].

وقوله: ﴿كَيْفَ يَهْلِيَ اللّهُ قَوْماً كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٨٦] الآية إلى غير ذلك من الآيات. والجواب هو ما تقدم من أن الهذي يستعمل في القرآن حاصًّا وعامًّا، فللبت العام وللنفي الخاص ونفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم.

وأما على قول من قال: إن معنى الآية أن الطريق الذي يدل علينا وعلى طاعتنا هو الهدى لا الضلال، وقول من قال: إن معنى الآية أن من سلك طريق الهدى وصل إلى الله، فلا إشكال في الآية أصلاً.



سبورة الضحى

قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلاً فَهَدَى ﴾ [٧].

هذه الآية الكرعة يوهم ظاهرها أن التّي ﷺ كان ضالاً قبل الوحي، مع أن قوله تعالى:
﴿ فَأَقَمْ رَجْهَكَ لِللّهَ ضِيفًا فِطْرَةَ اللّه التّي فَطْرَ الثّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠] يدل على أنه ﷺ فطر على هذا الدين الحنيف، ومعلوم أنه لم يهوده أبواه و لم ينصراه و لم يحصده، بل لم يزل باقيًا على الفطرة حتى بعثه الله رصولاً، ويدل لذلك ما ثبت من أن أول نسزول الوحي كان وهو يعبد في غار حراء، فذلك التعبد قبل نسزول الوحى دليل على البقاء على الفطرة.

والجواب: أن معنى قوله: ﴿ضَالاً فَهَلَنى﴾ أي غافلاً عما تعلمه الآن من الشرائع وأسرار علوم الدين التي لا تعلم بالفطرة ولا بالعقل، وإنما تعلم بالوحي، فهداك إلى ذلك بما أوحي إليك، فمعنى الضلال على هذا القول الذهاب عن العلم.

ومنه بمذا للمنى قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلُّ إِخْنَاهُمَا فَتَذَكَّرُ إِخْنَاهُمَا الْأَخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله: ﴿لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلاَ يَنسَى﴾ [طه: ٢٥]، وقوله: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِلَّكَ لَفِي صَلالِكَ القَلَمِ﴾ [برسف: ٩٥]. وقول الشاعر:

و تَظُــن مـــلمى أنــنى أبغــي بحــا بـــدلاً أراهــا في الضـــلال تحـــيم ويدل مُذا قوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَلُوِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيَّانُ﴾ [الشورى: ٢٥]، لأن المراد بالإيمان شرائع دين الإسلام.

وقوله: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الفَافِلِينَ﴾ [بوسف: ٣]، وقوله: ﴿وَعَلَمْكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣] وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الكِتَابُ إِلاَّ رَحْمَةً مِّن رَبِّك﴾ [القصص: ٨٦].

وقيل: المراد بقوله: ضالاً. ذهابه وهو صغير في شعاب مكة، وقيل ذهابه في سفره إلى الشام، والقول الأول هو الصحيح، والله تعالى أعلم. ونسبة العلم إلى الله أسلم.



مسورة التين

قوله تعالى: ﴿وَهَنذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ [٣].

تقدم وحه الجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿لا أَقْسِمُ بِهَذَا البِّلَدِ ﴾ [البلد: ١].

قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنْسَانَ فِي أَخْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [٤].

هذه الآية الكريمة توهم أن الإنسان ينكر أن ربه خلقه، لما تقرر في فن المعاني من أن خالي الذهن من التردد والإنكار لا يؤكد له الكلام، ويسمى ذلك ابتدائيًّا، والمتردد يحسن النوكيد له بمؤكد واحد، ويسمى طلبيًّا، والمنكر يجب التوكيد له بحسب إنكاره، ويسمى إنكاريًّا.

والله تعالى في هذه الآية أكد إخباره بأنه خلق الإنسان في أحسن تقويم، بأربعة أقسام،

وباللام، وبقد، فهي ستة تأكيدات، وهذا التوكيد يوهم أن الإنسان منكر، لأن ربه خلقه، وقد جاءت آيات أخرى صريحة في أن الكفار يقرون بأن الله هو خالقهم، وهي قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتُهُم هُنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

والجواب من وجهين:

الأول: هو ما حرره علماء البلاغة من أن المقر، إذا ظهرت عليه أمارة الإنكار، حعل كالمنكر، فأكد له الخير، كقول حجل بن نضلة:

جاء شقيق عارضاً رعه إن بيني عمك فيهم رماح

فشقيق لا ينكر أن في بني عمه رماحًا، ولكن بحيته عارضًا رمحه، أي حاعلاً عرضه حهتهم من غير التفات أمارة، أنه يعتقد أن لا رمح فيهم، فأكد له الحير، فإذا حققت ذلك، فاعلم أن الكفار لما أنكروا البعث، ظهرت عليهم أمارة إنكار الإيجاد الأول، لأن من أقر بالأول لزمه الإقرار بالثاني، لأن الإعادة أيسر من البدء، فأكد لهم الإيجاد الأول.

ويوضح هذا أن الله بين أنه المقصود بقوله: ﴿ فَهَا يُكَذَّبُكَ بَعْدُ بِاللَّذِينَ ﴾ [التين: ٧] أي ما يحملك أن الله أوحدك أولاً، فمن أو الجزاء، بعد علمك أن الله أوحدك أولاً، فمن أوجدك أولاً، فمن أوجدك أولاً قال أوجدك أولاً قال أوجدك أولاً قال أله أولاً قال أله أنها الناس أولاً كُنتُمْ فِي رَبِّبٍ مُنَ اللَّهِ قال عَلَيْ أَلُهُ النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَبِّبٍ مُنَ اللَّهِ قال أَوْمَ اللهِ أَلَهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

والآيات بمثل هذا كثيرة، ولذا ذكر تعالى أن من أنكر البعث، فقد نسى إيجاده الأول، بقوله: ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُعثِي العظّامَ وَهِيَ رَعِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]. وبقوله: ﴿وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَنِفًا مَا مِتُ لَسَوْفَ أَخْرَجُ خَياً * أَوْلا يَذَكُّرُ الإِنسَانُ أَلَا خَلَقْتُهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْناً﴾ [مرم: ٣٦، ٢٦].

وقال البعض: معنى فما يكذبك، فمن يقدر على تكذيبك يا نبي الله بالثواب والعقاب بعد ما تبين له أنا خلقنا الإنسان على ما وصفنا، وهو في دلالته على ما ذكرنا كالأول، فظهرت النكتة في جعل الابتدائي كالإنكاري.

الوجه الثاني: أن القسم شامل لقوله: ﴿ثُمُّمُ وَدَثَاهُ أَسْقُلَ صَافِلِينَ﴾ [التين: ٥]. أي إلى النار، وهم لا يصدقون بالنار بدليل قوله تعالى: ﴿فَفَهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُمُ بِهَا كُكُنَّبُونَ﴾ [الطور: ١٤]. وهذا الوجه في معنى «قوله»: ﴿أَسْقُلُ صَافَلُينَ﴾ أصح من القول بأن معناه المرم، والرد إلى أرذل العمر لكون قوله: ﴿إِلاَّ اللَّذِينَ آمَثُوا وَعَمِلُوا الْصَّالِحَاتَ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمَثُونَ ﴾ [النين: 7]، أظهر في الأول من الثاني. وإذا كان القسم شاملاً للإتكاري، فلا إشكال لأن التوكيد منصب على ذلك الإنكاري، والعلم عند الله تعالى.



سسورة العلق

قوله تعالى: ﴿ نَاصِيَةِ كَلْذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [١٦] الآية.

أسند الكذب في هذه الآية الكريمة إلى ناصية هذا الكافر، ودي مقدم شعر رُسه، مع أنه أسنده في آيات كثيرة إلى غير الناصية كقوله: ﴿إِنَّهَا يَفْتُونِي الكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُونِّكُ هُمُ الكَاذَبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

والجواب ظاهر، وهو أنه هنا أطلق الناصية، وأرد صاحبها على عادة العرب في إطلاق البعض، وإرادة الكل، وهو كثير في كلام العرب، وفي الفرآن، فمن أمثلته في القرآن هذه الآية الكريمة، وقوله تعالى: ﴿ تُشِتّ يَمْنَا أَبِي لَهُبِ وَتَبّ ﴾ [المسد: ١] يعني أبا لهب. وقوله: ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَلْمُتَ أَلِيكُمُ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] يعني بما قلمتم. ومن ذلك تسمية العرب الرقيب عينًا. وقوله: حَاطة، لا يعارضه قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جَنَاحٌ فِيمَا أَحْطَأَتُم بِهِ ﴾ [الأحزاب: ٥] لأن الخاطئ هو فاعل الخطينة أو الخطء بكسر الخاء. وكلاهما الذنب، كما بينه قوله تعالى: ﴿ وَمُمّا خَطِينَاتُهِمْ أَغُرِقُوا فَأَدْحِلُوا نَاراً ﴾ [نوح: ٣٥]. وقوله: ﴿ إِنَّ قَتْلُهُمْ كَانَ خَطْناً كَبِيراً ﴾ [الإسراء: ١٣].

فالخاطئ المذنب عمدًا، والمخطئ من صدر منه الفعل من غير قصد، فهو معذور.



سبورة القدر

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْتُهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [١].

لا تعارض بينه، وبين قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنسَوْآتُنَاهُ فِي لِلَّلَهَ مُّيَارُكَةَ ﴾ [الدخان: ٣] لأن الليلة المباركة هي ليلة القدر، وهي من رمضان بنص قوله تعالى: ﴿شَهْرُ وَمَصَانَ اللَّذِي أُنسَوْلَ فِيهِ المُوّرَاثُ﴾ [المقرآة: ١٨٥]. فعا يزعمه كثير من العلماء من أن الليلة المباركة ليلة النصف مَن شعبان ترده هذه النصوص القرآنية.

والعلم عند الله تعالى.



سبورة الزلزلة

قوله تعسالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةِ خَيْراً يَرُهُ ﴿ فَي وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شُرًا يَرُهُۥ ﴾ [٧، ٨].

هذه الآية الكريمة تقتضى أن كل إنسان كافرًا كان أو مسلمًا يجازى بالقليل من الخير والشر.
وقد جاءت آيات أخر تدل على خلاف هذا العموم. أما ما فعله الكافر من الخير، فالآيات
تصرح بإحباطه. كقوله: ﴿ أَوْلَفَكَ اللَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخرةِ إِلاَّ الثَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا
وَمَاطلٌ مَا كَاثُوا يَهْمُلُونَ ﴾ [هود: ١٦]. وقوله تعالى: ﴿ وَقَلْمَنّا إِلَى هَا عَمْلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَمَلْناهُ
هَبًاءً مُنْعُوراً ﴾ [الفرقان: ٢٣]. وكقوله: ﴿ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادَ ﴾ [إبراهيم: ١٨] الآية. وقوله:
﴿ أَعْمَالُهُمْ كُومَادِ مَن الآيات.

وأما ما عمله للسلم من الشر، فقد صرحت الآيات بعدم لزوم مؤاخذته به، لاحتمال المغفرة

أو لوعد الله بما. كقوله: ﴿وَيَقْفِوُ مَا دُونَ ذَلَكَ لَمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وقوله: ﴿إِن تَجْتَبُوا كَبَاتِرَ مَا تُنْهُونَ عَنْهُ لَكُفُّرُ عَنكُمْ سَيَّنَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] إلى غير ذلك من الآيات. والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الآية من العام المخصوص، والمعنى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ فَرَّة خَيْراً يَرَهُ ﴾ إن لم يحبطه الكفر بدليل آيات إحباط الكفر عمل الكفار. ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مَثْقَالَ فَرَّةً شَراً يَرَهُ ﴾. إن لم يغفره الله له بدليل آيات احتمال العفران والوعد به.

الثاني: أن الآية على عمومها، وأن الكافر يرى حزاء كل عمله الحسن في الدنيا، كما يدل علم وله المنيا، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنَ كَانَ مُويِدُ عَلِيهِ قَلْمَ اللهُمُ فِيهَا﴾ [هود: ١٥] الآية. وقوله: ﴿وَمَنَ كَانَ مُويِدُ حَرْثَ اللّهُ عَندُهُ فَوَقَّاهُ حِسَابُهُ﴾ [النور: ٣٩]. والمؤمن يرى حزاء عمله السيع في الدنيا بالمصائب والأمراض والآلام.

ويدل لهذا ما أخرجه الطيراني في الأوسط. والبيهتي في الشعب. وابن أبي حاتم، وجماعة عن أنس قال: بينا أبو بكر في يأكل مع رسول الله في إذ نـزلت عليه فوفَعَن يَعْمَلُ مُقْفَلُ فَرَّةً ﴾ الآية. فرفع أبو بكر يده وقال: يا رسول الله إني لراء ما عملت من مثقال فرة من شر. فقال رسول الله في : «يا أبا بكر أرأيت ما ترى في المنيا عما تكره فيمثاقيل فر الشر» (") الحديث.

الوجه الثالث: أن الآية أيضًا على عمومها، وأن معناها أن المؤمن يرى كل ما قدم من خير وشر، فيغفر الله له الشر ويثيبه بالخير، والكافر يرى كل ما قدم من خير وشر، فيحبط ما قدم من خير ويجازيه بما فعل من الشر.



⁽١) ضعيف: ذكره الهيئمي في (الجمع) (١١٥٤). وقال: رواه الطيراني في الأوسط عن شيخه موسى بن سهل، والظاهر أنه الوشاء وهو ضعيف)) ا.هــــ



مسورة العاديات

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنْسَنَ لِرَبِهِ لَكُنُودٌ ﴿ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَالِكَ لَشَهِيدٌ ﴾ [٢، ٧] الآية.

هذه الآية تدل على أن الإنسان شاهد على كنود نفسه، أي مبالغته في الكفر. وقد جاءت آبات أخر تدل علم خلاف ذلك، كقدله: ﴿ وَهُمْ مُحْسَمُونَ ٱللَّهُمْ مُحْ

وقد حاءت آيات أخر تدل على خلاف ذلك، كقوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَلَهُمْ يُحْسَنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ٢٠٤] وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَلَهُم مُهْتَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠] وقوله: ﴿وَيَلْمَا لَهُمْ مِّنَ اللّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْسَبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧].

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الأول: أن شهادة الإنسان بأنه كنود، هي شهادة حاله بظهور كنوده، والحال ربما تكفي عن المقال.

الثاني: أن شهادته على نفسه بذلك يوم القيامة، كما يدل له قوله: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ اللّهُمْ كَانُوا كَافُوينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. وقوله: ﴿فَاعَونُوا بِنَنْهِمْ فَسُحَقًا لأَصْحَابِ السَّعرِ ﴾ [لللك: ١١]. وقوله: ﴿فَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كُلْمَةُ الْفَلْاَبِ عَلَى الكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]. الوجه الثالث: أن الضمير في قوله: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلكَ لَشَهِلَهُ. وأَحِم إلى رب الإنسان المذكور في قوله: ﴿وَاللّهُ لَحُبُ الْحَيْرُ فَهُ وعليه فَلا إشكال في الآية، ولكن رجوعه إلى الإنسان أظهر، بدليل قوله: ﴿وَاللّهُ لَحُبُ الْحَيْرُ لَشَلَيلًا﴾ [العاديات: ٨].

والعلم عند الله تعالى.



سبورة القارعة

قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوْزِينُهُ ﴿ إِنَّ فَأَمُّهُ هَاوِيَةً ﴾ [٨، ٩].

هذه الآية الكريمة تدل على أن الهاوية، وصف لا علم للنار، إذ تنوينها ينافي كولها اسمًا من أسماء النار، لألها على تقدير كولها من أسماء النار، يلزم فيها المنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وقوله تمالى: ﴿وَمَا أَذْوَاكُ مَاهِيَة * نَارٌ حَامِيةٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] يدل على أن الهاوية من أسماء النار.

اعلم أولاً: أن في معنى قوله تعالى: ﴿فَأَمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ ثلانة أوجه للعلماء: اثنان منها لا إشكال في الآية عليهما، والثالث: هو الذي فيه الإشكال المذكور.

أما اللذان لا إشكال في الآية عليهما، فالأول منهما: أن المعنى: «فأمه هاوية» أي أم رأسه هاوية في قعر جهنم، لأنه يطرح فيها منكوسًا رأسه أسفل ورجلاه أعلى، وروي هذا القول عن قنادة وأبي صالح وعكرمة والكليي وغيرهم، وعلى هذا القول فالضمير في قوله: وما أدراك ماهيه: عائد إلى محذوف، دل عليه المقام، أي أم رأسه هاوية في نار، وما أدراك ماهيه نار حامية.

والثاني: أنه من قول العرب إذا دعوا على الرجل بالهلكة، قالوا: هوت أمه، لأنه إذا هوى، أي سقط وهلك، فقد هوت أمه ثكلاً وحزنًا، ومن هذا للعنى قول كعب بن سعد الفنوي: هسوت أمسه مسا يبعث الصبح غاديًا ومساذا يسريد اللسيل حسين يسؤوب وهذا القول رواية أخرى عن قتادة، وعلى هذا القول فالضمير في قوله هيه للداهيه التي دل عليها الكلام، وذكر الألوسي في تفسيره أن صاحب الكشف قال: إن هذا القول أحسن، وأن

الثالث: الذي فيه الإشكال، أن المعنى فأمه هاوية، أي مأواه الذي يحيط به، وتضمه هاوية، وهي النار لأن الأم تووي ولدها وتضمه، والنار تضم هذا العاصى، وتكون مأواه.

الطيميني قال: إنه أظهر، وقال: هو وللبحث فيه بحال.

والجواب على هذا القول: هو ما أشار له الألوسي في تفسيره من أنه نكر الهاوية في محل التجريف لأحل الإشعار بخروجهم عن المعهود للتفخيم والتهويل، ثم بعد إبمامها لهذه النكتة، قررها بوصفها الهائل بقوله: ﴿وَمَا أَشْرَاكُ مَاهِيَةٌ * ثَارٌ حَامِيَةٌ﴾. قال مقيده عقا الله عند: هذا الجواب الذي ذكره الألوسي يدخل في حد نوع من أنواع البديع المعنوي يسميه علماء البلاغة التحريد. فحد التحريد عناهم، هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه، وأفسامه معروفة عند البيانيين. فمنه ما يكون التحريد فيه بحرف، نحو قولم بلي من فلان صديق حميم، أي بلغ من الصداقة حدًّا صح معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه، وقولمم: لنن سألته لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة، حتى انتزع منه بحرًا في السماحة، ومن التحريد بواسطة الحرف قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ السماحة، ومن التحريد بواسطة الحرف قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله ومن التحريد بواسطة الحرف قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ ومن التحريد ما يكون من غير توسط الحرف، نحو قول قتادة بن سلمة الحنفي:

ولسئن بقسيت الأرحلسن بفسروة تحسبوي الغسنائم أو يحسوت كسريم يعني نفسه انتزع من نفسه كريًّا مبالغة في كرمه، فإذا عرفت هذا فالنار سميت الهاوية لغاية عمقها، وبعد مهواها. فقد روي أن داخلها يهوي فيها سبعين خريفًا، وخصها البعض بالباب الأسفل من النار، فانتزع منها هاوية أخرى مثلها في شدة العمق وبعد المهوى مبالغة في عمقها، وبعد مهواها. والعلم عند الله تعالى.



سبورة العصر

قوله تعالى: ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [١، ٢].

هذه الآية الكريمة يدل ظاهرها على أن هذا المخير عنه أنه في خسره إنسان واحد، بدليل إفراد لفظة الإنسان واستناؤه من ذلك الإنسان الواحد لفظًا.

قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَتُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَدِينِ﴾ [العصر: ٣] يفتضي أنه ليس إنسائا واحدًا.

والجواب عن هذا: هو أن لفظ الإنسان، وإن كان واحدًا فالألف واللام للاستغراق يصير

المقرد بسببهما ما صيغة عموم. وعليه فمعنى أن الإنسان أي أن كل إنسان لدلالة «أل» الاستفراقية على ذلك.

والعلم عند الله تعالى.



سبورة الماعون

قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لَلْمُصَلِّينَ ﴾ [3] الآية.

هذه الآية يتوهم منها الجاهل أن الله توعد للصلين بالويل، وقد حاء في آية أخرى أن عدم الصلاة من أسباب دخول سقر، وهي قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ تَكُ مِنَ الْتَصَلَّينَ﴾ [للدثر: ٤٣، ٤٣].

والجواب عن هذا في غاية الظهور. وهو أن التوعد بالويل منصب على قوله: ﴿اللَّهِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُواعُونَ﴾ [الماعون: ٥، ٦] الآية، وهم المنافقون على التحقيق، وإنما ذكرنا هذا الجواب مع ضعف الإشكال؛ وظهور الجواب عنه لأن الزنادقة الذين لا يصلون يحتجون لترك الصلاة بمذه الآية.

وقد سمعنا من ثقات وغيرهم: أن رجالاً قال لظالم تارك الصلاة: ما لك لا تصلي؟ فقال لأن الله توعد على الصلاة بالويل في قوله: فويل للمصلين، فقال له: اثراً ما بعدها، فقال لا حاجة لي فيما بعدها فيها كفاية في التحذير من الصلاة، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

دع المساجد للعسباد تسكنها وسر إلى حانمة الحمار يسقينا ما قال ربك ويل للأولى سكروا وإنحسا قسال ويسل للمصلينا

فإذا كان الله تعالى توعد بالويل للصلى الذي هو ساه عن صلاته ويراءى فيها، فكيف بالذي لا يصلى أصلاً، فالويل كل الويل له وعليه لعائن الله إلى يوم القيامة ما لم يتب.



سبورة الكافرون

قوله تعالى: ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَنبِدُونَ مَاۤ أَعْبُدُ ﴾ [٣].

يدل بظاهره على أن الكفار المخاطبين بما لا يعبدون الله أبنًا مع أنه دلت آيات أخر على أن منهم من يؤمن بالله كقوله: ﴿وَمِنْ هَوُلاءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٧] الآية.

والجواب من وجهين:

الأول: أنه خطاب لجنس الكفار وإن أسلموا فيما بعد فهو خطاب لهم ما داموا كفارًا، فإذا أسلموا لم يتناولهم ذلك؛ لأنهم حينتذ مؤمنون لا كافرون وإن كانوا منافقين فهم كافرون في الباطن فيتناولهم الخطاب، واختار هذا الوجه أبو العباس ابن تيمية رحمه الله.

الثانى: هو أن الآية من العام المخصوص وعليه فهو في خصوص الأشقياء المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتْ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٩٦] الآية، كما تقدم نظيره مرارًا.





سيورة الناس

قوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾ [1].

لا يخفى ما بين هذين الوصفين اللذين وصف بمما هذا اللعين الخبيث من التنافي، لأن الوسواس كثير الوسوسة ليضل بما الناس. الوسواس كثير التأخر والرجوع عن إضلال الناس. والجواب: أن لكل مقام مقالاً. فهو وسواس عند غفلة العبد عن ذكر ربه، خناس عند ذكر العبد ربه تعالى. كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرٍ الرَّحْمَنِ تُقَيَّعَن لَهُ شَيْطًاتاً فَهُوَ المِبد ربه تعالى. كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرٍ الرَّحْمَنِ تُقَيِّعَن لَهُ شَيْطًاتاً فَهُوَ

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَتُوا﴾ [النحل: ٩٩] الآية.

وقد ثم بحمد الله تعالى ما أردنا جمعه بمدينة النبي ﷺ ، ونرجو الله أن يوفقنا وإخواننا المسلمين في الأقوال والأفعال وأن يجعل سعينًا خالصًا لوجهه الكريم إنه قريب مجيب. آمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

كتــاب منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز



والصلاة والسلام على أشرف للرسلين، نيينا محمد ﷺ ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الحمد فه الذي صان هذا الكتاب العزيز الجليل، عن أن يقع فيه ما وقع في التوراة والإنجيل، من أنواع التحريف والتنديل، وقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرَيمٌ * فِي كتب مكنونُ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَ الْطَهْرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٩]، وقال: ﴿إِنَّا تَحْنُ نَزُلْنَا الذَّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [المواقعة: ٧٤-٧٩]،

أما بعد: فإنا لما رأينا حلَّ أهل هذا الزمان يقولون بجواز المجاز في القرآن، ولم يتنبهوا الأن هذا النسؤل للتعبد والإعجاز كله حقائق وليس فيه بحاز، وأن القول فيه بالجحاز ذريعة لنفي كثير من صفات الكمال والجلال، وأن نفي ما ثبت في كتاب أو سنة لا شك في أنه محال، أردنا أن نبين في هذه الرسالة ما يفهم منه الحاذق الذائق أن القرآن كله حقائق، وكيف يمكن أن يكون شيء منه غير حقيقة، ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصَلٌ * وَمَا هُوَ عَلَيْ الْحَمَالُ حَدِيرة حقيقة، ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصَلٌ * وَمَا هُوَ يَالْحَمَالُ عَديرة حقيقة، ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصَلٌ * وَمَا هُوَ يَالِمُولُ كَالِهِ على المُحَالِ على الله على النجارة كلها صدق، وأحكامه كلها على .

و اللَّقصود من هذه الرسالة نصيحة المسلمين وتحذيرهم من نفي صفات الكمال والجلال، التي أثبتها الله لنفسه في كتابه العزيز، بادعاء ألها بحاز وأن الجاز يجوز نفيه، لأن ذلك من أعظم وسائل التعطيل.

ومعلوم أنه لا يصف الله أعلم بالله من الله. ﴿وَمَنْ أَصَّلَتُكُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾؟ وهذا أوان الشروع في المقصود وسميته (منع جواز المجاز في المنســزل للتعبد والإعجاز) ورتبته على مقلمة وأربعة فصول و خاتمة.

المقدمة: في ذكر الخلاف في وقوع المجاز في أصل اللغة، وأنه لا يجوز في الفرآن على كلا القولين. الفصل الأول: في بيان أنه لا يلزم من حواز الشيء في اللغة حوازه في القرآن، وذكر أمثلة لذلك.

الفصل الثاني: في الحواب عن آيات زعموا أنما من المجاز نحو ﴿ جِلمَاراً يُوبِدُ أَن يَنقُضُ ﴾ الآية.

الفصل الثالث: في الأجوبة عن إشكالات تتعلق بنفي المحاز ونفي بعض الحقائق، ويشتمل على أمور لها تعلق بالموضوع.

> الفصل الرابع: في تحقيق للقام في آيات الصفات مع نفي المجاز عنها. الحاتمة: في وحه مناظرة النافي لبعض الصفات بالطرق الجدلية.



متتكنته

اعلم أولاً أن المحاز اختلف في أصل وقوعه، قال أبو إسحاق الإسفراتيني وأبو على الفارسي: أنه لا بحاز في اللغة أصلاً، كما عزاه لهما ابن السبكي في جمع الجوامع.

وإن نقل عن الفارسي تلميذه أبو الفتح: أن المجاز غالب على اللفات كما ذكره عنه صاحب الضياء اللامع. وكل ما يسميه القائلون بالمجاز بحارًا فهو عند من يقول بنفي المجاز أسلوب من أساليب اللفة العربية.

فمن أساليبها إطلاق الأسد مثلاً على الحيوان المفترس المعروف، وأنه ينصرف إليه عند الإطلاق وعدم التقييد بما يدل على أن المراد غيره.

ومن أساليبها إطلاقه على الرحل الشحاع إذا اقترن بما يدل على ذلك. ولا مانع من كون أحد الإطلاقين لا يحتاج إلى قيد. والثاني يحتاج إليه لأن بعض الأساليب يتضح فيه المقصود فلا يحتاج إلى قيد، وبعضها لا يتعين المراد فيه إلا بقيد يدل عليه، وكل منهما حقيقة في محله. وقس على هذا جميع أنواع المجازات.

وعلى هذا، فلا يمكن إثبات بحاز في اللغة العربية أصادٌ كما حققه العلامة ابن القيم رحمه الله في الصواعق. وإنما هي أساليب متنوعة بعضها لا يحتاج إلى دليل، وبعضها يحتاج إلى دليل يدل عليه، ومع الاقتران بالدليل يقوم مقام الظاهر المستغني عن الدليل، فقولك: رأيت أسدًا يرمي يدل على الرجل الشجاع، كما يدل لفظ الأسد عنه الإطلاق على الحيوان المقترس.

ثم إن القاتلين بالمجاز في اللغة العربية اختلفوا في حواز إطلاقه في القرآن. فقال قوم: لا يجوز أن يقال في القرآن بحاز، منهم ابن خويز منداد من المالكية وابن القاص من الشافعية والظاهرية، وبالغ في إيضاح منع المجاز في القرآن الشيخ أبو العباس ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله تعالى، بل أوضحا منعه في اللغة أصلاً.

والذي ندين لله به، ويلزم قبوله كل منصف محقق، أنه لا يجوز إطلاق الجحاز في القرآن مطلقًا على كلا القولين.

أما على القول بأنه لا بحاز في اللغة أصلاً وهو الحق، فعدم المجاز في القرآن واضح. وأما على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية فلا يجوز القول به في القرآن.

وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القاتلين بالمجاز، على أن كل مجاز يجوز نفيه ويكون

نافيه صادقًا في نفس الأمر، فتقول لمن قال: رأيت أسدًا يرمي، ليس هو بأسد، وإنما هو رحل شحاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازًا أن في القرآن ما يجوز نفيه.

ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن وبين حواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة قد في القرآن المعظيم.

وعن طريق القول بالمجاز توصل للمطلون لنفي ذلك فقالوا: لا يد ولا استواء ولا نسزول، ونحو ذلك في كثير من آيات الصفات، لأن هذه الصفات لم ترد حقائقها، بل هي عندهم مجازات، فاليد مستعملة عندهم في النعمة أو القدرة والاستواء في الاستيلاء والنسزول نسزول أمره ونحو ذلك، فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحى عن طريق القول بالمجاز.

مع أن الحق الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة إثبات هذه الصفات التي أثبتها تعالى لنفسه، والإبحان بها من غير تكبيف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل، وطريق مناظرة القاتل بالمجاز في القرآن هي أن يقال: لا شيء من القرآن يجوز نفيه وكل بحاز يجوز نفيه، ينتج من الشكل المناني لا شيء من القرآن بحجاز، وهذه النتيجة كلية سالبة صادقة ومقدمتا القياس الاقتراني الذي أنتجها لا شك في صحة الاحتجاج بهما لأن الصغرى منهما، وهي قولنا: لا شيء من القرآن يجوز نفيه مقدمة صادقة يهنا، لكذب نقيضها يقينا، لأن نقيضها هو قولك: بعض القرآن يجوز نفيه والحدى منهما وهي قولنا: وكل بحاز يجوز نفيه صادقة بإجماع القائلين بالمجاز، ويكفينا اعترافهم بصدقها لأن للقدمات الجدلية يكفي في قبولها اعتراف الخصم بصدقها، وإذا صح تسليم القدمتون صحت النتيجة التي هي قولنا لا شيء من القرآن بمحاز، وهو المطلوب.

فصبل

فإن قيل: كل ما حاز في اللغة العربية حاز في القرآن لأنه بلسان عربي مبين.

فالجواب: أن هذه كلية لا تصدق إلا حزنية، وقد أجمع النظار على أن المسورة تكذب لكذب سورها كما تكذب الموجهة لكذب جهتها. وإيضاح هذا على طريق المناظرة أن القائل به يقول المجاز حائز في اللغة العربية وكل ما جاز في اللغة العربية فهو حائز في القرآن، ينتج من الشكل الأول المجاز جائز في القرآن.

فنقول: سلمنا المقدمة الصغرى تسليمًا حدليًّا لأن الكلام على فرض صدقها، وهي قولنا المجاز في اللغة العربية، ولكن لا نسلم الكبرى التي هي قوله: وكل حائز في اللغة العربية حائز في القرآن، بل نقول بنقيضها، وقد تقرر عند عامة النظار أن نقيض الكلية للوحبة حزئية سالبة، فهذه المقدمة التي فيها السزاع وهي قوله كل حائز في اللغة حائز في القرآن كلية موجبة منتقضة بصدق نقيضها الذي هو حزئية سالبة، وهي قولنا بعض ما يجوز في اللغة ليس يحائز في القرآن، فإذا تحقق صدق هذه الجزئية السالبة عقق نفي الكلية الموجبة التي هي قوله كل حائز في اللغة حائز في القرآن، والدليل على صدق الجزئية السالبة التي نقضنا بما كليته الموجبة كثرة وقوع حائز في المقادن، والدليل على صدق الجزئية السالبة التي نقضنا بما كليته الموجبة كثرة وقوع الأشياء المستحسنة في اللغة عند البيانيين، كاستحسان الجاز وهي محنوعة في القرآن بلا نسزاع. فمن ذلك ما يسميه علماء البلاغة الرحوع، وهو نوع من أنواع البديع المعنوي وحده الناظم فبوله:

وسم نقصض مسايق بالاحمسق لمسمر المرجوع دون ماحمسق

فإنه بديع للعنى في اللغة عندهم وهو ممنوع في القرآن العظيم؛ لأن نقض السابق فيه باللاحق إنما هو لإظهار المتكلم الوله والحيرة من أمر كالحب مثلًا، ثم يظهر أنه ثاب له عقله وراجع رشده، فينقض كلامه الأول الذي قاله في وقت حيرته غير مطابق للحق، كقول زهير:

قسف بالسديار الستي لم يعفها القدم بلسسى وغيرها الأرواح والسديم فقوله: بلى وغيرها الأرواح والسديم فقوله: بلى وغيرها إلح. عندهم ينقض به قوله لم يعفها القدم إظهارًا الأنه قال الكلام الأول من غير شعور، ثم ثاب إليه عقله فرجع إلى الحق وهذا بليغ حدًّا في إظهار الحب والتأثر عند رؤية دار الحبيب، ولا شك أن مثل هذا لا يجوز في القرآن ضرورة، ومن الرجوع المذكور قول الشاء:

أليس قليلاً نظرة إن نظرةا إلىك وكلا ليس منك قليل

أثبت القلة ونفاها إيذانًا بأن إثباته لها أولاً قاله من غير شعور لما حامره من الحب، ومن أمثلته ودهشته من غير الحب قول أبي البيداء:

ومسالي انتصسار إن غسدا الدهر جائزا على يلسى إن كان من عندك النصر أثبت ما نفاه من النصر للدلالة على شدة دهشته من نوائب الدهر وقصدنا التمثيل مع العلم بأن نسبته الجور للدهر، لا تجوز لقوله على: «لا تسبوا اللدهر فإن الله هو اللدهر» (١) ومن ذلك ما يسميه البلاغيون إيراد الجد في قالب الهزل، كقول الشاعر:

إذا مسا تميمسي أتساك مفاحسرًا فقسل عسدٌ عن ذا كيف أكلك للضب فإن قوله: كيف أكلك للضب، وهذا فإن قوله: كيف أكلك للضب، يظهر أنه هزل وهو يقصد به تعييرهم بأكلهم الضب، وهذا من البديع المعنوي فهو بديم المعنى، مع أنه لا يجوز في القرآن لاستحالة الهزل، فيه قال تعالى:

﴿ لَهُ لَقُوْلٌ قُصْلٌ * وَمَا هُوَ بِالْهَرَّكِ ﴾ [الطارق ١٤٠١٣].

ومن ذلك حسن التعليل بأنواعه الأربعة المعروفة عند البيانيين، فإنه بديع المعنى عندهم، لأنه من البديع المعنوي وهو لا يجوز في القرآن. وسنذكر لكل قسم منها مثالاً لنطبق عليه الجواز في اللغة والمنع في القرآن، فمثال الأول من أقسامه قول أبي الطيب:

لم تحسك ناثلسك السحاب وإغسا حمست بسه فصبيبها الرحضاء

فهذا بديع معنوي عند أهل البلاغة، ولا يخفى أن القرآن لا يجوز أن يقع فيه مثل هذا الكذب الذي يدعي صاحبه أن السحاب أصابته الحمى من الغيرة من كرم الممدوح، فانصب منه العرق لشدة الغيرة، وأن ماءه هو ذلك العرق الكائن من شدة الغيرة.

وقول أبي هلال العسكري:

زعسم البنفسسج أنسبه كعسذاره حسينا فسيلوا مين قفساه لسيانه

ومعلوم أن القرآن لا يجوز فيه مثل هذا الكذب الذي يدعي صاحبه أن علة خروج ورقة البنفسج إلى الخلف كذبه وافتراؤه في زعمه أنه كعذار للشبب به في الحسن.

ومثال الثاني منها قول أبي الطيب:

مسا بسه قستل أعاديسه ولكسن يتقسى إخسلاف مسا تسرجو الذئاب

⁽١) صحيح: أخرجه البخاري في (التفسير/ ٤٨٢٦/ فتح)، ومسلم في (الألفاظ/ ٣٤٤٦/ عبد البلغي).

فهذا من البديع المعنوي عند أهل البلاغة، ولا يجوز أن يقع في القرآن مثل هذا الكذب الظاهر، الذي يزعم صاحبه أن الممدوح ما قتل أعداءه إلا الأحل الوفاء للذئاب بما عودهم عليه، من أنه يقتل لهم الرحال ليأكلوا من لحومهم ومعلوم أن الحامل له على قتل الأعداء غير الوفاء للذئاب.

وقول الآخر:

تقممول وفي قمموها حشمهمة أتبكمه يعممين تمسراني بمسما

فقلب إذا استحسب عير كسم أمسوت اللمسوع بتأديسبها

فهذا الكذب الذي يدعي صاحبه أن علة بكائه تأديبه عبنا باللموع من أحل استحسالها لغير المحبوب، ولا يجوز مثله في القرآن.

ومثال الثالث منها قول مسلم بن الوليد.

يا واشيًا حسنت فيسنا إمساءته نحيسي حسفارك أنساني مسن الغرق

فهذا من البديع المعنوي عندهم، ومعلوم أن القرآن العظيم لا يصبع فيه أن يحسن الله إساءة من أساء إليه.

ومثال الرابع منها قول الخطيب القزويني.

لسولم تكسن هسة الجسوزاء خدمسته لسا رأيست علسيها عقسد منستطق

فهذا من البديع المعنوي عندهم. ومعلوم أن هذا الكذب، الذي صرح صاحبه بأن الجوزاء ناوية لخدمة الممدوح، وأن الكواكب التي حولها المعروفة بنطاق الجوزاء أتما نطاق شدته عليها لعزمها على التشمير لحمدة الممدوح، لا يجوز وقوع مثله في القرآن. ومن ذلك الإغراق والغلو من أنواع المبالغة فإن الإغراق حائز مطلقًا عند البلاغيين. والغلو يجوز عندهم في بعض الأحوال ويمتنع في بعضها. والإغراق عندهم هو ما أمكن عقلًا واستحال عادة كقول الشاعر:

ونكسرم جارنسا مسادام فيسنا نتسبعه الكسرامة حسيث مسالا

ومعلوم أن للستحيل عادة لم يقع بالفعل وإن حاز عقلاً، وهذا لا يجوز في القرآن لأنه كذب. والتحقيق أن هذا البيت من الإغراق لا من التبليغ كما زعمه البعض لأن اتباعه الكرامة في كل مكان ارتحل إليه دائماً مما تمنعه العادة وإن جاز عقلاً.

وقول أبي الطيب:

كفسى بجسسمي نحسولاً أتسني وجسل لسسولا مخاطسسبتي إيسساك لم تسسوني لأنه يجوز عقلاً وصول الشخص في النحول إلى هذه الحال، وإن امتنع عادة، ومعلوم أن مثل هذا لا يجوز في القرآن.

والغلو عندهم ما لا يمكن عقلاً ولا عادة، كقول أبي نواس:

وأخف ت أهسل الشموك حسق أنه لستخافك السنطف الستي لم تخلسق ومثل هذا البيت لا يجوز عند أهل البلاغة، ولكن الغلو عندهم يجوز في بعض الأحوال ككونه خارجًا غرج الهزل والخلاعة كقوله:

اسسكر بسالأمس إن عومت على الشر ب غسسدًا إن ذا مسسن العجسسب وكقول النظام:

ت وهمه طرق ف آم طرقه فصار مكان السوهم في خده أثر ومسر بفكري خاطرًا فجرحه الفكر ولم أر خلقًا قسط يجرحه الفكر وككونه متضمنًا حسن تخييل كقول أبي الطيب يصف فرسًا:

عقسدت سسنابكها علسيها عستيرا لسو تبتغسي عسنقًا علسيه لأمكهنا قول العري يصف سيفًا:

يسذيب السرعب مسنه كسل عضب فلسولا القمسد يمسسكه لسسالا فمثل هذا كله حائز عند البلاغين، بل هو عندهم بديم معنوي، ومعلوم أن مثله لا يجوز في

فمثل هذا كله حائز عند البلاغيين، بل هو عندهم بديع معنوي، ومعلوم أن مثله لا يجوز في القرآن. وما زعمه كثير من أهل البلاغة من أن الفلو حاء في القرآن إلا أنه حاء مقترنًا مما يجعله مقبولاً وهو اقترانه بما يقربه إلى الصحة ممثلين بقوله تعالى: ﴿يَكُادُ وَيَتُهَا يُضِيءُ ﴾ [النور: ٣٥] فإنه كلام باطل ومنكر من القول وزور سبحان الله تعالى علواً كبيرًا عن أن يكون في كلامه ما هو قريب من الصحة لأن القريب من الصحة ليس بصحيح في نفس الأمر، والله يقول: ﴿وَمَنْ

ويقول: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَلِيقًا ﴾ [النساء: ٨٧].

ويقول: ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] ويقول: ﴿وَتَمَّتُ كُلِمَتُ رَبُّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً﴾ [الأنعام: ١١٥]. فهذا الكلام الذي قاله تعالى لا شك في أنه صحيح، وقوله: يكاد. معناه يقرب. ولا شك أن ذلك الزيت يقرب من الإضاءة ولو لم تسمسه نار، ولكنه لم يضيء بالفعل كما هو مدلول الآية الكريمة.

فإن قيل: قد حاء في كلامه ﷺ ما يدل على حواز الإغراق، وذلك في قوله ﷺ في بعض روايات حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها وأبو حهم لا يضع عصاه عن عاتقه،(^{١١)} ومعلوم أنه يضعها في بعض الأوقات كأوقات النوم والصلاة وغير ذلك.

فالجواب: أن قوله ﷺ: « لا يضع عصاه عن عاتقه» كناية عن كثرة ضربه النساء.

والمراد بلفظ الكتابة لازم معناه، ولازم معناه للراد به الذي هو كثرة ضرب النساء واقع صدقًا بلا شك كما حاء مصرحًا به في بعض روايات الحديث في قوله: وأما أبو حهم فرحل ضراب للنساء، فظهر أن المقصود من لفظ الكتابة في الحديث واقع حقًا بلا شك من غير كذب في مللول اللفظ بخلاف الإغراق كقوله:

ونتيجه الكرامة حيث مسالا

وقوله:

لسولا مخاطسيني إيساك لم تسري

فإنه مستعمل في نفس موضوعه وهو كذب لاستحالته عادة، وليس مستعملاً في لازم صادق كالحديث، فاتضح الفرق.

فإن قيل: الكناية هي اللفظ الذي أريد به لازم معناه كما ذكرتم ولكن من تمام تعريفها حواز إرادة المعنى الأصلي، وبذلك القيد تفارق المجاز، كقول الشاعر:

فما يمك في مسن عسيب فياني جمهان الكلب مهزول القصيل وقول الخساء في صخر:

طـــويل الــنجاد عظــيم الــرما د ســـاد عشـــيرته أمـــردا

فإن جبان الكلب، ومهزول الفصيل، وعظيم الرماد كنايات عن الجود، وطويل النحاد كناية عن طول القامة، مع أنه يجوز في كلها قصد المعنى الأصلي، لأن الجواد مهزول الفصيل لنحره أمه

⁽١) صحيح: أخرجه مسلم في (الطلاق/ ١٤٨٠/ عبد الباقي).

وصرفه اللبن عنه في الحقوق.

وكذلك هو حبان الكلب لكثرة غشيان الضيوف بيته.

وكذلك هو كثير الرماد لكثرة وقود الحطب لقرى الضيف وطويل القامة طويل النحاد أيضًا، فلا مانع من قصد هذه المعاني الأصلية، وإن كان المراد الانتقال منها إلى لوازمها، ولو أردنا أن نقصد المعنى الأصلي في الحديث لقوله: « لا يضع عصاه عن عاتقه» لأدى ذلك إلى الكذب المستحيل أو الإغراق في كلامه ﷺ .

 $(\Upsilon\Upsilon\Upsilon)$

فالجواب: أن الفرق بين الكناية والإغراق واقع على كل حال، لأن المراد بلفظ الكناية لازم معناه، وإن حاز قصد أصله معه بالنظر إلى ذاته. مع أنه ربما امتنع قصده لعارض كما في هذا الحديث كما نبه عليه بعضهم.

والمراد في الإغراق نفس المعنى المطابقي لا لازمه، وإرادة نفس المعنى في الإغراق يلزمها كذب اللفظ وإرادة لازمه في الكناية تكون معها القضية صادقة، فظهر الصدق في أحد القصدين والكذب في الآخر.

والحامل عند البيانيين على الإغراق والغلو هو ألا يظين أحد أن الوصف المبالغ فيه غير متناه في الشدة أو الضعف. إلا أن العبارة في الإغراق والغلو كاذبة في نفس الأمر لما قدمنا من أن الإغراق في المستحيل عادة وعقلاً، وكالاهما كذب ينزه الكتاب والسنة عن مثله.

ومن ذلك تجاهل العارف، فإنه من البديع المعنوي عند علماء البلاغة، لأنه إما لمبالغة في المدح بالكذب، كقوله:

ألمسع بسرق مسرى أم ضسوء مصباح أم ابتسمسامتها بالمنظمر الضمساحي وقوله نابغة ذبيان:

أنحسه مسن سسنى بسرق رءا بصري أم وجسه نعسم بسدا في أم مسنى نار وقول الآخر:

أهسله جسنة الفسردوس أم إرم أم حضرة حفها العلياء والكرم وإما لإظهار التوله والتحير من الحب كقوله:

بالله يسا ظبيات القساع قلس لنا ليلاي مسنكن أم ليلسي مسن البشر

وإما لمبالغة في الذم بالكذب كقول زهير:

ومسا أدري ومسوف أخسال أدري أقسسوم آل حصسن أم نسساء

وإما لتوييخ بلا موحب كقول فاطمة الخارجية:

أيسا شهر الخابسور مسا لك مورقًا كأنسك لم تجسزع علسي ابسن طريف

ومعلوم أنه لا يجوز شيء من ذلك كله في القرآن لاستحالة التحاهل على الله تعالى، وقد فطن السكاكي لهذا فعدل عن لفظ التحاهل وسماه سوق للعلوم مساق غيره لنكتة ليدخل فيه مواضع من القرآن زعم ألها منه، وعبارة الجمهور بلفظ التحاهل ولا تخفى استحالته على الله تعالى.

ومن ذلك أحد ضربي القول بالموجب لأنه عند البلاغيين ضربان، وهو عندهم من البديع المعنوي أيضًا، وأحد ضربيه لا بجوز وقوع مثله في القرآن، وهو حمل لفظ وقع في كلام الغير على معنى يجتمله، وليس هو مراده، وذلك الحمل إنما يكون بذكر متعلق آخر غير المتعلق الذي يقصده المتكلم، أعنى بذلك شيئًا يناسب المعنى المحمول عليه سواء كان متعلقًا اصطلاحيًّا كلفعول، والجار والمجرور أولاً. فالأول كقوله:

قلت ثقلت إذ أتيت مسرارًا قسال ثقلت كاهلسي بالأيسادي قلت طولت قسال لا بسل تطولت وأبسر مت قسال حسيل ودادي

والشاهد في قوله ثقلت وأبرمت دون قوله طولت، لأن مراده بقوله ثقلت يعني عليك بأن حملتك المؤونة الثقيلة والمشقة بإتياني مرارًا، فحمله المخاطب على غير مراد المتكلم بأن حمل معناه أن كثرة زيارته له نعم منه عليه، ومنن أثقل حملها كاهله وهو ما بين كتفيه.

وقوله أبرمت: يعني أبرمتك أي أمللتك بكثرة التردد عليك فحمله للمحاطب على غير مراد للتكلم بأن حعل معناه أبرمت أي أتقنت وأحكمت حبل الوداد بيننا بكثرة زيارتك لي.

وأما قوله طولت: فليس من القول بالموحب لأن للحاطب صرح بتفيه حيث قال لاء بل تطولت فلم يقل بموجمه بل نفي موجمه صريحًا.

ومن هذا النوع الذي متعلقه اصطلاحي قول القاضي الأرحابي:

غالطتني إذ كست جسمي الضنا كسوة عسرت مسن اللحم العظاما

ثم قسال أنست عسندي في الهسوى مسئل عسيني صسلقت لكسن مقاما

الجزء العاشر (٣٣٥)

لأن مرادها بقولها مثل عيني: أنه كعينها في المجبة إليها فحمله على غير مرادها بأن قال: إنه كعينها في السقم لأنه سقيم من حبها فأشبه عينها في السقم. وسقم أعين النساء ضعف خلقي وتكسر يكون في حفونمن.

وقوله لكن سقاما: بين فيه مراده يمتعلق اصطلاحي وهو التمييز لأن التمييز متعلق عامله، والمعنى صدقت في تماثلي مع عينها، ولكنه لا في الحب إليها، بل في كون كل منا سقيمًا.

ومن هذا الضرب قول ابن دويدة المغربي في أبيات يخاطب بما رحلاً أودع بعض القضاة مالاً، فادعى القاضي ضياعه.

إن قــال قــد ضــاعت فصــدق ألها صــاعت ولكــن مــنك يعني لو تعي أو قــال قــد وقعــت فصــدق ألهـا وقعــت ولكــن مــنه أحـــن موقع

فقد حمل الكلام على غير للراد بذكر متعلقه الإصطلاحي وهو الجار والمجرور الذي هو منك في البيت الأول، ومنه في الثاني.

ومن هذا الضرب قول الآخر:

وقالسوا قمد صمفت مسنا قلسوب لقمد صمدقوا ولكسن مسن ودادي

فمراده صفاء قلوهم من الغل والدنس، فحمله المحاطب على صفاء قلوهم أي فراغها وخلوها من مودته. وأما البيتان اللذان قبل هذا البيت وهما:

وأخسوان حسبتهم دروعها فكانسوها ولكسن للأعسادي

وخلستهم سمهامًا صمائيات فكانسوها ولكمسن في فمسؤادي

فمعناهما قريب من القول بالموحب وليس منه إذ ليس فيهما حمل صفة وقعت في كلام الغير على معني آخر، وإنما فيهما ذكر صفة ظنت على وحه، فإذا هي بخلافه.

قال بعض علماء البلاغة ويمكن حعل مثلها ضربًا ثالثًا، والثاني وهو الذي لم يكن متعلقه اصطلاحيًا نحو قوله:

لقسده بهستوا لمسا رأوي شسساحبًا فقالسوا بسه عسين فقلست وعسارض أرادوا بالعين إصابة العاتن فحمله هو على إصابة عين المشوق بذكر ملائمه الذي هو المعارض في الأسنان التي هي كالبرد، فكأنه قال صدفتم فإن بي عينًا، لكن بي عينها وعارضها لا عين العائن. ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر لأنه اعترف بما ذكر التكلم فقال

بموجبه، ثم حمله على غير مراده، وحمل كلام المتكلم على غير مراده تارة يكون بإعادة المحمول الذي هو المسند كقوله وقال: ثقلت كاهلى بعد قوله: قلت ثقلت، وقول بعضهم.

جاء أهلي لما رأوني عليلاً بحكيم لشرح دائي يسعف

قسال هسذا بسه إصسابة عسين قلست عسين الجسيب إن كنت تعرف

وتارة يكون بغير إعادة المحمول أعني للسند، كقوله فقلت وعارض، فإن مثل هذا كله لا يجوز منه شيء في القرآن لأنه مغالطة، وقول بما يعلم قائله إنه باطل لعلمه بأن ما حمل عليه كلام المتكلم غير مراده وما زعمه كثير من أهل البلاغة، من أن هذا الضرب من ضربي القول بالموجب هو الأسلوب الحكيم وأنه حاء في القرآن في قوله: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَةِ قُلْ هِي مَوَاقِبَ لِلنَّامِي وَالْحَقِي ﴾ [المقرة: ١٨٩].

وقوله: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفقُونَ قُلْ مَا أَنفَقَتُم مِّنْ خَيْرٍ فَللْوَالِلَّذِينِ﴾ [البقرة: ٢١٥] الآية. فهو غير صحيح لأنه ليس في الآيتين الحكم بوقوع نسبة خُرِيَة إيجابًا أَو سلبًا حتى يقال بموجبها أو لا يقال به.

وقد أجمع عامة النظار على أن التصديق لا يوجد بالفعل إلا عند وجود التصور الرابع الذي هو تصور وقوع النسبة بالفعل أو عدم وقوعها، سواء قلنا بأنه مركب أو بسيط، فالشاك في وقوع النسبة يتصور ثلاثة تصورات، وهي تصور الموضوع الذي هو المحكوم عليه، وتصور الخمول الذي هو المحكوم به، وتصور النسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب من غير تصور وقوعها ولا عدم وقوعها، وهو أي الشاك ليس بحاكم بشيء على التحقيق حتى يقال يموجه أو لا يقال به.

فمن سأل عن الأهلة وعماذا ينفق لم يحكم بشيء حتى يقال بموجبه ويحمل على غير مراده، لأن الاستفهام إنشاء وليس فيه نسبة خبرية يتوارد عليها السلب والإيجاب، حتى يصدق عليها أن لها موجًا يقال به. ولذا لا يجوز خطاب السائل عن الأهلة مثلاً: بكذبت ولا صلقت لأنه لم يخبر بشيء.

فبهذا يتضح لك أن ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم، وسماه عبد القاهر المغالطة، منه ما هو قول بالموجب كالآيتين هو قول بالموجب كالآيتين الموجب كالآيتين الموجب كالآيتين الموجب كالآيتين الموجب كالآيتين أجواب غير مطابق المذكورتين كما بينا، وهو المطلوب. فإن قيل: كيف أجاب الله في الآيتين بجواب غير مطابق المسؤال؟

فالجواب: أنِّ السؤال ضربان حدلي وتعليمي. فالجدلي يجب أن يطابقه حوابه كما عرف في

فن المناظرة، والتعليمي يبيني فيه الأمر على حال السائل، كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله فتحوز المخالفة فيه. ولا يلزم من ذلك أن المسئول حمل كلام السائل على غير مراده ولكنه كلمه بما فيه له الفائدة، فلم يقم دليل من عقل ولا نقل على أن الله حمل سؤالهم عن الأهلة على غير مرادهم، بل بين لهم الحكمة وترك ما لا فائلة لهم فيه، مع أن جماعة من السلف صرحوا بأن السؤال عن حكمة علق الأهلة.

فالجواب إذًا مطابق للسؤال، وانتصر لهذا السيوطي غاية الانتصار وعليه فالأمر واضح. ومن ذلك ما يسمونه الاستعارة التحييلية لأتم يتخيلون شيئًا وهميًّا لا وحود له فيستعيرون له كقول ألى تمام:

لا تسسقني مساء المسلام فسإنني صسب قسد امستعذبت مساء بكاني فإنه توهم للملام شيئًا يمازج الروح شبيهًا بالماء فأطلق اسمه عليه استعارة تخميلة.

وكقول أبي الطيب للتنبي:

وقــد ذقــت حلواء البنين على الصبا فــلا تحسيبني قلت ما قلت عن جهل

فإنه تخيل للبنين لذة تشبه الحلواء، وأطلق اسمها عليها استعارة تخييلية. وكقول أشجع السلم.:

قة مسسيف في يسسدي نصسير في حسمه مساء السودي بجسوي وفل البحري:

أمـــــا مســـــــامعنا الظمـــــاء فإنمــــا تـــــروي بمــــاء كلامــــك الرقــــراق وقول التهامي:

أذهسبت رونسق مساء النصح والعذل فاذهسب فلمست بمعصموم من الزلل فالماء في الأبيات مستعار لأمر وهمي تخيله الشاعر، ولا وحود له في الحقيقة. ونظير ذلك قول مقيد هذه الحروف في أبياته التي بين فيها أن مقاصد الشعراء ليست مقصلًا له:

قد صدي حلم الأكابر عن لمي شفة الفتاة الطفلة المستاج المستاج مساء الشسبية زارع في صديرها ومسانتي روض كحسق المستاج وكأفسا قد أدرجست في بسرقع يسا ويلستاه فسا شعاع مسراج

وكأنما شمس الأصيل مذابسة تنسساب فسوق جيسنها السوهاج

ومحل الشاهد منها قوله: ماء الشبيبية زارع الح. وكقول لبيد:

وغسداة ريسح قسد كشسفت وقسرة إذ أصسبحت بسيد الشسمال زمامهسا وقول الآخر:

ويسد الشمال عشمية مدن أرعشت دلست علمى ضعف التسميم بخطها كسبت مسقيما في صمحيفة جدول فسيه الغمامسة صمححته بسنقطها

وسدة تحسنه الجسداول تجسري تحست مسوق الغصوف كالسرقطاء مسقلتها يسد النسسيم فلاحست فسيه أزهارهسا كسنجم ممساء وبها السورد لاح مسئل خسدود كسيت باحسرار مسيغ الحسياء

فاليد في هذه الأبيات مستعارة لشيء متحيل للربح للعبر عنها في الأول. والثاني بالشمال وفي الثالث تؤثر به يشبه اليد على سبيل الاستعارة التصريحية التخييلية.

لأن التحقيق هو ما ذهب إليه التفتازاني وغيره، من أن الاستمارة التحييلية لا تلازم المكية ملازمة لا تنفك وإنما ملازمتها لها أغليبة، وكثير من الأمثلة التي ذكرنا لا مكنية فيه مع التحبيلية. ومعلوم أن الله لا يجوز في حقه شيء من ذلك التوهم أو التحيل سبحانه وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، ولو مشينا على مذهب الأقدمين من أهل البلاغة القاتلين بملازمتهما، وأن التحبيلية لا تكون أبنًا إلا قرينة المكنية.

فالتخييلية على قولهم على التحقيق بحاز عقلي بناء على دخوله في الإضافي، وسميت استمارة على سبيل المحاز العرفي والمحاز العقلي يجوز نفيه أيضًا.

فيمتنع في القرآن كما تقدم من أن حواز النفي بمنع الوقوع في القرآن، وأمثال هذا كثيرة وفي البعض الذي ذكرنا كفاية لما قدمنا من أن الكلية للوحبة تبطل من أصلها بمحرد صدق نقيضها المدى هو الجزئية السالبة المي هي ليس كل ما يجوز في اللغة العربية، يجوز في القرآن يتحقق صدقها بمثال واحد، وقد جهنا بأمثلة متعددة.

فصل في الإجابة على ما ادعى فيه المجاز

فإن قبل: ما تقول أيها النافي للمحاز في القرآن في قوله تعالى: ﴿ جِعَلُوا لَهُ بِيدُ أَن يَنَقَضَى ﴾ [الكهف: ٧٧] وقوله ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يرسف: ٨٦] وقوله ﴿ وَلَهُمْ كَمُمُنَاهِ شَيْءً ﴾ [الآسراء:٢٤] والله والله والآسراء:٢٤] فالجواب: أن قوله يريد أن ينقض لا مأتم من حمله على حقيقة الإرادة المعروفة في اللغة، لأن الله يعلم للحمادات ما لا نعلمه لها كما قال تعالى: ﴿ وَإِن مَّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبَّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَ تَفْقَهُونَ تَسْبُعَهُمْ ﴾ [الإسراء:٤٤] الآية.

وقد ثبت في صحيح البخاري حنين الجذع الذي كان يخطب عليه ﷺ . وثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: « إني أعرف حجرًا كان يسلم عليّ في مكة» (١٠ وأمثال هذا كثيرة حدًّا. فلا مانع من أن يعلم الله من ذلك الجدار إرادة الانقضاض.

و يجاب عن هذه الآية أيضًا بما قدمنا من أنه لا ماتع من كون العرب تستعمل الإرادة عند الإطلاق في معناها المشهور، وتستعملها في الميل عند دلالة القرينة على ذلك. وكلا الاستعمالين حقيقة في عله. وكثيرًا ما تستعمل العرب الإرادة في مشارفة الأمر، أي قرب وقوعه كقرب الجدار من الانقضاض سمى إرادة وكقول الراعى:

في مهمه قلقت به هاماقا قلق الفورس إذا أردن نضولا

فقوله: يريد الرمح صدر أبي براء، أي يميل إليه. وأمثال هذا كثيرة في اللغة العربية، والجواب عن قوله ﴿وَاسَأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ من وحهين أيضًا.

الأول: أن إطلاق القرية وإرادة أهلها من أساليب اللغة العربية أيضًا كما قدمنا.

الثناني: أن المضاف المحذوف كأنه مذكور الأنه مدلول عليه بالاقتضاء وتغيير الإعراب عند الحذف من أساليب اللغة أيضًا كما عقده في الخلاصة بقوله:

⁽١) صحيح: أعرجه مسلم في (القضائل/ ٢٢٧٧/ عبد الباقي).

ومسا يلسي المضاف يسأتي خلفسا عسنه في الإعسراب إذا مسا حسلفا

مع أن كثيرًا من علماء الأصول يسمون الدلالة على المحذوف في نحو قوله:

﴿وَاسْأَلِ الْقَرِيَة﴾ دلالة الاقتضاء واختلفوا هل هي من النطوق غير الصريح أو من الفهوم. كما أشار له في مراقى السعود بقوله:

وفي كسلام الوحسي والمنطوق هسل منا لنيس بالعسريح فنيه قد دخل وهنسو دلالسنة اقتضنساء إن يستدل لفسظ علنني مننا دونسه لا يستقل

دلالة اللزوم الخ.

والجمهور على أغا من المفهوم الأغا دلالة الالتزام، وعامة البيانيين وأكثر الأصوليين على أن
دلالة الالتزام غير وضعية، وإنما هي عقلية ودلالة المجاز على معناه مطابقة وهي وضعية بلا
خلاف. فظهر أن مثل ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٦] من المعلول عليه بالاقتضاء، وأنه ليس
من المجاز عند جمهور الأصوليين القاتلين بالمجاز في القرآن وأحرى غيرهم مع أن حد المجاز لا
يشمل مثل ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٦]، لأن القرية فيه عند القاتل بأنه من بجاز النقص
مستملة في معناها الحقيقي وإنما حاجها المجاز عناهم من قبل النقص للؤدي لتغيير الإعراب، وقد
قلمنا أن المحذوف مقتضى، وأن إعراب المضاف إليه إعراب المضاف إذا حذف من أساليب اللغة
المربية.

والجواب عن قوله: ﴿ لَيْسَ كَمْظُهِ شَيْءٌ ﴾ وأنه لا بحاز زيادة فيه لأن العرب تطلق المثل وتريد به الذات. فهو أيضًا أسلوب مَنْ أساليب اللغة العربية. وهو حقيقة في محله كقول العرب: مثلك لا يفعل هذا. يعنون لا ينبغي لك أن تفعل هذا. ودليل هذا وجوده في القرآن كقوله تعالى: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدُ مُنْ بَنِي إِمْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ ﴾ [الأحقاف: ١٠]، أي شهد على القرآن أنه حق.

وقوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مُثَلُهُ فِي الظُّلُمَات﴾ [الأنعام:١٣٢] يعني كمن هو في الطلمات.

وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِنْلِ مَا آمَنتُم بِهِ ﴾ [البقرة:١٣٧] أي بما آمنتم به على أظهر الأقوال. وتدل له قراءة ابن عبلُس: فإن آمنوا بما آمنتم به. وتروى هذه القراءة عن ابن مسعود أيضًا ويجاب أيضًا بأن أداة التشبيه كررت لتأكيد تفي للثلية للنفية في الآية. والعرب ربما كررت بعض الحروف لتأكيد للمني، كتكرير أداة النفي في ألجمع بين ما وأن لتأكيد النفي كقول دريد

ابن الصمة في الخنساء الشاعرة:

مسا إن رأيست ولا محمست بسه كالسيوم طسالي أيسنق جسرب قوله قيلة بنت الحارث في مقتل النضر بن الحارث صرًا يوم بدر:

أبلسبغ بحسسا ميسستًا بسسأن تحسية مسا إن تسزال بحسا السنجانب تخسق وكالجمع بين إن وما لتوكيد الشرط في قوله: ﴿ فَإِمَّا لَلْمَيْنَ بِكَ ﴾ . ﴿ فَإِمَّا تَتَقَلَتُهُمْ ﴾ . ﴿ وَإِمَّا لَتَخَافَنُ ﴾ .

وكقول الشاعر:

زعمست تخاصسر أنسني إمسا أمست يسسدد أيسنوها الأصساغر خلستي

فإن قيل: هذه الزيادات لم تغير الإعراب والكلام فيما غيره. فالجواب: أن تغير الإعراب يزيادة كلمة لنكتة أو نقصها للدلالة عليها بالاقتضاء أسلوب من أساليب اللغة كما تقدم. والحكم بأنه بحاز لا دليل عليه يجب الرجوع إليه.

والجواب عن قوله تعالى: ﴿وَاخْقِضْ لَهُمَا جَنَاحَ اللَّلْ﴾ [الإسراء: ٢٤] أن الجناح هنا مستعمل في حقيقته، لأن الجناح يطلق لفة حقيقة على يد الإنسان وعضده وإيعله، قال تعالى: ﴿وَاضْهُمْ إِلَيْكَ جَنَاحُكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٤]. والحقيض مستعمل في معناه الحقيقي الذي هو ضد الرفع، لأن مريد البطش يرفع جناحيه ومظهر الذل والتواضع يحفض جناحيه فالأمر بحفض الجناح للوالدين كتابة عن لين الجانب لهما والتواضع لهما، كما قال لنبيه ﷺ: ﴿وَاخْتَهُمْ جَنَاحُكُ لَمَنَ البَّهُمْنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٥] وإطلاق العرب خفض الجناح كتابة عن التواضع ولين الجانب أسلوب معروف. ومنه قول الشاعر:

وأنست الشهير بخفسض الجسناح فسلا تسلك في رفعسه أجسدلا

وأما إضافة الجناح إلى الذل فلا تستلزم المجاز كما يظنه كثير، لأن الإضافة فيه كالإضافة في قولك حاتم الجود، فيكون للعنى واخفض لهما الجناح الفليل من الرحمة أو الفلول على قرابة الفل بالكسر، وما يذكر عن أبي تمام من أنه لما قال:

لاتسسسقني مسساء المسسلام فسسانني صسب قسد اسستعذبت مساء بكائي حاءه رحل فقال له: صب لي في هذا الإناء شيعًا من ماء لللام، فقال له: إن أتيتني بريشة من حناح الذل صببت لك شيعًا من ماء لللام. فلا حجة فيه لأن الآية لا يراد بما أن الذل حناحًا، وإنجا يراد بما خفض الجناح للتصف بالذل للوالدين من الرحمة بمما، وغاية ما في ذلك إضافة للوصوف إلى صفته كحاتم الجود. ونظره في القرآن الإضافة في قوله: مطر السوء وعذاب المون. يعني مطر حجارة السحيل الموصوف يسوئه من وقع عليه. وعذاب أهل النار الموصوف بمون من وقع عليه والمسوغ لإضافة خصوص الجناح إلى الذل من أن الذل من صفة الإنسان لا من صفة خصوص الجناح كني به عن ذل الإنسان وتواضعه ولين حانبه لوالديه رحمة بحما وإسناد صفات الذات لبعض أحزاتها من أساليب اللفة العربية كإسناد الكذب والخطيئة إلى الناصية في قوله في قاطية كافية خاطئة في وكاسناد الخشوع والعمل والنصب إلى الوجوه في قوله: ووبحو يوبع في معنى الآية. ويدل له كلام السلف من المفسرين وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في الصواعق: إن معنى إضافة الجناح إلى الذل أن للذل جناحًا معنوبًا يناسبه لا جناح ريش. والله تعلى أعلم. وما يذكره كثير من متأخري المفسرين القائلين بالجاز في القرآن في القرآن.

فصل مناقشة دئيلً النع

فإن قالوا هذا الذي نسميه بحازًا وتسمونه أسلوبًا آخر من أساليب اللغة بجوز نفيه على قولنا ولكم، كما حاز نفيه على قولنا ولزم المحلور قولكم، كما ازم قولنا: فابحواب: أنه على قولنا بكونه حقيقة لا بجوز نفيه فإن قولنا: رأيت أسلًا يرمي مثلاً لا نسلم حواز نفيه لأن هذا الأسد للقيد بكونه يرمي ليس حقيقة الحيوان للقترس حتى تقولوا: هو ليس بأسد. فلو قلتم هو ليس بأسد قلنا: غن ما زعمنا أنه حقيقة الأسد للتبادر عند الإطلاق حتى تكذبونا، وإنما قلنا بأنه أسد يرمي، وهو كذلك هو أسد يرمي.

قال ابن القيم رحمه الله في عتصر الصواعق ما نصه: الوجه السادس عشر: أن يقال ما تعنون بصحة النفي نفي للسمى عند الإطلاق أم للسمى عند التقييد أم القدر للشترك أم أمرًا رابعًا؟ فإن أردم الأول كان حاصله أن اللفظ له دلالتان دلالة عند الإطلاق ودلالة عند التقييد، بل المقيد مستعمل في موضوعه وكل منهما منفي عن الآخر. وإن أردتم الثاني لم يصح تفيه فإن المفهوم منه هو للمن للقيد. فكيف يصح نفيه وإن أردتم القدر المشترك بين ما سميتموه حقيقة وبحارًا لم يصح نفيه أيضًا وإن أردتم أمرًا رابعًا فيتوه لنا لنحكم عليه بصحة النفي أو علمها. وهذا ظاهر حدًا لا حواب عنه. كما ترى. اهسد كلام ابن القيم رحمه بلفظه وهو موضح غاية لما ذكرنا مصرح بأنه ظاهر حدًا لا حواب عنه. فإن قبل: هذا الذي قروتم يدل على عدم صحة نفي المحاز أصلاً، عن الخيار الناشئ عن المحاز وإذًا يرتفع المحلور الناشئ عن

الجزء العاشر (٢٤٣)

القول بصحة نفيه. فالجواب أنكم أيها الفائلون بالمجاز أنتم الذين أطلقتم على جواز نفيه وتوصلتم بذلك إلى نفي كثير من صفات الله الثابتة بالكتاب والسنة الصحيحة زعمًا منكم ألها مجاز وأن المجاز يجوز نفيه فلو أقررتم بأنه لا يجوز نفيه لوافقتم على أنه أسلوب من أساليب اللغة العربية وهو حقيقة في محله وسلمتم من نفي صفات الكمال والجلال الثابتة في القرآن.

فإن قبل: الاستعارة مجاز علاقته المشابمة والمستعار له يدعي أنه نفس المستعار منه وإذا كان نفسه استحال نفيه لاستحالة نفي الشيء عن نفسه وذلك كما في قول ابن العميد:

قامـــت تظللـــني مـــن الشـــمس نفـــس أحــب إلى مــن نفـــسي قامــت تظللــني مــن الشــمس

فإنه استعار الشمس لفلام حسن الوجه والجامع الحسن والبهاء، ولولا أنه ادعى لللك الفلام معن الشمس الحقيقي، وجعله شمسًا على الحقيقة لما كان لهذا التمحب معن إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنسانًا آخر، وإنما المحب في تظلل الشمس إياه لأهما سبب لنفي الظل وإذهابه لا لثبوته. ونظيره قول الشريف أي الحسن محمد بن أحمد بن عمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا:

لا تعجبوا مسن بلسى غلاله قسد زر أزراره علسى القمسر فلولا أنه حمله قمرًا حقيقيًا لما كان للنهي عن التمحب معنى. لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى في زعمهم بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن، ونظيره قول الآمر:

ترى الشياب من الكتان يلمحها نبور من السيدر أحيانًا فيلسيها فكسيف تنكسر أن تبلسي معاجسزها والسيدر في كسل وقست طالسع فيها ومن هذا القيل قول ألى الطيب:

نحسن قسوم مسن الجسن في زي ناس فسوق طسير لهسا شسخوص الجمسال فإنه ادعى أنه هو وجماعته قوم من الجن وأن مراكيهم طير على هيئة شعوص الجمال.

فالجواب: أنَّا نقول أولاً أنتم أيها القاتلون بالهاز الذين تناقض قُولكم مع أنكم تعرفون حقًا أن الفلام ليس شمسًا حقيقية وأن ادعاء ذلك على سبيل الحقيقة مكابرة، حتى إن جماعة من علماء البلاغة أنكروا الاستعارة من أصلها زاحمين أقما بحاز عقلي، لأقما لما لم تطلق على المشبه إلا بعد دخوله في حتس المشبه به يجعل الرجل الشجاع مثلاً فردًا من أفراد الأسد، كان استعمال

الكلمة للسماة بالاستعارة في للشبه استعمالاً لما في ما وضعت له فلم يكن هناك بجاز لغوي أصلاً، وإنما قالوا بأنه بجاز عقلي يعنون أن العقل حعل الرحل الشحاع من حنس الأساء وجعل ما ليس في الواقع واقعًا بجاز عقلي، وجمهور البيانيين يثبتون الاستعارة على ألها بجاز لغوي ما ليس في الواقع واقعًا بجاز عقلي، وجمهور البيانيين يثبتون الاستعارة على ألها بجاز لغوي وقسيمها المجاز المرسل ويردون قول من نفاها من أصلها زاعمًا ألها بجاز عقلي، بأن ادعاء دحول للشبه في جنس للشبه به ميني على أنه حعل أفراد الأسد مثلاً بطريق التأويل قسمين. أحدهما المتعارف وهو الذي له غلية الجرأة وكمال القوة في مثل تلك الجئة ذات الأتياب والأظفار. والثناني غير للتعارف وهو الذي له تلك الجئة للخصوصة والهيكل المخصوص. ولفظ الأسد بنما هو موضوع للمتعارف. فاستعماله في غير المتعارف استعمال له في غير ما وضع له والفرينة مانفة عن إلادة للعني للتعارف ليتعين غير للتعارف. قالوا وبهذا يندفع ما يقال إن الإصرار على دعوى الأصدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة لمانفة عن إرادة الأسد وأجابوا عن التعميب في بيت ابن العميد وعن النهى عنه في بيت الشريف للتقدين، بأن ذلك مني على تناسي التشبيه قضاء لحق للشبه به من التعميب والنهى عنه يترتب على للشبه به من التعميد والنهى عنه يترتب على للشبه أيضًا.

وقس على ذلك بيت للتنبي وفرقوا بين الاستمارة والكذب بأمرين. الأول: بناء الدعوى في الاستعارة على التأويل في دعوى دخول للشبه في حنس للشبه به يجمعل أفراد للشبه به قسمين متعارف وغير متعارف كما مر.

والثناني: نصب القرينة على أن المراد بما حلاف الظاهر، فإن الكاذب يتبرأ من التأويل ولا ينصب دليلاً على خلاف ربه. بل يجتهد في ترويج ظاهره، وعلى كل حال فقد عرفت مرادهم ولا يخفي عليك أن ادعاء دخول الرحل الشحاع في حقيقة الحيوان المفترس مكابرة ضرورية البطلان لتنافي حقيقتيهما والحكم بأحد المتنافيين على الآخر إيجابًا باطل بإجماع العقلاء.

ومعلوم أن الجنس لا يجوز نفيه عن أي فرد من أفراده. والتحقيق الذي لا تناقض فيه هو ما قلمناه من أن العرب تطلق لفظ الأسد على الحيوان للفترس، وتطلقه على الرجل الشمتاع في حالة افترانه بما يدل على ذلك. والكل من أساليب اللفة العربية، وكلا الإطلاقين حقيقة في محله كما تقدم.

ومما يدل لفلك أن القاتلين بالمجاز يجيزون نفيه دون الحقيقة، مع ادعاتهم دخول الجماز في حس الحقيقة كما تقدم. فيلزم على ذلك كون القضية الواحدة جائزة النفي غير حائزته، لأتحا باعتبار الحقيقة لا يجوز نقيها وباعتبار المجاز يجوز نقيها. والفرض على الزعم للذكور أتما حقيقة واحدة والمجاز من أفرادها فيكون للشبه للدعى دخوله في حسن بلشبه به حائز النفي نظرًا الجزء المعاشو (٧٤٥)

للمحاز غير حائزة نظرًا للحقيقة وهو مستحيل على زعم اتحاد الحقيقة وألها شاملة للمحاز.

وهذا الزعم رد الجمهور مثله على الشيخ يوسف السكاكي في قوله إن الاستعارة بالكتاية هي لفظ المشبه الثابت المدعي أنه فرد من أفراد المشبه به المحذوف المرموز له بلازمه بدليل إضافة لازمه إليه، فهو يزعم أن المنية مثلاً في قول الشاعر:

وإذ المنـــــية أنشــــــبت أظفارهــــــا

البيت.

فرد من أفراد الأسد، للشبه به المحذوف المرموز له بلازمه الذي هو الأظفار لا شيء آخر، بدليل إضافة أظفاره إليها، ويزعم أن الحال مثلاً في قولك الحال ناطقة بكذا فرد من أفراد الإنسان المشبه به المحذوف المرموز له بلازمه الذي هو النطق لا شيء آخر. بدليل إضافة لازمه الذي هو النطق إليها، فردوا هذا الكذب على السكاكي وارتكبوا نظيره.

كما أن السكاكي أبطل الاستعارة التبعية من أصلها زاعمًا أن قرينتها عند الجمهور استعارة بالكناية. وأن التبعية عند الجمهور قرينة تلك المكنية مع ارتكابه أيضًا نظير ما نفي، كما هو معلوم في محله.

وكذلك نفي السكاكي المجاز العقلي زاعمًا أنه استعارة الكناية في مكنيته المزعومة أبعد مما نفى من المجاز العقلى، كما هو معلوم في محله أيضًا.

فإن قبل: هذا المحذور الناشئ من حواز النفي في المحاز واقع في الحقيقة أيضًا، فإن بعض الحقائق يجوز نفيه كقول العرب لقليل الفائدة: هو ليس بشيء. وإذًا يلزم منع الحقيقة في القرآن أيضًا للمانع الذي منعتم به المجاز وهو حواز النفي.

فحوابه الجلدلي أن نقول سلب الحقيقة بحاز على قولكم والمجاز يجوز نفيه على قولكم أيضًا فنقول قولكم ليس بشيء يجوز نفيه لأنه بحاز بل هو شيء على الحقيقة. ومعلوم أن نفي النفي إثبات. وجوابه الحقيقي أن إطلاق النفي على بعض الحقائق باعتبار عدم فائلمةا أسلوب من أساليب اللغة العربية، وهو حقيقة في محله مفهوم من قرينة حاله أنه لم يقصد نفي الحقيقة من أصلها، وإنما قصد نفي فائلمةا كقوله على عن الكهان: «ليسوا بشيء» وكسلب الحياة والسمع والبصر عن الكفار في القرآن في آيات كثيرة، وأمثال ذلك كثيرة حدًّا في الكتاب والسنة وكلام العرب.

فإن قيل: هذه الأشياء التي ذكرتم منعها في القرآن مع جوازها في اللغة، ظهر وحه منعها في القرآن، فما دليل على منم الجحاز فيه.

فالجواب من وجهين:

الأول: هو ما قلمنا من أن القاتلين به يجيزون نفيه، فيلزم على القول به في القرآن حواز نفي بعض القرآن، وهذا لا محذور أكبر منه.

الناين: أن للسندل لجوازه في القرآن يسندل بالكلية الموجبة المتقدمة، وهي قوله كل حائز في اللغة العربية حائز في القرآن وليس عند دليل غير هذا، لأن المجاز لم يقل به النبي على ولا أحد من الصحابة ولا النابعين وأول من ذكره معمر بن المثني أبو عبيدة وقد قدمنا أن وجود مثال واحد صحيح في اللغة العربية دون القرآن تبطل به الكلية الموجبة المذكورة من أصلها كما هو مقرر في عمله.

مع أن المقدمة الصغرى من هذا الدليل التي هي قوله المحاز حائز في اللغة معارضة بما تقدم أيضًا، فظهر عدم صحة واحدة من مقدمتي دليله. وبذلك يظهر عدم صحة نتيحته التي هي قوله المحاز في القرآن.

واعلم أن المحاز عند الأصوليين ينصرف إلى المحاز المفرد، وفي الغالب لا يذكرون المحاز العقلي ولا المحاز المركب.

فإذا عرفت أن مرادهم بالمجاز هو المجاز المفرد المنقسم إلى استعارة وبحاز مرسل، فاعلم أنه عندهم ثلاثة أقسام.

قسم يجيزه أكثرهم وبمنمه البعض وهو الذي قلمنا منمه مطلقًا عن أبي إسحاق والفارسي وقد قال بمنعه مطلقًا أبو العبلس ابن تيمية والعلامة ابن القيم، وقلمنا منمه في القرآن عن ابن خويز منداد وابن القاص وأبي العبلس وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهم الله.

وقسم اختلف فيه القاتلون بمواز هذا وهو حمل اللفظ على حقيقته وبحازه ممًا أو على بحازيه أو على حقيقته إن كان مشتركًا، بحازًا فمثال حمله على حقيقته وبحازه إطلاق الأسد وإرادة الحيوان المفترس والرحل الشحاع ممًا بحارًا فهذا الجماز عتلف في حوازه عندهم وقصدنا مطلق التمثيل وهو لا يعترض.

وإلا فالقاتلون بمواز حمل اللفظ على حقيقته وبمازه ممًا يشترطون في ذلك مساواة المجاز للحقيقة في الشهرة وإلا لم يجز والمثال المذكور لا يساوي فيه المحاز الحقيقة في الشهرة، فلم يجز عندهم إلا أن القاعدة الأصولية أن للثال لا يعترض. قال في مراقي السعود:

والشميمان لا يعتمرض المسمثال إذ قسد كفسى الفسرض والاحسمال والشمام عليه الفراد والاحسمال المناتهم الأغم عناون له بالقرآن وغن نسبزه القرآن عن أن نقول بأن فيه جمازًا

بل نقول هو كله حقائق.

ومثال حمله على مجازيه أن تحلف لا تشتري وتريد بنفي الشراء نفي السوم ونفي شراء الركيل، فإنسا بحازان للشراء وحمل اللفظ عليهما معًا بحارًا محتلف فيه.

ومثال حمله على حقيقته أن تقول: عندي عين، تعني الباصرة والجارية مثلاً فإفحم مختلفون في حواز حمل المشترك على معنيه أو معاتيه، فمنهم من يجيز ذلك وعلى حوازه فقيل حقيقة وقيل بحاز، وعلى كونه بحازًا فهو بجاز مختلف في حوازه أيضًا.

ومنهم من يفرق بين النفي والإثبات فيحيز حمل للشترك على معنيه أو معانيه في النفي دون الإثبات فيقول: لا عين عندي يعني لا حارية، ولا باصرة مثلاً، ويقول لا قرء في عدة الحامل يعني لا حيض ولا طهر، لأنها تعتد بالوضع ولا يجيز ذلك في الإثبات.

ووجه هذا القول إن النكرة تعم في سياق النفي ولا تعم في سياق الإثبات، وقسم أجمعوا على منعه وهو ما كانت العلاقة فيه خفية لا يقصدها الناس عادة كاستعارة الأسد للرجل الأبخر بعلاقة مشابحته له في البخر، فالأسد وإن كان متصفًا بالبخر فإنه لم يعهد استعارته للرجل بذلك الجامع الذي هو البخر، فلا يجوز ذلك لأن للعني يصير حينئذ متفقدًا غير مفهوم.

فهذه أقسام المحاز عند الأصوليين والتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا يجوز شيء منها في القرآن.

وأما أنواع المحاز عند أهل البلاغة فهي أربعة أقسام: وهي المحاز المفرد المذكور، والمحاز للرتب، والحماز العقلي، وبحاز النقص والزيادة، بناء على عدة من أنواع المحاز.

وقد بينت جميع أنواع المحاز والاستعارة عند البيانيين بيانًا وافيًا حدًا في رحلتي في أحوبة أسئلة علماء المعهد الديني في أم درمان والتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا يجوز القول بشيء من ذلك كله في القرآن، كما بينا، سواء قبل بمنع المحاز في اللغة مطلقًا أو قبل بجوازه فيها.

واعلم أن تقسيم اللفظ إلى حقيقة وبحاز لم يقل به النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأتمة الأربعة، وما يروى عن الإمام أحمد من أنه قال في مثل إنا نحن من كلام الله، أنه من بحاز اللغة فإنه يعني بذلك أنه من الشيء الجائز في اللغة، ولم يقصد المجاز الاصطلاحي الذي هو ضد الحقيقة كما أوضحه ابن القيم رحمه الله.

فصل بيان معنى الحقيقة في آيات الصفات

فإن قيل: إذا منعتم الجحاز في آيات الصفات فما معنى الحقيقة فيها؟.

فالجواب: أن الصفات تختلف حقائقها باختلاف موصوفاتها، فللخالق حل وعلا صفات حقيقية تليق به، وللمخلوق صفات حقيقية تناسبه وتلائمه، وكل من ذلك حقيقة في محله.

ومعاني صفات الله حل وعلا معروفة وكيفياتها لا يعلمها إلا الله، كما قال مالك وأم سلمة: الاستواء غير بحهول والكيف غير معقول. والدليل على أن الكيف غير معقول قوله تعالى ﴿وَلاَ يُع**يطُونَ به عِلْماً﴾** وحاصل تحرير الحق في مسألة آيات الصفات على وجه لا إشكال فيه مبني على أمرينَ:

الأول: الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة على وحه الحقيقة لا الجاز. والثاني: نفي التشبيه والتمثيل عن كل وصف ثبت لله في كتاب أو سنة صحيحة. فمن نفى وصفا أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله وقل فهو معطل ومعلوم أنه لا يصف الله أعلم بالله من وصف ربه الله وسف الله بعد الله أعلم بالله من وصف ربه بعمات المحلوق فهو مشبه ملحد وكل تعطيل ناشئ عن تشبيه ومن آمن بصفات ربه مسترها له عن التشبيه والتمثيل بصفات الحوادث فهو مؤمن موحد سالم من ورطة التشبيه والتعطيل، حام بين الإيمان والتسريع، واللليل على ما ذكرنا من أن تحرير المقام حاصل بالأمرين الملذكورين قوله تعالى في من ألسميع البصير في الشورى: ١١) فقوله: ﴿ لَيْسَ كَمثُله شَيْءٌ وَقُو السَّميعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] فقوله: ﴿ لَيْسَ كَمثُله شَيْءٌ وقول السَّميعُ البَصِيرُ ﴾ فيه إثبات الصفات على الحقيقة. وإذا كان نافي بعض الصفات يضطر إلى الاعتراف بأنه حل وعلا ذات مخالفة لجميع المنوات، فعليه أن يعترف بأنه متصف بصفات لا يماثلها شيء من صفات المحاوقين، فصفاته المنوات مفاله الخاق.

فالجواب: أن وصفه بذلك لا يلزمه مشابحة الخلق، كما لم يلزم من وصفه بالسمع والبصر مشابحة الحوادث التي تسمع وتبصر، بل هو تعالى متصف بتلك الصفات المذكورة التي هي صفات كمال وحلال، كما قال من غير مشابحة للحلق ألبتة فهي ثابتة له حقيقة على الوحه الملائق بكماله وحلاله، كما أن صفات المخلوقين ثابتة لهم حقيقة على الوجه المناسب لهم فيين الجزء العاشر (٢٤٩)

الصفة والصفة من تنافي الحقيقة ما بين الذات والذات.

فإن قيل: بينوا كيفية الاتصاف بما لنعقلها، قلنا: أعرفتم كيفية الذات المتصفة بما؟ فلابد أن يقولوا: لا.

خاتمة

ثم إنا نريد أن نضرب مثلاً لمناظرة نافي بعض الصفات بذكر مثال منها، ليفهم منه غيره ويعلم منه كيفية إقناع الخصم على طريق المناظرة، فنقول: نافي الاستواء مثلاً يستدل على نفى حقيقته بأنه يلزمه مشابحة الحوادث، وذلك محال على الله وما لزمه المحال فهو محال، وهذا الدليل قد يكون استثنائيًا، وقد يكون اقترانيًا وسنبين وحه بطلاته على كلا الأمرين إن شاء الله.

فنقول: إيضاح جعله استثنائيًا أن الخصم يقول لو كان مستويًا على العرش لكان مشاهًا للحوادث لكنه غير مشابه للحوادث ينتج فهر غير مستو على العرش، فنقول هذا قياس استثنائي مركب من شرطية متصلة لزومية في زعم المستلل المعطّل.

ومن استثنائية يستثني فيه نقيض التالي ينتج نقيض المقدم في زعمه، وقد أجمع النظار على أن قياس الشرطية المتصلة اللزومية يتوحه إليه القدح من حهة الشرطية أو الاستثنائية أو كل منهما معًا، وشرطية هذه الشرطية التي استدل بما الخصم كاذبة لألها في هذا المثال لا تصدق إلا حزئية، لأن تاليها أخص من مقلمها والحكم بالأخص على الأعم لا يصدق إلا حزئيًّا إيجابيًّا كان أو سلبيًّا بإجماع العقلاء، وسواء كان الحكم معلقًا كما في الشرطيات أو غير معلق كما في الحمليات ولا يخفى أن الصدق والكذب في الشرطية المتصلة اللزومية إنما يتواردان على صحة الربط بين المقدم والتالي سواء كانا موجودين في الخارج أولا، فهي تكون صادقة مع كونما كاذبة الطرفين لو أزيل الربط بين المقدم والتالي فصار كل واحد منهما بإزالة الربط قضية حملية مستقلة ألا ترى أن قوله تعالى ﴿ لُو كَانَ فِيهِمَا آلهَةً إِلَّا اللَّهُ لَقَسَلْنَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] شرطية صادقة بلا شك مع أن أداة الربط لو أزيلت كان المقدم قضية حملية كاذبة، وهي كان فيهما آلهة إلا الله سبحانه وتعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا. وصار التالي أيضًا فسدتا أي السموات والأرض لأن مدار الصدق في الشرطيات على صحة الربط سواء كان المقدم والتالي موجودين في الخارج أو لا، كما هو معروف في محله، فظهر من هذا أن قول الخصم لو كان مستويًا على العرش لكان مشابمًا للحوادث شرطية كاذبة، لأن الاستواء على العرش لا يلزمه مشابمة الحوادث ألبتة، بل هو تعالى مستو على عرشه، كما قال من غير مماثلة ولا مشابمة لاستواء الحادث والاعتراف بهذا يلزم الخصم لاعترافه بنظيره في كونه تعالى سميعًا بصيرًا قادرًا مريدًا إلح. وأنه لم يازم من ذلك مشاهة الحوادث التي تسمع وتبصر وتقدر وتريد وكلهم يعترف بأنه موجود والحوادث موجودة ولم يلزم من ذلك المشابحة والكل من باب واحد، وإنما تصدق الشرطية المذكورة لو كانت مسورة بسور حزئي. كما لو قيل: قد يكون إذا كان الشيء مستويًا على حادث كان مشا**هًا للحوادث** لأن الإستواء على للخلوق قسمان:

وقسم تلزمه مشابمة الحوادث وهو استواء المحلوق.

وقسم لا يلزمه ذلك وهو استواء الحالق حل وعلا، لأنه لا يشابه استواء المحلوق، كما أن سائر صفاته لا تشبه صفات المحلوقين، وكما أن ذاته لا تشبه ذواقم. فالكل من باب واحد، فظهر أن الخصم حاء بشرطية كاذبة فأنتحت له الكذب المنافي لصريح القرآن فكوى مقدمي قياسه وهي الشرطية كاذبة كما عرفت.

ومعروف أن الشرطية هي الكبرى في الشرطي والاستثنائية هي الصفرى فيه في الاصطلاح المنطقي.

وأما وجه حعله اقترانيًا فهر أن الخصم يقول قولكم هو مستوعلى عرشه، لو حعلناه مقلمة صغرى وضممنا إليه مقلمة صادقة كبرى فإن النتيجة تكون كاذبة وكبرانًا صادقة. فانحصر الكذب اللازم من كذب النتيجة في الصغرى التي هي قولكم: هو مستوعلى عرشه. وإيضاحه أنم يقولون هو مستوعلى العرش: وكل مستوعلى مخلوق عرشًا كأن أو غيره فهو مشابه للحوادث ينتج هو مشابه للحوادث سبحانه وتعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، فيقولون هذه النتيجة كاذبة بالضرورة وكذبكا لم ينشأ إلا من علم صحة الصغرى التي هي قولكم: هو مستوعلى العرش، لأن الكبرى صادقة ونحن نمنع هذا فنقول: بل كذب النتيجة ناشئ عن كذب الدكبرى وهي قولكم: كل مستوعلى مخلوق مشابه للحاق، لأن هذه كلية لا تصدق إلا جزئية لأن محمولها أحص من موضوعها وقد أجمع النظار على كذب المسورة لكذب سورها.

والحق أن الاستواء على المخلوق قسمان:

أحدهما: لا تلزمه مشابمة الخلق كما تقدم والدليل على صحة الصغرى وهي قولنا: هو مستو على العرش، أن الله صرح بما في سبع آيات من كتابه كقوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ﴾ [الأعراف:٤٥].

وكقوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى المُوشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] فنيين صدقها فانحصر الكذب في الكبرى التي جنتم بما. ولذا أنتحت لكم التعطيل للنافي لصريح القرآن، فظهر أتمم في هذا الاستدلال حاءوا بقضية كاذنبه بلا شك فادعوا صدقها باطلاً وزعموا أن القضية الصادقة بشهادة سبع آيات من كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أتما هي الكاذبة.

وفي المثل: رمتني بدائها وانسلت، مع أنا نورد من حنس أدلتهم ما يكون حمحة عليهم ويؤيد

الحق فنقول مثلاً الاستواء على العرش أخبر الله به، وكل ما أخبر به فهو حق ينتج من الشكل الأول، الاستواء على العرش حق.

ونقول أيضًا: الاستواء على العرش أخبر به الله وكل ما أخبر به الله يستحيل أن يلزم عليه باطل ينتج من الشكل الأول الاستواء على العرش يستحيل أن يلزم عليه باطل ولا يخفى على أحد أن الذي يقول إن الاستواء على العرش يلزمه مشابحة الحوادث أن إلزامه هذا اعتراض صريح على من أخبر بالاستواء وهو الله جل وعلا.

فليعلم مدعي لزوم الباطل لظاهر آيات الصفات أن اعتراضه على ربه ومن ظن أن ظواهر آيات الصفات دالة على اتصافه تعالى بصفات تشبه صفات الخلق، فهو حاهل مفتر. بل ظاهرها اتصافه بتلك الصفات المنسزهة عن مشابحة صفات الحوادث.

ومن أوضح الأدلة على أن آيات الصفات لم يرد بما شيء من للعاني التي بحملها عليها المأولون ألها لو يؤخر البيان عن وقت المأولون ألها لو يؤخر البيان عن وقت الحاجة إليه، كما تقرر في الأصول ولا سيما في العقائد، وإنما لم نتعرض لذكر المجاز الشرعي والعرفي، لأنهما لا دخل لهما في البحث الذي نحن بصدده لأنه في المجاز الشرعي اللقوي فقط. والحمسق أبلمسج لا تسعريغ سسمبيله والحمسق يعسموفه ذوو الألمسسباب

وهنا انتهى ما أردنا جمعه بمدينة الرياض المحروسة، جعلها الله آمنة مطمئنة. ونرجو الله أن يرزقنا الإخلاص في العمل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ترجمة للشيخ رحمه الله في محاضرة ألقيت في موسم ثقافات الجامعة الإسلامية بالدينة النورة

مع صاحب الفضيلة

والدنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله

بقلم :الشيخ عطية محمد سالم القاضي بالمحكمة الشرعية بالمدينة

الحمد لله للمستحق لصفات الجلال وكمال الأسماء، للتفرد بالدوام وبالبقاء. خلق الخلق من عدم وقضي عليهم بللوت والفناء. وجعل الدنيا مزرعة الآخرة، حصادها الثواب والجزاء، واختار من عبده رسلاً يلفون عنه فهم بينه وبين خلقه وصطاء، واصطفى خاتمهم محمدًا ﷺ فهو صفوة الأصفياء، بعثه رحمة للعالمين فحاء بالحنيفية المسمحاء، أطل فحرها ممكة من قمة حراء.

وأشرقت شمس نهارها بطيبة الفيحاء. ظلت مهاجر صحبه في ألفة ووفاء، فتحمل الصحب الكرام تراثه. ما ورثوه منه هداية وضياء وورثوه من بعدهم توريث الآباء للأبناء وغدت للدينة مشرقة أنوارها يشع منها للعالم نورًا وسناءً. وتوالت الأجيال تلو أجيال إنتاجها للعالم صفوة العلماء ممن قاموا الله حقًا، وأخلصوا لله صدقًا، ونشروا العلم في عفة وإياء، نحلوا من المنهل المصافي من منبعه قبل أن يخالطه التراب أو تكدره الدلاء، في مهبط الوحي محط رحالهم، وفي الروضة غدوهم ورواحهم في غبطة وهناء.

درسوا كتاب الله حكمًا وحكمة، حتى غدت آياته لمرضى الصدور شفاءً، وتكشفت ححب المعاني فانجلت من تحتها أشمس وضياء.

وترسموا سنن النبي عمد، وكذاك سنة الخلفاء، وكذا الصحابة والتابعون فإغم لهم بهم أسوة واقتداء، فهم النحوم في ليل السرى، وهم الهداة لطالب الهدى وأدلاء، وهم الأثمة قدوة الأمة وعلى الدين أمناء.

ونحن بالمدينة وفي هذا الجوار الكريم أشد إحساسًا بمكانة العلم ومنسزلة العلماء، وأسرع فرحًا بمم وأشد حزنًا على موقم، وألمّا لفراقهم، إن في موت العلماء لغربة للغرباء.

ولا شك أن هذه الآلام تزداد، وهذا الحزن يشتد أكثر وأكثر حينما نكون قد عرفنا هذا العالم أو عاصرناه، ولمسنا فضله واستفدنا علمه.

وهذا القدر كنا فيه سواء نحو علماء للسلمين عامة، وشيخنا الأمين خاصة.

وإي كأحد أبنائه ومن جملة تلاميذه أقف اليوم معزيًّا، ومترجمًّا مترحمًّا، وقد عظم المصاب وعز فيه العزاء، وأقول ما قد قلته على البديهة، عندما سألني سائل من هذا نعزيه في الشيخ، فقلت هذه الأبيات.

أقسول للسائل لسا سأل مسن ذا نعسزي فسيما نسزل كسل مسن لاقسيت فعسزه وابسلاً بنفسسك في الأول عسر الجمسيع بمسوته وأعلمه أن الخطسب جلسل مسوت العسام وزء العسام في مسوته يسأيّ الخلسل لسو نسزل السرزء بقمسة فسوق الجسبال فسد الجسبل خسير السعاري في أنسنا نسرد إلى الله عسز وجسل

ولو استحق أحد التعزية لشخصه لاستحقها ثلاثة أشخاص: الشيخ عبد العزيز بن باز لزمالته ٢١ سنة وما له عنده من منسزلة، والشيخ عبد العزيز بن صالح أول من عرفه وتسبب في حلوسه، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد الرحمن نحبته وتقديره.

نعم أقف معزيًّا متعزيًّا مترجًّا مترجًّا كما قال القاضي عياض عن بعض مشايخه «ما لكم تأخذون العلم عنا وتستفيدون منا، ثم تذكروننا فلا تترجمون علينا» إنه ربط أصيل بين العلم والعالم، وتنبيه أكيد على أن الاعتراف بفضل العالم شكر وتقدير لنفس العلم.

رحم الله شيخنا رحمة واسعة، ورحم الله علماء المسلمين في كل زمان ومكان.

وقد قام الخلف بحق السلف في حفظ تاريخهم بالترجمة لهم خدمة لتراثهم وإحياءً لذكرهم وما أثر عن السخاوي أنه قال: «من ورخ مؤمنًا فكأتما أحياه». أي من ترجم له وأرخه. وها هم علماء الأمة يعايشون كل حيل بسيرتم وقاريخهم في أمهات الكتب.

وإني لأعتقد حقًّا أن تراجم الرجال مدارس الأحيال، أي في علومهم ومعالم حياتهم. وإن مثل شيخنا الأمين رحمه الله لحقيق بترجمته والاستفادة من منهج حياته في تعلمه وتعليمه. وإني لأستعين الله فيما قدم وأستلهمه فيما أقول:

إلى رحمة الله وحسن جواره

فقيد العلم يا علم الرحال، نعاك العلم في حلق السؤال. نعم فقيد الدرس يا علم الرحال،

نعاك الدرس في فصل المقال.

انتقل إلى رحمة الله وحسن جواره صاحب الفضيلة وعلم الأعلام الشيخ الجليل الإمام الهمام، زكي النفس، رفيع المقام، كريم السحايا، ذو الخلق الرزين، عف المقال، حميد الخصال، التقي الأمين، والدنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي. توفي ضحى يوم الحميس ١٦/ ١٢/ ١٣٩هـ هـ و وكانت وفاته يمكة المكرمة مرجعه من الحيم، ودفن يمقيرة المعلاة وصلى عليه سماحة رئيس الجماعة الإسلامية فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد العزيز بن باز في الحرم المكي، مع من حضر من المسلمين بعد صلاة الظهر من ذلك اليوم.

وفي ليلة الأحد ١٢/٢٠ أقيمت عليه صلاة الفائب بالمسجد النبوي وصلى عليه صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن صالح آل صالح إمام وخطيب المسجد النبوي ورئيس الملائرة الشرعية بالمدينة، وعاكم منطقة المدينة بعد صلاة العشاء مباشرة، وصلى عليه من حضر من الحجاج ما لا يُحصى عددًا.

ومن غريب الصدف وحسن التفاؤل أن يقرأ الإمام في صلاة العشاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آشُتُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتَ كَانْتُ لَهُمْ جَنَّاتُ القِرْدُوسِ تُزُلاً * مَخالِدِينَ فِيهَا لاَ يَنْفُونَ عَنْهَا حِوِلاً﴾ [الكهف: ١٠٧/ ١٠٨] إلى آخر السورة.

وفي الركعة الثانية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آفَتُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَيْمَجْفَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُداً﴾ [مرى: 97].

وقد سألت فضيلته عن هذه القراءة أهو قاصد لهذه الآيات ومختار لها، أم جاءت عفوًا؟ فقال حفظه الله: بل عفوًا فما الملاحظة عليها؟ قلت: إنها من أغرب الصدف، لأنك صليت على الشيخ الأمين رحمه الله بعدها، فظننت أنك قصدت إليها. ولكنه من المناسبات الحسنة، تغمد الله المقيد برحمته وأسكنه فسيح جنته إنه جواد كريم رعوف رحيم، كما صلى عليه بالجامعة الإسلامية وفي مساحد اللوادمي.

مات رحمه الله تعالى بعد أن أحيا علومًا درست، وخلف تراتًا باقيًا، وربيَّ أفواحًا متلاحقة تعد بالآلاف من خريجي كليات ومعاهد الإدارة العامة بالرياض، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ما مات إلا بعد أن أصبح له في كل دائرة من دوائر الحكومة في أنحاء البلاد ابنًا من أبنائه، وفي كل قطر إسلامي بعثة من البعثات الإسلامية لمنح الجامعة التعليمية بالمدينة المنورة.

ما مات إلا بعد أن ترك في كل مكتبة وفي كل منـــزل « أضواء البيان» تبدد الظلام

وتمدي السبيل.

فلا يبعد ولا يغالي من يقول: ما مات من خلف هذا التراث، وأدي تلك الرسالة في حياته، يقى أثرا خالمًا على مر الأحيال والقرون.

لقد أدي رسالة عظمي. وانتقل إلى الرفيق الأعلى. ليحصد ما زرع ويجني ثمار ما غرس، وينعم بما قدم رحمه الله رحمة واسعة.

لقد علش رحمه الله في هذه البلاد منذ سنين حين قدم لأداء فريضة الحيم، ثم اعتزم للقام وعمل في كوينت المقام وعمل في كوين يرضي وعمل في كوينت معاهد العلم وحامعاته، وألف وحاضر، ولم تكتب عنه كلمة ولم يكن يرضي بالكتابة عنه، لقد كانت أعماله تترجم عنه ومؤلفاته تعرف به حتى عرفه الصغير والكبير والقاصي واللماني والعالمي والعامي، فلم تكن وفاته رزيًا على فرد أو أسرة أو جامعة أو قطر، ولكن على العالم الإسلامي كله.

وما كتبت عنه سوي كلمة موجزة استقيتها منه رحمه الله عند طبع أول محاصرة له بالجامعة الإسلامية في آيات الصفات وطبعت في مقلمتها.

ومات رحمه الله ولم تكتب عنه أيضًا إلا تعريف موجر بالنشأة وللولد وما إلى ذلك. والآن وقد تحتت الكتابة عنه لا تعريفًا به، فهو أعرف من أن يعرف فهو العلم الخفاق، والطود الأشم، والشمس المشرقة فليست الكتابة للتعريف، ولكن رسم خطاه وبيان منهجه مما سمعت منه رحمه الله للقريب والبعيد، وأجمه الله وللمنته من حياتي معه للمة الطويلة وإني لأسحل هذا عنه رحمه الله للقريب والبعيد، ولكل من عرفه عللًا ولم يعرفه طالبًا أو عرفه هنا و لم يعرفه هناك في بلاده، فأقول أولاً: إني لا أستطيع إيفاء المقام حقه لعظم مقامه رحمه الله وكبير منسزلته، وإن كل كتابة عن أي شخص تعتير ذات حانين:

حانب ترجمة له وبيان لحقيقته وتعريف بشخصه ومنسزلته، وحانب سيرته ومنهمه، بما يمكن أن يكون نهماً يسار عليه ومنهمًا يُقتلى به ومؤثر يؤثر على غيره ممن أراد السير في سبيله والنسج على منواله، والاستفادة من أقواله وأفعاله.

والكتابة عن أي شخص من هذين الجانبين تعتبر بمثابة شخصيته في إبراز صورته وبيان مكانته وفيها تقييمه في عظمته أو توسطه أو غير ذلك وأي بما لم أو طالب علم فإن له شخصية مزدوجة، في حياته العامة وسلوكه العام. وحياته الخاصة في طلب العلم، ومنهجه في تجصيله ونشره، والكتابة بمذا الاعتبار تكون عن الترجمة الشخصية، والسيرة العلمية.

وقد ملت للكتبات الإسلامية بتراجم وسير أعلام من الرجال من عصر الصحابة رضي الله

عنهم إلى عصور التدوين، وامتلت إلى اليوم حفظًا للتراث الإسلامي، وتسحيلاً للرعيل الأول. و لم تكن الكتابة عن أي شخص وافية كاملة إلا بتعلد الكتاب عنه وتستخلص الحقيقة من بجموع ما كتبت عنه، لأن كل كاتب عن أي شخص لن يخلو من أحد أمور ثلاثة:

١- إما موال متأثر: فقد يقع تحت تأثير العاطفة فينظر من زاوية واحدة. فيقال فيه:
 « وعمين الوضما عن كل عيب كليلة»

٢- وإما معاد منفعل: فيقع تحت طائلة الانفعال فيصدق عليه تنمة البيت السابق
 كما أن عين السخط تبدي المساويا

٣- وإما بعيد معتدل: يرغب التقييم بميزان الاعتدال ومثل هذا قد يفوته ما لم يكن حريصًا عليه. بدون تقصير. ومن هنا لم يكن حريصًا عليه. بدون تقصير. ومن هنا لم تكن كتابة كاتب عن إنسان ما مطابقة كل التطابق ومكتملة غاية الاكتمال. وقد يتحرج الأصدقاء مختفين بالإغضاء، أو يتردد الآخرون حشية التقصير. ولهذا فقد تذهب الشخصية الفذة دون كتابة عنها فيفتقده الحاضرون ويفقد سيرته القادمون. علمًا بأن سيرة الرجال مدرسة الأجيال.

وفضيلة الوالد الشيخ محمد الأمين رحمه الله له شخصية متميزة وسيرة واضحة يعرفها كل من لقيه أو حضر بحلسه أو استمع درسه أو قرأ كتبه أو حتى سمع عنه. وقد طبقت شهرته الآفاق.

وإن الكتابة عن مثله رحمه الله لمن أشق ما يكون لتعدد حواتبه الشخصية وانفساح بحالاته العلمية والحال أنه لا مرجع لمن يكتب عنه إلا الخلطة وطول العشرة وتصيد الأخبار من ذويه الأخبار.

وحيث إن أحق الناس بالكتابة عنه هم تلامذته وأبناؤه، وإين وإن كنت قد أكرمني الله بصحبته وطول ملازمته ليلاً ونمارًا وكثرة مرافقته في الظمن والأسفار. داخل وخارج المملكة. وسمعت منه رحمه الله الشيء الكثير حقاً، فإني لأجديق تنجاذبني عوامل الإقدام والإحجام. فإذا استحضرت كل ما سمعته منه، وتصورت كل ما لمسته فيه أجدين أحق الناس بالكتابة عنه.

وإذا تذكرت مكانته وترايت لي منـــزلته وأحسست تأثيره على نفسي تلاشت من ذهني كل معاين الكتابة أمام تلك الشخصية المثالية وتراجعت بعيدًا عن ميادين الكتابة عنه.

ولكن إذا كان كل كاتب لا يستطيع تقييم كل شخصية تقييمًا حقيقيًا يدل على الشخص دلالة مطابقة، وفي أسلوب للساواة. لا موجزًا ولا مطبًا. إذا كان هذا حال كل كاتب مع كل شخص. وإذا كان تلميذ الشيخ أحق بالكتابة عنه فما لي لا أدلي بدلوي بالدلاء، وأعمل قلمي مع الأقلام، وأبدي ما عندي سواء ما سمعته منه مباشرة أو عنه بواسطة، أو لمسته من حوانب حياته وسيرته.

دون انطلاق مع العاطفة إلى حد الإطناب، ودون إحمحام مع الوحل والتهيّب والوحل إلى حد الإيجاز. إنه لشيخي، وأعز على من والدي.

إنه حقًا والدي حسًّا ومعنى، لقد عشت في كنفه سنوات معه في بيته، وقد يظلنا سقف واحد في غرفة واحدة أمدًا طويلاً.

وقد وحدت منه رحمه الله العناية والرعاية كأحد أبنائه كأشد ما يرعى الوالد ولده، وقد أحد منه لوجدت منه رحمه الله العناية والرعاية كأحد أبنائه كأشد ما يرعى الوالد و أعز من الإيثار ما منحني من العلوم والآثار، والتوجيه الأدبي، والفضل الخلقي، والسمو النفسي، في بجالسه وأحاديثه، ودروسه من غير ما حد وبدون تقيد بوقت، إذا كان رحمه الله كل مجالس علم، وكل أحاديثه أحاديث أدب وتوجيه، ولم يكن يحتاج إلى تحضير لدرس، ولا مراجعة لجواب على سؤال.

و لم يكن لي معه رخمه الله من وقت معين مع كثرة الإخوان الدارسين عليه المقيمين معه في بيته إلا وقت واحد هو ما بين المغرب والعشاء لمدة سنتين دراسيتين ونحن بالرياض. قرأت في خلالهما تفسير سورة البقرة.

كانت تلك الدراسة عليه رحمه الله هي رأس مالي في حل تحصيلي، وعليها أساس دراستي الحقيقية سواء في المقررات أو غيرها. لأن فيها جميع أبواب الفقه. وعلى مباحثها تنطبق حل قواعد الأصول. ولا يبعد من يقول إن ما بعدها من السور يعتبر تفسيرًا لها، أو أن من أتقن تفسيرها سهل عليه تفسير ما بعدها. وقد كانت دراستها سببًا في تأليف كتابي دفع إبهام الإضطراب. وأضواء البيان. وكل منهما إثر سؤال وجواب.

مع ما درست من الأصول ومبادئ في المنطق ودقائق في البلاغة وغير ذلك. لقد وجدت منه رحمه الله ما لم أجده من غيره على الإطلاق، كما وأظن أن أحدًا لم يجد منه ما وجدته أنا منه. فلتن شرفت بخدمته فلقد حظيت بصحبته. فحزاه الله عني أحسن الجزاء.

وإن صاحب مثل هذه العلاقة مع مثل هذه الشخصية ليحس بثقل ديونه على كاهله، ويلمس عظم المنة تطوق عنقه. فهل أستطيع توفية هذا الجانب فحسب فضلاً عن الجوانب العامة التي هي موضوع الترجمة والسيرة، وهل يتأتى مني الإحجام عن الكتابة وأنا مدين بمثل تلك الديون،

مكبِّل بتلك المنن مما يجعلني أحق بقول القائل:

كليني لهسم يسا أمسيمة ناصسب ولسيل أقامسيه بطسيء الكسواكب تطاول حسق قلست لسيس بمنقض ولسيس السذي يرعسى النجوم بآيب

وصدر أواح الليل عبازب همه تضاعف فيه الحرن من كل جانب

علي لعمر نعمة بعد نعمة للمالك ليست بذات عقدارب

ولئن قيل:

وتجلدي للشامتين أربهم و أين لدوب الدهر لا أتضعض ع فإن لأقول:

وتجلــــدي للســــامعين أريهمـــو شمــس الحقسيقة مسن سـناه تطلسع وإن مازم بالكتابة ولو تأثرت بالعاطفة فإن معذور:

وإن قصرت عن حقه فلا عذر لي في التقصير.

وإني لأعتبر ما أقلمه بداية لا ثماية وتذكرة للآخرين من حاضرين وغائبين، لعلهم يتمون ما بقي، ويكملون ما نقص.

وإذا كانت التراجم والسير تنقسم إلى ذاتية وغير ذاتية. والذاتية هي ما يكتبها الشخص عن نفسه من طفولته إلى رجولته ويسمحل ما حرى له وعليه. وهي أصدق ما تكون إن كان صاحبها معتدلاً أمنيًا.

وقد ترجم بعض العلماء والفلاسفة لأنفسهم منهم:

١ - ابن سينا المتوفى سنه ٤٣٨ كانت ترجمة لنفسه مرجعًا لكل من كتب عنه من تلاميذه.

٢- والعماد الأصفهاني المتوفى سنة ٩٧٥ في مقدمة كتابه « البرق الشامي»

٣- وابن الخطيب المتوفى سنة ٧٧٦.

٤- وابن خلدون للتوفي سنة ٥٠٨، والسيوطي وغيرهم.

والترجمة غير الذاتية ما يكتب غيره عنه.

وإن ما أقلمه في هذا المحال ليحمع بين القسمين الذاتي، وغير الذاتي، لأنه يشتمل على ما قاله هو عن نفسه وسمعته منه مباشرة. كما تشتمل على ما عرفته ولمسته من حياته مدة صحبتي له. والله أسأل أن يجعل من سيرته خير قلوة لتلامذته، وأن يجعل في ولديه خير خلف خير سلف. وأن يأجرنا في مصيبتنا ويخلفنا خيرًا منها، ونسأله تعالى أن يتعمله بوافر رحمته ويسكته فسيح جنته وأن يجزل له العطاء ويجزيه أحسن الجزاء عما بذله من جهد، وخلفه من علم. إنه حواد كريم (إن أول ما يبدأ به في مثل هذا المقام لهو الاسم واللقب والنسب والنشأة والموطن)...

وهذه ترجمته رحمه الله كما سمعتها منه مباشرة.

الاسم: هو محمد الأمين وهو علم مركب من اسمين، وذكر محمد تبرك.

واللقب: آبا. بمد الهمزة وتشديد الباء من الإباء.

واسم أبيه: محمد للنحتار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح بن محمد بن سيدي أحمد بن للمحتار من أولاد أولاد الطالب أوبك وهذا من أولاد أولاد كريز بن للمواثي بن يعقوب بن حاكن الأبر، حد القبيلة الكبيرة المشهورة للعروفة بالحكنين. ويعرفون بتحكانت.

نسب القبيلة: ويرجع نسب هذه القبيلة إلى حمير. كما قال الشاعر الموريتاني محمد قال ولد المينن مستدلاً بفصاحتهم على عروبتهم:

إنا بنوحسن دلست فصاحتنا أنا إلى العسرب الأفحاح نتسب إن لم تقسم بيسنات أنسنا عسرب ففسي اللسان بسيان أنسنا عسرب انظسر إلى مالسنا مسن كسل قافسية لها تلم شلور الزبسرج القشب وبين شاعر آخر مرجم تلك القبيلة إلى حمر بقوله:

يا قائلا طاعبنًا في أنسنا عرب قد كذبستك لسنا لسن وألسوان ومسم العسروية بساد في شمائلسنا وفي أوائلسسنا عسسز وإعسسان أساد حمير والأبطال من مضر حمر السيوف فما ذاوا ولا هانوا

لقد كانت خصائص العروبة وتميزاقا موفورة لدى الشيخ رحمه الله، ولدى أهله وذويه في النظم والنثر، كما توفرت العلوم والفنون في بيته وقبيلته. وقد بين أحد شعرائهم أصالة العروبة فيهم وارتضاعهم إياها من أمهاتهم في قوله يخاطب من ينكرها عليهم:

لنا العروبة الفصيحي وإنسا أحسق العسالين بمسا اضطلاعا

عـن الكـتب اقبسـتموها انـتفاعا بمـا فـيها ونرضـعها ارتضـاعا المولد: ولد رحمه الله في عام ١٣٥٠هـ..

ا**لموطن**: كان مسقط رأسه رحمه الله عند ماء يسمى (تنبه) من أعمال مديرية (ك**يفا**) من القطر المسمى بشنقيط وهو دولة موريتانيا الإسلامية الآن.

علمًا بأن كلمة شنقيط كانت ولا تزال اسمًا لقرية من أعمال مديرية أطار في أقصى موريتاتيا في الشمال الغربي.

نشأته رحمه الله: وقبل الحديث عن نشأته يحسن إيجاز نبذة عن البيئة في تلك البلاد.

تعتبر الحياة الاجتماعية في تلك البلاد بحسب المواطنين فسمين: عرب وعجم والعربية لغة الجميع.

أما العمل: فالعجم أكثر أعمالهم الزراعة والصناعة وسلالتهم من الزنوج.

وأما العرب فقسمان: طلبة وغير الطلبة. والطلبة من يغلب عليهم طلب العلم والتحارة وغيرهم من يغلب عليهم التحارة والإغارة. وهم قبائل علمة، ومن القبائل من يغلب عليها الطلب، ومنها من يغلب عليها الإغارة والقتال.

وقبيلة الجكنيين خاصة قد جمعت بين طلب العلم، وفروسية القتال. مع عفة عن أموال الناس، وفي هذا الجو كان طلب العلم على قدم وساق سواء في حلهم أو ترحالهم، كما قال بعض مشايخهم العلامة المختار بن بونا:

ونحسن ركسب مسن الأشراف منتظم أجسل ذا العصر قسدرًا دون أدنانسا

قد اتخدافا ظهدور العبس مدرسة جمسا نسبين ديسس الله تبسيانا

أما كرم الطبع فهذا سحية في جميعهم وأمر يشب فيه الصفير، ويشيب عليه الكبير وقد ألفوا الضيف لنجعة منازلهم، ومن عاداقم إذا نسزل وفد على بيت، فإن أهل هذا المنسزل يرسلون لأهل بيت المضيف نما عندهم قلّ أو كثر مشاركة في قرى الضيف وتعاونًا مع المضيف حتى لو كان معدمًا غدًا واجدًا، ويرحل الوفد وهو في غاية الرضا وهكذا دواليك.

وفي هذا الجو وتلك البيئة نشأ رحمه الله كما سمعته يقول: توفي والذي وأنا صغير أقرأ في حزء عمّ، وترك لي ثروة من الحيوان والمال، وكانت سكناي في بيت أخوالي وأمي ابنة عم أبي، وحفظت القرآن على خالي عبد الله بن محمد المختار بن إبراهيم بن أحمد نوح حد الأب المتقدم. طلبه للعلم: حفظ القرآن في بيت أخواله على خاله عبد الله كما تقدم، وعمره عشر سنوات.

قال رحمه الله: ثم تعلمت رسم المصحف العثماني (المصحف الأم) عن ابن خالي سيدي محمد ابن أحمد بن محمد المختار، وقرأت عليه التحويد في مقرأ نافع برواية ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق وقالون من رواية أبي نشيط، وأخذت عنه سندًا بذلك إلى النبي على وذلك وعمري مست عشرة سنة.

أنواع الدراسة في القرآن: تعتبر الدراسة في علوم القرآن منهجًا متكاملاً لا تقتصر على الحفظ والأداء، بل تتناول معرفة رسم المصحف أي نوع كتابته ما كان موصولاً أو مفصولاً، وما رسم فيه المد أو كان يمد بدون وجود حرف المد، وقد يكون حرفًا صغيرًا أو نحو ذلك.

ثم ضبط ما فيه من منشأيه في الرسم أو التلاوة. ومن المشهور عندهم في هذا رحز (محمد بن يوجه) المشهور المعروف بالبحر، تعرض فيه لكل كلمة حاءت في القرآن مرة واحدة أو مرتين أو ثلاث مرات إلى سبع وعشرين مرة أي من الكلمات المشتبهة، وأفرد كل عدد بفصل فمثلاً: كلمة (أعينهم) بالرفع حاءت ثلاث مرات قال فيها:

أعيسنهم بالسرفع مسن غسير حضور مسن بعسد كانست وتسولت وتسدور

ومن الثنائي: كلمة (الأشهاع) بالعين قال فيه: أشياع بالعين فهمل من مدكر في سبأ من قبل بألهم ذكر

. وقد درس هذا كله في طفولته، وكانت له زيادة نظم على ذلك تذبيلاً لزيادة الفائدة، كما قال: على البيت الأخير مبينًا حركاته وإعرابه:

في سسورة القمر خاطب وانصبا وجسره وغييسنه في سبأ أي في سورة القمر تكون تلاوتها الخطاب والنصب « ولقد أهلكنا أشياعكم» فهل من مدكر.

وفي سورة سبأ تكون تلاوتما بالغيبة والجر «كما فعل بأشياعهم» وهذه دراسة لا تكاد توجد إلا ما شاء الله، وهي من المهام العلمية لحفظها رسم القرآن من التغيير والتبديل وهي من آثار تعهد الله بحفظ هذا القرآن المنسؤل من عنده سبحانه.

ثم قال رحمه الله: وفي أثناء هذه القراءة درست بعض المعتصرات في فقه مالك كرجز الشيخ ابن عاشر، وفي أثنائها أيضًا درست دراسة واسعة في الأدب على زوجة خالي أم ولد الخال أي أن ولد خاله يعلمه العلوم الخاصة بالقرآن، وأمه تعلمه الأدب، قال: أخذت عنها مبادئ النحو كالأجرومية وتمرينات ودروس واسعة في أنساب العرب وأيامهم، والسيرة النبوية، ونظم الجزء العاشر (۲۲۳)

الغزوات لأحمد البدوي الشنقيطي وهو يزيد على ٥٠٠ بينًا وشروحه لابن أخت المؤلف المعروف بحماد، ونظم عمود النسب للمؤلف وهو يعد بالآلاف وشرحه لابن أخته المذكور على خصوص العدنانيين، لأنه مات قبل شرح ما يتعلق بالقحطانيين.

هذه دراسة في علوم القرآن والأدب والسير والتاريخ كانت في بيت أخواله على أخواله وأبناء أخواله وزوجات أخواله، أي كان بيت أخواله للدرسة الأولى إليه. أما بقية الفنون فقال:

أولاً: الفقه المالكي، وهو المذهب السائد في البلاد درست مختصر خليل بدأ دراسته فيه على الشيخ محمد بن صالح إلى قسم العبادات ثم درس عليه النصف من ألفية ابن مالك. ثم أخذ بقية الفنون على مشايخ متعددة، في فنون مختلفة، وكلهم من الجكنيين ومنهم مشاهير العلماء في البلاد منهم:

١- الشيخ محمد بن صالح المشهور بابن أحمد الأقرم.

٧- والشيخ أحمد الأفرم بن محمد المختار.

٣- والشيخ العلامة أحمد بن عمر.

٤- والفقيه الكبير محمد النعمة بن زيدان.

٥- والفقيه الكبير أحمد بن مُودٌ.

٣- والعلامة المتبحر في الفنون أحمد فال بن آدُه.

وغيرهم من المشايخ الجكتيين.

قال رحمه الله: وقد أخذنا عن هؤلاء المشايخ كل الفنون: النحو، والصرف، والأصول، والبلاغة، وبعض التفسير والحديث.

أما المنطق وآداب البحث والمناظرة فقد حصلناه بالمطالعة.

هذا ما أملاه على رحمه الله وسنحلته عنه.

علمًا بأن الفن الذي درسه على المشايخ أو مطالعة من الكتب، لم يقتصر في تحصيله على دراسته، بل كان دائمًا يديم النظر ويواصل التحصيل حتى غدا في كل منه كأنه متخصص فيه، بل وله في كل منه احتهادات ومباحث مبتكرة، سنلم بما إن شاء الله عند إيراد المنهج العلمي لدراسته وآثاره العلمية.

منهجه العلمي في الدراسة.:

وقبل إيراد المنهج العلمي له رحمه الله في دراسته، نلم بالمنهج العام السائد في بلاده لكافة طلبة

العلم وطريقة تحصيله.

تعتبر طريقة الدراسة في تلك البلاد جزءًا من حياة البوادي حلاً وارتحالاً. وإذا أقام أحد المشايخ في مكان توافد عليه الطلاب للدراسة عليه ومكث حتى يأخذوا عنه، وقد يقيم بصفة دائمة لدوام الدراسة عليه، ويُقال له « الموابط» نظرًا لإقامته الدائمة لنشر العلم.

ولا يأخذ للرابط من طلابه شيئًا وإن كان ذا يسار ساعد المحتاجين من طلابه وقد يساعد أهل ذاك المكان الغرباء من الطلاب.

فينـــزلون حول بيته وبينون لهم خيامًا أو مساكن مؤقتة. ويكون لهم بمحلس علم للدرس والمناقشة والاستذكار.

وقد يكون المرابط مختصًا بفن واحد، وقد يدرس عدة فنون. فإذا كان مختصًا بفن واحد فإن دروسه تكون في هذا الفن موزعة في عدة أماكن منه بحسب بجموعات الطلاب، فقد تكون بجموعة في البداية منه، وبجموعة في النهاية وأخرى في أثنائه وهكذا. فتتقدم كل بجموعة على حدة فتدرس على الشيخ، ثم تأتي الجموعة الأخرى وهكذا.

وإذا كان يدرس عدة فنون، فإنه يقسم طلاب كل فن على النحو المتقدم.

إفراد الفنون: ولا يحق لطالب أن يجمع بين فنين في وقت واحد، بل يدرس فنًا حتى يكمله كالنحو مثلاً، ثم يبدأ في البلاغة حتى يكملها. وهكذا يبدأ مثلاً في الفقه حتى يفرغ منه ثم يبدأ في الأصول حتى يكمله. سواء درسها على عدة مشايخ أو على شيخ واحد.

طريقة الدراسة اليومية: يبدأ الطالب بكتابة المتن في اللوح الخشيي فيكتب قدر ما يستطيع حفظه، ثم يمحوه، ثم يكتب قدرًا آخر حتى يحفظ مقرأ من الفن حسب التفسيم المعهود. فمثلاً النحو، تعتبر الألفية أربعة مقارئ، ويعتبر متن خليل في الفقه نحوًا من ذلك.

فإذا حفظ الطالب مقراً من الفن تقدم للدراسة فيشرحه له الشيخ شرحًا وافيًا بقدر ما عنده من تحصيل، دون أن يفتح كتابًا أو يحضر في مرجع ثم يقوم هؤلاء للاستذكار فيما بينهم ومناقشة ما قاله الشيخ، وقد يأخذون بعض الشراح لمقابلته على ما معموه أو يرجعون على بعض الحواشي، ولا يجتازون ذاك المكان من الدرس حتى يروا ألهم قد حصلوا كل ما فيه. وليس عليهم من سرعة وإلهاء كتاب بقدر ما عليهم من فهم وتحصيل ما في الباب، وقد ذكروا عن بعض الطلاب ممن عرفوا بالذكاء والقدرة على التحصيل أنه كان لا يزيد في متن خليل على سطرين فقيل فقيل المختاب فقال الهاب، وقد إلى أهلي، فقالوا له إن المحلان يزيد في حصته، فقال أريد أن أتقن ما أقراً حتى لا أحتاج إلى إعادة دراسته له إن المحلان يزيد في حصته، فقال أريد أن أتقن ما أقراً حتى لا أحتاج إلى إعادة دراسته

الجزء العاشر (٣٦٥)

فأتأخر.

الحياة المرامية:

دراسة الشيخ رحمه الله: على هذا المنهج كانت دراسة الشيخ رحمه الله، إلا أنه تميز ببعض الأمور، قل إن كانت لغيره. نوحز منها كالآتي.

 ١- في مبدأ دراسته: تقدم أنه أتبح له في بادئ دراسته ما لم يتح لغيره حيث كان بيت أحواله مدرسته الأولى. فلم يرحل في بادئ أمره للطلب. وكان وحيد والديه، فكان في مكان التدلل والعناية.

٢- قال رحمه الله: كنت أميل إلى اللعب أكثر من الدراسة حتى حفظت الحروف الهجائية وبدأوا يقرؤونني إياها بالحركات، با فتحة با، بي كسرة بي، بو ضمة بو، وهكذا ث د ث فقلت لهم أو كل الحروف هكذا؟ قالوا: نعم فقلت: كفي إني أستطيع قرايقاً كأبها على هذه الطريقة كي يتركونني فقالوا: اقرأها، فقرأت بثلاثة حروف أو أربعة وتنقلت إلى آحرها بمذه الطريقة، فعرفوا أين فهمت قاعدتما واكتفوا مني بذلك وتركوني. ومن ثم حببت إلي القراءة.

٣- وقال رحمه الله: ولما حفظت القرآن، وأخذت الرسم العثماني، وتفوقت فيه على الأقرآن عني الأقرآن عثيت بي والدي وأخوالي أشد عناية، وعزموا على توجيهي للدراسة في بقية الفنون. فحهزتني والدي بحملين أحدهما عليه مركبي، والآخر عليه نفقتي وزادي، وصحبئ خادم ومعه عمة بقرات، وقد هيئت في مركبي كأحسن ما يكون من مركب، وملابس كأحسن ما تكون فرحًا بي وترغيبًا في في طلب العلم. وهكذا سلكت سبيل الطلب والتحصيل.

تقوم الحياة الدراسية على أساس منع الكلفة وتمام الألفة سواء بين الطلاب أنفسهم أو بينهم وبين شيخهم مع كمال الأدب ووقار الحشمة. وقد تتخللها الطرف الأدبية والمحاورات الشعرية، ومن ذلك ما حدثنيه رحمه الله: قال: قلمت على بعض للشايخ لأدرس عليه و لم يكن يعرفني من قبل، فسأل عني من أكون، وكان في ملاً من تلامذته فقلت مرتجلاً:

هــذا فـــق مــن بني جاكان قد نــزلا بــه الهـــبا عن لسان العرب قد عدلا رمــت بــه هـــة علــياء نحــوكم إذ شــام بــرق علــوم نــوره اشتعلا فجــاء يــرجو ركامــا مــن سحائبه تكســو لســان الفــق أزهــاره حللا إذ ضــاق ذرعــا بجهــل النحو ثم أبا ألا يمــز شــكل العــين مــن فعــلا

قد أتى اليوم صبا مولعًا كلفا بالحمد لله لا أبغي لم يسدلا يريد دراسة لامية الأفعال:

وقد مضى رحمه الله في طلب العلم قدمًا وقد ألزمه بعض مشايخه بالقرآن. أي أن يقرن بين كل فنين حرصًا على سرعة تحصيله وتفرسًا له في القدرة على ذلك، فانصرف بممة عالية في درس وتحصيل.

وقد خاطبه بعض أقرانه في أمر الزواج: فقال في ذلك، وفي الحث على طلب العلم: دعائسي الناصحون إلى السنكاح غسداة تسزوجت بسيض المسلاح فقالموا لي تمسزوج ذات دل خلسوب اللحسظ جاتلسة الوشساح تبسم عسن نوشرة رقساق عصبح السراح بالمساء القسراح كسان لحاظها رشقات نسيل تذييسق القليب آلام الجيراح لبيضاء الحاجسر كالسرماح ولا عجسب إذا كانست لحساظ فكسم قستلا كمسيًا ذا ولا حسى ضعيفات الجفون بالاسلاح فقلست لهم دعموني إن قلمي مسن العسى الصسراح السيوم صاحى كسأن وجسوها ضسوء الصباح أراهـا في المهارق لابسات بسراقع مسن معانسيها الصسحاح أبيت مفكرا فيها فتضيحي لفههم الفسدم خافضية الجسناح أبحست حسريمها جسيرا عليها ومساكسان الحسويم بمسستباح نعم، إنه كان يبيت في طلب العلم مفكرًا وباحثًا حتى يذلل الصعاب، وقد طابق القول

حدثني رحمه الله قال: حمت للشيخ في قراعلي عليه فشرح لي كما كان يشرح، ولكنه لم يشق ما في نفسي على ما تعودت، و لم يرو لي ظمئي. وقمت من عنده وأنا أجدبي في حاجة إلى إزالة بعض اللبس وإيضاح بعض المشكل وكان الوقت ظهرًا فأخذت الكتب والمراجع فطالعت حتى العصر، فلم أفرغ من حاجي فعاودت حتى المغرب فلم أنته أيضًا، فأوقد لي حادمي أعوادًا من الحطب أقرأ على ضوقها كعادة الطلاب، وواصلت المطالعة وأتناول الشاهي الأخضر كلما مللت أو كسلت والحادم بجواري يوقد الضوء حتى انبثق الفحر وأنا في مجلسي لم أقم إلا لصلاة فرض أو تناول طعام وإلى أن ارتفع النهار وقد فرغت من درسي وزال عني لبسي، ووحدت هذا المجل من الدرس كغيره في الوضوح والفهم فتركت المطالعة ونحت، وأوصيت حادمي أن لا يوقظني للرسي في ذلك اليوم اكتفاء مما حصلت عليه واستراحة من عناء سهر البارحة.

قد بات مفكرًا فيها فأضحت لفهم الفدم خافضة الجاحاح

وإن هذا لدرس لأبنائه ومنهج لطلاب العلم في الصبر والدأب والمثابرة. وقد نفعني الله بهذه الحادثة في دراستي وتدريسي وخاصة في صورة مشابحة في الفرائض لم أكن درستها على أحد وكان الاختبار في المقروء لا في المقرر.

وتلك هي آفة الدراسة النظامية اليوم وكنت كلما ضحرت في تحقيقها، تذكرت قصته رحمه الله فصيرت حتى حصلتها والله الحمد والمنة. وكان من بعد الظهر إلى هزيع من الليل. ولكن كم كانت لذني وارتياحي.

ومع هذه الشاعرية الرقراقة والمعاني العذاب الفياضة والأسلوب السهل الجزل، فقد كان يتباعد رحمه الله عن قول الشعر مع وفرة حفظه إياه، وله في ذلك أبيات يقول فيها:

أنفسذت مسن داء الهسوى بعسلاج شهيب يسزين مفارقسي كالستاج قد صدين حليم الأكابس عن لمي شهة الفستاة الطفلسة المهستاج مساء الشهيية زارع في صهيدها رمسانتي روض كحسق العساج وكأفسا قسد أدرجست في يسرقع يسا ويلستاه بحسا شهاع مسراج وكأغسا شهيس الأصهاب مذابسة تنسساب فسوق جيسنها السوهاج يعلى لموقسع جسبها في خسدها فسوق الحشسية نساعم الديسباج لم يسبل عسيني بسين حسى جسيرة شهدوا المطلبي بأنسبع الأحسداج

نادت بأنفسام اللحسون حسداقم فحسزيلوا واللسيل ألسيل داجسي الا تصسطيني (1) عاتسق في دلحسا وقست فسراقت في رقساق زجساج عنضسوبة مسنها بسنان مديسرها إذ لم تكسس مقسسولة بمسنزاج طابست نفسوس الشرب حيث أدارها رشساً رمسي بلحساظ طسوف ماجي أو ذات عسود أنطقست أو تارهسا بلحسون قسول للقلسوب شسواجي فستخال رنسات المسئان أحسرفا قسد رددت في الحلسق مسن مهستاج

وقد سألته رحمه الله عن تركه الشعر مع قدرته عليه وإجادته فيه فقال: لم أره من صفات الأفاضل وخشيت أن أشتهر به وتذكرت قول الشافعي فيما ينسب إليه.

وا ولا الشعر بالعلماء يرزي لكت اليوم أشعر من ليد ولأن الشاعر يقول في كل مجال. والشعر أكذبه أعذبه، فلم أكثر منه لذلك.

ومع هذا فقد كانت له رحمه الله عدة مؤلفات نظمًا في عدة فنون سيأتي بيالها إن شاء الله. أعماله في البلاد: كانت أعماله رحمه الله كعمل أمثاله من العلماء: الدرس والفتيا، ولكنه كان قد اشتهر بالقضاء وبالفراسة فيه ورغم وحود الحاكم الفرنسي إلا أن المواطنين كانوا عظيمي الثقة فيه فيأتونه للقضاء بينهم ويفدون إليه من أماكن بعيدة أو حيث يكون نازلاً.

طويقته في القضاء: كان إذا أتى إليه الطرفان استكتبهما رغبتهما في التقاضي إليه وقبولهما ما يقضي به ثم يستكتب المدعي دعواه ويكتب حواب المدعي عليه أسفل كتابة الدعوى ويكتب الحكم مع الدعوى والإجابة ويقول لهما اذهبا بما إلى من شئتما من المشايخ أو الحكام.

أما المشايخ فلا يأتي أحدهم قضية قضاها إلا صدقوا عليها. وأما الحكام فلا تصلهم قضية حكم فيها إلا نفذوا حكمه حالاً. وكان يقضي في كل شيء إلا في اللماء والحدود. وكان للدماء قضاء حاص.

قضاء المدهاء: كان الحاكم الفرنسي في البلاد يقضي بالقصاص في القتل بعد محاكمة ومرافعة واسعة النطاق وبعد تمحيص القضية وإنماء المرافعة وصدور الحكم يعرض على عالمين حليلين من

⁽١) أي: لا تستمليني.

علماء البلاد ليصادقوا عليه، ويسمى العالمين لجنة الدماء ولا ينفذ حكم الإعدام في القصاص إلا بعد مصادقتهما عليه.

وقد كان رحمه الله أحد أعضاء هذه اللحنة و لم يخرج من بلاده حتى علا قدره وعظم تقديره، وكان علمًا من أعلامها وموضع ثقة أهلها وحكامها ومحكومها.

خووجه من بلاده رحمه الله: كان خروجه من بلاده لأداء فريضة الحج وعلى نية العودة وكان سفره برًّا، كتب فيه رحلة ضمنها مباحث حليلة كان آخرها مبحث القضايا الموجهة في المنطق مع علماء أم درمان بللعهد العلمي بالسودان.

وبعد وصوله إلى هذه البلاد تجددت نية بقاته. ولعل من الخير وبيان الواقع ذكر سبب بقائه: لقد كان في بلاده كغيره يسمع الدعاية ضد هذه البلاد باسم الوهابية، إلا أن بعض الصدف قد تغير من وجهات النظر « وإذا أواد الله أمرًا هيأ له الأسباب» ومن عحيب الصدف أن ينسزل رحمه الله في بعض منازل الحج بجوار خيمة الأمير خالد السديري دون أن يعرف أحدهما الآخر، وكان الأمير خالد يبحث مع حلساته بيئًا في الأدب وهو ذواقة أديب وامتد الحديث إلى أن سألوا الشيخ لعله يشار كهم فرحدوا بحرًا لا ساحل له، ومن تلك الجلسة وذاك المنسزل تعالمت الفكرة بل كانت تلك الجلسة وذاك المنسزل تعالمت أن المدينة أن المسائلة الأمير إن هو قدم المدينة أن يلتقي بالشيخين عبد الزاحم رحمه الله والشيخ عبد العزيز بن صالح حفظه الله.

وني للدينة التقى بمما رحمه الله. وكان صريحًا معهما فيما يسمع عن البلاد وكانا حكيمين فيما يعرضان عليه، ما عليه أهل هذه البلاد من مذهب في الفقه ومنهج في العقيدة.

وكان أكثرهما مباحثة معه فضيلة الشيخ عبد العزيز بن صالح. وأخيرًا قدم للشيخ كتاب المغني كأصل للمذهب وبعض كتب شيخ الإسلام كمنهج للعقيدة، فقرأها الشيخ وتعددت اللقاءات وطالت الجلسات فوجد الشيخ مذهبًا معلومًا لإمام جليل من أتمة أهل السنة وسلف الأمة أحمد ابن حنيل رحمه الله.

كما وجد منهجًا سليمًا لعقيدة السلف تعتمد الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة، فذهب زيف الدعايات الباطلة وظهر معدن الحقيقة الصحيحة، وتوطدت العلاقة بين الطرفين، وتجددت رغبة متبادلة في بقائه لإفادة للسلمين.

ورغب رحمه الله في هذا الجوار الكريم وكان يقول: ليس من عمل أعظم من تفسير كتاب الله في مسحد رسول الله ﷺ . وتم ذلك بأمر من حلالة الملك عبد العزيز رحمه الله وكان الشيخان أقرب الناس إليه ودرس الشيخ عبد العزيز بن صالح الصرف والبيان عليه. رحم الله

الموتى وحفظ الله الأحياء.

وهنا كلمة يجب أن تقال للحقيقة ولطلبة العلم خاصة. نضعها في ميزان العدالة وقانون الإنصاف: لقد كان لجلوس الشيخ رحمه الله فائدة مزدوجة استفاد وأفاد.

أما استفادته فأمر حتمي ومنطقه علمي للآتي.

وهو أن منهج الدراسة في بلاده كان منصبًّا أكثر ما يكون على الفقه، وفي مذهب مالك فقط. وعلى العربية متنًا وأسلوبًا. والأصول والسيرة والتفسير. وتقدم أنه رحمه الله درس المنطق بالمطالعة و لم تكن دراسة الحديث تحظى بما يحظى به غيرها للاقتصار على مذهب مالك. وكان الشيخ رحمه الله إمامًا في كل ما تقدم مما هو شائع في البلاد.

ولما عزم على البقاء وبدأ التدريس في المسجد النبوي وخالط العامة والخاصة وجد من يمثل المذاهب الأربعة، ومن يناقش فيها، ووجد في المسجد النبوي دراسة لا تقتصر على مذهب مالك. بل ولا على غيره، فكان لابد من دراسة بقية المذاهب بحانب مذهب مالك، وبما أن الحلاف المذهبي لا ينهيه إلا الحديث أو القرآن، فكان لزامًا من النوسع في دراسة الحديث، وقد ساعد الشيخ على هذا التوسع والاستيعاب وقوة الاستدلال ودقة الترجيح ما هو متمكن فيه من أن الأصول والعربية، مع توسعه في دراسة الحديث، وبالأخص المجاميع كنيل الأوطار وفتح الباري وغيرها.

وقد ظهر ذلك في منهجه في أضواء البيان حينما يعرض لمبحث فقهي مختلف فيه فيستوفي أقوال العلماء، ويرجح ما يظهر له لمقتضى الدليل عقلاً كان أو نقلاً.

وهذا المنهج هو سبيل أهل التحصيل الدأب على الدراسة، ومواصلة المطالعة والتنقيح.

أما في العقيدة فقد بلورها منطقًا ودليلاً. ثم لخصها في عاضرة آيات الأسماء والصفات في أول عاضرات الجامعة ثم بسطها ووضحها إيضاحًا شافيًا في أخريات حياته، في كتابي آداب البحث للناظرة دليلاً واستدلالاً وعرضًا وإقناعًا. ومن آثار بيانه لها وأسلوبه فيها ما قاله فضيلة الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله لما سمع بيان الشيخ لعقيدة السلف في مسجد الشيخ عمد رحمه الله قال: حزى الله عنا الشيخ محمد الأمين حيرًا على بيانه هذا، فالجاهل عرف لعقيدة، والعالم عرف الطريقة والأسلوب.

وهذه الحقيقة تضع بين يدي طالب العلم منهج الاستزادة في التحصيل وطموحه فيه، كما

قال ﷺ : « منهومان لا يشبعان أبدًا: طالب علم وطالب مال» (1) هذا حانب استفادته، أما حانب إفادته فهر ما سنتحدث عنه إن شاء الله.

أولاً في المسجد النبوي: يعتبر التدريس في المسجد النبوي من أهم التدريس في كبريات حامعات العالم، في نشر العلم، وهو الجامعة الأولى للتشريع الإسلامي منذ عهد النبوة. وحين كان حبريل عليه السلام يأتي لتعليم الإسلام في بحالس الرسول ﷺ . ومنذ كانت بحالس الخلفاء الراشدين وعلماء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. إذ كانت المدينة العاصمة العلمية وظلت محافظة على مركزها العلمي، ولم تخل في زمن من الأزمان من عالم يقوم بحق الله فيها.

وقبل مجيء الشيخ رحمه الله كان قبله الشيخ الطيب رحمه الله نفع الله به كثيرًا. وتوفي سنة ١٣٦٣هـــ. فكان جلوس الشيخ رحمه الله للتدريس في المسجد النبوي امتدادًا لما كان قبله مع من كان من العلماء بالمسجد النبوي آنذاك من تلاميذ الشيخ الطيب وغيرهم. وكان درس الشيخ في التفسير ختم القرآن مرتين.

منهجه في درسه: من المعلوم أن التفسير لا ينحصر في موضوع فهو شامل عام بشمول القرآن وعمومه، فكان المنهج أولاً بيان المفردات ثم الإعراب والتصريف ثم البلاغة مع إيراد الشواهد على ما يورد.

ثم يأتي إلى الأحكام إن كان موضوع الآية فقهًا، فيستقصي باستنتاج الحكم وبيان الأقوال والترجيح لما يظهر له. ويدعم ذلك بالأصول وبيان القرآن وعلوم القرآن من عام وخاص ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ وأسباب نسزول غير ذلك.

وإذا كانت الآية في قصص أظهر العبر من القصة وبين تاريخها وقد يربط الحاضر بالماضي كربط تكشف النساء اليوم بفتنة إبليس لحواء في اثبنة ينسزع عنهما لباسهما ليرهما سوآقما وفتنته للحاهلية حتى طافوا بالبيت عرايا رجالاً ونساءها هو يستدرجهن في التكشف شيئًا فشيئًا. بدأ بكشف الوجه ثم الرأس ثم الذراعين... إلح فكان أسلوبًا علميًّا وتربويًّا في آن واحد، كما كان أحكامًا وحكمًا.

وكان درسه أشبه بحديقة غناء احتوت أشهى الثمار وأجمل الأزهار، في تنسيق الغرس وجمال الجداول تشرح الصدر وتشفي القلب وتروق للعين. فيستفيد منه جميع النامس ويأخذ كل واحد ما طاب له وما وسعه.

⁽١) صحيح: رواه ابن عدي والبزار وهو في «صحيح الجامع» (٦٦٢٤).

وقد يستطرد للقاعدة بمبحث كامل كما استطرد في الرد على ابن حزم في رده للقياس بإتيانه بأنواعه عند قوله « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك، وقد طبع في نماية مذكرة الأصول تعميمًا للفائدة. وبمذا الشمول والاستقصاء لم يكن يترك بحالاً لسؤال و لم يبق لذي حاجة تساؤل.

وأذكر كلمة لقاضي قرية (قرو) في موريتانيا بعد أن سئل رحمه الله عن مهام من للسائل العلمية، وأحاب إجابة مستفيضة مفصلة كافية، قال قاضي قرو: لم يبق لأحدهنا كلام فقد ظهر الحق. ولا سؤال فقد زال اللبس وإن الحضور بين أحد رحلين: عالم، فقد عرف الحق فلم يبق له سؤال، وحاهل فلا يجق له أن يسأل.

فكان نفعه رحمه الله في المسحد النبوي للمقيم والقادم للقاصي والداني نفعًا عظيمًا.

ثانيًا: في سنة ١٣٧١ هـ افتتحت الإدارة العامة بالرياض على معهد علمي، تلاه عدة معاهد. وكلينا الشريعة واللغة.

واحتير للتدريس في المهد والكليتين نخبة من العلماء من داخل وخارج المملكة. وكان رحمه الله ممن اختير لذلك فتولى تدريس التفسير والأصول إلى سنة ١٣٨١هـــ حين افتتحت الجامعة الإسلامية بالمدينة.

آثاره في الرياض: كانت مدة اختياره للتدريس بالرياض عشر سنوات دراسية، يعود لقضاء العطلة بالمدينة، وما كان عمله في التدريس بالمهد والكلية كغيره من المدرسين. ولكن لبيان أثره حقيقة نورد نبذة عن الحالة العلمية آنذاك بالرياض.

كانت الرياض عاصمة نجد علميًّا وسياسيًّا وكان يفد إليها طلاب العلم من أنحاء نجد لأخذ العلم عن آل الشيخ. وكان مركز الدراسة والتدريس في المساحد إلا خواص الطلاب لدى سماحة المفتى فيدرسون عليه بعض الدروس في بيته ضحى، وكانت الدراسة عمادها التوحيد والفقه والتفسير وكذلك الحديث والسيرة والنحو، وكانت دراسة مباركة تخرج عليها جميع علماء نجد، حتى جاءت تلك الحركة العلمية الجديدة، أو تنظيم الدراسة الجديد في عام ١٣٧١هـــ.

نشأة هذه الحركة: كانت نشأة اكما سمعت منه رحمه الله استحابة لرغبة للرحوم جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله. قال لجماعة العلماء وهم في بحلسه الخاص: لقد كانت الرياض مليئة بالعلماء عامرة بالدروس. وانتقل الكثير منهم إلى رحمة الله ولم يخلفهم من يماثلهم وأردت تعاونكم مع سماحة المفتي في تربية حيل من طلبة العلم على العلوم الصحيحة والعقيدة السليمة، فنحن وأنتم مشتركون في المستولية. فكانت هذه النهضة ترعاها عناية ملكية وتقوم عليها كفاءة

علمية، تولى إدارة للعهد الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم ورئاسته لسماحة المفتى، وافتتحت المدراسة على طلاب حلق للساحد الأكفاء وفيهم خواص طلاب فضيلة الشيخ محمد رحمه الله وأبناؤه. صنفت الدراسة على ثلاث سنوات ثانوية ومنها إلى الكلية يفذي هذا القسم قسم تمهيدي يأخذ من رابعة ابتدائي ويدرس خامسة وسادسة ومن ثم للمعهد الثانوي فالكليتين.

المنهج العلمي: وضع المنهج العلمي لتلك الدراسة على أسلى في العلوم الدينية والعربية وتكميل من المواد الإحتماعية وعلوم الآلة من مصطلح وأصول حتى الحساب والتقويم والخط والإملاء والتجويد. فكان قويًا في موضوعه شاملاً في منهجه. وكان الطلاب من الصفوة الذين درسوا في المساجد المتعطشين للطوم متطلعين للتوسع وكان القاتمون على التدريس تخبة ممتازة من الأجلة الفضلاء من وطنيين وأزهريين. فكان الجلو حقًا جدًّا علميًّا التقت فيه همة عالية من طلاب جيدين مع عزيمة ماضية من مشايخ بحتهدين. كان يسودهم الشعور بأن هذه طليعة محضة علمية واسعة، وكان رحمه الله كوالد للجميع وكان درسه التسير والأصول. فكان في التفسير المجال المحال في التفسير والمحص إذا تناول بحثًا في أي مادة يخله السامع عتصاً فيها، فعرف له الجميع قدره وتطلع الجميع إلى ما عنده حتى للدرسون: وقد رغب للدرسون آنذاك في قراعة بعض كتب شيخ الإسلام ابن تيمية واستيعاب دقائقه فلم يكن رغب للغرب والمشاء.

في مسجد الشيخ: وفي مسجد الشيخ مجمد رحمه الله بدأ درس الأصول لكبار الطلبة في قواعد الأصول، حضرة العامة والخاصة وكان يتواقد إليه من أطراف الرياض، وكان الشيخ عبد الرحمن الإفريقي رحمه الله يدرس الحديث وكان درس الأصول بمثابة فتح حديد في هذا الفن. في بيته رحمه الله: ولما كان الدرس في الأصول في للسجد عامًا وفي الطلبة من خواصهم رغبوا

في بيته رحمه الله: ولما كان الدرس في الأصول في المستحد عامًا وفي الطلبة من خواصهم رغبوا في درس خاص في بيته رحمه الله، فكان لمم درس خاص بعد العصر. وكان بيته رحمه الله مدرسة سواء لأبناته الذين رافقوه للدراسة عليه وقد أملي شرحًا على مراقي السعود في بيته على أخينا أحمد الأحمد الشنقيطي.

لقد كان لتدريسه هذا سواء رسيًّا في المعهد والكليتين أو في المسجد، أو في المنسزل كان له أر طيب و نتائج حسنة لا يسع متحدث التحدث عنها بقدر ما تحدث هي عن نفسها في أعمال كافة المتخرجين من تلك المعاهد والكليتين المنتشرين في أنحاء المملكة الموزين في أعمالهم وفي أعلى مناصب في كافة الوزارات.

ولا يفالي من يقول إن كل من تخرج أو يتخرج فهو إما تلميذ له أو لتلاميذه فهم بمثابة أبناته وأخفاده وكفي.

تقدير للستولين له: لقد كان بعلمه ونصحه وجهده وعفته موضع تقدير من جميع الستولين وبالأخص أصحاب الفضيلة آل الشيخ وصاحب الجلالة الملك عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد الرحمن و كان أشد الناس تقديرًا له. وقد منحه حلالة الملك رحمه الله أمرًا بالجنسية لجميع من يتنمي إليه وفي كفائته ثقة به وإكرامًا له.

ولما زار الملك محمد الخامس ملك المغرب الرياض استأذن في صحبة الشيخ إلى المدينة فرافقه تقديرًا وإكرامًا وألقى محاضرته بالمسجد النبوي بحضور الملك محمد الخامس بعنوان « اليوم أكملت لكم دينكم وأتحمت عليكم نعمق ورضيت لكم الإسلام دينا» وقد طبعت مرتين.

وهكذا قدم الرياض رحمه الله في ترحيب وإكرام وانتقل منها في إعزاز وإكبار بعد أن ترك فيها أطيب الآثار. وساهم في أكبر نحضة علمية في البلاد.

دوره رحمه الله في الجامعة الإسلامية: إن من يعرف نشأة الجامعة الإسلامية، وقد عرف الحركة العلمية الحديثة بالرياض ليقول إن افتتاح الجامعة الإسلامية امتدادًا للحركة العلمية الحديثة بالرياض.

والمتتبع للحركات العلمية في العالم الإسلامي ليقول إن افتتاح الجامعة الإسلامية في ذلك التاريخ عناية من الله وتداركًا للتعليم الإسلامي حينما أصبيت بعض دور العلم الكبرى المزات في براجمها.

فكان إيجادها امتدادًا للحركة العلمية الحديثة بالرياض وبمينها آنذاك تداركًا لبعض ما فات ولعلها حزء من تحقيق الحديث: « إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى حجوها». ومعلوم أن الإيمان عقيدة وعمل والعلم قبله.

ومن هنا نجدد أو ننذكر أهمية الجامعة الإسلامية ومدى وحودها بالمدينة المنورة، وبالتالي بجيء أبناء العالم الإسلامي إليها للدراسة وللتربية في هذا الجو الروحي لتبرز لنا قيمة العمل في الجامعة وأن رسالتها تربوية بجانب أتما علمية، وأتما منعت الانتساب دون الحضور لهذا الغرض نفسه.

وقد كان لوالدنا رحمه الله في هذه المجالات اليد الطولى والمجهود الأكبر فلم يدخر وسمًا في تعليم و لله وسمًا في تعليم و لم يتوان في توجيه سواء في دروسه أو أحاديثه أو مجاضراته وسواء مع الطلاب أو المدرسين فكان كالأب الرحيم والداعية الناصح الأمين. تحمل عنه تلاميذه إلى أنحاء العالم الإسلامي حينما وصلت منح المدراسة بالجامعة الإسلامية لبلدان العالم الإسلامي فهل يمكن أن

نقول ولو ادعاءً أو تجوزًا إنه كان بحق في منسزلة شيخ الإسلام في هذا الوقت. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

وقد كان بجانب التعليم عضو مجلس الجامعة ساهم في سيرها ومناهمجها، كما ساهم في إنتاجها وتعليمها.

وفي سنة ١٣٨٦هـــ افتتح معهد القضاء العالي بالرياض برئاسة فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي وكانت المدراسة فيه ابتداءً على نظام استقدام الأساتذة الزائرين فكان رحمه الله ممن يذهب لإلقاء المحاضرات للطلوبة في التفسير والأصول.

اهتداد نشاطه خارج المملكة: إذا كانت الجامعة الإسلامية فتحت للبلاد نوافذ تطل منها على العالم الإسلامي كله، وجعلت من حق أولتك الأبناء ما يجب من رعابتهم وحق تلك الأقطار ما يلزم من تقوية أواصر الروابط. فكانت فكرة إرسال بعثات إلى الأقطار الإسلامية وخاصة إفريقيا، فكان رحمه الله على رأس بعثة الجامعة إلى عشر دول إفريقية بدأت بالسودان، وانتهت بموريتانيا موطن الشيخ رحمه الله. كان لهذه البعثة في تلك البلاد أعظم الأثر وأذكر في بحلس من أفاضل البلاد بموريتانيا وفي حفل تكريم للبعثة وكل إلى فضيلته رحمه الله كلمة الجواب فكان منها إن الذكريات لتتحدث وإنها لساعة عجيبة أدارت عجلة الزمان حيث نشأ الشيخ في بلادكم ثم هاجر إلى الحجاز ثم ها هو يعود إليكم على رأس وفد ورئاسة بعثة فقد نبتت غرسة علمه هنا عندكم فذهب إلى الحجاز فنمت وترعرعت فامتدت أغضاها حق شملت بوارف ظلها بلاد الإسلام شرقًا وغربًا وها نحن في موطنه نجي ثمار غرسها ونستظل بوارف ظلها فكانت تلك الرحلة حقًا حلقة اتصال وتحديد عهد وإحياء معالم للإسلام.

وكان له رحمه الله العديد من المحاضرات والمحادثات سجلت كلها في أشرطة لا نزال محفوظة، آمل أن أوفق لنقلها وطبعها إتمامًا للفائدة إن شاء الله ونضم إليها منهجه وسلوكه مع الحكام وصغار الطلاب والعوام ثما يرسم الطريق الصحيح للدعوة إلى الله على بصيرة وبالحكمة وللوعظة الحسنة.

في هيئة كبار العلماء: وكما شكلت هيئة كبار العلماء بعد سماحة المفني رحمه الله، وهي المكانت له أكبر هيئة علمية في البلاد. كان رحمه الله أحد أعضائها. وقد ترأس إحدى دوراتها فكانت له السياسة الرشيدة والمنتائج الحميدة. سمعت فضيلة الشيخ عبد العزيز بن صالح حفظه الله وهو عضو فيها يقول: ما رأيت قبله أحسن إدارة منه مع أبعد نظر في الأمور، وحسن تدبر للعواقب. في الرابطة: وفي رابطة العالم الإسلامي كان عضو المحلس التأسيسي لم تقليد عدماته فيه عن

حدماته في غيرها. أذكر له موقفًا حدثني به حنب الرابطة مأزقًا كاد أن يدخل عليها شقاقًا أو انتلامًا.

حينما قدم مندوب إيران وقدم طلبًا باعتراف الرابطة بالمذهب الجعفري ومعه وثيقة من بعض الجهات العلمية الإسلامية ذات الوزن الكبير تؤيده على دعواه وتجيبه إلى طلبه. فإن قبلوا طلبه دخلوا مأزقًا وإن رفضوه واجهوا حرجًا فاقترحوا أن يتولى الأمر فضيلته رحمه الله في حلسة خاصة. فأجاب في المحلس قائلًا: لقد اجتمعنا للعمل على جمع شمل للسلمين والتأليف بينهم وتمرابطهم أمام خطر عدوهم، ونحن الآن بجتمعون مع الشيعة في أصول هي:

الإسلام دين الجميع والرسول محمد ﷺ رسول الجميع والقرآن كتاب الله والكعبة قبلة الجميع والقرآن كتاب الله والكعبة قبلة الجميع والصلوات الخمس وصوم وحج بيت الله الحرام ومجتمعون على تحريم المخرمات من قتل وشرب وزنا وسرقة ونحو ذلك. وهذا القدر كاف للاجتماع والترابط. وهناك أمور نعلم جميمًا أننا نختلف فيها وليس هذا مثار بحثها، فإن رغب العضو الإيراني بحثها واتباع الحق فيها فليختر من علمائهم جماعة ونحتار لهم جماعة ويبحثون ما احتلفنا فيه ويعلن الحق والمتزم به.

أو يسحب طلبه الآن. فأقر الجميع قوله وسحب العضو طلبه.

وهكفا كان رحمه الله حكيمًا في تعليمه حكيمًا في دعوته حكيمًا في بحثه وإقناعه وقد ظهر ذلك كل الوضوح في مؤلفاته.

مؤلفاته رحمه الله:

لا شك أن كل مُؤلَّف يحكي شخصية مُؤلِفه في علمه وفي عقله بل وفي اتجاهه كما قالوا: من ألف فقد استهدف، أي لأنه بعرض ما عنده على أنظار الناس. وللشيخ تآليف عديدة منها في بلاده ومنها هنا. فما كان في بلاده هو:

١- في أنساب العرب نظمًا ألفه قبل البلوغ يقول في أوله:

_____ الص الجميان في ذكر أنساب بن عسدنان

وبعد المبلوغ دفنه قال لأنه كان على نية التفوق على الأقران، وقد لامه مشايخه على دفته وقالوا: كان من للمكن تحويل النية وتحسينها.

٢ - رجز في فروع مذهب مالك يختص بالعقود من البيوع والرهون وهو آلاف متعددة قال
 في أوله.

الحميد فه السندي قيد نسلبا لأن نميسز البسيع عسن لسبس السربا

الجزء العاشر (۲۷۷)

ومسسن بالمسقلفين كتسببا تتسرك أطسواد الجهالسة هسبا تكشف عسن عسين الفقواد الحجبا إذا حجساب دون علسم ضسربا ٣- ألفية في النطق - أولها:

٤ نظم في الفرائض:أولها:

تسركة المسيت بعسد الحسامس مسن خمسة محصورة عسن صادم وحصرها في الحمسة استقراء وانسبذ لحصر العقسل بالعسراء أولهسا الحقسوق بالأعسيان تعلقست كالسرهن أو كالجسائي وكسيزكاة التمسر والحسبوب إن مسات بعسد زمسن الوجسوب

وكل هذه المؤلفات مخطوطة.

أما مؤلفاته هنا فهي:

١ منع حواز المجاز في المنـــزل للتعبد والإعجاز. وموضوعها إبطال إحراء المجاز في آيات
 الأسماء والصفات وإيفائها على الحقيقة. وقد زاد هذا المعنى فيما بعد في آداب البحث والمناظرة.

٢ - دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، أبان فيه مواضع ما يشبه التعارض في القرآن كله
 كما في قوله تعالى ﴿وَقَفُوهُمْ إِنَّهُم مُسْتُولُونَ﴾ مع قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَنْذ لا يُسْأَلُ عَن ذَلْبِهِ إِنسٌ
 وَلا جَانٌ﴾ وأن السؤال والمواقف متعددة. وقد طبع وما قبله ونفدا.

٣– مذكرة الأصول على روضة الناظر: جمع في شرحها أصول الحنابلة والمالكية وبالتالي الشافعية. مقررة على كليتي الشريعة والدعوة.

٤ أداب البحث والمناظرة: أوضح فيه آداب البحث من إيراد المسائل وبيان الدليل ونحو
 ذلك. وهو أيضًا مقرر في الجامعة ومن حزأين.

 أضواء البيان لتفسير القرآن بالقرآن: وهو مدرسة كاملة يتحدث عن نفسه طبع منه ستة أجزاء كبار والسابع تحت الطبع، وصل فيه رحمة الله إلى نماية «قد سمع». ولعل الله يبسر ويوفق من بعمل على إكماله ولو بقدر المستطاح. ومن عجيب الصدف أن يكون موقفه رحمه الله في التفسير على قوله تعالى ﴿أُولُنكَ حَزْبُ الله أَلا إِنَّ حَزْبُ الله هُمُ المُفْلَحُونَ﴾ .

وهنا العديد من المحاضرات ذات المواضيع المستقلة طبعت كلها ونفدت وهي:

١- آيات الصفات: أوضح فيها تحقيق إثبات صفات الله.

٢- حكمة التشريع: عالج فيها العديد من حكمة التشريع في كثير من أحكامه.

٣- المثل العليا: بين فيها للثالية في العقيدة والتشريع والأخلاق.

إلى المسلخ المرسلة: بين فيها ضابط استعمالها بين الإفراط والتفريط.

٥- حول شبهة الرقيق: رفع اللبس عن ادعاء استرقاق الإسلام للأحرار.

 ٦- اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي، ألقاها بحضرة الملك محمد الخامس عند زيارته للمدينة. وكلها عامة نافعة حديدة.

وبالتالي فقد كان لمنهجه العلمي في أبحاثه وتدريسه وفي مؤلفاته. إحياء لعلوم درست وتصحيحًا لمفاهيم اختلفت.

فمما أحيا من العلوم علم الأصول الذي هو أصل الاستدلال والاستنباط والاجتهاد والترجيح وعمدة المجتهد والترجيح وعمدة المجتهد وعماده ويجهله لا يحق الاحتهاد ويجب التقليد المحض. كما يقولون: حهلة الأصول عوام العلماء: فقتح أبوابه وسهل صعابه وأوضح قواعده، وقرب تناوله تسهيلاً لأخذ الأحكام من مصادرها ورد القروع إلى أصولها.

كما أحيا آداب البحث والمناظرة فوضع منهجه وألف مقرره فكان خدمة للعقيدة في أسلوب يبانها، وكيفية إثباتها والدفاع عنها وطرق الإقناع بما فيه الخلاف.

كما فتَّح أبوابًا حديدة وأحدث فنونًا طريفة في علوم القرآن من منع المجاز عن النسزل للتعبد والإعحاز، إثباثًا لمعاني آيات الصفات على حقيقتها وسد باب تعطيلها عن دلالتها إحراء للنص على حقيقته وإبقاء عليه في دلالته.

ومن دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب وبيان تصديق آي الكتاب بعضه بعضًا بدون تعارض ولا إشكال.

ومن تسليط أضواء البيان على تفسير القرآن بالقرآن رسم فيه المنهج السليم لتفسير القرآن الكريم. تفسير كلام الله بعضه ببعض، وأبان أحكامه وحكمه وفتح كنوزه وأطلع نفائسه ونشر

درره على طلبة العلم.

وكل ذلك فتح حديد في علوم القرآن لم تكن موجودة على هذا النسق من قبل، ولم تكن تدرس بمذا المثل.

كما أنه في غضومًا صحح مفاهيم مختلفة منها أن المنطق لم يكن يُعرف عنه إلا أنه تقديم المقل على النقل ومصادمة النص بالرأي، وكان فعلاً وسيلة التشكيك في العقيدة باستخدام قضايا عقيمة. فهذّب الشيخ رحمه الله من أبحائه وأحسن باستخدامه فنظم قضاياه المنتحة ورتب أشكاله السلمية واستخدم قياسه في الإلزام. سواء في العقيدة أو أصول الأحكام، وبعد أن كان يستخدم ضدها أصبح يعمل في خدمتها. كما وضع ذلك في آداب البحث والمناظرة.

مواقفه مع الحق: كان رحمه الله قويًّا صلبًا لينًا سهلاً.

كان قويًا صلبًا في بيانه، لينًا سهلاً في الرجوع إلى ما ظهر إليه منه.

في بعض الأعوام التي حصصتها معه رحمه الله قلمنا مكة يوم سبع من الشهر، وكان مفردًا الحج وفي يوم العيد صحبته للسلام على سماحة المفتى رحمه الله يمنى، فسأله رحمه الله عن نسكه فقال: حتت مفردًا الحج وقصدًا فعلت فأدرك المفتى رحمه الله أن وراء ذلك شيئًا ولكن تلطف مع الشيخ وقال: أهو أفضل عندك حقظك الله والحاب أيضًا حفظكم الله لا للأفضيلة فعلت، ولكن سمعت وتأكد عندي أن أشخاصًا ينتمون لطلب العلم يقولون لا يصح الإفراد بالحج ويلزمون المفردين بالتحلل بعمرة. وهذا العمل لا يتناسب مع العديد من وفود بيت الله الحرام كل يما احتار من نسك وكل يعمل بمذهب صحيح، وحرت محادثة من أنفس ما سمعت في تقرير هما الله البحث من مناقشة الأدلة وبيان الراجح. وأخيرًا قال رحمه الله: إنه لا يعنيني بيان الأفضل فهذا أمر مختلف فيه وكل يختار ما يترجع عنده. ولكن يعنيني إبطال القول بالمنع من صحة إفراد الحج لأنه قول لم يسبق إليه، والأمة مجمعة على صحته. فما كان من سماحة المفتي رحمه الله إلا استحسن قوله ودعا له.

. أما لينه مع الحق ورجوعه إلى ما ظهر له منه، ففي آخر دروسه في الحرم النبوي في رمضان الماضي في سورة براءة أعلن عن رجوعه عن القول في الأشهر الحُرم بأنما منسوخة. وقال: الذي يظهر ألها محكمة وليست منسوخة. وكتا نقول بنسخها في دفع إيهام الاضطراب، ولكن ظهر لنا بالتأمل أنما محكمة. وهو الحق الذي ينبغي اعتماده والتعويل عليه.

ومما وقع لي معه رحمه الله وأكبرته فيه تواضعه وإنصافه سمعت منه في مبحث زكاة الحلمي في أضواء البيان عند سرد الأدلة ومناقشتها، أن من أدلة الموجين حديث المرأة اليمنية ومعها ابنتها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فسألها ﷺ « أتؤدين زكاة هذا؟ فقالت: لا. فقال: هما حسبك من الناو فخلعتهما وألقت مجما».

وأجاب المانعون بأن ذلك كان قبل إباحة الذهب للنساء، فتساءلت مستوضعًا منه رحمه الله: وماذا يسمي هذا منه ي سكوته عن لبسه وهو محرم سؤاله عن زكاته، فقال: عجبًا إن هذا يتضمن وجود اللبس عند السؤال، ويدل على إباحته آنذاك، لأنه ي لا يقر أحدًا على محرم ولا يتأتى أن يسكت على لبسها إياه وهو ممنوع، ويهتم لزكاته ولو أعيد طبع الكتاب لنبهت عليه رغم أن جميع للراجع لم تلفت إليه، فهو بمذا يلقن طلبة العلم درسًا في موقفه من الحق، ولكأني بكلام عمر في في كتابه لأي موسى رحمه الله: ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس، ثم واحمت فيه نفسك وظهر لك الحق، أن تأخذ به، فالحق أحق أن يتبع. وقد رأينا من قبل للشافعي القدم والجديد. وهذا ما يقتضيه إتصاف العلماء وأمانة العلم.

هذا ما وسعني ذكره عن حياته العلمية في نشأته وتعلمه وتعليمه، وعن تراثه العلمي في مؤلفاته وآثاره التربوية في أبناته وأبناء العالم الإسلامي كله، رجمه الله رحمة واسعة.

ولعل من أبنائه الحضور أو غيرهم من لديه المزيد على ذلك.

أما الناحية الشخصية: في تقويمه الشخصي لسلوكه، وأخلاقه، وآدابه، وكرمه، وعفته، وزهده وترفع نفسه وما إلى ذلك. فهذا ما يستحق أن يفرد بحديث، وإني لا أستطيع الآن تصويره ولا يسعين في هذا الوقت تفصيله. وما كان رحمه الله يحب أن يذكر عنه شيء في ذلك ولكن على سبيل الإجمال لو أن للفضائل والمكرمات والشيم وصفات الكمال في الرحال عنوان يجمعها لكان هو أحق به.

وإذا كان علماء الأخلاق يعنونون لأصول الأخلاق والفضائل بالمروءة فإن المروءة كانت شعاره ودثاره. وكانت هي التي تحكمه في جميع تصرفاته سواء في نفسه أو مع إخوانه وطلابه أو مع غيرهم من عرفهم أو لم يعرفهم. وقد قال فيه بعض الناس في حياته: إنه لا عيب فيه سوى عيب واحد، هو أننا ففقده بعد موته.

وإن تفصيل ذلك لمتروك لمن خالطه عن قرب. وقد استعنسي على المقال في ذلك ولكأني يقول القائل:

أهابك إجللالاً وما بك مسلطة على ولكن ملء عين حبيبها ولكن قد تكفى الإشارة إذا لم تسعف العبارة. وأقرب شيء زهده في الدنيا وعفته عما في أيدي الناس، وكرمه بما في يده: لأن هذا لا يعلم إلا لمن خالطه، وليس كل من خالطه يعرف ذلك منه بل من داحله و لازمه.

والواقع أن الدنيا لم تكن تساوي عنده شيئًا فلم يكن يهتم لها ومنذ وحوده في المملكة وصلته بالحكومة حتى فارق الدنيا لم يطلب عطاء ولا مرتبًا ولا ترفيعًا لمرتبة ولا حصولاً على مكافأة أو علاوة. ولكن ما جاءه من غير سؤال أخذه، وما حصل عليه لم يكن ليستبقيه بل يوزعه في حينه على المعوزين من أرامل ومنقطعين، وكنت أتولى توزيعه وإرساله من الرياض إلى كل من مكة والمدينة. ومات ولم يخلف درهما ولا دينارًا، وكان مستغنيًا بعفته وقناعته. بل إن حقه الخاص ليتركه تعففًا عنه كما فعل في مؤلفاته وهي فريدة في نوعها، لم يقبل التكسب بما وتركها لطلبة

وسمعته يقول: لقد حثت معي من البلاد بكنــز عظيم يكفيني مدى الحياة وأخشى عليه الضياع. فقلت له: وما هو؟ قال: القناعة. وكان شعاره في ذلك قول الشاعر:

الجسوع يطسرد بالسرغيف السيابس فعسلام تكشبر حسسري ووساومسي وكان اهتمامه بالعلم وبالعلم وحده وكل العلوم عنده آلة ووسيلة، وعلم الكتاب وحده لا تمسوء بالعلم ظائم يا في إن مسوء الظين بالعلم عطب غمر الجهال أرباب الأدب صحفر کسف لم يسساعده بسسبب محسرز المأمسول مسن كسل أرب والسذناب الغسيش تعستام القستب مضـــه المسرين ذل وسمعب

وإبسار السنحل مشستار الضسرب

غاية. وكان كثيرًا ما يتمثل بأبيات الأديب محمد بن حنبل الحسن الشنقيطي رحمه الله في قوله: لا يــــزهدك أحــــد ف العلـــــــــ أن إن تسبير العبسالم تضبيبوا مسيرمان وتسرى الجاهسل قسد حساز الغسني قسد تجسوع الأمسلة في أجامها جسرع السنفس علسي تحصيله لا يهاب الشوك قطاف الجني

حقًا منه لم يسئ بالعلم ظنًّا، ولم يهب في تحصيله شوك النخل ولا إبار النحل،

فنال منه ما أراد واقتحم الحمى على علمارى المعاني، وأباح حريمها حبرًا عليها وما كان الحريم يمستباح.

أما مكارم أخلاقه ومراعاة شعور حلسائه، فهذا فوق حد الاستطاعة، فمذ صحبته لم أسمع منه مقالاً لأي إنسان ولو مخطئ عليه يكون فيه جرح لشعوره وما كان يعاتب إنسائا في شيء يمكن تداركه، وكان كثير التغاضي عن كثير من الأمور في حق نفسه، وحينما كنت أسائله في ذلك يقول:

لسيس الغيبي بسيد في قسومه ولكن سيد القسوم المستغابي

لم يكن يغتاب أحدًا أو يسمح بغيبة أحد في بحلسه وكثيرًا ما يقول لإخوانه (تكايسوا) أي من الكياسة والتحفظ من خطر الغيبة ويقول إذا كان الإنسان يعلم أن كل ما يتكلم به يأتي في صحيفته، فلا يأتي فيها إلا الشيء الطيب.

ومما لوحظ عليه في سنواته الأخيرة تباعده عن الفتيا، وإذا اضطر يقول: لا أتحمل في ذمتي شيئًا، العلماء يقولون: كذا وكذا.

وسألته مرة عن ذلك، فقال: إن الإنسان في عافية ما لم يُنتل والسؤال ابتلاء، لأنك تقول عن الله ولا تدري أتصيب حكم الله أم لا. فما لم يكن عليه نص قاطع من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ وجب التحفظ فيه.

ويتمثل بقول الشاعر:

إذا ما قستلت الشميء علمًا فقل به ولا تقسل الشميء السذي أنت جاهله فمسن كسان يهسوى أن يرى متصدرًا ويكسره لا أدري أصسيبت مقاتلمه

وفي الجملة، فقد كان رحمه الله خير قدوة وأحسنها في جميع بحالات الحياة. فكان العالم العامل ولا أزكيّ على الله أحدًا، وقد خلف ولدين فاضلين أدييين يدرسان بكلية الشريعة الإسلامية جعلهما الله خير خلف لخير سلف، والله أسأل أن يسكنه فسيح حنته ويوسع له في رضوان رحمته وأن يعلى منسزلته ويرفع درجته مع العلماء والصديقين والشهداء، وحسن أولتك رفيقًا.

ونفعنا الله بعلمه وسلك بنا طريقة عمله بما يرضيه تبارك وتعالى عنا، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد ﷺ ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

فهرس محتريات دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب

1	***************************************	مقدمة
•	البقرة	سورة
۳۱	آل عمرانا	سورة
٤١	الساءا	سورة
٦	المائلة	سورة
	الأنعاما	
	الأعرافا	
	الأنفالا	
	براءة (التوبة)	
91	يونس	سورة
	هودا	
	يوسف	
	الرعدا	
	إبراهيم	
	الحجرا	
	التحلا	
١	بني إسرائيل (الإسراء)	سورة
	الكهفا	
	مريم	
	طها	
٣١	الأنبياءا	سورة
41	الحجا	سورة
	المؤمنونا	
٤٠	النور	سورة

سورة الفرقان
سورة الشعراء
سورة النمل
سورة القصص
سورة العنكبوت
سورة الروم١٥١
سورة لقمان
سورة السحلة١٥٣
سورة الأحزاب
سورة سبأ
سورة فاطر٩٥١
سورة يس١٦١
سورة الصافات١٦٢.
سورة ص١٦٢
سورة الزمر١٦٣
سورة غافر
سورة فصلت
سورة الشورى
سورة الزخرف١٦٧
سورة اللخان
سورة الجاثية
سورة الأحقاف١٦٨
سورة القتال (محمد ﷺ)
سورة الفتح
سورة الحجرات
سورة ق
صورة النارياتماريت الناريات
سورة الطور

صورة النحم
صورة القمر
سورة الرحمن
سورة الواقعة
سورة الحديد
سورة المجادلة
سورة الحشر
سورة للمتحنة
مورة الصف
سورة الجمعة
سورة المنافقون
سورة التغابن
سورة الطلاق
سورة التحريم
سورة لللك
صورة القلم
سورة الحلقة
سورة سأل سائل (المعارج)
صورة نوح١٩٢
سورة الجن
سورة المزمل
سورة المُنثر
صورة القيامة
سورة الإنسان
مورة ل لرسلات
مورة النبأ
مورة النازعات
سورة عيس

١٩٨	سورة التكوير
١٩٨	سورة الانفطار
١٩٩	سورة المطففين
199	سورة الانشقاق
199	سورة البروج
Y · ·	سورة الطارق
۲۰۰	سورة الأعلى
۲۰٤	سورة الغاشية
7 • £	سورة القحر
7 . 0	سورة البلد
۲۱۰	سورة الشمس
717	سورة الليل
717	سورة الضحى
717	سورة التين
Y10	سورة العلق
	سورة القدر
	سورة الزلزلة
Y1A	سورة العاديات
**************************************	سورة القارعة
YY •	سورة العصر
777	سورة الكافرون
YYY	سورة الناس
لإعجازلإعجاز	كتاب منع جواز المجاز في المنـــزل للتعبد وا
707	ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنفيطي
TAT	فهر مرافحتم بالتربيب

















